جامعة نالوت
Nalut University

مجلة شروس

مجلة علمية نصف سنوية تصدر
عن جامعة نالوت

العدد 1
2020

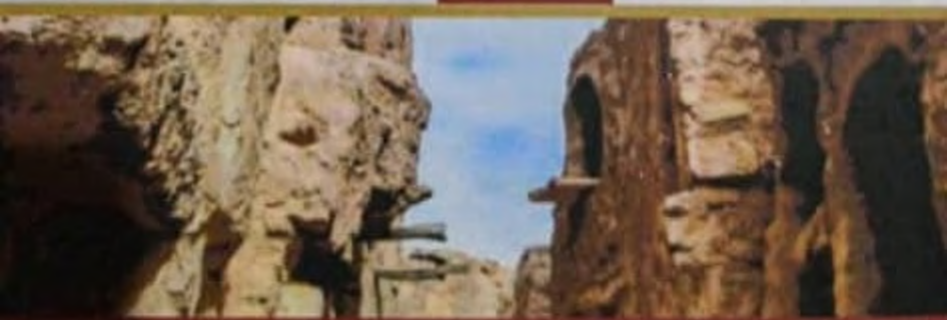

وزارة التعليم

جامعة نالـــوت

مجلة شروس العلمية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة نالوت

العـدد الأول

سبتمبر2020م

جامعة نالوت
NALUT UNIVERSITY

مجلة شروس

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة نالوت

نالوت – ليبيا

منشورات جامعة نالوت – 2020م

جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار محتويات هذه المجلة أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this Journal maybe reproduced or transmitted in any means, electronic or mechanical, including recording of by any stored retrieved system, without the permission from the publisher.

رقم الإيداع المحلي: 293 /2018 – دار الكتب الوطنية – بنغازي

العدد الأول (2020م)

منشورات جامعة نالوت – نالوت – طرابلس

أسعار المجلة

ثمن النسخة: (30) دنانير داخل ليبيا – 25 دولار خارج ليبيا

إن تقديم البحوث المنشورة أو تأخيرها في ترتيب الصفحات لا يعني المفاضلة بينها ولكن متطلبات التنسيق الفني هي التي تتحكم في هذا الترتيب. وإن البحوث المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الجامعة.

2020م

جامعة نالوت
NALUT UNIVERSITY

مجلة شروس

مجلة شروس مجلة علمية محكمة تصدرها جامعة نالوت

نالوت – ليبيا

هيئة التحـــرير

المشرف العام

د. لطفي عمر قرقاب

رئيس التحرير — **أ. رمضان يوسف عسكر**

مدير التحرير — **د. محمد الطيف عثمان شيحه**

الهيئة الاستشارية

- د. محمد قاسم الزغبي
- د. سعيد أمحمد ورغ
- د. الياس أبوبكر الباروني
- د. محمد عمر القلال

المراجعة اللغوية

- د. عادل سليمان عسكر
- أمال خليفة العزابي

التنسيق والأخراج

- أ. عادل سليمان عرفه

ترسل البحوث على موقع المجلة على العنوان التالي: sharws@nu.edu.ly

القواعـــد العامة للنشـــر في "مجلة شروس"

أولاً: شـــروط النشـــر:

تنشر مجلة شروس الدراسات والبحوث الاصيلة في مجالات العلوم التطبيقية والانسانية، التي تتوافر فيها مقومات البحث العلمي من حيث اصالة الفكر ووضوح المنهجية، ودقة التوثيق. كما تنشر المجلة تقارير المؤتمرات والندوات ومراجعة الكتب الحديثة، وملخصات الرسائل الجامعية في مختلف مجالات العلوم، على أن تتوافر فيها شروط البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً:

1. **أصالة أفكار البحوث:** يشترط في البحوث والدراسات المقدمة للنشر إلا تكوت قد نشرت في أي من المجلات المحلية أو الدولية أو أي دورية علمية (بجميع اشكاله الورقية أو الالكترونية أو منقول أو منسوخ).
2. **سلامة المنهج العلمي:** يجب التقيد بأصول البحت العلمي وقواعده وشكلياته من حيت اسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع وذلك وفق القواعد المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات العلمية.
3. **لغة النشر:** يجب أن تكون لغة الكتابة للبحوث والدراسات المقدمة باللغة العربية أو الانجليزية، أو الأمازيغية مكتوبة بلغة واضحة ومراجعة لغويا من قبل متخصص في علم اللغة.
4. **حقوق الملكية والنشر:** تتقاضى المجلة أجورا على النشر فيها، ولا تدفع للباحث مكافأة مالية عن البحث الذي ينشر فيها. وبمجرد اشعار الباحث بقبول بحثه للنشر قبولا نهائياً، تنتقل حقوق الطبع والنشر إلى المجلة، حيث الأبحاث المقدمة للمجلة لا يحق لأصحابها نشرها في أي مجلة اخرى، وتحتفظ المجلة بحقها في نشر البحوث المقبولة وفقا لظروفها الخاصة.

5. **تخصص المجلة:** تُعنى المجلة بالمراجعات العلمية والنقدية للبحوث والدراسات وكذلك مراجعات وعروض الكتب ذات القيمة الفكرية والعلمية والثقافية كما تنشر المجلة وثائق المؤتمرات والندوات العلمية ونتائجها.
6. **ما ينشر في المجلة يعبر** عن وجهة نظر الباحث (الباحثين)، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

ثانياً: اجراءات النشر

عملية النشر في مجلة شروس العلمية تخضع لعدد من الإجراءات:

1. **يوقع الباحث** على نموذج "طلب النشر بالمجلة" متضمناً تعهد بالمسؤولية الكاملة عن أي انتهاك أو تجاوز أخلاقيات البحث في حالة ثبوته، وإقراره بأنه لم ينشر البحث في أي مجلة أو دورية علمية أخرى ولن يتقدم لنشره في أي منها في حالة قبول بحثه.
2. **عدم التقدم بطلب سحب** البحث بعد إبلاغ الباحث بوصول بحثه للمجلة ودفع تكاليف البحث.
3. **عدم اعتراض أي عضو من فريق البحث** على أي قضية تخص فريق البحث نفسه، وفي حال تلقي هذا الاعتراض يلتزم الموقّع بدفع تكاليف النشر ثم يتم التوقف كلياً عن السير بإجراءات نشر البحث.
4. **يتم إخطار الباحث** أو بوسائل الاتصال المتوفرة في حينها بتاريخ استلام البحث، والاشعار بالملاحظات إن وجدت، أو أن يتم الاعتذار عن السير في إجراءات النشر في ضوء التحكيم الأولي.
5. **البحث المقبول يأخذ دورهُ للنشر** حسب تاريخ قبوله للنشر بصرف النظر عن العدد الذي أُرسل أليه. وترتب البحوث عند النشر في عدد المجلة وفق اعتبارات فنية.

ثالثاً: **قواعد الكتابة**:

عند إعداد البحث في ورقة علمية للنشر في المجلة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار **الاشتراطات التالية:**

1. لا يزيد عدد صفحات البحث عن عشـ(20)رون صفحة كحد أقصى بما في ذلك ملاحق البحث ولإيقل عن عشـ(10)ر صفحات..
2. لا تزيد كلمات العنوان عن عشـ(20)رون كلمة بما في ذلك العنوان الرئيسي والثانوي.
3. لا تزيد الكلمات المفتاحية من 5 إلى 7 كلمات .
4. لا تزيد عدد كلمات الملخص باللغة العربية عن 250 كلمة وباللغة الإنجليزية عن 300 كلمة.
5. يقدم البحث مكتوباً باللغة العربية أو الإنجليزية ومطبوعاً على الكمبيوتر باستخدام برنامج ميكروسوفت وورد (Microsoft-Word) بمسافات مزدوجة وبخط (Simplified Arabic) وحجم 14 للبحث باللغة العربية، وبخط (Times New Roman) وبحجم 12 للبحث باللغة الإنجليزية على ورق A4 على وجه واحد من ثلاث نسخ ورقية ونسخة إلكترونية على "CD".
6. يكتب كامل البحث باللون الأسود بما في ذلك الجداول والأشكال.
7. يجب أن يظهر في الصفحة الأولى من البحث البيانات التالية:
    - عنوان البحث،
    - اسم الباحث (أو الباحثون)،
    - جهة العمل للباحث (أو الباحثون)،
    - العنوان الرئيسي لجهة العمل،
    - أرقام الهواتف الخلوية والبريد الإلكتروني للباحث.

8. لضمان السرية والشفافية يجب عدم ذكر أسم الباحث (أو الباحثون) في المتن أو أي إشارة تكشف عن هويته (أو هويتهم).
9. **إذا استخدم الباحث برمجيات** أو أدوات قياس من اختبارات واستبانات، أو غيرها من أدوات البحث، فعلى الباحث أن يقدم نسخة كاملة من الأداة التي استخدمها إذا لم ترد في متن البحث أو لم ترفق مع ملاحقه، وأن يشير إلى الإجراءات القانونية التي تسمح له باستخدامها في بحثه. وأن يحدد للمستفيدين من البحث الآلية التي يمكن اتباعها للحصول على البرمجية أو الأداة.
10. **تستخدم طريقة IEEE** في كتابة المراجع أو الإشارة إليها داخل البحث.
11. **عند تقديم البحث كاملا** يجب ان يحتوي على: المستخلص–المقدمة (بما في ذلك مشكلة البحث واهداف الحث) –طريقة البحت – النتائج –المناقشة والاستنتاج–المراجع.

جامعة نالوت
NALUT UNIVERSITY

الفهرس

ت. ر	العنوان	الصفحة
*	الافتتاحية	
1	أدلة الإثبات الجنائي العلمية إضافة نوعية في منهج الاستدلال د. أبو المعالي محمد عيسى أبو المعالي	1
2	الوسطية من منظور الشريعة الإسلامية: دراسة حالة في المجتمع الليبي د. الياس أبوبكر الباروني	27
3	حق الترشيح والانتخاب: في الإسلام "دراسة تأصيلية" د. عارف أحمد التير د. محمد الطيف عثمان شيحة	47
4	أهل الحلّ والعقد عند أهل السنة والجماعة أ. أيوب جمعة أحمد الجربي	70
5	المرأة في روايات أحمد إبراهيم الفقيه د. عائشة أبو القاسم على كلا	94
6	ياء المتكلم، المختلف فيها بين الفتح والتسكين المتلوة بهمزة الوصل والصامت في القرآن الكريم د. أحمد مسعود عيسى العزابي	120
7	الصياغة المرنة للنصوص الجنائية في مواجهة ازمة الشرعية الجنائية محمد حمودة	150
8	أثر التفكير الاستراتيجي في القرارات الإدارية بجامعة مصراته د. خليفة مبروك القذافي د. عبد الصمد النعاس	198
9	أسس وآليات التخطيط الجامعي أ. رمضان يوسف عسكر أ. آمال خليفة العزابي	231
10	الرمز والإيحاء في شعر بدر شاكر السياب ابتسام علي احموده	249
11	عمرو خليفة النامي: أديباً ناقداً وشاعراً مبدعاً أ. حليمة قاسم علي	268

ت. ر	العنوان	الصفحة
12	دراسة تأثير إضافة مخلفات مصانع الرخام كبديل للركام الخشن للخرسانة المستخدمة في البناء على مقاومة الضغط والموصلية الحرارية. أيمن ساسي القطوس فيصل صالح ورغ أمحمد رمضان بلغو	290
الصفحة	الأبحاث باللغة الإنجليزية	ت.ر
1	An Investigation Of Problematic Issues Associated With Construction Material Management In Libyan Construction Projects – Tripoli As Case Study. Mohammed Alzohbi[a], Mohammed Abodina[b] , Abdul Gadir Alzoghbi[c]	1
34	Assessment of health services through Partial study of medical prescription in Nalut area. Agnan M M[1], [2], Wareg S E[2], Daw M A	2
43	Post-Earthquake Integrity Assessment of Multi-Story Buildings Using Layered Continuous Modeling with Seismic Recordings Lotfi O. Gargab	3
56	Development of a membrane potential assay to detect sodium channel toxins Hotaf Said Oumer Batar	4
74	Experimental Study of Thermosiphon Heat Pipe Heat Exchanger Using Water as a Working Fluid. Mohamed Kalal[1], Tarik Yarro[2]	5
90	Optimization of Dc - Dc Boost Converter Using Fuzzy Logic Controller. Aymen Kalifa Soluman Ahteewash Mohamed saleh bagny	6

الافتتاحية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين، أما بعد:

فهذا هو العدد الأول من مجلة (شروس) العلمية المحكمة للعلوم الإنسانية والتطبيقية – نصف سنوية – والتي تصدرها جامعة نالوت، حيث تلقي الضوء على الكثير من القضايا في جل المجالات العلمية والعملية المختلفة، ونقدمها إلى القراء الكرام راجين أن يجدوا فيها ما يفيدهم وينفعهم، كما نرجو أن تكون هذه المجلة نبراساً لإنارة السبيل لهم في مسيرتهم العلمية.

ويجدر بنا مع اصدار العدد الأول بما يحتويه من أبحاث علمية قيمة في التخصصات المختلفة للباحثين وأعزاءنا الطلبة راجين أن تكون محتويات هذا العدد من بحوث ودراسات علمية نافعاً للجميع. وتؤكد المجلة مجدداً للمشاركين الأفاضل إلتزامها الدقيق بإتباع المنهجية العلمية والسرية التامة في تحكيم ونشر الأبحاث المقدمة إلى المجلة.

وأننا إذ نأمل أن يكون هذا العدد من المجلة بالمستوى الذي يرضي زملائنا الباحثين وبنفس الوقت نكرر دعوتنا لكل الباحثين في مختلف العلوم الإنسانية والتطبيقية أن يسهموا ببحوثهم ودراساتهم في الأعداد القادمة من المجلة من أجل الارتقاء بالعلم والمعرفة، ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في إخراج هذا العدد إلى حيز الوجود.

د. لطفي عمر قرقاب
رئيس التحرير

أدلة الإثبات الجنائي العلمي، إضافة نوعية في منهجية الاستدلال

د. أبو المعالي محمد عيسى أبو المعالي
أستاذ مساعد بكلية القانون زلطن
جامعة صبراتة

المقدمة:

ترتبط أهمية الإثبات ارتباطا وثيقا بالقاعدة التي تقضي بأن الإنسان لا يستطيع أن يقضي بحقه لنفسه، بل عليه أن يستعين بالسلطات المختصة " ؛ أي السلطة القضائية "، لأن صاحب الحق يجد نفسه مجبرا على إقناع القاضي بإقامة الدليل على وجود حقه. ومن دون هذا الدليل لا يستطيع أن يحمي حقوقه التي تتعرض للانتهاك أو للإنكار. وبذلك يحقق الإثبات مصلحة عامة اجتماعية هي حسم المنازعات بين الأفراد، كما يعمل على تحقيق ما تقتضيه العدالة وهو: تمكين كل ذي حق من التمتع بحقه وفق القانون فأصبح لنظريات الإثبات في مختلف القوانين أهمية خاصة باعتبارها وسائل مهمة تمكن القضاء من إحقاق الحق، وتأمين العدالة بين أفراد المجتمع.

ومعلوم أن الإثبات القضائي ينصب على صحة واقعة قانونية، ولا ينصب على الحق المتنازع عليه، إنما على الواقعة التي تكون مصدر هذا الحق وهي إما أن تكون واقعة مادية أو تصرفا قانونيا.

ويكتسي الإثبات في المادة الجنائية أهمية خاصة لما يستتبعه من عقوبات مؤثرة في حقوق وحرية وحياة الأشخاص فالقاضي الجنائي حين يقرر عقوبة جنائية مستندا إلى أحد الأدلة العلمية الحديثة، فإنه يكون قد انتصر للمظلوم بحشد شتى طاقات العلم للوصول إلى الحقيقة من جهة كما يكون أنه نال من المتهم نيلا بالغ الخطورة إذا تبين لاحقا أن عملية الاستدلال كانت خاطئة أو معيبة، من جهة أخرى!

في حين يعد الإثبات وسيلة ضرورية للتحقق من الوقائع القانونية، ووسيلة علمية يعتمد عليها الأفراد لصون حقوقهم المترتبة على تلك الوقائع.

وتستهدف هذه المقاربة تسليط الضوء على نماذج مختارة من أدلة الإثبات ذات الطبيعة العلمية، إسهاما في ضبط وبيان الإطار الذي يمكن للقاضي الجنائي من خلاله أن يصل إلى الحقيقة فيما يعرض له من قضايا في مثل هذه النماذج .

إشكالية الدراسة:

نظرا لأهمية علم الأدلة الجنائية، فقد عملت أجيال مختلفة من المشرعين على تنظيمه وتطوير وسائله باستمرار وقد تأثر ذلك في شتى مراحله بمختلف النظم المتعارف عليها كـ: نظام الإثبات الحر، ونظام الإثبات المقيد، ثم لاحقا نظام الإثبات المختلط ، الأمر الذي قاد مع الوقت إلى اكتشاف وسائل إثبات أحدث، يعول عليها في جعل القاضي يحكم قبضته أكثر على الانتهاكات المفترضة بحق القانون كتلك التي تعرف لدى المختصين اليوم بـ "الأدلة العلمية الحديثة " فهذه الأخيرة رغم ما تقدم للقاضي من مساعدة على كشف الحقيقة، إلا أنها قد تشكل خطرا على استقرار التعامل الاجتماعي، والحرية، والخصوصية الشخصية، كما قد تفتح الباب لتحكم القاضي وجوره.

منهجية الدراسة:

تنتهج هذه المعالجة المنهج التحليلي الوصفي، الذي يتسق مع موضوع المقاربة، بحيث يمكن من استعراض الأدلة العلمية الحديثة محل البحث وتفصيلها بالاستناد إلى ضوابط محكمة، بهدف الوصول إلى منظور منطقي يستجيب لمتطلبات تبرير غايتها، وتقدير جدارتها، أو رفض تبرير ذلك إن تسنى للباحث ما يبرر على أي دليل علمي .

تقسيمات الدراسة:

ستتم دراسة موضوع هذه المقاربة من خلال مبحثين، نعقد الأول منهما لمحاولة الوقوف على المقصود بـ: الدليل العلمي الحديث، قيمته ووظيفته، في الإثبات الجنائي، بينما نخصص الثاني لتناول نماذج معينة من الأدلة العلمية مثل: البصمة الوراثية، وبعض الآثار البيولوجية وغير البيولوجية، المميزة في علم الأدلة الجنائية.

المبحث الأول: قيمة الدليل العلمي الحديث في الإثبات الجنائي:

يولد الدليل الجنائي من الناحية المنطقية بولادة الجريمة ذاتها، سواء كان ذلك سابقا على ارتكابها في مرحلة الشروع، أو معاصرا لها عند اقتراف الأفعال الإجرامية، أو لاحقا لها عند تحقق النتيجة، أو حتى عند توجه إرادة الفاعل إلى طمس معالمها، فالأدلة بطبيعتها – كحقيقة حتمية – توجد بوجود الجريمة التي تقع ولكنها قد تكون مبعثرة، بعضها كامن في شخصية المتهم والآخر كامن في الآثار المادية المستمدة من مسرح الجريمة، ولا قيمة لأي من ذلك ما لم يدخل في حوزة السلطات المنوط بها تعقب الجريمة، فإن اضمحل الدليل وحجب فقدت السلطة فرصة التعرف على أبعاد الجريمة، وإن توصلت إليه قاد ذلك إلى كشف حقيقتها وأبعادها ومعاقبة مرتكبها

لقد عرف جانب من الفقه الدليل العلمي بأنه : الوسيلة التي تستعمل فيها التكنولوجيا الحديثة وما يستجد منها ، في محل شك يقدم للقاضي ليعبر عن ثبوت الواقعة الإجرامية أو عدم ثبوتها ، مما يؤدي إلى إدانة المتهم أو براءته، كما عرفه البعض الآخر بأنه : ذلك الدليل الذي ينبعث من رأي الخبير الفني حول تقدير عنصر مادي أو قولي قائم في الدعوى ، و يتمثل عادة في الخبرة التي هي عبارة عن تقارير فنية تصدر عن الخبير بشأن رأيه في وقائع معينة (1)

1- قدري عبد الفتاح الشهاوي: الاستدلال الجنائي والتقنيات المتقدمة، دار النهضة، ط1، 2005م، ص: 65.

لا تستطيع المحاكم الوصول إلى نتائج حاسمة بشأنها، فهي بخلاف الشهادة، ليست نقلا لصورة معينة، والقاضي يتلمس ذلك من خلال تقديره لهذه الخبرة الفنية. وعليه فإن من نتائج التقدم العلمي و التطور التكنولوجي في العصر الحديث، أن برزت أنماط جديدة من الإجرام لم تكن مألوفة في ثقافة المجتمعات، سواء في أشخاص مرتكبيها أو في أساليب ارتكابها، حيث أصبحت منظمة تنظيما محكما، و تنفد بواسطة وسائل وتقنيات متطورة ونظرا لحداثة هذه الأنماط الإجرامية واختلافها عن الأنماط التقليدية للجريمة كان على أجهزة العدالة الجنائية مواكبة هذا التطور المذهل والسريع، عن طريق إدخال وسائل جديدة في عملية البحث والتحري لاكتشاف الجرائم حتى يكون للسياسة الجنائية دور ايجابي وفعال في مكافحة الإجرام المستحدث.

ومن خلال التعريفات السالفة يتبين لنا أن الدليل العلمي، يقوم أساسا بالاعتماد على الأساليب الفنية في الكشف عن الجريمة من خلال أثر الجاني، ويتم ذلك بواسطة تقرير الخبير المختص، عند إبداء رأيه بناء على معطيات وأصول فنية، مستعينا بالاستنباط وتحكيم المنهج العقلي في إثبات نسبتها لفاعليها.

ويتطلب البحث في الدليل العلمي الحديث، البحث عن حجية الدليل العلمي في الإثبات في (مطلب أول)، ثم أثر الدليل العلمي في تحقيق العدالة الجنائية في (مطلب ثان).

المطلب الأول: حجية الدليل العلمي في الإثبات الجنائي:

يعلق المجرم عادة الأمل على عدم ضبطه، ولذا يحرص على عدم ترك أية آثار دالة عليه في مسرح الجريمة، إلا أنه مهما حرص على ذلك فلابد من أن يترك وراءه أثرا يدل عليه لأنه يستحيل عليه السيطرة على كل حركة يأتيها أثناء ارتكابه لجريمته، مهما كان تخطيطه واحترافه نظرا للاضطراب الذي لابد أن يعتريه لحظة اقتراف الفعل المحظور.

هذا الأثر الذي يفلت من حنكة المجرم، هو الذي سيصبح دليل إدانة عند التقدير من قبل الخبير مع أنه كثيرا ما يخلط الباحثون بين ثلاثة مفاهيم متقاربة – لا يتسع المقام لبسطها هنا – وهي: الأثر، والدليل، والقرينة المادية، رغم الفارق الجوهري بينها

ومع رجاحة الدليل العلمي ودقته في الوصول إلى الحقيقة التي تتطلع العدالة للوصول إليها، لم يحسم المختصون تعريف الدليل العلمي، وإنما لجأ بعضهم إلى تحليل الوسائل العلمية، وبيان علاقة الخبرة بصفة خاصة بالإثبات الجنائي، فوصفه بأنه: " تلك الطريق والإجراءات العلمية، التي تساعد

في إثبات حقيقة الأفعال المنظورة ، وذلك بالكشف عن الجريمة و تحديد مرتكبيها، وتضع أمام القاضي العناصر المقنعة التي تساعد على إدانة الفاعل أو براءته، سواء تعلقت هذه الإجراءات بجسم الإنسان، أو حياته الخاصة، أو بسلوكه، للمساعدة على كشف الجريمة " (2).

2- عبد الحميد لمليحي: نظام الإثبات الجنائي والأدلة العلمية الحديثة، ط1، بدون جهة نشر، 2018، ص: 18

وهكذا فإنه يعني طبع الأدلة الجنائية بالصفة العلمية البحتة القائمة على استخدام المعطيات التجريبية، سواء في مرحلة الكشف عنها، أو في مرحلة تقييمها من قبل القاضي وتكوين عقيدته الشخصية بناء عليها، حيث يمكن التوصل إلى مرتكب الجريمة من خلال أثر بصمة الأصابع أو خلية جسدية يتم العثور عليها مثلا في مسرح الجريمة .

وقد حظيت الآثار المتعلقة بالجريمة باهتمام كبير من قبل الباحثين والمهتمين بعلوم الجريمة والتحقيق الجنائي، حيث سعى كثيرون إلى تعريفها، ورصد العوامل المؤثرة فيها، محاولين في نفس السياق تقسيمها من أجل تسهيل عملية فحصها، ليتسنى بعد ذلك تحويلها إلى دليل مادي يساعد في إثبات التهمة أو نفيها بفضل جهود الخبراء الفنيين الذين يعتمدون على قواعد وأصول علمية، للتعامل مع الأثر الجنائي باعتباره أهم المصادر التي يتم استخلاص الدليل العلمي منها، ولأنه مدخل أساسي لاستنباط المجهول.

وعلى غرار هذه الأهمية التي تكتسبها الآثار المادية، ووسائل فحصها، كان من الضروري الإحاطة بالأثر المادي والتعرف عليه، لتنبيه القائمين على البحث الجنائي إلى ضرورة الإسراع إلى مسرح الجريمة وعدم إهمال أية أثار مهما كان بساطتها وعدم صلتها بالجريمة، وكذا تناول الأجهزة العلمية الحديثة التي تقوم بفحصها وإنتاج القرينة منها رغم اختلاف الفقه في حجيتها وقيمتها في الإثبات الجنائي خاصة مع عدم وجود نصوص قانونية تواكب ما وصل إليه العلم الحديث من تطور في مختلف المجالات. وقد ارتبطت الجريمة كظاهرة اجتماعية ارتباطا وثيقا بالمجتمعات وعادتهم وتقاليدهم ومتغيرات الحياة السياسية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع .

وتتمثل معالم هذا النظام في استخدام وسائل عملية حديثة تساير وتيرة مواجهة الجريمة المتصاعدة والمتشابكة في العصر الحديث والتغلب على كل محاولات المتهم في تضليل العدالة، فالمجرم اليوم لا يترك أي وسيلة إلا ويستعين بها من أجل الوصول إلى هدفه الإجرامي، مما يجعل الوصول للجاني أمر عسير على السلطات المختصة أحيانا .

وأضحت الاستعانة بالتطور العلمي مطلبا ملزما للتحقيق الجنائي، فأصبح من المتعين على المشرعين متابعة التطورات العلمية وإضفاء الشرعية عليها، من خلال استحداث قواعد قانونية جديدة تمكن من تغطية التطور العلمي الحاصل في جانب الأدلة الجنائية بالقانون، حتى يكون القانون نفسه ملائما ومنتجا للعصر وهو التوجه الجديد في استعمال الأدلة العلمية بشكل مستمر يواكب متطلبات العدالة.

ولعل أكبر تحد يواجه الإثبات الجنائي اليوم، هو ما يسميه المختصون: الدليل الجنائي الرقمي، الذي أصبح ذا أهمية قصوى في مجال كشف غموض فئة مستجدة من الجرائم، يحتاج المحققون فيها إلى تأمين الأدلة الساندة بشكل مختلف..

فالأدلة الجنائية الرقمية لا تندرج ضمن أنواع الأدلة الجنائية التي ألفها القضاء الجنائي، حيث تعرف بأنها: " معلومات يقبلها العقل، ويعتمدها العلم، يتم الحصول عليها بإجراءات قانونية وعلمية، من خلال تفريغ وترجمة بيانات "عبر منظوماتي" مخزنة، يمكن استخدامها لإثبات فعل، أو شيء، أو شخص، ذي علاقة بواقعة إجرامية ".

وهي أدلة لا يستطيع القضاء الاستفادة منها دون إشراف خبراء المعلوماتية الذين يمكنهم بالبرهان العلمي رفع درجة اليقين فيها لفائدة المسألة المنظورة (3).

ويلعب الدليل الجنائي الرقمي الحديث دورا مهما في الإثبات الجنائي، حيث يتجاوز إثبات الجرائم التقليدية كالسرقة، أو التزوير، أو الاغتصاب، أو القتل إلى إثبات الجرائم الشيبانية كجرائم المس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات الكائنة بالمنظومات والشبكات الالكترونية غير أن هذا الدليل العلمي لم يسلم من التشكيك في قدرته على الكشف عن الحقيقة دون تحريف، لذلك وضع الفقه الجنائي مجموعه من شروط يرى الفقهاء أن من الواجب توافرها في الدليل العلمي حتى يصبح مرجعا يمكن للقاضي الجنائي من خلاله تكوين قناعته دون توجس .

ويمكن الدليل العلمي جهة التحقيق – في مرحلة التحقيق – من استنتاج العناصر الغائبة عن علمها والتي توفر لها ما يسد عجزها من معلومات مؤثرة éفي القضية، فالنيابة العامة في هذه المرحلة مثلا تحتاج ما يمكنها من إثبات كافة الوقائع، لإثبات توافر أركان الجريمة، ومن ثم مسؤولية المتهم وإذا كانت النيابة في حاجة إلى الإثبات، فإن المتهم أيضا في حاجة إلى الإثبات.

3- Eoghan Casey: évidence numérique et criminalité informatique, AC. PRE. 2000 P: 62

وذلك بالأدلة أيضا، غير أنه عند مقارعة الأدلة ببعضها قد يحصل بينها تعارض ، ولابد في هذه الحال أن يقصي أحدها الآخر .

وما عليه فقه القضاء أنه إذا تعارض الدليل العلمي – الفني – مع الدليل المادي المعتاد، كالدليل القولي، فإنه يغلب الدليل الفني القاطع لقاعدة: الدليل الفني يعلو سائر الأدلة.

ومرد ذلك أن هذه الطائفة من الأدلة تم تقديرها واعتمادها من قبل خبراء متخصصين في مجالات الطب والصيدلة والعلوم والهندسة، الذين تم تدريبهم وفق ما يتطلبه عملهم في محيط الجريمة وداخل المعامل الجنائية فلم يعد من المطروح رد شهاداتهم وتقاريرهم إلا بالطعن فيها بالتزوير .

لذا تفرض القواعد القانونية العاملة في هذا المجال أن يتعاون خبير المعمل – الذي هو جهة علمية بحتة – مع المحقق الذي هو جهة قانونية أصيلة تعاونا صادقا متكاملا ليكون الدليل المتأتي عن هذا العمل المشترك دليلا منتجا.

فالأدلة عامة، والعلمية الحديثة منها خاصة، ينتظر منها أن تنير طريق جهة التحقيق ومن ثم محكمة الموضوع، وتقودهما إلى الحقيقة المنشودة على نحو قاطع فالدليل العلمي يكتسب أفضليته من قدرته على إقناع القاضي . فيكون عاملا مؤثرا في تكوين عقيدته التي يكونها بما تسكن إليه نفسه وذلك بأن يحتوي هذا الدليل على ما يظهر – لذي لعقل الفاحص – الحقيقة والعدالة معا

المطلب الثاني: أثر الدليل العلمي في تحقيق العدالة الجنائية:

أن وسيلة استخلاص الدليل الجنائي العادي تختلف عن وسيلة استخلاص الدليل الجنائي العلمي، فالدليل الجنائي العادي معروف ومستقر في معناه منذ القدم، أما الدليل العلمي فإنه يواكب التطورات التكنولوجيا الحديثة والكيميائية وتستخدم فيه وسائط ومواد مثل: الالكترونيات، والمعدات، والمواد الكيميائية، وغير ذلك من الوسائط العلمية الحديثة التي لم تكن موجودة في الماضي.

ويرجع بعضهم نشأة الدليل العلمي الحديث إلى . لومبروزو . مؤسس المدرسة الوضعية الإيطالية، وقد جمع أبحاثه في هذا المجال في مؤلفه: الإنسان المجرم، واستخلص أوصافا عضوية من خلال فحص جثث مئات من المجرمين ومئات من الأحياء، مركزا على مواصفات أعضاء الجسم، وعلى وظائفها، وعلى الصفات النفسية لكل شخص (4).

ويعد الدليل العلمي، ثمرة عمل خبراء وفنيين مختصين اعتمدوا على النظريات العلمية والوسائل التقنية، وهو عامل هام في البحث والتحقيق الجنائي، ويساهم في تحديد شخصية مرتكبي الجرائم للانتهاء بتقرير إدانتهم أو براءتهم.

وقد أخذ المشرع الفرنسي بمبدأ حرية الإثبات فيما عدا الأحوال التي تنص فيها القوانين على خلاف ذلك، حيث يمكن للقاضي الجنائي الاعتماد على أي وسيلة من وسائل الإثبات سواء كانت أدلة حديثة أو تقليدية ما دامت قد نوقشت أمامه وكون قناعته منها (5) .

---

4 −Nathalie De Hais: un precurseur de police scientifique et technique. PUF. 2001.P: 31

5 - Lionel Prevost: l enquÊte criminelle. MODULLO. 2000. P: 117.

وباعتبار الدليل العملي ذو طبيعة فنية يحتاج إلى المعرفة والخبرة في التعامل معه والإحاطة بجوانبه ومكوناته – الأمر الذي لا يتاح لأجهزة العدالة والبحث والتحقيق التقليدية – فقد خول المشرع الجهات المختصة إمكانية الاستعانة بذوي الاختصاص والخبرة لما لهم من قدرة على الإسهام في توظيف وسائط الاستدلال العلمي الحديث على النحو الذي يحتاجه القاضي لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة كما تقدم .

ويذهب بعض الفقه إلى القول إن الدليل العلمي يتميز بالموضوعية والحياد والكفاءة في إقناع القاضي الجنائي ، وان حرية القاضي في الاقتناع إذا كانت لا تبرر تناول الظروف والملابسات التي وجد فيها الدليل – إبعادا للمخاوف والتوجهات من التلاعب بالأدلة الجنائية – فإن القاضي الجنائي يحتاج في أية نازلة إلى رأي خبير فني مختص في تلك الملابسات يساعده في تكوين عقيدته متى عرض عليه ما لا يختص هو بالفصل فيه (6).

ومن الأدلة التي يكون مصدرها رأي فني أو عملي شأن تقدير قولي أو مادي: الخبرة التي تتمثل في تقرير فني مختص يصدر عن الخبير في واقعة معينة، بمعايير علمية، وتوظيف القاضي لرأي الخبير يمكنه عادة من تكوين قناعته على نحو مدعم فيقرر طرحها أو البناء عليها واليوم أخذت أغلب التشريعات الوطنية تعتمد الدليل العلمي في نظام الإثبات، وذلك من خلال

6- عبد الحميد لمليحي: مصدر سابق، ص: 31.

استخدام أحدث الأساليب التقنية والعلمية في مكافحة الجريمة بمختلف أشكالها ومظاهرها وقد أصبح القضاة والمحققون يجيدون وزن وتقدير الأدلة العلمية التي لا يمكن للمتهم إنكارها، فباتت هذه الطريقة تحسن من جودة التحقيقات وتمنحها فعالية أكبر.

وهذا ما يحصل عند تعامل القاضي مع القضايا المتعلقة بالمواد المخدرة، التي تحتاج رأي الخبير الكيميائي في المعمل الجنائي، وكذلك الملابس المضبوطة في حوادث القتل، أو في اغتصاب الإناث، والأدوات أو الأطعمة المتعلقة بوقائع التسمم، التي يحتاج فيه القاضي الرجوع إلى الخبراء المعتمدين لديه لاستخلاص ما يمكن استخلاصه منها لخدمة العدالة.

وكذلك عبارة الأخرس– الأصم الأبكم– الذي يمثل بين يدي القضاء مدع أو مدعى عليه أو شاهدا، فلا سبيل للقاضي – في الغالب – إلى معناها إلا باللجوء إلى خبير لغة الإشارة، لضمان خلو الاستدلال بها من الشك .

بل حتى في عمليات الاستعراف التي تحصل بواسطة " الكلب البوليسي "، أو " كلاب الأثر"، كما يفضل بعض المختصين تسميتها فإن الاعتماد على ما يتعرف عليه الكلب المدرب يحتاج إلى تأييد الخبير القائم على كلب الاستعراف.. وتكون الاستعانة بالكلاب البوليسية قاصرة على الحالات التي يمكن فيها الاستفادة من قدراته الكامنة في حاسة الشم، وذلك حين توجد آثار مادية، أو ملابس، أو أغراض شخصية تظن جهة التحقيق أنها للمتهم أو أنها كانت بحوزته.

ويجب على الجهات التي تباشر مثل هذا الاستدلال بالكلب البوليسي أن تجري تجارب تمهيدية لاختبار قوة حاسة الشم لديه، وإذا قرر المدرب أن الكلب مجهد أو غير راغب وجب على النيابة وقف العرض وعدم السير فيه، لأنه حينها لن يقدم الدليل القاطع الذي تنشده العدالة (7).

وكذلك الأمر في الاستدلال بآثار السيارة، التي أثبتت المعامل الجنائي اليوم إمكانية الاستفادة منها في حال إذا كان للسيارة علاقة بالجريمة، فعندما تسير السيارة فإن العجلات الخلفية تطمس أثار العجلات الأمامية، ولا يمكن رؤية أثر العجلات الأربع إلا عند الدوران فتتكون آثار إطارات السيارة في مسرح الجريمة مطبوعة على الأرض، أو على سطح الطريق المعبدة، وآثار الزيت المتساقط من السيارة أو ما قد يكون عالقا بها، فكلها آثار تساعد في الإثبات الجنائي.

وبدراسة آثار العجلات يمكن تحديد نوع السيارة هل هي صغيرة أم كبيرة، خفيفة أو ثقيلة " شاحنة بقاطرة "، ويصب لها قالب من الجبس ومن ثم تجري المضاهاة، وعند ضبط السيارة المشتبه بها يجب فحص إطاراتها، ومقارنتها.

وتمكن دراسة أثار الإطارات وقياس المسافة بين الإطارات، لأن لكل إطار مميزات، ثم الفروق المناخية التي وقعت فيها الجريمة من خلال معايشة أثار الإطارات على الأرض، وما طرأ عليها من تغييرات بسبب الرياح أو الأمطار .

كذلك تمكن من معرفة اتجاه المركبة وما إذا كانت قادمة أم مغادرة، مع إمكانية تحديد سرعة السيارة حسب الآثار التي تركتها في مسرح الجريمة، وذلك عند إقلاعها أو توقفها، إضافة إلى آثار احتكاك السيارة بأي سيارة أخرى .

---

7 - Marie Malauzat: le droit face aux pouvoir des données genétiques. PUAM. 2006.P: 51.

المبحث الثاني: بعض الأدلة العلمية في إثبات البصمة الوراثية:

للوقوف على حقيقة البصمة الوراثية من الناحية العلمية، يمكن الرجوع إلى علم الوراثة والإرشاد الجيني، وهو أحد العلوم الحديثة التي توصل إليها علماء العصر نتيجة الخبرات المتراكمة في العلوم الطبية وعلوم الحياة التي تتخذ من ذات الإنسان مادة للبحث وساهم في ذلك أيضا ما عرفته العقود الأخيرة من ثورة تقنية على مستوى الأجهزة المختبرية، كأجهزة التحليل لمجهري، والأجهزة الإشعاعية الفائقة الدقة .

وقد بادرت العديد من التشريعات إلى إقرار العمل بالبصمة الوراثية في قوانينها الداخلية، باعتبارها وسيلة إثبات ونفي في المادة المدنية والجنائية على حد سواء، إلا أنها رغم هذا التقنين لم تتعرض لتعريفها وتحديد مفهومها من الناحية القانونية تاركة الأمر للفقه، هذا الأخير بدوره عجز عن صياغة تعريف دقيق متفق عليه.

يرى جانب من الفقه الفرنسي أنه لا يوجد تعريف محدد للبصمة الوراثية، إلا أنه يمكن أن نطلق هذا المفهوم على الأبحاث والتحاليل الجينية التي تمكن من اقتفاء الآثار والأمراض الوراثية، وتستخدم كخبرة علمية في المادة المدنية – اختبار النسب –، ووسيلة إثبات ونفي في المادة الجنائية.

وبإمعان النظر في الرؤية الفقهية، يظهر جليا أنها ارتكزت على الطبيعة البنائية للبصمة الوراثية باعتبارها دليلا علميا، وعلى الدور الذي تلعبه في التعرف على الأفراد والتحقق من هوياتهم (8).

8 – Lionel Prevost: OP CIT. P: 128.

وعلى المستوى العربي، لم يقدم شراح القانون الجنائي تعريفا لمفهوم البصمة الوراثية، وإن كانت هناك بعض المبادرات التي حاولت تلمس المفهوم، ونذكر منها رأي العبدلي بأنه: يراد ببصمة الحمض النووي " المادة الحاملة للعوامل الوراثية والجينات في الكائنات الحية ويطلق عليها البصمة الجينية أو الشفرة الوراثية " (9).

ويتطلب البحث في موضوع البصمة الوراثية بحث مفهومها العلمي، وحجيتها كدليل للإثبات، وهو ما سنبحثه في (مطلب أول)، ثم تناول بعض الآثار الحية " البيولوجيا " والآثار غير البيولوجية، – بغية الوقوف على التقدير العلمي لكل أثر كدليل علمي للإثبات الجنائي – ما سنبحثه في (المطلب ثان)..

المطلب الأول: القيمة القانونية للبصمة الوراثية:

حتى الماضي القريب لم يكن يعرف لأغراض " تحقيق الشخصية " إلا بصمات الأصابع، قبل اكتشاف البصمة الوراثية، وتتأتى بصمة الأصبع أصلا عن العرق والزيوت التي يفرزها جلد باطن يد الإنسان تلقائيا، أي: الماء، وبعض الأحماض الدهنية، والأحماض الأمينية.

وقد أثبتت التطبيقات العلمية أن هذه الفئة من البصمات كانت من أكثر التقنيات الحديثة دقة في التعرف على الجناة، خاصة ذوي السوابق العدلية.. حتى أعتقد أنه: لا دليل يلعب الدور الذي تلعبه بصمات الأصابع.

إلا أنه بعد عقود من البحث العلمي – ودون التقليل من أهمية هذه الفئة –

9– عبد المجيد العبدلي: طرق الإثبات والعلم الحديث، مختبر الشؤون العلمية والدورات العلمية المنار،2013، ص:12.

ظهرت خيارات نوعية أخرى، لا تقل أهمية عن بصمات الأصابع أهمها: " بصمة الصوت "، و" بصمة الأذن "، و" بصمة العين " وهناك بصمة الأسنان عند التعرف على الجثث المستخرجة وقد عملت منظمة الانتربول – في العقود الأخيرة – على تأسيس قاعدة بيانات دولية مشتركة، بمثابة " بنك بصمات، تمكن من القيام بمئات عمليات التقصي الآلي خلال ثوان لفرز العينة المبحوث من بين المدرجين في قاعدة البيانات

إن البصمة الوراثية نتاج لما وصلت إليه الأبحاث العلمية في مجال علم البيولوجيا، وتوسعت مدخلاتها لتشمل مختلف المناحيت العلمية بما في ذلك الجانب القانوني، وعلى وجه الخصوص نظام الإثبات الجنائي.

وقد أضحت الشرطة الفنية، وفرق مسرح الجريمة، تعتمدان على تحليل الحمض النووي الذي يمكن من معرفة كل الآثار التي تركها المجرم بعين المكان كـ: بقع الدم والمني، وبقايا الأظافر، والشعر وبدقة تفوق دقة البصمات التقليدية .

وقد استمرت الأبحاث المنصبة على ذات الكائن الحي بحثا عن سر حياة الخلية ووظائفها، خاصة بعد ما توصل العلم الحديث إلى أن الجسم يتكون من خلايا وكل الخلايا عدا خلايا كريات الدم الحمراء، تحتوي على نواة، وهذه الأخيرة تحمل المادة الوراثية ابتداء من الخواص الجامعة للجنس البشري، وانتهاء بالقوانين التي تخص كل فرد بذاته حيث لا يشاركه فيها أحد غيره، والبصمة الوراثية من المنظور العلمي، هي عبارة عن تراكيب مادية تنتظم داخل نواة الخلية في شكل كروموسومات، تسمى أيضا الصبغات، وتتكون من سلسلتين من الحمض النووي الريبي منقوص الأكسجين، بحيث تلتف كل منهما على الأخرى مكونة ما يشبه سلما حلزونيا ملتويا لولبيا يسمى بالحلزون المزدوج (10). ويبلغ عدد الكروموسومات في نواة خلية الجسم البشرى 46 كروم وزما، وهي حصيلة 23 زوجا كروموزوم يا متمثلا في كل من الذكر والأنثى، ولا يستثنى من ذلك عدا خلية الحيوان المنوي لدى الذكر، والبويضة عند الأنثى، حيث تحتوي كل واحد منهما على 22 كروم وزما متمثلا، أما الزوج رقم 23 كروم وزما فيختلف في الذكر عن الأنثى، ويحتوي على شفرة تحديد الجنس، ويرمز له لدى الذكر بـ X، ولدى الأنثى بـ Y.

وأظهرت الأبحاث العلمية أن الحمض النووي يتكون من أربع قواعد نيتروجينية هي:

Adnin الأدنين ويرمز له بالحرف. A

Guanin جوانيين ويرمز له بالحرف. G

Thayamaint الثيامين ويرمز له بالحرف.T

Cytocen السي توسين و يرمز له بالحرف C (11).

10- وهابي يوسف: إشكالية الاستعانة بالخبرة الجينية (البصمة الوراثية)، مجلة الملف، العدد8، ابريل 2006، ص: 16.

. Marie Malauzat: IBIDEM. P: 77

11- هذه الحقائق العلمية التي توصل إليها العلم الحديث كان القرآن الكريم قد ذكرها منذ ما يزيد عن 14 قرنا، وفي ذلك يقول تعالى في محكم آياته: (أيحسب الإنسان أن يترك سدى، ألم يلق نطفة من مني تمنى، ثم كان علقة فخلق فسوى، فجعل منه الزوجين الذكر والأنثى، أليس ذلك بقادر على أن يحي الموتى) سورة القيامة 35 ويقول تعالى أيضا: (إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيرا) سورة الإنسان 2، للتأكيد على أن نطفة الرجل هي التي تحمل الخلايا الجنسية لتحديد جنس الذكر أو الأنثى. وأن خلق الإنسان هو مزيج من المكونات الوراثية للذكر والأنثى "نطفة أمشاج".

ويقتضي التركيب الكيميائي لهذه القواعد الأربع أن تحدد كل قاعدتين مع بعض، ويكون التسلسل المتكرر لهذه القواعد مختلفا من سياق إلى آخر ومن جين لأخر ولا يمكن من الناحية الطبيعية أن تتطابق بين اثنين من البشر ولا يوجد شخصان في العالم يتفقان في صورة نمط البصمة الوراثية المتكررة إلا في التوائم المتطابقة الناجمة عن انشطار البويضة الواحدة (12).

وفي هذا السياق يمكن القول بأن البصمة الوراثية وسيلة من وسائل الإثبات أو النفي في القضايا المدنية أو الجنائية ذات طبيعة العلمية البيولوجية التي يرجع أمر استخلاصها إلى المختبر الجنائي، بناء على إحالة من الجهات القضائية المختصة، وتنصب لزوما على تحليل ما يتوصل إليه من أثار في مسرح الجريمة ومقارنتها بعينات من خلايا المشتبه به بعد استخلاصها بوسائل مشروعة.. وقد أخذ المشرع الفرنسي بدوره بالبصمة الوراثية، ونص عليها في القانون الصادر بتاريخ 29 يوليو 1994 المتعلق بحرمة الجسد البشري، وقرر إنجازها تحت إشراف القضاء ومراقبته، كما أن فرنسا كانت سباقة لوضع (أرشيف / محفوظات) وطني لتخزين معلومات الوراثية .

أما فيما يخص مصداقيتها في الإثبات الجنائي فإنه يمكن الاستدلال بهاء بناء على المعطيات التي يوفرها هذا العلم الحديث، حيث تم اعتبارها بمثابة القرينة القاطعة في أغلب التشريعات، وقد أجاز المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته السادسة عشر المنعقدة بمكة المكرمة، بتاريخ 1419/7/9 هـ الموافق 1998/10/31م، الاستدلال بالبصمة الوراثية حيث جاء في حيثيات القرار أن: الأدلة الشرعية كثيرة من الكتاب والسنة على الأخذ بالقرائن، والأخذ بالبصمة الوراثية يجوز وسيلة لغاية مشروعة، فللوسائل حكم الغايات، والأخذ بها في هذا المجال من باب تحقيق المصالح، ودرء المفاسد الظاهرة (12).

وقد أصبحت البصمة الوراثية اليوم وسيلة إثبات فعالة في المجال الجنائي وذات مصداقية مضمونة النتائج لكشف الكثير من الجرائم المعقدة، من خلال التعرف على شخصيات مرتكبيها والمجني عليهم أيضا، خاصة معرفة أصحاب الجثث مجهولة الهوية.

وللتاريخ فإن نشأة علم البصمة الجينية DNA، تعزى إلى العالم الانجليزي: أليك جفري، الذي كان يجري أبحاثه في علم البيولوجيا بجامعة ليستر البريطانية 1984م، وسجلت براءة اختراعه له في نوفمبر من العام نفسه، الذي طور اختراعه إلى شركة أبحاث علمية، اعتمدها FBI سنة 1990م (13).

المطلب الثاني: بعض الآثار الحية وغير الحية:

يقصد بالأثر المادي في علم الأدلة الجنائية: كل شيء تعثر عليه جهة التحقيق، أو يدرك بإحدى الحواس، أو بواسطة الأجهزة، أو بالتحاليل المختبرية وهو كغيره من مكونات مسرح الجريمة، يفيد في تحديد المتهم، وأداة الجريمة، وطبيعتها وزمانها، وظروفها بحسب الأحوال، ويقسم

12- أبو القاسم أحمد: الدليل الجنائي المادي ودوره في إثبات جرائم الحدود والقصاص، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الجزء الأول، 2009، ص: 215.

13- Nathalie De Hais: OP. CIT، P: 17.

المختصون الآثار عدة تقسيمات، نقتصر منها هنا على نوعين: الآثار الحية، وغير الحية

وتتميز الآثار الحية " البيولوجية "، عن الآثار غير الحية " المادية"، في مسرح الجريمة بكونها ذات أصل حيوي أي بيولوجي، يشمل مختلف العناصر الحية أو الميتة أو الصلبة أو السائلة أو الغازية المتأتية من جسم الكائن الحي " الآدمي "، ونختار من نوعي الآثار – في هذا المقام – النماذج المحددة التالية: البقع الدموية، والبقع المنوية، وآثار الأسلحة

أولا: البقع الدموية بمسرح الجريمة:

يعد الدم جزءا من أهم أجزاء مسرح الجريمة، لا يمكن تجاهله لأنه أحدا الأدلة الأكثر قيمة، فهو عبارة عن نسيج سائل يوجد داخل القلب والأوعية الدموية، ويتميز عن بقية أنسجة الجسم بأن خلاياه لا تبقى ثابتة، بل تتحرك خلال الجسم بأكمله داخل الأوعية الدموية (14).

ويعتبر الدم من الآثار المهمة التي تدل على وجود عنف في ارتكاب الجريمة، ووجوده في مسرح الجريمة له دلالة معينة من واقع أشكال البقع الدموية، فأشكال البقع الدموية مختلفة الدلالة، حسب حالة الشخص المصاب من حيث السكون والحركة أو الوقوف والجلوس الرقود، إلى غير ذلك من الأوضاع أثناء تلقيه الإصابة **كما يلي:**

– هناك البقع الكمثري الشكل: وتتكون نتيجة سقوط الدم من جسم بشكل مائل

14– وهابي يوسف: مصدر سابق، ص: 40.

بزاوية معينة، وكلما زادت زاوية السقوط زادت البقع طولا، وتتجلى أهميتها في كونها تدل على اتجاه الجثة عند نقلها من مكانها الأصلي، أو تحرك الشخص المصاب بعد الإصابة، وتتبع هذه البقع يوصل إلى، اتجاه الحركة أثناء النقل أو الحركة (15).

– وهناك البقع الدائرية الشكل: إن سقوط الدم عموديا من جسم ساكن على سطح أفقي يشكل بقعا دموية دائرية، تفيد في تحديد مسافة السقوط لمعرفة وضع الشخص أثناء تلقيه الإصابة، فمثلا: قطرات دائرية بحدود واضحة تدل على سقوط الدم من علو منخفض .

1– قطرات دائرية بحدود تدل على سقوط الدم من علو مرتفع

2– قطرات دائرية مصحوبة بقطرات ثانوية تدل على سقوط الدم من علو أكثر ارتفاعا.

3– بقع دموية متناثرة على شكل رذاذ أو "طرطشة": تتكون هذه البقع نتيجة تفجر الدم، أي أنها ناتجة عن قطع شرياني كما في حالة الذبح، أو الانتحار، أو قطع شريان اليد، أو أثناء اختراق السلاح لجسم الضحية، وتتجلى أهميتها في كونها تفيد في تحديد مكان المجني عليه أثناء تلقيه الإصابة.

– **المسحات الدموية:** وهي متلوثات دموية توجد على الجدران أو الأرضيات أو الأبواب، وتكون على شكل مسحات وتحدث نتيجة الاحتكاك بجسم ملوث

15– وهابي يوسف: المصدر نفسه ص: 45.

بالدماء، كاليد مثلا عند مسحها بالجدار، أو القدم الملوثة عند احتكاكها بالأرضيات..

– **البرك الدموية:** تكون هذه البرك عبارة عن بقع دموية كبيرة من الدم، وتحدث نتيجة انسكاب الدم من المجني عليه في موقع الحادث من كثرة النزيف (16).

أما تحديد ما إذا كانت البقع تعود لإنسان أو حيوان فإنه يتم إجراء اختبار يسمى باختبار الترسيب، هو اختبار يحدد نوع البروتين الموجود في الدم، أو في إفرازات الجسم الأخرى هل هو دم إنساني أو حيواني، ولمعرفة لمن تعود تلك البقعة الدموية فإنه يتم الاعتماد على تحديد فصيلة الدم للبقع الدموية ومقارنتها مع فصيلة دم المتهم أو المجني عليه (17).

كما تظهر أهمية الدم في الفحوصات، فيمكن لقاضي التحقيق أن يأمر في أي وقت بإجراء فحص الدم الطبي – تحاليل الدم – أو التوقف عنه في حالة وجود خطورة على صحة الشخص المراد فحصه ففحص الفصائل، يمكن من تقرير تطابق أو عدم تطابق زمرة الدم في حين يتم معرفة ما إذا كانت البقع ذكرية أم أنثوية عن طريق تحديد نسب الهرمونات الذكرية والأنثوية في عينة الدم على أن المعمل الجنائي والطب الشرعي يقرران أن الخصائص والمعطيات التي تستفاد من الدم تستفاد أيضا من اللعاب.

16- وهابي يوسف: مصدر سابق، ص: 46.

17 - Marie Malauzat: OP.CIT. P: 87.

ومن الممكن القطع بكون البقع حديثة أم قديمة من خلال فحص لون البقع الدموية، فإذا كانت البقع الدموية حديثة فإنها تذوب بسهولة في الماء، ويكون لونها أحمر نظرا لوجود الهيموجلوبين فيها، أما إذا كانت البقع القديمة فإنها تذوب بصعوبة ويكون لونها بني بسبب تحول الهيموجلوبين منها.

ثانيا: البقع المنوية بمسرح الجريمة:

يعد المني أحد أدلة التحقيق الخاصة في الجرائم الجنسية، بحيث يتكون من الجزء الخلوي الذي يحتوي على الحيوانات المنوية وخلايا بشرية، وسائل بلازما المني، فيمكن كشف الخلايا المنوية التي تبقى حية داخل الرحم عادة لفترة من 24 إلى 48 ساعة بواسطة الميكروسكوب أو بالأشعة، كما يمكن أيضا إدراك البقع المنوية في بعض أنواع الملابس أو على الفراش بالعين المجردة .

وتفيد هذه البقع المنوية غالبا في حالات الاغتصاب، والزنا، فعند الاشتباه في حدوث اعتداء جنسي على المجني عليه يتم فحص البدن والملابس جيدا قبل تحريك الجثة، وفي حالة وجود أي بقعة، فإنه يجب التعامل معها في مسرح الجريمة (18).

وتعتبر البقع المنوية من أهم الأدلة التي قدمتها مونيكا لوينسكي حينما ادعت بوجود علاقة جنسية سابقة مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وقد تم تحويل فستانها إلى المعامل الجنائية بمكتب التحقيقات الفدرالية لإجراء تحليل الحمض النووي لمعرفة هل تنتمي العينة إلى المتهم المذكور أم لا وتأكد ذلك بالفعل واعترف الرئيس بالعلاقة الجنسية غير الشرعية .

18- Marie Malauzat: OP.CIT. P: 91.

ولعل الأهمية الجنائية لفحص هذه الآثار تتجلى في إثبات وقوع الجريمة الجنسية، أو نفيها عن المتهم في جرائم الاغتصاب، واللواط، وكذا التعرف على عدد المجرمين عن طريق تحديد فصائل الدم وبصمة الحمض النووي للسائل المنوي لكل عينة.

ثالثا: آثار الأسلحة:

توجد الآثار المادية في مكان الجريمة، أو تشاهد بجسم المجني عليه أو المتهم أوقد تكون هذه الآثار عالقة بشيء ما في مكان وقوع الجريمة، أو في منزل المتهم أو الضحية والتي من شأنها أن تساعد في كشف الحقيقة.

ومعظم حالات إطلاق النار لا يعثر فيها على السلاح الناري الذي ارتكبت به الجريمة، ولعل اقتفاء آثار الأسلحة اليوم علم يدرس لتحديد النوع، واتجاه المقذوف الذي تم رميه، والتأثير الذي يحدثه، وبعده، ومساره، وقوة الغاز المتولد عن احتراق البارود .

وتخضع الأسلحة النارية عادة لتقنين خاص يحدد مختلف أصنافها، وترتيبها من أسلحة حربية، إلى غير حربية، إلى أسلحة صيد إلخ، وينص على طريقة امتلاكها، وعند استخدام الأسلحة النارية فإنها تطلق المقذوف الذي يخترق الجسم البشري محدثا جرح دخول، وقد يسير الطلق داخل النسيج ليخرج من مكان آخر فيحدث جرح خروج أو يبقى داخل الجسم، والجروح الناتجة عن الطلق غالبا ما تكون دائرية أو نجمية، حسب نوع السلاح الناري.

ويمكن تحديدها مسافة الإطلاق من خلال علامات قرب الإطلاق، التي تعرف من آثار المقذوفات الموجودة بالمجني عليه، ولخبير الأسلحة في مسرح الجريمة دور فعال في تحديد المسافة التي أطلقت منها النار، وذلك من خلال معاينة الآثار المختلفة في مسرح الجريمة كالأظرف الفارغة، ورؤوس الطلقات، وشكل الإصابة، وآثار إطلاق النار على جسم المجني عليه ، فيما يمكن معرفة اتجاه وزاوية الإطلاق عن طريق تحديد اتجاهات إطلاق النار، وغالبا ما يتم ذلك بالاستناد إلى موقع الإصابة، ونقاط الدخول والخروج، وموقع الأظرف الفارغة حال وجودها، وكذلك تتبع مسار المقذوف بجسم المجني عليه لتحديد وضعيته .

أما فيما يخص مغرفة نوع السلاح الناري فإن ذلك يتم بفحص شكل المقذوفات المستخرجة من جسم المجني عليه، بالإضافة إلى شكل الإصابة، فيتم تحديد كون السلاح أملسا أو حلزونيا، طويل السبطانة، أم قصير السبطانة، وهل المقذوف من سلاح ناري واحد أو أكثر (19).

الخاتمة:

يعد دليل الإثبات المتحصل بطرائق مشروعة هو عنوان الحقيقة، ومن المسلم به فقها وقضاء حق الخصوم في الإثبات، وحقهم في مناقشة الأدلة، كما أن من المتفق عليه أن الأدلة – أصلية أو احتياطية، معدة أو مستمدة – تتوقف على اقتناع القاضي بها.

19- مكونات مقذوفات الأسلحة النارية: الظرف: توجد بقاعدته كبسولة الاشتعال، ويحوي داخله البارود. ب – كبسولة الاشتعال: عبارة عن غلاف نحاسي دقيق يوجد بقاعدة الظرف، به خليط من فلنمات الزئبق، ومسحوق الزجاج وكلورات البوتاسيوم. ج– البارود: يوجد داخل الظرف، وهو نوعان وهما الأسود والأبيض، أو عديم الدخان في جميع الأسلحة النارية.

ولعل محاولة الفقه والقضاء إسعاف العدالة الاجتماعية، وحفظ الحقوق، هو ما قاد إلى التفكير في الاستفادة من التطور الحديث للعلوم لتطوير عملية الاستدلال نفسها، خاصة تلك التقنيات العلمية والطبية التي تعتمدها المختبرات العلمية المعتمدة، والموضوعة تحت مراقبة القضاء، ليلجأ إليها ضابط الشرطة القضائية العادي بعد إشعار النيابة العامة، أو تلجأ إليها النيابة العامة نفسها أو قضاء التحقيق أو قضاء الحكم، وذلك في جرائم محددة قانونا .

وتتصدر البصمة الجينية اليوم الأدلة العلمية الحديثة، فهي: الهوية الوراثية الأصلية الثابتة لكل إنسان، يتم بواسطتها التعرف على الأفراد بيقين شبه تام وتشكل نتيجة نظامية لتحليل جزئيات الحمض النووي، الذي من خلاله نحصل على الخصائص الشخصية غير المشفرة لكل فرد حتى أن احتمال تطابق هذه البصمة بين شخصين غير وارد مما جعله قرينة نفي وإثبات قاطعة، تبلغ نسبة الخطأ فيها: حالة واحدة لكل 30 مليار حالة.

وقد باتت الأدلة العلمية اليوم واقعا ينمو ويتطور بسرعة، على عكس القواعد القانونية والنصوص التشريعية، التي تنمو وتتطور ببطء كما حصل في تقنين تحاليل الحمض النووي للمشتبه به مثلا في أغلب التشريعات العربية تحديدا ومنذ أن تم إدخال البصمة الوراثية ضمن أدلة الإثبات الجنائية الحديثة المستخدمة في التحقيقات الجنائية، شهدت العدالة تطورا ملحوظا ومصداقية يكاد يجمع المختصون على تميزها.

ولكن مع ذلك – مثل أي عمل إنساني – لا يمكن الجزم بخلو نتائجها مطلقا من العيوب وإنما هي ثمرة من ثمار العمل البشري، يلزم لصحتها: العلم، والحرص، وعدم الخطأ .

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أبو القاسم أحمد: الدليل الجنائي المادي ودوره في إثبات جرائم الحدود والقصاص، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الجزء الأول، 2009م.

2- عبد الحميد لمليحي: نظام الإثبات الجنائي والأدلة العلمية الحديثة، بدون طبعة، بدون جهة نشر، 2018.

3- عبد المجيد العبدلي: طرق الإثبات والعلم الحديث، مختبر الشؤون العلمية والدورات العلمية المنار،2013.

4- قدري عبد الفتاح الشهاوي: الاستدلال الجنائي والتقنيات المتقدمة، دار النهضة، ط1، 2005م.

ب- المقالات:

1-وهابي يوسف: إشكالية الاستعانة بالخبرة الجينية (البصمة الوراثية)، مجلة الملف، العدد 8، أبريل 2006م.

ثانياً: باللغة الفرنسية:

Eoghan Casey: évidence numérique et criminalité informatique ,AC . PRE. 2000.

Lionel Prevost: l enquÊte criminelle. MODULLO. 2000.

Marie Malauzat: le droit faces aux pouvoir des données genéiques. PUAM.2006.

Nathalie De Hais: un precurseur de police scientifique et technique.

PUF.2001.

الوسطية من منظور الشريعة الإسلامية: دراسة حالة في المجتمع الليبي

د. إلياس أبوبكر الباروني
قسم العلوم السياسية
كلية القانون والشريعة نالوت – جامعة نالوت

الملخص:

ابتعدت فئة قليلة من المجتمع الإسلامي عن الوسطية، فسلكت طريقا تمارس فيه العنف والعدوان باسم الدين، منتهكة بذلك تعاليم الشريعة الإسلامية، ويتساءل كثير من الناس : هل الإسلام يقر هذا أم لا ؟ ، فهنا تتركز **إشكالية الدراسة في تساؤل رئيس ألا وهو: ما مكانة الوسطية في المجتمع الليبي من منظور الشريعة الإسلامية ؟**، حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم الوسطية في الشريعة الإسلامية، وتوضيح مفاهيم الدينية الخاطئة في المجتمع الإسلامي، كما تعمل على إبراز الوسطية والعوامل الاجتماعية والتربوية في حل الأزمة الليبية، اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي، والمنهج التحليلي النقدي، وذلك لفهم ودراسة الوسطية في المفاهيم الدينية والعوامل الاجتماعية والتربوية في المجتمع الليبي من منظور الشريعة الإسلامية، ووصولا إلى أهم النتائج المتمثلة في: أن خروج ليبيا من أزمتها يجب أن يستند إلى حرية الفكر والتعبير وفق منظور الشريعة الإسلامية، حيث إن الإسلام ينبذ التطرف والإرهاب، وأن حل الأزمة السياسية الليبية تحتاج إلى فترة طويلة لمعالجة سلبياته في ضوء الشريعة الإسلامية، ويدعو إلى الأخوة الجامعة بين المسلمين، ويؤكد على التعايش السلمي بعزة، ويدفع نحو السلم ونبذ كل وسائل الإرهاب، من خلال ترسيخ مفهوم ودور الوسطية في حل الأزمة الليبية، يكون بنشر الوعي، وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الدين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإيجاد فرص عمل للشباب، ومعالجة البطالة، وإيجاد مجالات مناسبة لامتصاص طاقات الشباب، وغرس المبادئ والقيم الإسلامية في نفوسهم، حيث يوصي البحث على الباحثين العمل على دراسة كيف نظر الاسلام للوسطية، وإقامة الدراسات التي تبين كيف تناول وعالج قضية الوسطية من خلال ضوابط وتشريعات قانونية، والعمل على توضيح لعامة الناس في ليبيا بوجوبها وفق منظور الشريعة الإسلامية.

كلمات مفتاحية: الوسطية، منظور، الشريعة الإسلامية، المجتمع الليبي.

المقدمة:

في الآونة الأخيرة ظهرت في المجتمع تيارات تميل إلى العنف والعدوان، وانتهاك حقوق الإنسان حتى وصلت إلى الإرهاب، فإن الإسلام لا يقر التطرف ولا العنف ولا الإرهاب ولا يرضى بها، ذلك لأنه دين سماته الحب والتسامح والعفو، بل الدعوة فيه ومن خلاله أن تصل من قطعك وأن تعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، والدعوة إليه قائمة على اللين والسماحة ورفع الحرج، والقرآن الكريم: وجه الدعوة إلى غير المسلمين أن يجلسوا مع المسلمين ويتناقشوا في قضايا مجتمعاتهم بروح تتسم بالصفاء والإشراق والحب والتعاون بهدف الوصول إلى مجتمع متحاب ترفرف عليه أعلام الأخوة والعلاقات الإنسانية والعلاقات الاجتماعية المتسمة بروح الود والصفاء.

إشكالية الدراسة:

عانت المجتمعات الإسلامية ولا سيما المجتمع الليبي في السنوات الأخيرة عقب سقوط القذافي من بروز ظاهرة التشدد والغلو في الدين نتج عنه سفك الدماء ودمار البيوت واستباحة الأموال والأعراض، فهنا تتركز إشكالية الدراسة في تساؤل رئيس ألا وهو: ما مكانة الوسطية في المجتمع الليبي من منظور الشريعة الإسلامية؟

تساؤلات الدراسة:

من خلال إشكالية الدراسة نطرح بعض التساؤلات الفرعية المتمثلة في:

1- ما مفهوم الوسطية في الشريعة الإسلامية؟.

2- ما هي المفاهيم الدينية الخاطئة في المجتمع الإسلامي؟.

3- ما علاقة الوسطية بالعوامل الاجتماعية والتربوية في حل الأزمة الليبية؟.

أهمية الدراسة:

ترتكز أهمية الدراسة على الآتي:

1- يعد هذا البحث رصدا لمفهوم الوسطية وتحديد معالمها وتفسيرها وفق منظور الشريعة الإسلامية.

2- العمل على إبراز الدور الفاعل لتحديد المفاهيم الدينية الخاطئة والمؤثرة في المجتمع الليبي الإسلامي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على مفهوم الوسطية في الشريعة الإسلامية.

2- توضيح مفاهيم الدينية الخاطئة في المجتمع الإسلامي.

3- إبراز الوسطية والعوامل الاجتماعية والتربوية في حل الأزمة الليبية.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي، والمنهج التحليلي النقدي، وذلك لفهم ودراسة الوسطية في المفاهيم الدينية والعوامل الاجتماعية والتربوية في المجتمع الليبي من منظور الشريعة الإسلامية.

تقسيم الدراسة:

المبحث الأول: مفهوم الوسطية في الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني: مفاهيم الدينية الخاطئة في المجتمع الإسلامي.

المجث الثالث: الوسطية والعوامل الاجتماعية والتربوية في حل الأزمة الليبية.

المبحث الأول: مفهوم الوسطية في الشريعة الإسلامية

تدل الوسطية وهي مأخوذة من مادة الوسط على العدل والفضل والخيرية والنصف والتوسط بين الطرفين. ويقول ابن فارس: " الواو والسين والطاء بناء صحيح يدل على العدل والنصف، وأعدل الشيء: أوسطه ووسطه"، ويقول ابن منظور: "وسط الشيء وأوسطه: أعدله"[1].

جاءت الوسطية في الشرع بمعنى العدالة والخيرية، والتوسط بين الإفراط والتفريط، كما في قوله تعالى: وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا. ويقول ابن جرير الطبري: "الوسط هو الجزء الذي بين الطرفين، مثل وسط الدار، وقد وصف الله هذه الأمة بالوسط؛ لتوسطها في الدين"[2].

فالوسطية في الشرع تعني الاعتدال والتوازن بين أمرين أو طرفين بين إفراط وتفريط أو غلو وتقصير، وهذه الوسطية إذ نهي العدل والطريق الأوسط الذي تجتمع عنده الفضيلة، وأهل السنة والجماعة يتميزون بالوسطية والاعتدال بين الفرق الأخرى التي تقف على طرفي نقيض.

---

(1). ابن فارس، أبو الحسين أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، ط1، ج6، بيروت: لبنان، نشر دار الفكر، 1399هـ - 1979م، ص108.

(2). الطبري، أبي جعفر الطبري محمد بن جرير الطبري، **تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آيات القرآن"**، تح: عبد الله بن عبد الله التركي بالتعاون مركز البحوث والدراسات العربية الإسلامية، ط1، ج2، القاهرة: مصر، دار هجر، 1322هـ، 2001م، ص 626.

هذا هو الإسلام دين المحبة الشاملة والرحمة الواسعة والإحسان في كل شيء، والعطف على الجار والتكافل الاجتماعي الذي يسود نظام الأسرة والمجتمع لأن المسلمين يسعى بذمتهم أدناهم والمسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا

يخذله ولا يروعه ولا يخيفه، لأن العبادات التي شرعها الحق سبحانه على الناس لا نستطيع أن نقوم بأدائها إلا في جو يسود فيه الأمن والسلام، فالإسلام يقر الاختلاف في وجهات النظر لكنه لا يقر أسلوب العنف لإجبار شخص على اعتناق فكر معين، ولعل أكبر مظهر على ذلك تعدد المذاهب الإسلامية، فقد نختلف في الرأي لكن لا نكفر بعضنا ولا نتخاصم ولا نتشاجر لأن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية، ولقد كان أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يختلفون في الرأي كاختلافهم في أسرى بدر، وكذلك ما رأينا من اختلاف الرأي في صلح الحديبية وأمور كثيرة رأينا فيها اختلاف الرأي ولم يكفر بعضهم البعض، كذلك ما حدث من الأئمة أصحاب المذاهب المشهورة كل واحد يقول هذا رأيي ولكن الحب والاحترام والتقدير لمن خالفه في الرأي ولم يكن هناك هجوم مسلح أو تراشق بالألفاظ أو اتهام بالخروج عن الملة السمحاء.

الإسلام بريء من كل شخص يتصف بالعنف أو الإرهاب في فرض رأيه فهذا عمر بن الخطاب الذي كان يتصف بالعنف والشدة قبل الإسلام عندما دخل في الإسلام رأينا فيه الحب للناس والتعاون معهم والإحسان إليهم، حتى لقد صعد المنبر في يوم من الأيام وقال: لقد كنت أرعى الغنم لأهلي على قراريط وكان يقال لي عمير وها أنا ذا الآن أرعى الأمة، ويقال لي أمير المؤمنين ومازلت أذكر أن جلبابي كان مرقعًا وكنت لا أجد كسرة من الخبز، فلما نزل قال له عبد الرحمن بن عوف: ماذا قلت يا أمير المؤمنين؟ (فقال رأيت نفسي تزهد فأردت أن أؤدبها). تلك سمات المسلم يؤدب نفسه ويربيها على الفضائل ويعيش بين الناس بسمات الإسلام لا كبر ولا حقد ولا حسد فهل يفهم المسلمون

هذه المعايير – يقول – وينشرون ذلك على المجتمع الإنساني ليعرف العالم أن الإسلام دين يقوم على قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾ (3).

من ثم فإن الإسلام يدعو إلى الرفق وكراهية العنف، ويأمرنا بالرحمة، ويذم القسوة، كما نرى ذلك بينًا جليًا كل الجلاء في أحكامه وتعاملاته، وفي نصوص قرآنه وسننه، وقد ذم القرآن اليهود بقسوة قلوبهم قال الله تعالى: ﴿**ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً**﴾ (4)، ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً**﴾ (5).

ويمدح الله رسوله فيقول: ﴿**فبمَا رحمة مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظاً غَلِيظَ القَلْبِ لانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ**﴾ (6)

أحاديث الرسول الكريم تحض على الرفق، وتنفر من العنف، فقد قال: "**إن الله يحب الرفق في الأمر كله**"(7)، وقال عليه الصلاة والسلام: "**ما دخل الرفق في شيء إلا زانه، ولا نزع من شيء إلا شانه**"(8)، وقال: " **حرم الرفق حرم**

---

(3). **سورة النحل**: الآية 90.

(4). **سورة البقرة**: الآية 74 .

(5). **سورة المائدة**: الآية 13 .

(6). **سورة آل عمران**: الآية 159.

(7). أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، **باب الرفق في الأمر كله**، رقم الحديث: 5678، مج5، ص 2242.

(8). أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الجهاد**، باب ما جاء في الهجرة وسكنى البَدوِ رقم الحديث: 2478، مج 4، ص 135.

الخير أو من يحرم الرفق يحرم الخير"[9]، وقال: "**إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف**"[10]، وقد جعل القرآن الكريم عنوان رسالة محمد (الرحمة) بل حصرها فيها، حين قال تعالى: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ**﴾[11] عبر محمد (صلى الله عليه وسلم) عن نفسه فقال: "**إنما أنا رحمة مهداة**"[12].

لذا كان الرسول يتعامل في خطابه مع أهله وعياله وأصحابه وكل الذين يتعاملون معه، بالكلمة الطيبة واللينة التي تفتح في الإنسان الآخر عقله وقلبه، فالناس إنما أتبعوك – يا محمد – لأن أسلوبك هو الأسلوب الذي يحترم الناس، فلا يقسو أو يغلظ عليهم، ولا يفحش فيهم، فلم تكن – يا محمد – في كلماتك فحّاشًا تتكلم مع الناس بكلمات الفحش، ولم تكن لعّانًا بحيث تلعن من يختلف معك، بل كنت الإنسان الرحيم الرؤوف الذي يدرس نقاط الضعف في الناس، فيرحم ضعفهم، ولا يحاول أن يضغط عليهم بها [13].

نحن نقرأ أن النبي _صلى الله عليه وسلم _كان الرسول الذي يرفق بأصحابه وبالناس من حوله، وقد صوّره الله سبحانه وتعالى بصورة أكثر وضوحًا، عندما خاطب المسلمين ليعرفهم شخصيته - صلى الله عليه وسلم -

---

(9) أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب البر والصلة والأداب، باب فضل الرفق**، رقم الحديث: 2592، مج 4، ص 2592.

(10) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب **البر والصلة والأداب، باب فضل الرفق**، رقم الحديث: 2593، مج4، ص2003.

(11) **سورة الأنبياء**: الآية 107

(12) أخرجه البهقي في شعبه، **فصل في أسمائه صلى الله عليه وسلم**، رقم الحديث:1337، مج 2، ص 527.

(13) انظر: مفهوم الرفق في الإسلام، موقع من الإنترنت: –Arabic.bayynat.org.lb/mafahim/refek.htm

﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (14).

هذه كانت صفة الرسول الذي يرأف ويرحم ويحمل هموم أمته، ويلين في كلامه وفي قلبه، كان شأنه الرفق وحل الأمور بالرفق. وعلى كل القادة في كل المواقع، سواء كان الموقع فقهيًا أو سياسيًا أو اجتماعيًا أو أمنيًا، أن يقتدوا برسول الله، لأن الله يقول: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً**﴾ (15).

وهذا ما ينبغي للإنسان المؤمن أن يأخذ به، وأن يعالج الأمور بالطريقة السلمية التي ترفق بالإنسان، فإذا ما حصلت مشكلة مثلاً، ودار الأمر في حلها بين الرفق والعنف (16)، فإن تمت معالجتها بالرفق، فإن الله يثيب الإنسان أكثر مما لو عالجها بطريق العنف. ونقرأ في ذلك قول الله تعالى: ﴿**وَلاَ تَسْتَوِي الحَسَنَةُ وَلاَ السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ**﴾ (17).

نحن أمام كل هذه الأحاديث عن رسول الله _صلى الله عليه وسلم_، بحاجة إلى أن نأخذ بهذا المنهج الأخلاقي التربوي، وهو منهج الرفق في المعاملة والمعاشرة والمسؤولية، حتى إن الله تعالى يريد للإنسان عندما يأخذ بأسباب

---

(14). **سورة التوبة:** الآية 128.

(15). **سورة الأحزاب:** الآية 21

(16). انظر: القرضاوي، يوسف، **الرفق والعنف أو السلام والحرب في شريعة القرآن**، موقع من الإنترنت:
www.qaradawi.net/site/topics/printArticle.asp

(17). **سورة فصلت:** الآية 34.

الدين، ألا يقسو على نفسه، فنقرأ في حديث النبي (صلى الله عليه وسلم): "إن هذا الدين متين، فأوغل فيه برفق، ولا تبغض إلى نفسك عبادة ربك – تصورا شخصًا يصلي من الصبح إلى الليل، ويصوم طول الدهر، فمن الطبيعي أن يضعف التوجه عنده في الصلاة، لأن النفس تريد أن ترتاح، فإذا قسوت على نفسك وحاصرتها ومنعتها من أن تنفتح على حاجاتها، فإنها تتعقد من كل هذا الأسلوب. وترتيبا على ما سبق فإن هذا البحث يسعى الى التعرف على رؤية الإسلام للجريمة وكيف عالجها من خلال التركيز على عدد من المحاور، وهنا سأتطرق إلى غياب الوسطية في البنية الفكرية والاجتماعية بالمجتمع الليبي، ويمكن في هذا الصدد استعراض بعض الأسباب التي تشخص أسباب الظاهرة في المجتمعات الإسلامية وذلك كما يلي:[18].

(18). الباروني، الياس أبوبكر، طيب، لقمان محمود، بحر الدين جيء، آليات تعاطي القرآن الكريم مع ظاهرة الغلو والتطرف، **تدبر القرآن الكريم وأثره في الدراسات الاسلامية**، ط1، كوالالمبور: ماليزيا، منشورات قسم القرآن والحديث، أكاديمية الدراسات الاسلامية جامعة ملايا، 2016، ص282 – 287.

المبحث الثاني: المفاهيم الدينية الخاطئة في المجتمع الإسلامي

لا شك أن المفاهيم الدينية الخاطئة والربط بين الإسلام والإرهاب والعنف يكون أبرز المحاور التي أنتجت فكرا متطرفا انعكس على بروز أعمال العنف والإرهاب داخل المجتمع، ويبرز ذلك من **خلال المحاور التالية:**

1- الفراغ الفكري والفهم الخاطئ للدين:

إن الفهم الخاطئ للدين ومبادئه وأحكامه، والإحباط الذي يلقاه الشباب نتيجة افتقارهم إلى المثل العليا التي يؤمنون بها في سلوك المجتمع، أو سياسة الحكم والفراغ الديني في ليبيا يعطي الفرصة للجماعات المتطرفة لشغل هذا الفراغ بالأفكار التي يروجون لها ويعتنقونها، كما أن غياب الحوار المفتوح من قبل علماء الدين لكل الأفكار المتطرفة، ومناقشة الجوانب التي تؤدي إلى التطرف في الرأي يرسخ الفكر المتطرف لدى الشباب، على أنه لا يمكن التسليم بذلك فالكثير من دعاة العنف والتطرف يفتقدون منهجية الحوار، ويرفضون الدخول في محاورة الآخرين حول معتقداتهم وأفكارهم مما يدفعهم إلى العمل السري، ولعل جهود المناصحة التي تقوم بها بعض الدول في الوقت الحاضر وتراجع عدد كبير من أصحاب الفكر المنحرف عن مواقفهم تجاه بعض القضايا دلالة على البداية السليمة للحوار وتصحيح الكثير من الاعتقادات والأفكار الخاطئة لدى الكثير من الناس حول الدين، والآخر، والمخالف، وغيرها [19].

لعل هذا هو ما دعا بعض الشباب المسلم إلى القيام بأعمال العنف والتخريب

(19). أبو بكر الألفي، **الحرب على الإرهاب**، القاهرة: مصر دار الشعب، 2003م، ص83.

في المؤسسات العامة بدعوى إقامة الحكم الإسلامي الصحيح وقتل الخارجين عن الإسلام- من وجهة نظرهم- والتي ليست لها علاقة بالإسلام ومبادئه السمحة.

2- التشدد والغلو في الدين:

لاشك أن الفهم الخاطئ للدين ولغاياته ومقاصده يؤدي إلى الجنوح والغلو والتشدد في الدين، كما أن هناك عدة عوامل تؤدي إلى أحداث ردود أفعال عند الشباب الليبي، وتدفع بهم إلى التشدد والغلو، منها استفزاز المشاعر الدينية من خلال تسفيه القيم أو الأخلاق أو المعتقدات أو الشعائر، بالقول أو الفعل، واتهام المراكز التربوية الإسلامية والمدارس القرآنية ومناهج التعليم ومنابر الدعوة كلها بالانحراف، والتنفير من الدين وتشويه أهله، وإظهار شيوخ المسلمين وعلماء الإسلام بصورة ساخرة منفرة، والذهاب أبعد من ذلك إلي الإلصاق التهم اللاأخلاقية والمخلة بالشرف لهؤلاء المشائخ، فإن هذا كله يُسبب التطرف، خاصة في نفوس الشباب الذين يقرءون الاتهامات الكاذبة تُوجه إليهم وإلى مؤسسات الدين ورموزه، ولا يملكون إلا الاحتقان والانفعال، ولا تتاح لهم فرصة الرد[20].

تتبع بعض وسائل الإعلام الغربي سياسة تبتعد عن العدل والإنصاف، عندما يتهم مناهجنا وثقافتنا الإسلامية بأنها ترسخ في أبنائنا كراهية الآخر ومناصبته العداء في الوقت الذي لا يسلط فيه الضوء على نظرة الغرب إلى المسلمين في الثقافة والمناهج الدراسية الغربية، وخاصة الأمريكية، حيث

---

(20). إسماعيل، محمد صادق، **الحركات الإسلامية في العالم العربي. الإخوان المسلمون-الشيعة-الحركات الجهادية نموذجا**، القاهرة: مصر، منشورات المجموعة العربية للنشر والتوزيع، 2014م، ص115.

تنعتهم بأنهم سفاحون وإرهابيون ومحاربون متطرفون ومضطهدون للمرأة ويعتنقون الجهاد والحرب المقدسة، وهذا الحكم غير المنصف دفع بعض الشباب من الجاهلين بأمور الدين إلى التشدد والغلو واتخاذ موقف المدافع عن دينه وعقيدته، إلى جانب عدم استعداده للحوار والدخول في مناقشات موضوعية مع أطراف أخرى، ومما لا شك فيه إن التشدد تقابله ردة فعل مساوية له في الشدة، والنتيجة دائمًا تكون عكسية[21].

3- الربط بين الدين والعنف والفساد في الأرض:

لا شك أن الربط بين الدين وما يحدث من عنف وإفساد في الأرض فهم خاطئ تسبب فيه الجهل بالدين؛ فكيف لدين يجعل في كتابه الخالد عقوبة وحدًا للإفساد في الأرض أن يأمر بمثل ذلك؟ ومن ثم فإن هذا الفهم الخاطئ ترتب عليه تصرف خاطئ تمثل في محاولة تجفيف منابع الدين وتعليم الناس أمور دينهم؛ فضيق على الدروس والمحاضرات والدعاة والمساجد، وتم تعديل المناهج بحيث لا تعطي الجرعة الشرعية الكافية في مساجد ومراكز ومؤسسات التعليم في ليبيا؛ فنتج عن ذلك جهل الناس بدينهم، وبما أن الإسلام دين الفطرة، فلابد للناس من أن يعودوا إلى فطرتهم، وتحدث المشكلة والمصيبة حينما يعودون على جهل، حينها تحدث التصرفات الخاطئة، وتكثر الفتاوى المضللة [22].

كما أن إطلاق العنان لفئة من الشباب الذين يملكون فهما خاطئا للدين والتمكين لهم في وسائل الإعلام، عند ذلك يمكن أن تستثار عاطفتهم ويرتكبون

---

(21). الزرقي، أبو يعرب، **إصلاح العقل في الهوية العربية**، بيروت: لبنان، 2000م، ص.124

(22). إسماعيل، محمد صادق، الحركات الإسلامية في العالم العربي. الإخوان المسلمون-الشيعة-الحركات الجهادية نموذجا، مرجع سابق، ص 116.

أعمالاً هوجاء يتمادون فيها ظنًا منهم أنها دفاع عن دينهم ومعتقداتهم؛ وهذا ما أكده العديد من الشباب المقبوض عليهم بتهم العنف والإرهاب داخل المجتمع الليبي، ومن ثم فإن الربط بين ما يقع من أحداث إرهابية وبين الدين الإسلامي، كان أحد الأسباب التي أدت إلى حدة الحوار بين الأطراف المختلفة، وأدى ذلك إلى رفض قبول الفكر الآخر والتمسك بالرأي في غير صواب [23].

4- بروز تيار متطرف دينيا داخل المجتمع الإسلامي:

لاشك أن الدين الإسلامي هو دين الوسطية والاعتدال، ولقد دعت مبادئ الإسلام إلي نبذ التطرف في العقيدة والمغالاة في العبادات التي ربما تؤدي إلي نتائج سلبية على الفرد والجماعة، إلا أن الملاحظ أن هناك تيار من ذوي الفكر المتطرف والذين يطلقون على أنفسهم مسميات لجماعات مختلفة مثل " الناجون من النار" و"المسلمين الموحدين" وأيضا " أنصار محمد"، وغير ذلك من المسميات، وتكون الركيزة الأساسية لأفكارهم هو تأكيد أنهم أصحاب الفكر الصحيح والتطبيق السليم لأحكام الدين، وإن غيرهم أصاحب عقيدة فاسدة، ولقد أدى انتشار هذا الفكر إلي قيام أعداد كبيرة من الشباب بالانضمام لتلك الجماعات والتي وجدت فيها ضالتها المنشودة في الرغبة في إثبات الذات والتغيير ولو بالقوة، وقد نتج عن هذا الفهم الخاطئ لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف إلي ظهور أجيال تتسم بالتطرف الديني والغلو والإرهاب بين أوساط الشباب الليبي[24].

---

(23) السديري، عبد الله بن محمد، **وطن فوق الإرهاب**، الرياض: السعودية، بدون دار نشر، 2005، ص، 71

(26) Please refer to: Petter Lyes, AL Qaeda in Saudi Arabia in 2005, World Affairs, N.Y. April 2006

المبحث الثالث: دور الوسطية والعوامل الاجتماعية والتربوية في حل الأزمة الليبية.

هناك العديد من العوامل الاجتماعية والتربوية أدت بطبيعة الحال إلى تدعيم ظاهرة العنف والتطرف في المجتمع، **ولعل أبرز تلك العوامل ما يلي:**

1- انفتاح المجتمع وانتشار البطالة وتضاؤل القيم:

يحقق هذا الانفتاح الاجتماعي، وعدم وجود عوائق وإجراءات رسمية، فرصًا كبيرة لانتشار الفكر المضلل والهدام بين شباب المجتمع، حيث إن الحرية التي يمنحها هذا الانفتاح الاجتماعي تتيح فرصًا لنشر الفكر المنحرف وعدم تقبل الآخر، ومن المعلوم أنه في الوقت الحاضر أصبح هناك العديد من الحروب الإلكترونية والفكرية حيث تعرض مواقع على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت كيفية صنع القنبلة وكيفية إدارة العمليات الإرهابية وغيرها [27].

من هنا تبرز عوامل عدة قد تدفع الشباب بشكل عام والشباب الليبي بشكل خاص إلى الانضمام للجماعات المتطرفة وأصحاب الفكر المنحرف، ومن أهمها: البطالة، وغياب القيم التي توجه الفرد، والاضطهاد والإحساس بالظلم، والفهم الخاطئ للدين، ونقص المستوى التعليمي، والانفتاح الإعلامي، ومنع أعطاء الدروس الدينية في المساجد، والسماح فقط بتلاوة وحفظ القرآن دون تفسيره وتدبره، ومن هنا تكون النتيجة صعوبة فتح قنوات حقيقية للحوار بين فئات المجتمع الليبي، نتيجة للأسباب السابقة وتمسك كل طرف برأيه ظنا منه أنه الصواب وما دونه هو الخطأ.

(27) عزت مراد، **المملكة العربية السعودية ومكافحة الإرهاب**، الرياض: السعودية، بدون دار نشر، **2008م**، ص147.

2- عدم وجود مجالات مناسبة لامتصاص طاقات الشباب:

إن عدم وجود مجالات مناسبة لامتصاص طاقات الشباب المتدين الفائضة، قد يدفع بعض الشباب إلى ارتكاب سلوك العنف والتطرف، ولا يجب أن نغفل العوامل الاجتماعية المختلفة من البطالة والتفكك الأسري وضعف التربية والتوجيه وأصدقاء السوء ونحوها؛ فجميعها تشكل تربة خصبة لنمو الأفكار الخاطئة، ومما لا شك فيه أن عدم امتصاص طاقة الشباب وإدماجهم بشكل فاعل في المجتمع قد ينعكس سلبًا عليهم وقد يؤدي إلى حركات تمرد وفوضى من قبل الشباب نحو المجتمع ومؤسساته المختلفة [28].

3- غياب العدالة الاجتماعية:

أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت بالفترة الأخيرة في ليبيا إلى تكثيف حركة الهجرة إلى المناطق الحضرية، وانتشار بعض الأحياء البدوية الفقيرة، وقد ضمت هذه الأحياء نسبة عالية من الشباب الذي لا عمل لها ومن ثم كان تربة خصبة لاعتناق فكر متطرف والدفاع عنه بشتى الوسائل حتى لو تطلب الأمر رفع السلاح في وجه من لا يقبل مثل هذا الفكر [29].

وتؤثر الأزمات الاقتصادية في الطبقات الدنيا في المقام الأول، حيث تعاني بشدة من تدهور ظروفها المعيشية بفعل انتشار البطالة وتدهور الخدمات وظهور طبقة من الأثرياء، ويؤدي ضعف النظام الاقتصادي في ليبيا إلى ازدياد معدل البطالة والتضخم وغلاء الأسعار؛ وبالتالي تزداد حدة التفاوت

---

(28) **المرجع السابق نفسه**، ص155.

(29) محمد الزيدون، **الشباب العربي والانحراف الفكري**، القاهرة: مصر، دار الدولية للنشر، 2009، ص48.

الطبقي وتنعكس آثار هذا الخلل الخطير على الشباب وتنشأ الأفكار الهدامة ويصعب في الوقت ذاته وجود حوار مستنير بين هؤلاء وغيرهم ممن أراد لهم الخير.

أدت هذه الأسباب إلي حدوث فجوات كبيرة داخل المجتمع الليبي، حيث برزت طبقات ذات مستوى اقتصادي مرتفع وتكون غالبا من الأسر الحاكمة وذويهم وكذلك رجال الأعمال إلي جانب بروز طبقات متدنية المستوى والتي تكون في الأغلب من أصحاب الحرف والعمال والبدو وغيرهم، ولقد أدى بروز هذه الطبقات المتباينة في المستوى الاقتصادي إلي حدوث تفاوت كبير في مستوى المعيشة مما خلق أمراضا اجتماعية مثل الحقد الاجتماعي والشعور بعدم المساواة والإحساس بالدونية، مما دفع بدوره إلي انضمام أبناء هذه الفئات المتدنية إلي جماعات متطرفة ترغب في تغيير هذا المجتمع والتي تشعر بأنه ملك لهذه الطبقات العليا فقط والحصول على حقوقها الضائعة بداخله.

4- الصراع النفسي لدى الشباب:

في ظل التقدم الذي طرأ على مجالات الحياة كافة ، ومنها بالطبع وسائل الإعلام، فقد برز صراع من نوع جديد، وهو الصراع الثقافي الذي عبر عنه صمويل هنتجتون "بصراع الحضارات" حيث برزت الحضارة الأمريكية ودعواتها للانصهار العالمي في بوتقة واحدة أو ما يعرف بالعولمة[30]، الأمر الذي أدى لطرح أطر ثقافية جديدة روجت لها وسائل الإعلام، واستطاعت أن تخترق كافة الدول والمجتمعات على حد سواء، ولا شك أن أكثر الفئات التي

(30) **ويقصد بالعولمة:** إن العالم أصبح قرية صغيرة بدون حواجز أو عوائق تعرقل اتصال المجموعة الدولية فيما بينها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية.

تعرضت وتأثرت بتلك الدعوات هو جيل الشباب لاسيما في المجتمعات الإسلامية، حيث برزت إشكالية (التقاليد – التجديد) من خلال تأثيرات العولمة وأطرها الجاذبة لتلك الأجيال، ورغبة الشباب في الحفاظ على هويته الليبية الإسلامية، ولقد تأثر الشباب الليبي بهذه الموجة التي أحدثت لدى الكثير منهم صراعا نفسيا محتدما أدى إلي صعوبة التمسك بالوسطية والاعتدال الذي نادى به الدين الإسلامي الحنيف؛ الأمر الذي أدى إلى **انقسام الشباب إلى فريقين:**[31]

الأول: فريق ذو فكر أصولي يرغب في مقاومة التغيير، ويرفض كافة الدعوات الخارجية الأمر الذي أدى إلى التطرف في الفكر، ومن ثم أدى إلى محاولة فرض هذا الفكر ولو بالقوة.

الثاني: فريق تأثر بالفكر الجديد ودعوات العولمة الثقافية، الأمر الذي أدى إلى رفض الأفكار التراثية والتقليدية، والرغبة في التغيير، والذي أدى بدوره إلى ظهور تيار علماني الفكر، رافض لأسس الحكم التي تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية؛ وهو الأمر الذي أدى بدوره إلي تنامي العنف نتيجة رغبة كل فريق في تطبيق أفكاره ولو بالقوة؛ الأمر الذي خلق أفرادا وجماعات من المتطرفين والإرهابيين داخل ليبيا.

5- دور الوسطية في حل الأزمة السياسية في ليبيا:

تعتبر الوسطية بأنها التوسط أو التعادل بين الطرفين متقابلين أو متضادين، بحيث لا ينفرد أحدهما بالتأثير، وبطرد الطرف المقابل، وبحيث لا يأخذ أحد الطرفين أكثر من حقه، ومن هنا الوسطية تعني العدل والاستقامة ودليل الخيرية، وتمثل الآمنان، ودليل القوة، ومركز الوحدة [32]، فعلى الأطراف الليبية المتنازعة إتباع هذا المنهج الاسلامي السمح لا إفراط ولا تفريط، فالتوسط والاعتدال هو طريق وحدة الصف الليبي، ولهذا فإن المذاهب والأفكار المتطرفة تزيد من الفرقة والخلاف بين الليبيين، وإن الوسطية تقودنا إلي تقريب وجهات النظر بين الليبيين وتحقيق التحالف السياسي بين جميع الأطراف سواء كانت دينية أو مدنية لحل الأزمة السياسية في ليبيا.

---

(31) لمزيد من التفاصيل حول هذا الجانب يمكن الرجوع الى: حسيب سلام، **كيف نواجه الإرهاب**، بيروت: لبنان، منشورات دار الحياة، 2008 م

(32) القرضاوي، يوسف، كلمات الوسطية الاسلامية ومعالمها، سلسلة " **الأمة الوسط** " أنظر الرابط التالي: https://ar.wikipedia.org/wiki/

وهنا أصل إلى القول إن الإسلام ينبذ التطرف والإرهاب، ويدعو إلى الإخوة الجامعة بين المسلمين، ويؤكد على التعايش السلمي، ويدفع نحو السلم ونبذ كل وسائل الإرهاب، وإن دور الوسطية في حل الأزمة الليبية، يكون بنشر الوعي، وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الدين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإيجاد فرص عمل للشباب، ومعالجة البطالة، وإيجاد مجالات مناسبة لامتصاص طاقات الشباب، وغرس المبادئ والقيم الإسلامية في نفوسهم.

نتائج الدراسة:

تمثلت نتائج الدراسة في الآتي:

1- أكدت الدراسة أن الوسطية تحقق الانسجام المجتمعي في ليبيا الذي يتوقف على نبذ الجماعات المتشددة للعنف والإرهاب، والانخراط في العمل السياسي والإسهام في الحفاظ على أمن المجتمع من منطلق أنهم ليبيون يمكن أن تتحول طاقاتهم إلى عمل نافع يسهم في تعزيز أمن البلاد وتطورها.

2- إن خروج ليبيا من أزمتها يجب أن تستند إلى حرية الفكر والتعبير وفق منظور الشريعة الإسلامية، وأن يتخلى الأفراد والجماعات عن أسلوب القوة وفرض واقع بقوة السلاح، حيث أن حل الأزمة السياسية الليبية تحتاج إلى فترة طويلة لمعالجة سلبياته في ضوء الشريعة الإسلامية الوسطية السمحة.

3- إن الإسلام ينبذ التطرف والإرهاب، ويدعو إلى الأخوة الجامعة بين المسلمين، ويؤكد على التعايش السلمي وبعزة، ويدفع نحو السلم ونبذ كل وسائل الإرهاب، من خلال ترسيخ مفهوم ودور الوسطية في حل الأزمة الليبية، يكون بنشر الوعي، وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الدين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإيجاد فرص عمل للشباب، ومعالجة البطالة، وفتح مجالات مناسبة لامتصاص طاقات الشباب، وغرس المبادئ والقيم الإسلامية في نفوسهم.

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج توصل الباحث إلى التوصيات التالية:

1- على الباحثين العمل على دراسة كيف نظر الإسلام للوسطية، وإقامة الدراسات التي تبين كيف تناول وعالج قضية الوسطية من خلال ضوابط وتشريعات قانونية، والعمل على توضيح لعامة الناس في ليبيا بوجوبها وفق منظور الشريعة الإسلامية.

2- العمل على خلق تحالفات بين مختلف التيارات والأحزاب السياسية المدنية والاسلامية، وإبراز دور العامل الديني الوسطي في عملية بناء المجتمع الليبي من خلال لغة الخطاب الديني عبر وسائل

الإعلام المختلفة ومنابر المساجد؛ لأنه عامل يعزز أسس نظام المجتمع الإسلامي المتميز بالشمولية والواقعية والعالمية والوسطية.

3- الدعوة لتأصيل الثقافة والفقه السياسي الإسلامي أو ما يعرف بالسياسة الشرعية في المجتمع الليبي؛ لحماية الشباب من الأفكار المشبوهة التي ترسخ فصل الدين عن السياسة؛ للبحث عن ثغرات تؤيد مساعيهم العدائية، وهي اثبات عدم شمولية الدين الإسلامي للنوازل التي تصيب المجتمعات الإسلامية، فإن دعم الفقه السياسي الإسلامي يحصن الشباب من الانحراف لتيارات تدعي بأنها اسلامية، فاستغلت الدين للحصول على أهداف سياسية، والأصل أن السياسة فعل مشروع لتحقيق عالمية الإسلام ونشر العدل والاستقرار المجتمعي.

4- العمل على تأليف مناهج تربوية ودعوية تبرز فيها أهم ركائز الوسطية في الشريعة الإسلامية، وكذلك تبرز أهمية الرجوع إلى أهل الاختصاص، وذلك من خلال دعم الثقافة الإسلامية في المؤسسات التعليمية بجميع مراحلها، لما لها من أهمية وأثر إيجابي في عملية الحفاظ على القيم الإسلامية الوسطية للمجتمع الليبي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم:

ثانياً: الحديث النبوي الشريف:

1- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الأدب**، باب الرفق في الأمر كله، رقم الحديث: 5678، مج5.

2- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الجهاد**، باب ما جاء في الهجرة وسكنى البَدوِ رقم الحديث: 2478، مج 4.

3- أخرجه البهقي في شعبه، **فصل في أسمائه صلى الله عليه وسلم**، رقم الحديث:1337، مج 2.

4- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب البر والصلة والآداب**، باب فضل الرفق، رقم الحديث: 2592، مج 4.

5- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب **البر والصلة والآداب**، باب فضل الرفق، رقم الحديث: 2593، مج4.

ثالثاً: الكتب:

1- إسماعيل، محمد صادق، **الحركات الإسلامية في العالم العربي. الإخوان المسلمون- الشيعة- الحركات الجهادية نموذجا**، القاهرة: مصر، منشورات المجموعة العربية للنشر والتوزيع، 2014م.

2- الباروني، الياس أبوبكر، طيب، لقمان محمود، بحر الدين جيء، آليات تعاطي القرآن الكريم مع ظاهرة الغلو والتطرف، **تدبر القرآن الكريم وأثره في الدراسات الاسلامية**، ط1، كوالالمبور: ماليزيا، منشورات قسم القرآن والحديث، أكاديمية الدراسات الاسلامية جامعة ملايا، 2016م، ص282 – 287.

3- أبو بكر الألفي، **الحرب على الإرهاب**، القاهرة: مصر دار الشعب، 2003م.

4- حسيب سلام، **كيف نواجه الإرهاب**، بيروت: لبنان، منشورات دار الحياة، 2008م.

5- الزرقي، أبو يعرب، **إصلاح العقل في الهوية العربية**، بيروت: لبنان، 2000م.

6- السديري، عبد الله بن محمد، **وطن فوق الإرهاب**، الرياض: السعودية، بدون دار نشر، 2005م.

7- الطبري، أبي جعفر الطبري محمد بن جرير الطبري، **تفسير الطبري "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"**، تح: عبد الله بن عبد الله التركي بالتعاون مركز البحوث والدراسات العربية الإسلامية، ط1، ج2، القاهرة: مصر، دار هجر، 1322هـ، 2001م.

8- ابن فارس، أبو والحسين أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، ط1، ج6، بيروت: لبنان، نشر دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

9- عزت، مراد، **المملكة العربية السعودية ومكافحة الإرهاب**، الرياض: السعودية، بدون دار نشر، 2008م.

10- محمد الزيدون، **الشباب العربي والانحراف الفكري**، القاهرة: مصر، دار الدولية للنشر، 2009م.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية "الإنترنيت":

11- القرضاوي، يوسف، **الرفق والعنف أو السلام والحرب في شريعة القرآن**، موقع من الإنترنت:
www.qaradawi.net/site/topics/printArticle.asp

12- القرضاوي، يوسف، كلمات الوسطية الاسلامية ومعالمها، سلسلة " الأمة الوسط " أنظر الرابط التالي:
https://ar.wikipedia.org/wiki

13- مفهوم الرفق في الإسلام، موقع من الإنترنت:
Arabic.bayynat.org.lb/mafahim/refek.htm

14-Please refer to: Petter Lyes, AL Qaeda in Saudi Arabia in 2005, World Affairs, N.Y. April 2006

حق الترشيح والانتخاب: في الإسلام "دراسة تأصيلية"

د. عارف أحمد التير
عضو هيئة تدريس بقسم العلوم السياسية
بالجامعة المفتوحة

د. محمد الطيف عثمان شيحة
عضو هيئة تدريس بكلية القانون والعلوم السياسية
فرع الرحيبات – جامعة نالوت

توطئة:

لقد تطور الفكر السياسي عبر مسيرة زمنية طويلة حتى أنتج لنا كيفية إدارة عملية الصراع والتنافس على السلطة بين الجماعات البشرية وكيفية اختيار من يتولى الحكم ويكون على قمة هرم السلطة، وما هي أفضل الطرائق والوسائل لمشاركة الناس في العملية السياسية.

حاول الفكر السياسي الإسلامي إيجاد كثير من السياقات والمسارات لعملية ممارسة السلطة فطرح مبدأ الشورى الذي يعتبر أحد أهم أركان النظام السياسي الإسلامي لما يتضمنه نظام الشورى من ترشيح وانتخاب واتفاق على من يتولى السلطة خاصة الإمامة الكبرى أو رئاسة الدولة .

كما أنتج الفكر السياسي الغربي من خلال كتابات توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو أفكارا شكلت النواة الأساسية لممارسة العملية السياسية ومنح السلطة شرعية الحكم من خلال الحكم النيابي والترشيح والانتخاب وكانت نقطة الانطلاق بثورة الماجنا كارتا سنة 1648م ببريطانيا التي حدّت من سلطة الملوك والأباطرة وقيدت صلاحياتهم خاصة في ما يتعلق بالضرائب، ثم كانت الثورة الأمريكية سنة 1776م ثم الثورة الفرنسية سنة 1789م، لقد أصبح الترشح والانتخاب ممارسة عملية واضحة المعالم في الديمقراطيات الغربية تؤسس لدولة القانون والعدل ودولة المؤسسات، واستطاعت الأنظمة السياسية من خلاله تحقيق الاستقرار المجتمعي والرفاه الاجتماعي والمعدلات التنموية العالية والنهضة التقنية الحضارية التي مكنت الحضارة الغربية من الانتشار في جميع مناطق العالم خلال القرن السابع عشر والثامن عشر .

إن هذه الورقة العلمية عبارة عن دراسة تأصيلية تحاول تتبع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين في ممارسة حق الترشيح والانتخاب في الشريعة الإسلامية والاستدلال سواء ضمنياً أو صراحةً حول وجودهما وممارسة المسلمين لهما في التاريخ الإسلامي منذ انتقال الرسول – ﷺ – إلى الرفيق الأعلى وحتى نهاية ولاية سيدنا علي بن أبي طالب .

أولاً: إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة من الأهمية التي تكتسبها عمليتا الترشيح والانتخاب في العملية السياسية باعتبارهما ركيزتان أساسيتان في المسار السياسي لأية دولة، فالسؤال المحوري والرئيسي الذي ستحاول الدراسة الإجابة عنه: هل هناك وجود لعمليتي الترشيح والانتخاب في الفكر السياسي الإسلامي؟، وهل مارس المسلمون الترشح والانتخاب منذ انتقال الرسول – صلى الله عليه وسلم – إلى الرفيق الأعلى إلى نهاية عهد سيدنا علي بن أبي طالب ؟.

ثانياً: فرضية الدراسة:

لا يشك أحد بأن القرآن صالح لكل زمان ومكان جاء بقواعد كلية ثابتة خالدة، وهذه القواعد تواكب وتوافق تطور الأزمان وتبدل الأحوال واختلاف البلدان، وأن من ضمن هذه القواعد الكلية عملية الشورى كأحد مرتكزات النظام السياسي الإسلامي، وان لفظ الشورى يمكن أن ينصرف إلى المشاورة والمشاركة سواء من قبل أهل الحل والعقد أو من خلال الترشيح والانتخاب لاختيار الأفضل، فأساس مبدأ الشورى هو الرضى والشرعية عن من يتولى أمر المسلمين وترك الإسلام الأمر لإعمال الفكر واستنطاق الواقع وتطور المجتمعات في نظرتهم لإدارة شئونهم، واعتقد إن الإسلام قد تضمن حق الإنسان في الترشح والانتخاب كحق من حقوقه السياسية التي لا يمكن التنازل عنها لأنها تتضمن شهادته واختياره الأنسب والأفضل أمام الله لمن يسوس أمر الأمة ويحفظ بيضتها ويذود عن حماها ويرعى مصالحها.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

1. الإحاطة بالإطار المفاهيمي لكلمتي الترشيح والانتخاب لغةً واصطلاحاً والتفرقة بينهما وبين المصطلحات المشابهة .

2. محاولة التأصيل للترشيح والانتخاب في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة من خلال محاولة استنطاق الآيات والأحاديث .

3. التعرف على سيرة الصحابة رضوان الله عليهم فيما يخص الترشيح والانتخاب وكيف مارسوا هذه الحقوق قولاً وعملاً.

4. فتح آفاق البحث العلمي لدراسات أكثر وأعمق عن الحقوق السياسية الأخرى كحق تولي الوظائف العامة وحق التعبير عن الرأي وحق محاسبة الحاكم وحق المرأة في العمل السياسي.

رابعاً: تقسيمات الدراسة:

المحور الأول: حق الترشيح ويتضمن:

1. الترشيح لغةً واصطلاحاً.

2. الترشيح في القرآن الكريم.

3. الترشيحات والمحاورات التي تمت لتولي الخلفاء الراشدين.

4. خلاصة طريق الترشيح والأفكار المتعلقة بكيفية ممارسة هذا الحق .

المحور الثاني: حق الانتخاب ويتضمن :

1. الانتخاب لغةً واصطلاحاً.
2. التكييف القانوني للانتخاب.
3. الانتخاب في النظام السياسي الإسلامي .

المحور الأول: حق الترشيح في الإسلام.

- الترشيح لغةً:

جاء في لسان العرب "الترشيح يعني التربية والتهيئة للشيء، ورُشّحَ للأمر: ربي له وأهل؛ ويقال فلان يُرشح للخلافة إذا جُعل وليا للعهد، وفلان يرشح للوزارة أي يربى ويؤهل لها" [1] وفي مقاييس اللغة: " يُرشَّح للخلافة، كأنه يربى لها[2].

- الترشيح اصطلاحاً:

جاء في معجم بلاكويل للعلوم السياسية (The Blackwell Dictionary of Political Science) الترشيح هو عملية تقديم مرشح للانتخابات [3].

- أو هو أن يزكي الإنسان نفسه أو أن يقوم غيره بتزكيته لتولي منصب من مناصب الدولة أو وظيفة من وظائفها العامة [4].

- كما يفيد أن لكل عضو في الجماعة السياسية أو مواطن في الدولة الحق في أن يقدم نفسه لتولى رئاسة الدولة أو إحدى وظائفها العامة، إذا كان ممن تنطبق عليه الشروط المحددة في الدستور، ولا يجوز أن يحرم من هذا الحق أي فرد دون مبرر مشروع [5].

– أو هو إقرار الشرع لأي فرد لتولي أحد مناصب الدولة نيابة عن الأمة، وفق الشروط المؤهلة لهذا المنصب على أن تتوفر في المرشح الشروط المتفق عليها بين علماء الأمة، حيث يمارس الفرد هذا الحق نيابة عنها [6].

ومن خلال البحث والتنقيب في الكتب والدراسات تبين لي أن الاهتمام كان منصباً على الشروط التي يجب توفرها في المرشح حيث افترضوا فيه الوضوح الذي لا يحتاج إلى تبيان [7]، كذلك لم يتعرض فقهاء وعلماء المسلمين لحق الترشيح كحق سياسي للأفراد، وإنما أتى ذكرهم لهذا الحق من خلال حديثهم عن الخلافة ومنصب الخليفة والشروط الواجب توفرها فيه [8].

ومن خلال التعريفات السابقة يكون الترشيح هو التزكية المبدئية لشخص بنفسه أو من قبل غيره لتولى وظيفة من وظائف الدولة وفق الشروط التي تتطلبها الوظيفة، حيث لا يعدو أن يكون الترشيح مجرد تبيان لمؤهلات الشخص وقدراته لتولي منصب من هذه المناصب، فالقرار النهائي في الاختيار يكون للأمة.

1– الترشيح في القران الكريم:

لم يرد ذكر الترشيح بهذه الصيغة في القرآن وإنما ورد ضمناً بمعنى التزكية أو الطلب أو الرجاء ففي سورة طه قال تعالى: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي* هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي * كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا * وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا * إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا ﴾[9]، قال ابن كثير: "هذا سؤال من موسى في أمر خارجي عنه، وهو مساعدة أخيه هارون له"، قال الثوري، عن أبي سعيد، عن عكرمة، عن ابن عباس أنه قال: فَنُبّئ هارون حين نبئ موسى – عليهما السلام – وقال ابن أبي حاتم: ذكر عن ابن نُمَير، حدثنا أبو أسامة، عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة أنها خرجت فيما كانت تعتمر فنزلت ببعض الأعراب، فسمعت رجلا يقول: أيّ أخ كان في الدنيا أنفع لأخيه ؟ قالوا: ما ندري قال: والله أنا أدري قالت: فقلت في نفسي : في حلفه لا يستثنى، إنه ليعلم أي أخ كان في الدنيا أنفع لأخيه قال: موسى حين سأل لأخيه النبوة فقلت: صدق والله[10]، وفي تفسير القرطبي: إن سيدنا موسي طلب الإعانة من الله لتبليغ الرسالة، والوزير بمعنى المُؤازرة لأنه يحمل عن السلطان وزره أي ثقله من مسئوليات[11].

وفي سورة يوسف حين تحقق الملك من براءة سيدنا يوسف عليه السلام ونزاهة عرضه مما نسب إليه قال تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ * قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾[12] ، أي لما عرف الملك

فضله وبراعته وبراءته وعلم ما هو عليه من الخلق الكريم، جعله الملك من خاصته ومن المقربين لديه وقال له إنك اليوم لدينا ذا مكانة وحظوة، فرد عليه سيدنا يوسف عليه السلام وخاطبه عندما وثق من قيامه بأعمال الخزائن وحفظ الأموال بترشيح نفسه لهذا المنصب بأن يجعله على خزائن الأرض .

إن طلب سيدنا موسى عليه السلام من الله عز وجل مساعدة أخيه في أن يكون وزيراً له في الرسالة التي كلفه الله بها، وقيام سيدنا يوسف عليه السلام بتزكية نفسه لخزائن الملك يدل على أن الترشيح قد ورد ضمناً في القرآن الكريم، آي أن سيدنا موسي زكى أخيه عند الله في أن يكون مساعداً له ومعيناً في تبليغ الرسالة، ورشحه لتولي منصب مساعداً له فيما أوكله الله إليه، وكذلك زكى سيدنا يوسف نفسه لدى ملك مصر بالحفظ والعلم، لأنه وجد نفسه الأقدر والأعلم والحفظ لخزائن الملك فرشح نفسه لتولي هذا المنصب.

ولم يختلف فقهاء المسلمين وعلماؤهم على ترشيح الغير أي أن تقوم مجموعة من الناس بترشيح فرد لأي منصب من مناصب الدولة سواء كانت الخلافة أو وظيفة من الوظائف العامة، ولكن اختلفوا في ترشيح الإنسان لنفسه وانقسموا إلى **اتجاهين:**

- **الاتجاه الأول:** وهو الذي قال بعدم جواز ترشيح الإنسان نفسه وكان سندهم في ذلك قول تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾[13]، والأحاديث الواردة عن الرسول- ﷺ - في منع طلب الولاية والسعي إلى المناصب، عن عبد الرحمن بن سمرة، قال النبي - ﷺ - :" يا عبد الرحمن ابن سمرة لا تسأل الإمارة، فإن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها، وان أعطيتها عن غير مسالة أعنت عليها، وإذا حلفت على يمين، فرأيت غيرها خيرا منها، فآت الذي هو خير، وكفر عن يمينك "[14].

وعن أبي هريرة، عن النبي - ﷺ - قال: " إنّكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة، فنعم المرضعة وبئست الفاطمة "[15].

وعن أبي موسى - رضي الله عنه - قال دخلت على النبي - ﷺ - أنا ورجلان من قومي فقال أحد الرجلين: أمّرنا يا رسول الله، وقال الأخر مثله فقال: " إنّا لا نولي هذا من سأله، ولا من حرص عليه "[16]، فنستشف من الآية السالفة الذكر وأحاديث الرسول - ﷺ - السالفة الذكر النهي عن أن يطلب الإنسان الإمارة لنفسه أو أن يسعى إليها وذلك لان حملها ثقيل ومسؤولياتها جمة.

– **الاتجاه الثاني** : وهو الذي يرى جواز ترشيح الإنسان نفسه، حيث يمثل هذا الترشيح وكأنه إعلان من جانب الفرد عن قدرته[17]، يقول الماوردي في كتاب النكت والعيون:" إن الآية التي وردت في سورة يوسف بقول الله تعالى ﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾[18] تدل على جواز أن يرشح ويخطب الإنسان لنفسه لعمل يكون هو أهلاً له"[19]، وكلمة يخطب الإنسان في كتاب الماوردي بمعني يرشح الإنسان نفسه، وفي الأحكام السلطانية يقول :" ليس طلب الإمامة مكروهاً فقد تنازع فيها أهل الشورى، فما رد عنها طالب ولا منع منها راغب"[20]، وذكر الإمام القرطبي هذه المسألة في شرحه لهذه الآية بأنها لا تتعارض مع أحاديث الرسول – ﷺ – بالنهي عن طلب الإمارة والسعي إليها من حيث أن طلب سيدنا يوسف ترشيح نفسه للإمارة جاء من باب علمه أنه لا يوجد أحد يستطيع أن يقوم مقامه في العدل والإصلاح وإعطاء الفقراء حقوقهم، فرأى إن ذلك فرض متعين عليه، ولا يوجد أحد غيره أعلم منه بهذا الأمر، فلو علم إنسان من نفسه أنه يقوم بالقضاء أو الحسبة، ولم يكن هناك من هو أصلح منه، يجب عليه أن يتولاها ويحرص على توليها ويسأل ذلك، وأن يبين مؤهلاته وعلمه وكفايته لهذا الأمر الذي طلبه، ولو علم بأن هناك غيره من هو أهل له، فيجب أن لا يطلب الأمر لنفسه، لأنه سوف لن يكون قادراً على القيام بمهامه بالوجه الذي يحفظ بها الحقوق والواجبات، وبالتالي تكون الإمارة كما أخبر الرسول – ﷺ – خزي وندامة، ويورد القرطبي جزئية أخرى تفسيراً لقول سيدنا يوسف عليه السلام :" إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ" بأنه لم يطلب الإمارة بحسب أو بنسب أو بجمال أو بجاه أو بمال، وإنما طلبها بالحفظ والعلم وبقدرته على تحمل المسئولية[21]. وذكر ابن حزم في كتابه "الفصل في الملل والأهواء والنحل" : أنه يجوز أن يطلب الإنسان الإمارة لنفسه إذا مات الإمام ولم يعهد إلى أحد بها، فيجوز أن يبادر رجل مستحق للإمامة فيدعو إلى نفسه ولا منازع له ولقد استدل على ذلك بما فعله خالد بن الوليد حينما قتل أمراء الجيش في موقعة مؤته واستحسن الرسول – ﷺ – هذا الفعل منه[22]، ويقول الدكتور ساجر الجبوري:" إذا جاز للإنسان أن يدعو لنفسه بالإمارة أو بالولاية العامة فإن جواز دعوته لنفسه بالترشح أولى"[23].

ونظراً لتطور حياة البشر وصعوبة التعرف على هؤلاء الأشخاص إلا عن طريق الإعلان عن أنفسهم فإننا نميل إلى الاتجاه الثاني، فالإنسان إذا وجد في نفسه الكفاءة والمقدرة والعلم والنزاهة والصدق فلا بأس أن يدعو لنفسه بالإمارة سواء كانت رئاسة الدولة أو إحدى وظائفها العامة، أو كما قال الإمام الشوكاني : "يجوز لمن وثق من نفسه إذا دخل في أمر من أمور السلطان أن يرفع منارة الحق ويهدم ما أمكنه من الباطل طلب ذلك لنفسه، ويجوز أن يصف نفسه

بالأوصاف التي لها ترغيب لمن يخاطبه من الملوك، وذلك بقصد إقامة الحق ويكون هذا واجباً عليه وجائزاً له"[24].

فالإمام الشوكاني يرى جواز طلب المنصب أو الرئاسة لأنه زيدي المذهب ومعروف أن من أصول السياسية عند الزيدية الخروج بالسيف وأن السكوت والتقية منافياً لها، والخروج هنا أن دل على شيء فإنما يدل على طلب الرئاسة [25].

وفي العصر الحديث قد لا يمكن التعرف على الأفراد المؤهلين لتولي المناصب إلا من خلال خبراتهم العملية ومؤهلاتهم العلمية، فالترشيح لا يعدو أن يكون مجرد إعلام للأمة بهؤلاء الأشخاص وهي صاحبة الحق في اختيارهم أو رفضهم.

2- الترشيحات والمحاورات لتولي الخلفاء الراشدين:

لم نتطرق إلى الترشيح في السنة النبوية الشريفة لأن الرسول – ﷺ – كان المؤسس لدولة الإسلام، وهو الرئيس الأعلى للدولة، وهو القائد للجيش، وهو القاضي بين الناس، أي أن جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية كانت تحت سلطته، ولا مندوحة في ذلك، لأنه مرسل من عند الله برسالة سماوية عليه تبليغها للناس كافة، وعليه أن يبين للناس معالم الحياة وفق الدين الجديد، وإن أبرز الأحداث السياسية الهامة التي مورس فيها الترشيح كانت عقب وفاة الرسول – ﷺ – ولذا سنستعرض بإيجاز كيف تم الترشيح في عهد الخلفاء الراشدين:

أ- محاورات تولى سيدنا أبي بكر الصديق – رضي الله عنه- :

ورد في كتب السيرة الحوارات والمناقشات التي تمت قبل تولي سيدنا أبي بكر – رضي الله عنه – خلافة الرسول – صلى الله عليه وسلم – بسقيفة بني ساعدة، وما يهمنا فيها كيف تم الترشيح لسيدنا أبي بكر – رضي الله عنه – ؟ ، يقول ابن هشام في السيرة النبوية: "ولما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم انحاز هذا الحي من الأنصار إلى سعد بن عبادة في سقيفة بني ساعدة، واعتزل علي بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله في بيت فاطمة وانحاز بقية المهاجرين إلى أبي بكر، وانحاز معهم أسيد بن حضير في بني عبد الأشهل فأتى آت إلى أبي بكر وعمر، فقال إن هذا الحي من الأنصار مع سعد بن عبادة في سقيفة بني ساعدة، قد انحازوا إليه فإن كان لكم بأمر الناس حاجة فأدركوا قبل أن يتفاقم أمرهم ورسول – ﷺ – في بيته لم يفرغ من أمره قد أغلق دونه الباب أهله، قال عمر فقلت لأبي بكر انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار حتى ننظر ما هم عليه ، فانطلقنا

نؤمهم حتى لقينا منهم رجلان صالحان فذكرا لنا ما تمالأ عليه القوم وقال أين تريدون يا معشر المهاجرين ؟ قلنا: نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار، قالا: فلا عليكم أن لا تقربوهم يا معشر المهاجرين اقضوا أمركم قلت: والله لنأتيهم ؛ فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة، فإذا بين ظهرانيهم رجل مزمل فقلت: من هذا؟، فقالوا: سعد بن عبادة، فقلت: ما له؟ فقالوا: وجع، فلما جلسنا تشهد خطيبهم فأثنى على الله بما هو له أهل ثم قال أما بعد فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام وأنتم يا معشر المهاجرين رهط منا، وقد دفت دافة من قومكم قال وإذا هم يريدون أن يجتازونا من أصلنا ويغصبونا الأمر، فلما سكت أردت أن أتكلم وقد زورت في نفسي مقالة قد أعجبتني، أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر، وكنت أداري منه بعض الحد فقال أبو بكر على رسلك يا عمر، فكرهت أن أغضبه فتكلم؛ وهو كان أعلم مني وأوقر، فوالله ما ترك من كلمة أعجبتني من تزويري إلا قالها في بديهته أو مثلها أو أفضل، حتى سكت قال أما ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش ، هم أوسط العرب نسبا ودارا، وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم وأخذ بيدي وبيد أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا، ولم أكره شيئا مما قاله غيرها، ... قال قائل من الأنصار : أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب، منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش، قال فكثر اللغط وارتفعت الأصوات حتى تخوفت الاختلاف فقلت: ابسط يدك يا أبا بكر فبسط يده فبايعته، ثم بايعه المهاجرون، ثم بايعه الأنصار"[26].

ب– الاستشارات بشأن تولي سيدنا عمر بن الخطاب – ﷺ– الخلافة :

لقد تولى سيدنا عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – الخلافة بعد أن استشار سيدنا أبوبكر – رضي الله عنه – عدداً من الصحابة مهاجرين وأنصارا وأخذ رأيهم في أن يكون خليفة للمسلمين، فأثنوا عليه خيرا ومما قاله عثمان بن عفان : "اللهم علمي به أن سريرته أفضل من علانيته، وأنه ليس فينا مثله"، وبناء على تلك المشورة وحرصا على وحدة المسلمين ورعاية مصلحتهم، أوصى بالخلافة من بعده لسيدنا عمر ، وأوضح الصديق رضي الله عنه سبب ترشيحه واختياره لسيدنا عمر بقوله : "اللهم أني لم أرد بذلك إلا صلاحهم، وخفت عليهم الفتنة فعملت فيهم بما أنت أعلم، واجتهدت لهم رأيا فوليت عليهم خيرهم وأقواهم عليهم" ثم أخذ البيعة العامة له بالمسجد إذ خاطب المسلمين قائلا: أترضون بمن أستخلف عليكم ؟ فوالله ما آليت من جهد الرأي، ولا وليت ذا قربى، واني قد استخلفت عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا، فرد المسلمون: سمعنا وأطعنا وبايعوه سنة 13 هجرية.

ج – ترشيح سيدنا عثمان بن عفان – ﷺ – :

اختلفت طريقة تولي سيدنا عثمان بن عفان – ﷺ – لخلافة المسلمين عن طريقة ترشيح سيدنا عمر – ﷺ –، فقد رشح سيدنا عمر – ﷺ – قبل وفاته ستة من كبار الصحابة، وهم عثمان بن عفان، وعلى بن أبى طالب، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبى وقاص– رضي الله عنهم جميعاً–، وجعل ابنه عبد الله بن عمر معهم مشيرًا وليس له في الأمر شيء، وقد وقع الاختيار على عثمان بن عفان سنة 24هـ لتولى خلافة المسلمين بعد المداولات والمشاورات التي قام بها عبد الرحمن بن عوف – ﷺ – .

د – تولي سيدنا علي بن أبي طالب –كرم الله وجهه – الخلافة:

كما أن ترشيح سيدنا على كرم الله وجهه لتولي أمر المسلمين قد تم بعد مقتل سيدنا عثمان بن عفان – ﷺ – لأنهم علموا أنه لابد لهذه الدولة من إمام وقدم عليه المسلمون في بيته وقالوا له: "أنت أحق الناس بهذا الأمر فامدد يدك نبايعك، ورفض علي رضي الله عنه وقال:" لا تفعلوا، فإني أكون وزيرا خيراً من أكون أميراً "، ولكنه قبل بعد إلحاح من المهاجرين والأنصار وذلك خوفاً من زيادة اشتعال نار الفتنة [27].

نستنتج مما ورد سابقاً أن الرسول – ﷺ – قد ترك أمر الترشيح للاجتهاد، وأن ما أقره الصحابة والخلفاء فيمن يتولى أمر المسلمين سواء كان خليفة أو إماماً أو أميراً أو رئيس دولة يختلف باختلاف العصور وتغير الظروف وأنه خاضع لتغير الزمان والمكان، ولهذا فقد مارس المهاجرون والأنصار حق الترشيح وتعددت صور ممارستهم له في عهد الخلفاء الراشدين، ولم تنقل لنا كتب السيرة أن أحداً من الخلفاء رشح أو طلب الإمارة لنفسه أو سعى إليها، وإنما كان الترشيح يتم من مجموعة من الأفراد ثم تؤخذ البيعة على هذا الترشيح.

3 – شروط المرشح وطريقة الترشيح:

إن المتتبع لتاريخ الفكر السياسي الإسلامي لا يجد أي حديث عن حق الترشيح كحق شخصي لجميع الأفراد كما هو في العصر الحديث، وإنما انصرف الحديث عن الشروط الواجب توفرها فيمن يرشح لمنصب الخليفة أو الإمامة الكبرى، والتي أهمها أن يكون مسلماً حيث لا تنعقد لكافر، والبلوغ والعقل والعلم والاجتهاد والعدالة والكفاية، يقول الماوردي إن شروط الإمامة سبعة: "العدالة على شروطها الجامعة، والعلم المؤدي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام، وسلامة

الحواس كالسمع والبصر واللسان ليصبح معهما مباشرة ما يدرك بها، وسلامة الأعضاء من نقص يمنع من استيفاء الحركة وسرعة النهوض، والرأي المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح، والشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو، والنسب وهو أن يكون من قريش وفيه اختلاف" [28]، فالمرشح كان يتم ترشيحه أو تزكيته سواء كان لإمامة المسلمين أو لأحد مناصب الدولة مثل الولاة على الأمصار وقادة الجند وكتبة الدواوين من بين خيرة المسلمين من ناحية العلم و الورع والصدق و الأمانة والفراسة والحكمة والعلم، ولهذا كان ترشيح الخلفاء **الراشدين قد تم بطرائق مختلفة:**

أ- أن يقوم فرد أو أكثر بترشيح شخص يرون أنه كفء لمنصب الخلافة، وهذا ما تم في تولية سيدنا أبي بكر – ﷺ – حيث تم ترشيحه من قبل سيدنا عمر وأبو عبيدة بن الجراح . رضي الله عنهما، ثم أُخِذَت له البيعة من عامة المسلمين في المسجد.

ب – الاستخلاف أن يقوم الخليفة بترشيح أحد تتوفر فيه شروط الإمامة ثم يأخذ البيعة له من عامة المسلمين وهذا ما فعله سيدنا أبوبكر – ﷺ – عندما أخذ العهد لسيدنا عمر – ﷺ – وهذا ما اعتبره الدكتور عبد الرزاق السنهوري ترشيحاً من سيدنا أبي بكر لسيدنا عمر رضي الله عنهم[29].

ج – أن يقوم الخليفة بترشيح مجموعة من تتوفر فيهم شروط الخلافة أو الإمامة ويترك أمر الاختيار فيما بينهم للمسلمين وهذا ما فعله سيدنا عمر رضي الله عنه.

د- أن يقوم أهل الحل والعقد بترشيح الخليفة كما فعل الصحابة رضوان الله عليهم عند تولية سيدنا على بن أبي طالب كرم الله وجهه[30].

ويجب التنبيه إلى أن الوسائل السالفة الذكر في طريقة الترشيح وإسناد السلطة لا يمكن اعتبارها تشريعاً ثابتاً لا يمكن مخالفته أو الخروج عليه، وإنما كانت هذه السوابق التاريخية مجرد فهم لمبدأ الشورى من قبل الصحابة، وتكييفاً لهذا الإسناد لمتطلبات المجتمع وحاجاته.

4- خلاصة طريق الترشيح والأفكار المتعلقة بكيفية ممارسة هذا الحق:

– نستدل منها أن أصحاب رسول الله – ﷺ – وأقرب الناس إليه قد شعروا بأن التحاقه – ﷺ – بالرفيق الأعلى قد ترك فراغاً في مؤسسة الحكم، أيُ من الذي يقوم بأعمال الدولة الإسلامية ويتولى الأمر بعده، خاصة وأن الوحي قد انتهي ولا يمكن للنبوة أن تورث، ويجب التفكير في

ترشيح شخص يملأ هذا الفراغ السياسي للدولة الحديثة التكوين التي تحتاج إلى من ينظم أمورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية [31].

أ- إن رسول الله - ﷺ - لم يوصِ لأحد من بعده بتولي أمر المسلمين[32]، فترك هذا الأمر لحكمة تشريعية وهي عدم إلزام أي جماعة أو مجتمع بقوانين جامدة قد تثبت الأيام أنها لا تتفق مع التطورات والأحداث ولا تتلاءم مع الظروف والأحوال، لأن المشرع حرص على أن تظل القوانين الإسلامية مرنة حتى تكون مرونتها فرصة لإعمال العقل والتفكير، وللجماعة أن تشكل نظمها وأوضاعها بحسب المصالح المتجددة [33].

ب- إن حق الترشيح قد مارسه المسلمون عقب وفاة النبي - ﷺ - في سقيفة بني ساعدة بكل حرية استناداً إلى مبدأ الشورى، حيث بادر الأنصار بترشيح زعيمهم سعد ابن عبادة ولم ينكر عليهم أحد هذا الترشيح لأنهم رأوا في أنفسهم أحقيتهم في تولي الأمر باعتبارهم أول المؤازرين لرسالة الإسلام، وأن الدولة الإسلامية قامت في مدينتهم، كما رشح سيدنا عمر بن الخطاب سيدنا أبابكر- رضي الله عنه - باعتباره أول رجل أمن بالرسول - ﷺ - ، ورفيقه في هجرته من مكة إلى المدينة، وجاء ذكره في القرآن الكريم بأنه ثاني اثنين إذ هما في الغار، واختاره الرسول - ﷺ - أن يصلي بالناس في مرضه وكان أكثر الناس صحبة له .

ج- إن النقاش الذي دار في سقيفة بني ساعدة والاختلاف في وجهات النظر لم يكن في شأن العقيدة فقد كان المهاجرون والأنصار مشبّعين بتعاليم الإسلام فجميعهم يمارسون الدين واغلبهم كان قريبا من صحبة الرسول - ﷺ - ، إنما اختلاف وجهات النظر تم على حق من الحقوق السياسية، ألا وهو من هو المرشح لخلافة الرسول - ﷺ - ؟ وهذا أمر يتعلق بالسياسة أكثر من تعلقه بالدين [34]، فلم يلجأ أي منهم إلى الاستدلال لا بالقرآن الكريم ولا بالسنة النبوية الشريفة بشأن هذا الأمر، لأنهم يعلمون إنهما لم يبيناه [35]، ولهذا قال سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - للأنصار في معرض استدلاله على ضرورة تولية سيدنا أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - للخلافة :" والله لن ترضى العرب أن يؤمروكم ونبيها من غيركم، من ذا ينازعنا سلطان محمد وإمارته ونحن أولياؤه وعشيرته[36]" حيث إن كلمة سلطان محمد في قول سيدنا عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - شيء متعلق بالحقوق السياسية أكثر من تعلقه بالدين.

د- إن القرآن لم يتطرق إلى الطريقة التي يجب أن يتم بها ممارسة هذا الحق، وإن الرسول - ﷺ - انتقل إلى الرفيق الأعلى وترك المسألة للمسلمين لترشيح من يرونه مناسباً للقيام بهذا الأمر،

فلم تكن أجهزة الدولة متعددة، والحياة كانت بسيطة، والمسئوليات ليست متشعبة، وآلية عمل النظام السياسي ليست معقدة، فالمجتمع الإسلامي في ذلك الوقت اقرب إلى البساطة منه إلى التعقيد[37].

هـ- لقد عالج الصحابة الترشيح للخلافة معالجة سياسية صرفة، واعتبروا المسألة اجتهادية، حيث كان للسياسة ومراعاة مصالح الأمة الدور الأكبر، وراعوا فيمن يرشح لهذا الأمر المقدرة والكفاءة ومصلحة المجتمع الإسلامي الحديث التكوين[38] .

و- يقول ابن خلدون في مقدمته :"إن العهد بالإمامة العامة ليس ركناً من أركان الدين، وإنما هو من المصالح العامة المفوضة إلى نظر الخلق، ولو كانت من أركان الدين لكان شأنها شأن الصلاة ولكان يستخلف فيها كما استخلف أبي بكر في الصلاة، ولكان يشتهر كما اشتهر أمر الصلاة، واحتجاج الصحابة على خلافة أبوبكر بقياسها على الصلاة في قولهم ارتضاه رسول الله - ﷺ - لديننا أفلا نرضاه لدنيانا، دليل على أن الوصية لم تقع لأحد بعد رسول الله" [39].

ز- إن النظريات والأفكار التي قدمتها الحضارة الغربية والتي تدعي فيها الديمقراطية والحرية لم تخرج عن الأطر والأسس الأساسية التي اعتمدت في عهد الخلافة الراشدة عموماً وعهد الشيخين رضي الله عنهما خصوصاً [40]، فمارس مجتمع المدينة بكافة أطيافه حق الترشيح، وأن هذا الحق ترك لتحدده ظروف الواقع والمتغيرات البيئية والحضارية لكل زمان، ولكل مجتمع وفق فلسفته الاجتماعية وتركيبته السياسية، ولهذا اتخذ عدة صور خلال تولى الخلفاء الراشدين[41].

وفي العصر الحديث يعتبر الترشيح من متطلبات العملية السياسية، فأغلب الدساتير في العالم تتضمن الكيفية التي يتم بها الترشيح والشروط الواجب توفرها في المرشح مثل الأهلية والجنسية والسن والمؤهل العلمي وغيرها من الشروط.

المحور الثاني: حق الانتخاب.

1- الانتخاب لغةً واصطلاحاً:

أ- الانتخاب لغةً :

جاء في لسان العرب: "النُّخبَة ما اختاره منه، ونخبة القوم ونخبتهم خيارهم، والانتخاب هو الاختيار والانتقاء، والنُّخَبةُ هم جماعة من الرجال، والمنتخبون من الناس هم المنتقون"[42].

ب- الانتخاب اصطلاحاً:

جاء في القاموس السياسي: "الانتخاب هو اختيار شخص من بين عدد من المرشحين ليكون نائباً يمثل الجماعة التي ينتمي إليها"[43]، ويختلف الانتخاب عن الاستفتاء الذي يكون أخذ الرأي فيه على موضوع معين لا عن شخص معين.- جاء في معجم بلاكويل للعلوم السياسية (The Blackwell Dictionary of Political Science) "إن الانتخاب هو اختيار شخص ما ليكون ممثلا عن الآخرين وهو جزء أساسي من الديمقراطية التمثيلية"[44].

1- أو هو الوسيلة الديمقراطية لإسناد السلطة السياسية والتي يتحقق عن طريقها تكوين الهيئات النيابية[45].

2- أو هو الطريقة العادية التي بموجبها يتم الاختيار لشغل منصب الرئاسة[46].

3- أو هو الوسيلة المعبرة عن حق الأمة العام المخول لها شرعاً في اختيار من يمثلها وينوب عنها في تنفيذ خطاب الشارع المتعلق بحفظ الدين وسياسة الدنيا[47].

4- أو هو المفاضلة بين من طلبوا ولاية منصب ما من المناصب التي يتم توليها، واختيار الأصلح منهم من وجهة نظر صاحب الحق في الاختيار، بعد التحقق من الشروط المطلوبة لذلك المنصب[48].

5- ومن خلال ما ورد آنفاً حول تعريف الانتخاب يمكن القول إن الانتخاب "هو الأسلوب أو الطريقة أو الوسيلة التي من خلالها يستطيع الأفراد ممارسة حقهم السياسي في اختيار من يكون على قمة هرم السلطة السياسية في الدولة، وكذلك اختيار ممثلين عن الأمة في الجانب التشريعي والجانب التنفيذي، لدا فهو إحدى الخطوات العملية التي تأتي بعد الترشيح في ممارسة الحق السياسي.

2- التكييف القانوني للانتخاب:

اختلف فقهاء القانون الدستوري حول طبيعة الانتخاب والتكييف القانوني له، بمعنى إذا كان الانتخاب حقاً للمواطنين فعلى ماذا يستند هذا الحق، وانقسموا إلى عدة آراء:

- **الرأي الأول:** يري أن الانتخاب حق طبيعي لكل شخص، وله أن يمارس هذا الحق بموجب أن السيادة للشعب، وهذه السيادة تتكون من حقوق الأفراد، ولذلك فهو من الحقوق التي لا يمكن نزعها من الأفراد لأنه يتصل بعضويتهم في المجتمع وبصفتهم الآدمية ويستند على الحقوق الطبيعية،

ويترتب على هذا الرأي أن للفرد الحق في استعمال هذا الحق أو عدم استعماله لأنه حق متعلق به شخصياً[49].

– **الرأي الثاني:** وهو الذي يري أن الانتخاب وظيفة اجتماعية أي أن الأفراد عندما يمارسون الانتخاب إنما يؤدون وضيفتهم الاجتماعية في المجتمع ويقومون بواجبهم اتجاه الأمة، وممارستهم لهذا الحق تستند على اعتبار السيادة كل لا يتجزأ وهي ترجع إلى عموم الأمة وليس إلى الأفراد، فسيادة الأمة شي مستقل عن سيادة الأفراد، بعكس الرأي الأول الذي يري في سيادة الأفراد هي المكون الرئيسي لسيادة الأمة، وقد ظهر هذا الرأي عقب الثورة الفرنسية في اجتماع الجمعية التأسيسية الفرنسية سنة1791م، فتبنى هذا الاجتماع حق الأمة في تحديد الأشخاص الذين لهم حق ممارسة الانتخاب، وكان القصد من هذا الطرح محاولة الطبقة البرجوازية إبعاد العامة عن المشاركة السياسية[50].

– **الرأي الثالث:** يرى أن الانتخاب سلطة قانونية مقررة للناخب، ليس لمصلحته الشخصية ولكن لمصلحة المجموع، هذه السلطة يحدد مضمونها وشروط استعمالها القانون وبطريقة موحدة لجميع الناخبين وهذا ما يراه الدكتور ثروت بدوي وهو الذي أخذ به فقهاء القانون الدستوري في الدول العربية [51].

– وبين من يرى أن الانتخاب حق طبيعي من الحقوق الطبيعية، ومن يرى أنه وظيفة اجتماعية يؤديها الفرد في المجتمع، ومن يرى أنه سلطة قانونية مقررة للفرد يمارسها لمصلحة المجموعة، نرى أن الانتخاب يجمع بين وجهات النظر الثلاث **وذلك على النحو الآتي:** من حيث إنه حق طبيعي للأفراد فهذا لاشك فيه باعتبار أن الانتخاب مبني على الاختيار، أي عندما أنتخب شخصاً ما لوظيفة ما، فإنني أختار هذا الشخص لهذه الوظيفة، ونعلم أن الله جعل الإنسان حراً في اختياره بموجب إرادته وعقله اللذين أودعهما الله فيه، أما أنه وظيفة اجتماعية فذلك من مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومبدأ المناصحة وسيأتي بيان ذكرهم عند الحديث عن حق التعبير عن الرأي، والأخير باعتباره سلطة قانونية فإن مرده إلى أن الانتخاب لابد وأن ينظمه قانون ويبين شروطه وكيفيته بالطريقة التي تحفظ هذا الحق لجميع الأفراد.

3 – الانتخاب في النظام السياسي الإسلامي[52]:

لم ترد كلمة الانتخاب أو مشتقاتها في القرآن الكريم صراحةً، أما في السنة النبوية الشريفة فقد ورد ذكر الانتخاب في حديث الرسول – ﷺ – عندما قدم عليه وفد عبد القيس قال: "اللهم اجعلنا من

عبادك المنتخبين ٱلْغُرِّ ٱلْمُحَجَّلِينَ الوفد المتقبلين، فقالوا يا رسول الله ما عباد الله المنتخبون قال: عباد الله الصالحون قالوا: فما الغر المحجلون قال: الذين يبيض منهم مواضع الطهور قالوا: فما الوفد المتقبلون قال: وفد يفدون من هذه الأمة مع نبيهم إلى ربهم تبارك وتعالى"[53].

فإذا كان الانتخاب هو اختيار فرد لتولي رئاسة الدولة أو إحدى وظائفها، فقد عرف التاريخ الإسلامي خاصة في العهد الراشدي حق الانتخاب أو الاختيار كوسيلة لإسناد السلطة، وإن هذا الحق مكفول لجميع أفراد الأمة وهو واجب، أوجبه المشرع لتمارس الأمة حقوقها السياسية ولحفظ مقاصد الشريعة الخمس وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وهذا الاختيار أو الانتخاب يستند على أهم مبدأ من المبادئ السياسية في الإسلام وهو مبدأ الشورى، ولقد أجمعت الأمة على ضرورة وجوب انتخاب الإمام أو الخليفة أو رئيس الدولة، **وتفصيل ذلك على النحو الآتي:**

أ- إن الكثير من الآيات القرآنية حثت المسلمين على المسئولية الجماعية وعلى ضرورة تحمل الفرد لمسئوليته اتجاه الجماعة ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنكَرِ﴾[54]، وقوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ﴾[55] وقوله تعالى:"﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾[56]، وقوله تعالى ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[57]، فهذه الآيات وغيرها تدل على أن الفرد يجب أن يقيم الأحكام الشرعية التي تضمنتها الشريعة الإسلامية والتي من ضمنها الأمر بالمعروف حيث إن اختيار الحاكم الكفء الذي يحفظ بيضة المسلمين يعتبر من موجبات بل من أهم أعمال المعروف، وأن هذه الأحكام لابد لها من راعٍ يحميها ويقيمها، لذا فتنصيب الخليفة أو الإمام واجب بإجماع المسلمين، كما أن الله سبحانه وتعالى أمر الناس بالوفاء بالعقود والعهود، خاصة عقد انتخاب الخليفة أو الإمام والذي يعتبر أهم عقد بما يتضمنه من واجبات وحقوق للطرفين.

ب- في السنة النبوية الشريفة تذكر لنا كتب السيرة بيعة العقبة الثانية حين طلب رسول الله – ﷺ – من الأنصار وكان عددهم ثلاثة وسبعين رجلاً وامرأتين أن ينتخبوا لهم ممثلين يتفاوض معهم فقال الرسول: – ﷺ – : " أخرجوا إلي منكم اثني عشر نقيبا، ليكونوا على قومهم بما فيهم، فأخرجوا منهم اثني عشر نقيبا، تسعة من الخزرج، وثلاثة من الأوس، قال ابن إسحاق: فحدثني عبد الله بن أبي بكر : أن رسول الله – ﷺ – قال للنقباء : أنتم على قومكم بما فيهم كفلاء، ككفالة الحواريين لعيسى بن مريم، وأنا كفيل على قومي يعني المسلمين قالوا : نعم [58]"، نستدل من هذه الحادثة إن الرسول – ﷺ – قد أقر حق الاختيار والانتخاب بين الأنصار عندما حضروا لمبايعته وذلك بانتخاب من

يمثلهم، والنقيب في الصحاح في اللغة: "العَريف وهو شاهد القوم وضمينهم والجمع النقباء"[59]، أي أن رسول الله – ﷺ – طلب منهم أن ينتخبوا من بينهم اثني عشر مندوباً لكي يتحدثوا باسم الجماعة ولكي يشاورهم الرسول في الأمر، وبطلبه هذا يقر الرسول– ﷺ – أساس الشورى وهو الانتخاب[60].

كذلك تورد لنا كتب السيرة انه عقب موقعة حنين جاء وفد هوازن إلى النبي – ﷺ – يطلبون إرجاع السبي قال لهم رسول الله – ﷺ –:"إني لا أدري من أذن منكم ممن لم يأذن، فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم ". فرجع الناس فكلمهم عرفاؤهم، فرجعوا إلى رسول الله – ﷺ – فأخبروه أن الناس قد طيبوا وأذنوا"[61]، والعريف هو القائم بأمر طائفة من الناس، فأنا عارف وعريف أي وليت أمر سياستهم وحفظ أمورهم، وسمي بذلك لكونه يتعرف أمورهم، وقيل العريف دون الأمير، والعريف القيّم والسيد لمعرفته بسياسة القوم، وكذلك هو النقيب وهو دون الرئيس، والجمع عُرَفاء[62] .

ج – من خلال سيرة الخلفاء الراشدين نجد أن جميعهم قد تم انتخابهم من قبل جموع المسلمين، وجميعهم لم يتولوا الخلافة إلا بعد بيعة المسلمين وقد تم ذكرها في كتب السيرة النبوية ولا داعي لإعادتها هنا، ولكن السؤال الذي نطرحه في هذه الجزئية هل يمكن اعتبار البيعة بمثابة انتخاب؟ بمعني هل البيعة التي تمت للخلفاء الراشدين كانت باختيار حر وانتخاب من قبل المسلمين؟ إن هذا الحديث يجرنا إلى أن نوضح باختصار ماهية البيعة في الفكر السياسي الإسلامي فلقد عرفنا الانتخاب بأنه هو الاختيار الحر النزيه من قبل الأفراد لمن تتوفر فيه المؤهلات العلمية والعملية لتولى رئاسة الدولة أو الخلافة أو الإمامة أو أحدى الوظائف العامة في الدولة، أما البيعة كما عرفها ابن خلدون: "بأنها هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري، فسمي بيعة، هذا مدلولها في عرف اللغة ومعهود الشرع، وهو المراد في الحديث في بيعة النبي – ﷺ – ليلة العقبة الأولي والثانية وبيعة الحديبية [63].

والبيعة موافقة من قبل المسلمين على من يتولى أمرهم وذلك بحراسة الدين وسياسة الدنيا كما قال الماوردي[64]، وفي أصل دلالتها اللغوية مصدرٌ يُفيد معنى المبايعة، يُقال بايع فلان الخليفة مبايعة، وهذه المبايعة تعطي معنى المعاقدة والمعاهدة، وهي مشبهة بالبيع الحقيقي، وكأن كل واحد من الخليفة والمواطن قد باع ما عنده للآخر، وتعاهدا وتعاقدا على أن يؤدي كل من الطرفين للآخر ما عنده، فالخليفة يعاقد ويعاهد الأمة على أن يحكم بالحق والعدل، وأن يرعى أحكام الشريعة، ويصون

مبادئ الدين، وأن يوفر للمواطن كل ما أقرته مبادئ الشريعة من حقوق إنسانية وحريات، ويقوم المواطن نيابةً عن ذاته بالتعبير عن طاعته للخليفة، ويتعهد بنصرته، في كل ما من شأنه أن يحمي مصالح الأمة، ويدافع عن حقوقها وكرامتها.

وإذا نحن انطلقنا من فرضية أن القرآن الكريم والسنة النبوية لم يحددا طريقة البيعة، ولا كيفية اختيار إمام المسلمين، وإنما اشتملا على ما يمكن اعتباره أصولاً عامة للحكم في الإسلام مثل الحثّ على الشورى والترغيب فيها، والدعوة إلى إقامة العدل، وإذا كانت مرجعيتنا الأساسية في انتخاب الإمام أو الخليفة هي ما عمل به الخلفاء الأربع، فيمكننا القول إن الانتخاب هو البيعة التي مارسها الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم بكل ما تحمل كلمة انتخاب من معنى وبكل ما تحمل كلمة بيعة من دلالة، بل أكثر من ذلك فإن مرجعيتهم وسندهم في هذا الانتخاب وحتى بعد أن انتخبوا هو موافقة جميع المسلمين ورضاهم دون أي إكراه أو تدليس أو غش.

الخاتمة:

إن الترشيح أو الانتخاب المؤسس على مصلحة الأمة والذي يراعي الصدق والنزاهة والمقدرة في المترشح والمنتخب هو ما حرص عليه الإسلام وأكد عليه، ولهذا فالنظام السياسي الإسلامي عليه أن يتطور وفق تطور إدراك الأفكار لممارسة السلطة والحكم ويعتبر الترشح والانتخاب أخر ما تفتق به العقل البشري لمشاركة الناس في الحكم واختيار من يمثلهم ويحقق خدمتهم بعيداً عن الدكتاتورية والسلطوية، ولهذا يقول الدكتور محمد سليم العوا: إننا عندما نتحدث عن النظام السياسي الإسلامي لا يجوز لنا أن نتحدث عن أشكال أو أنظمة أو هيئات ومؤسسات جرى تطبيقها في الماضي، مثل الخلافة والدواوين، فهذه مؤسسات لم يعد لها مكان في زمننا هذا، بمعنى أن كل ما يتعلق بالشأن السياسي ونظام الحكم خاصة ليس فيه أمر مقطوع به ولا متيقن منه، وإنما على المسلمين في كل زمان ومكان أن يصوغوا تلك الأمور وحسبما يرونه محققاً للمصلحة في أزمنتهم، مهتدين بقيم الإسلام ومقاصده، وهي تدور حول أمور كلية مثل الحرية والعدل والمساواة واحترام الإنسان الذي كرمه الله[i]، وهذا ما ذكره إمام الحرمين الجويني بقوله : " ولا مطمع في وجدان نص من كتاب الله في تفاصيل الإمامة.... ومعظم مسائل الإمامة عرية عن مسلك القطع، خلية من مدارك اليقين[ii] .

قائمة الهوامش:

1- بن منظور، 2003م، لسان العرب، مادة رشح، الجزء الثالث، ص ص: 274 – 275 .

2- الرازي، أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، 1999م، مقاييس اللغة، الجزء الأول، مادة رشح، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 466 .

3- فرانك بيلي، 2004م، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، نشر مركز الخليج للدراسات، الطبعة الأولى ص 447 .

4- زيدان، عبد الكريم، 1965م، الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية، بغداد: مطبعة سلمان الاعظمي، ط1، ص58 .

5- غرابية، رحيل محمد، الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية، ص ص: 85-86.

6- غرابية، رحيل محمد، 2000م، ص 86.

7- لقد ذكر الدكتور راحيل محمد غرابية بأنه لم يعثر للترشيح على تعريف اصطلاحي محدد سواء كان قانونياً أو فقهياً، حيث بين أن الفقهاء والباحثين المتقدمين منهم والمتأخرين لم يتعرضوا له لاعتقادهم أنه بالوضوح الذي لا يحتاج إلى مزيد. انظر غرابية، ص86.

8- أطلق على من يتولى ولاية المسلمين العامة عدة ألقاب، منها: الإمامة والخلافة وإمارة المؤمنين والإمامة الكبرى، وفي العصر الحديث رئيس الدولة أو رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو الملك وهي جميعًا مترادفة من حيث المفهوم السياسي لديهم قوة الإلزام وقوة القهر المادي والمعنوي آي يملكون السلطة على غيرهم من الأفراد.

9- سورة طه: 20. من الآية 29 إلى الآية 35 .

10- ابن كثير، أبي الفداء الحافظ، تفسير القرآن العظيم، تحقيق حسين بن إبراهيم زهران، بيروت: دار الفكر، الجزء الثالث، ص 164 .

1- القرطبي، عبدالله محمد بن احمد الأنصاري، 1998م، الجامع لأحكام القرآن: (تفسير القرطبي)، تحقيق: سالم مصطفى ألبدري، المجلد السادس، بيروت دار الكتب العلمية، ص ص: 129 – 130 .

12- سور يوسف: 12 . الآية 54 والآية 55.

13- سور النجم: 53 . الآية : 32 .

14- صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب من سال الإمارة، رقم الحديث 7147، الجزء الرابع، ص 455 .

15- صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب ما يكره من الحرص على الإمارة، رقم الحديث: 7148، الجزء الرابع، ص 456 .

16- صحيح مسلم، كتاب الأمارة، باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها، قم الحديث 1733، ص 223 .

17- حيث ذكر الدكتور حسني قمر أن النهي الذي ورد في الاتجاه الأول والذي يستند إلى الآية 32 من سورة النجم في قوله تعالى " ولا تزكو أنفسكم " إنما هي محمولة على التزكية الدينية. انظر حسنى قمر، 2006م، حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق السياسية، القاهرة: دار الكتب القانونية، ص ص: 55 – 57 .

18- سورة يوسف: 12 . الآية : 55 .

19- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، النكت والعيون، مراجعة وتعليق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، بيروت: دار الكتب العلمية، الجزء 3، ص ص: 50 – 52.

20- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، الأحكام السلطانية، ص ص: 7 – 47 .

20- تفسير القرطبي، الجزء الحادي عشر، ص ص: 380 – 386 .

21- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الظاهري، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج4، ص170

22- الجبوري، 2005م، حقوق الإنسان في الإسلام والنظم العالمية، ص 191.

23- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير، 531/3.

24- مرجوني، كمال الدين نور الدين، 2009م، الفرق الشيعية وأصولها السياسية وموقف أهل السنة منها، ماليزيا: منشورات جامعة العلوم الإسلامية الماليزية بنيلاي، الطبعة الأولى، ص 4.

25- الجذيل تصغير جذل، وهو العود في وسط مبرك الإبل تحك به وتستريح إليه ويضرب هذا المثل للرجل الذي يستشفى برأيه. العذيق: النخلة، والمرجب: الدعامة التي تبنى إلى جانب النخلة

لتدعمها لكثرة حملها من الثمار، ويضرب هذا المثل للرجل الشريف في قومه. السيرة لابن هشام، ج2 ، ص 658 .

26- للمزيد عن تولية سيدنا علي بن أبي طالب . كرم الله وجهه . انظر محمد بن جرير الطبري: تاريخ الرسل والملوك، مصر: دار المعارف، 1970م، ج4، ص 427؛ وكذلك ابن كثير في البداية والنهاية، ج7، ص 237؛ محمد بن عبدالرحمن ابن خلدون، ج2، ص402 .

27- الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الباب الأول في عقد الإمامة، ص3.

28- السنهوري، عبد الرزاق، 1993م، فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 2، ص ص: 121 – 123 .

29- أهل الحل والعقد: لقد اختلف العلماء والفقهاء في تعريف أهل الحل والعقد ولكننا سوف نعتمد تعريف الشيخ رشيد رضا حيث قال بعد أن استعرض تعريفات الفقهاء لأهل الحل والعقد:" أنهم زعماء الأمة وأولو المكانة، وموضع الثقة من سوادها الأعظم، بحيث تتبعهم في طاعة من يولونه عليها فينتظم به أمرها، ويكون بمأمن من عصيانها وخروجها عليه" محمد رشيد رضا، الخلافة، القاهرة: مطبعة المنار، ص19، كذلك يمكن الرجوع حول من هم أهل الحل وبداية ظهور هذا المصطلح في الفكر السياسي الإسلامي إلى كتاب محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ص ص:107 . 113.

30- الجابري، محمد عابد، 1996م، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 15.

31- لقد خالف الشيعة هذا الرأي، فهم يرون على اختلاف مذاهبهم أن الخلافة أو الإمامة تنحصر في سيدنا على بن أبي طالب – كرم الله وجهه – وابنيه الحسن والحسين وذريتهم ويقدمون بعض الأسانيد التي ينسبونها للنبي – – مثل حادثة (غدير خم)، لمزيد من التفاصيل راجع كتاب الدكتور كمال الدين نور الدين مرجوني، الفرق الشيعية وأصولها السياسية وموقف أهل السنة منها، 2009م، ص ص: 113 – 134 .

32- الريس، محمد ضياء الدين، النظريات السياسية الإسلامية، القاهرة: دار التراث، ص36.

33- الجابري، محمد عابد، 1996م، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص23 . انظر كذلك: محمد مهدي شمس الدين، 1991م، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ط2، ص ص: 7 . 8 ، ص73.

34- لقد قدم الدكتور محمد سعيد العشماوي تحليل دقيق وتفسير لما دار في سقيفة بني ساعدة رغم بعض المثالب التي أوردها، خاصة حول الخلاف بين المهاجرين والأنصار، محمد سعيد العشماوي، 1992م، الخلافة الإسلامية، القاهرة: دار سيناء للنشر، ط2، ص114 . ص 122 .

35- الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج3، ص 209.

36- شمس الدين، محمد مهدي، 1990م، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ص ص: 544 . 545 .

37- الجابري، 1996م، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، ص19 .

38- ابن خلدون، المقدمة، الباب الثالث فصل في ولاية العهد، ص 721.

39- الغزالي، محمد، 1986م، نظرة على واقعنا الإسلامي في مطلع القرن الخامس عشر الهجري، القاهرة : دار ثابت، ط2، ص ص: 135-136 .

40- الغزالي، محمد، 1989م، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، القاهرة: دار الشروق، ص135 .

41- بن منظور، 2003م، لسان العرب، الجزء الأول، مادة نخب، ص ص: 248 – 249 .

42- أحمد، عطية أحمد، 1980م، القاموس السياسي، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، ص 158 .

43- فرانك، بيلي، 2004م، معجم بلاكويل للعلوم السياسة، ص ص: 221 . 222 .

44- شيحا، إبراهيم عبد العزيز، 1982م، مبادئ الأنظمة السياسية، بيروت: الدار الجامعية، ط2، ص155 .

45- السنهوري، 1993م، فقه الخلافة وتطورها، ص93. فالطريقة العادية التي يراها الدكتور السنهوري في هذا التعريف للانتخاب عن طريق أهل الحل والعقد، حيث المقصود انتخاب خليفة المسلمين .

46- غرابية، الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية، ص182 .

47- الطعيمات، هاني سليمان، 2006م، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، عمان: دار الشروق، ط3، ص216.

48- متولي، عبد الحميد، 1998م، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، الإسكندرية: منشأة المعارف، ص375 .

49- بدوي، ثروت، 1962م، النظم السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية . ص195.

50- المرجع نفسه، ص199 .

51- الانتخاب في النظام السياسي الإسلامي يختلف بين الشيعة وبين أهل السنة والجماعة : فالشيعة يرون أن الإمام منصوص عليه نصاً سواء كان نصاً جلي او نص خفي ولا يقرون شيء اسمه انتخاب إلا أخيراً في بعض الكتابات مثل أية الله الخميني الذي قدم فكرة ولاية الفقيه، أما أهل السنة والجماعة فيقرون بمعارضتهم لما يقوله الشيعة وان الإمامة شوري بين المسلمين يتولاها الأصلح فالأصلح .

52- مسند الإمام أحمد بن حنبل، 1998م، الكتاب الرابع والعشرين، رقم الحديث 15554، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ص 321 .

53- سورة النساء: 4، الآية: 135.

54- سورة المائدة: 5 . الآية :1 .

55- سورة المائدة: 5 . الآية : 2 .

56- سورة أل عمران : 3 . الآية : 110 .

57- ابن هشام، محمد عبد الملك المعافري، 1998م، السيرة النبوية، تحقيق: سعيد محمد اللحام، بيروت: دار الفكر، المجلد الثاني، ص ص: 65 – 74 .

58- الصحاح في اللغة، مادة نقب.

59- مؤنس، حسن، دستور أمة الإسلام، القاهرة: دار الرشاد، ص: 48- 50 .

60- صحيح البخاري، في كتاب الأحكام، باب العرفاء للناس، رقم الحديث: 7176، المجلد الرابع، ص ص: 465 - 466.

61- لسان العرب، باب عرف .

62- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، ب ت، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: علي عبدالواحد وافي، القاهرة: دار نهضة مصر، الجزء الثاني، فصل في ولاية العهد، ص ص :611 – 624 .

63- الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص2 .

64- العوا، محمد سليم، 1992م، التعددية السياسية، ندوة أقامها مركز الدراسات الحضارية بالقاهرة، منشور في كتاب الإسلام والديمقراطية لفهمي هويدي، 1993م، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ص 79 – 80 .

65- الجويني، عبد الملك بن عبد الله، 1979م، غياث الأمم في التياث الظلم، الإسكندرية: دار الدعوة، ص 47.

أهل الحلّ والعقد عند أهل السنة والجماعة

أ. أيوب جمعة أحمد الجربي
عضو هيئة تدريس بكلية القانون والشريعة
جامعة نالوت

ملخص البحث

لا يخفى أن أهل الحل والعقد لهم دور بارز ورئيسي في نظام الحكم الإسلامي خصوصا في موضوع الإمامة والولاية إذ يُعزى الأمر إليهم ومن أولى واجباتهم. لذلك أفردت هذه الورقات للحديث عن أهل الحل والعقد عند أهل السنة والجماعة ، وشروطهم ووظائفهم في مقدمة وثلاثة مباحث كالآتي:
المبحث الأول كان عن مفهوم أهل الحل والعقد ودليل مشروعيتهم وقد اتفقت كلمة أهل السنة والجماعة على أن أهل الحل والعقد هم فئة من الناس على درجة من الدين والخلق والعلم بأحوال الناس وتدبيرهم الأمور ، ويسمون أهل الاختيار ، وأهل الشورى ، وأهل الرأي والتدبير ، كما حددهم بعض العلماء بأنهم : (العلماء والرؤساء ووجهاء الناس ، الذين يتيسر اجتماعهم) .إلى غير ذلك . من المسميات التي أُطلقت على هذه الجماعة. ومشروعية اعتبار هذه الفئة ورد به القرآن والسنة :
فمن القرآن قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ . وهم العلماء والولاة، وأورد الطبري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه : (أن أولي الأمر هم الأمراء)
وقال ابن كثير : (الظاهر – والله أعلم أن الآية عامة في جميع أولي الأمر من الأمراء والعلماء) وهذا هو الراجح. ومنها قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ أما من السنة فلقوله: « أخرجوا لي منكم اثني عشر نقيبًا ليكونوا على قومهم بما فيهم » . وذلك للأنصار في بيعة العقبة الثانية. وأما المبحث الثاني فقد ضمّنته شروط اعتبار أهل الحل والعقد وهي نوعان شروط عامة وهي: الإسلام والعقل والذكورة والحرية ، وشروط خاصة وهي العدالة والعلم والرأي والحكمة. وأما المبحث الثالث فكان عن وظائف أهل الحل والعقد وعددهم فمن وظائفهم المناطة بهم ,اختيار الخليفة وعقد البيعة له ، التمييز بين المتقدمين للإمامة ، مبايعة الأنفع ، عزل الخليفة . وأما عن عددهم فقد اختلف العلماء في تحديد العدد الذي تنعقد به الإمامة من أهل الحل والعقد اختلافًا كبيرًا . وخلصت إلى حصر هذا الاختلاف في ثلاثة مذاهب: المذهب الأول: وهؤلاء اشترطوا الإجماع التام على الخليفة المختار ولم يحددوه بعدد معين المذهب الثاني: حددوا أهل الحل والعقد بعدد معين ، واختلفوا في هذا التحديد إلى عدة آراء.

وذهب أصحاب المذهب الثالث إلى الاعتدال في تحديد أهل الحل والعقد ، فلم يشترطوا الإجماع كما قال أصحاب المذهب الأول ، ولم يشترطوا عددًا معينًا كما قال أصحاب المذهب الثاني ، وإنما اشترطوا جمهور أهل الحل والعقد والأغلبية الذين هم أهل الشوكة ، والذين بمبايعتهم واختيارهم للإمام يحصل مقصود الإمامة – وهو الرأي الراجح على الأغلب –.

المقدمة:

إن عظمة الإسلام وسمو شريعته ووفاء نظامه بحاجات الأمم ومصالح الشعوب أضحت حقيقة لا جدال فيها، جاءت نصوص الشريعة نفسها مقررة لها، ثم كان تاريخ المسلمين الأول أكبر شاهد وأقوى دليل على صدقها، وأخيرًا اعترف بذلك أساتذة الغرب وفقهاؤه.

فبفضل إيمان المسلمين بهذا الدين، واتبعاهم لتعاليمه، وتطبيقهم لنظمه عزّوا وسادوا؛ فكانوا قادة الدنيا، وأئمة البشرية، وأساتذة العالم، حملوا مشعل النور والهداية فأضاءوا للبشرية طريق الخير، ولقّنوها مبادئ الحق والعدل، والحرية والإخاء والمساواة ؛ فكانوا بحق خير أمة أخرجت للناس.

ولما كان موضوع (الإمامة العظمى) من أهم الأمور وأخطرها لأنه الحارس لهذا الدين، واليد الطولى لنشره والذود عن حماه من عبث العابثين وطمع الطامعين، فقد كان لهذا الموضوع وافر الحظ والنصيب من التشكيك والتدنيس منذ أول عصر هذه الأمة وإلى يومنا هذا.

لهذا رأيت من الواجب علي – مع قصر باعي وضعف ساعدي – أن أخوض في هذا البحر الخضم لعلي أسهم في رفع الستار وإزالة هذا الوحل والطين الذي غطى أذهان كثير من المسلمين وتصوراتهم ولو ببيان جزء بسيط لهذه الحقيقة الناصعة والموضوع الخطير (الإمامة) وأن أبين حقائقه صافية نقية، خالية من أي شائبة أو تصور غريب – بقدر استطاعتي المحدودة – لعلها تتضح لطالب الحق، ولكل ذي لبّ، ولكل ساع إلى معرفة دينه كما أنزل الله عز وجل، وكما سار عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم أجمعين، ليشمروا عن ساعد الجد في إقامة هذا الصرح العظيم الذي حُطم وأُبعد عن الواقع العملي في هذه الحياة المعاصرة .

ولا يخفى أن أهل الحل والعقد لهم دور بارز ورئيسي في موضوع الإمامة والولاية إذ يُعزى الأمر إليهم ومن أولى واجباتهم. لذلك أفردت هذه الورقات للحديث عن أهل الحل والعقد عند أهل السنة والجماعة، وشروطهم ووظائفهم **في مقدمة وثلاثة مباحث كالآتي:**

المبحث الأول: مفهوم أهل الحل والعقد ودليل مشروعيتهم.

المبحث الثاني: الشروط التي يجب توافرها فيهم.

المبحث الثالث: وظائفهم المنوطة بهم وعددهم.

قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾.

(سورة النساء: آية 59).

المبحث الأول: مفهوم أهل الحل والعقد ودليل اعتبارهم.

المطلب الأول: مفهوم أهل الحل والعقد.

هم فئة من الناس على درجة من الدين والخلق والعلم بأحوال الناس وتدبيرهم الأمور، ويسمون أهل الاختيار، وأهل الشورى، وأهل الرأي والتدبير، كما حددهم بعض العلماء بأنهم: (العلماء والرؤساء ووجهاء الناس، الذين يتيسر اجتماعهم) [1] . إلى غير ذلك. من المسميات التي أُطلقت على هذه الجماعة.

وهذه الفئة يوكل إليها النظر في مصالح الأمة الدينية والدنيوية ومنها اختيار الإمام للمسلمين، فهي المسؤولة عن تصفح أحوال الذين يمكن إصلاحهم لتولي هذا المنصب المهم والاجتهاد في ذلك، فمن رأوه صالحًا لتولي هذا المنصب بايعوه على كتاب الله وسنة نبيه ولزوم طاعته فيما ليس فيه معصية، وهذه الفئة تقوم باختيار الإمام نيابة عن الأمة جميعًا، فهم بمباشرتهم هذا الاختيار لا يمثلون أنفسهم فقط، بل يمثلون الأمة كلها، ولهذا فإنه عند مبايعة أهل الحل والعقد الإمام تجب مبايعته والانقياد له على سائر أفراد الأمة [2] .

---

(1) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ،لأبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي (ت : 1004هـ) ط : 1357 هـ . ن: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة – مصر. (390/7).

(2) انظر : رئاسة الدولة في الفقه الإسلامي د . محمد رأفت عثمان ط: مطبعة السعادة. مصر. ن: دار الكتاب الجامعي، (ص 257) .

المطلب الثاني: دليل مشروعية أهل الحل والعقد في الشريعة الإسلامية.

وردت مشروعية هذه الفئة في القرآن والسنة:

فمن القرآن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾. وهم العلماء والولاة، وأورد الطبري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: (أن أولي الأمر هم الأمراء) [3] ثم قال الطبري: أولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: هم الأمراء والولاة والعلماء فيما كان لله طاعة وللمسلمين مصلحة) [4] وقال ابن كثير: (الظاهر – والله أعلم أن الآية عامة في جميع أولي الأمر من الأمراء والعلماء) [5] وهذا هو الراجح.

ووجه الاستدلال من هذه الآية: أن الله سبحانه أوجب على المسلمين طاعة أولي الأمر منهم وهم الأئمة والولاة والعلماء، والأمر بالطاعة دليل على وجوب وجودهم، لأن الله تعالى لا يأمر بطاعة من لا وجود له، ولا يفرض طاعة من وجوده مندوب، فالأمر بطاعته يقتضي الأمر بإيجاده، فدل على أن طاعة الولاة والعلماء وإيجادهم واجب عليهم، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ الآية. أما من السنة فلقوله: «أخرجوا لي منكم اثني عشر نقيبًا ليكونوا على قومهم بما فيهم». وذلك للأنصار في بيعة العقبة الثانية [6].

---

(3) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (224– 310 هـ) تحقيق أحمد شاكر ومحمود شاكر، ط: ثانية، ن: دار المعارف بمصر (497/7) تحقيق أحمد شاكر وقال عنه: إسناده صحيح.

(4) المرجع نفسه (502/7) .

(5) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (303/2)، دار الشعب تحقيق د. محمد البنا، ومحمد أحمد عاشور وعبد العزيز غنيم .

(6) سيرة ابن هشام لأبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، ط : الثانية 1375هـ . ن: مكتبة ومطبعة مصطفي البابي الحلبي، مصر، (51/2) و الطبقات الكبرى لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري (168 – 230 هـ) ط : 1398 هـ . ن: دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، (602/3).

المبحث الثاني: شروط أهل الحل والعقد:

حدد العلماء الشروط التي يجب أن تتوفر في من يكون أهلاً للدخول في هذه الفئة من الناس، **وهذه الشروط تنقسم إلى قسمين:**

المطلب الأول: شروط الولاية العامة وهي:

1- الإسلام:

وهذا شرط أساسي في كل ولاية في البلاد الإسلامية فلا يجوز فيها تولية من ليس بمسلم وذلك لقوله تعالى: ﴿ وَلَن يَجْعَلَ اللهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ [1]. ولأنه لا ولاية لكافر على مسلم قال ابن المنذر: (أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن الكافر لا ولاية له على مسلم) [2]، ولأنه لا تجب طاعة غير المسلم، ولا الانقياد له، ولا تعزيزه ولا توقيره وقد أذله الله بسبب كفره، فلا تجوز توليته على شيء من شؤون المسلمين، قال ابن القيم رحمه الله تعالى: (لما كانت التولية شقيقة الولاية كانت توليتهم نوعًا من تَوَلّيهم، وقد حكم تعالى بأن من تولاهم فهو منهم ، ولا يتم الإيمان إلا بالبراءة منهم، والولاية تنافي البراءة، فلا تجتمع الولاية والبراءة أبدًا، والولاية " إعزاز. فلا تجتمع هي وإذلال الكفر أبدًا، والولاية: صلة فلا تجامع معاداة الكافر أبدًا) [3].

2- العقل:

فلا يجوز تولية غير العاقل سواء كان لصغره – أي لم يبلغ – أو لطارئ طرأ فأدى إلى زوال عقله أو نقصانه، وهو ما يؤثر في مقدرة الشخص على التمييز فهذا لا يولى من أمور المسلمين شيئًا فكيف باختيار خليفة لهم.

---

(1) سورة النساء ، الآية 141 .

(2) أحكام أهل الذمة لابن القيم تحقيق د . صبحي الصالح، ط: الثانية، 1401 هـ، ن: دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، (414/2).

(3) أحكام أهل الذمة (242/1) .

3- الذكورة:

يشترط كثير من الفقهاء الذكورة في الولايات العامة وذلك لقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ (4) .

ولقوله لما قيل: إن كسرى خلفته ابنته قال: « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » (5) .

ولأن الولايات يحتاج فيها إلى الدخول في محافل الرجال وهذا محظور على النساء، ولأنه يحتاج فيها إلى كمال الرأي، وتمام العقل والفطنة، والمرأة ناقصة العقل، قليلة الرأي لا تقبل شهادتها ولو كان معها ألف امرأة مثلها ما لم يكن معهن رجل إلا فيما لا يطَّلع عليه إلا النساء من عيوب المرأة. وقد نبَّه الله على ضلالهن ونسيانهن بقوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى ﴾ (6) قال ابن قدامة في المغني: (ولهذا لم يولِّ النبيه ولا أحد من خلفائه ولا من بعده امرأة قضاء قط، ولا ولاية بلد فيما بلغنا، ولو جاز ذلك لم يخل منه جميع الزمان غالبًا) (7) . فإذا كان ذلك في القضاة والولاية الصغيرة غير وارد ففي الولاية الكبيرة والحل والعقد أولى . ولا عبرة بما يتشدق به أكثر الكتاب المحدثين من ضرورة خروج المرأة وإشراكها في البرلمانات والمجالس العامة، وأن هذا من حقوقها التي منحها إياها الإسلام. لأن هؤلاء لا ينظرون إلى هذه المسألة بمنظار الإسلام الصافي، وإلا: فالحق أبلج، وإنما ينظرون إليها وقد تشبعت أفكارهم بالتيارات الشرقية أو الغربية الملحدة، وهم في موقف ضعف وانهزامية وانبهار بتلك الأمم ومدنياتها الزائفة، ثم يأتون فيؤولون النصوص ويضعونها في غير مواضعها ويحرِّفون الكلم عن مواضعه حتى توافق أهواءهم، ثم يقولون هذا هو الإسلام الذي أرسل به المرسلون.

---

(4) سورة النساء ،الآية 34 .

(5) رواه البخاري ك : الفتن . ب: 18، فتح الباري (53/13)، والنسائي: قضاة، 8، والترمذي: فتن 75، وقال: حديث حسن صحيح (528/4) تحقيق أحمد شاكر وآخرين.

(6) سورة البقرة ، الآية 282 .

(7) المغنى لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت : 620هـ) ومعه الشرح الكبير لأبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت : 682هـ) ط : بدون- ن: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ومكتبة المؤيد بالطائف (380/11) .

4- الحرية:

الحرية شرط أساسي في أدنى الولايات، ومن ثم يجب توفرها في أهل الحل والعقد، لأن اكتمال الأهلية شرط فيهم، ولأنه مولى لغيره فكيف يكون واليًا على مولاه وغيره من الناس. قال إمام الحرمين: (وكذلك لا يناط هذا الأمر – أي عقد الإمامة والاختيار – بالعبيد وإن حازوا قصب السبق في العلوم)[8]. ومما يدل على اشتراط هذا الشرط حديث جابر رضي الله عنه قال: جاء عبد يبايع النبي على الهجرة ولا يشعر النبي أنه عبد، فجاء سيده يريده فقال النبي: « بعنيه » . فاشتراه بعبدين أسودين، ثم لم يبايع أحدًا حتى يسأله: « أعبد هو » ؟ [9] فهذا يدل على اشتراط الحرية في المبايعة، وحيث إن مهمة أهل الحل والعقد هي اختيار الخليفة ومبايعته فدل على اشتراط الحرية في أهل الحل والعقد .

(8) غياث الأمم في التياث الظلم، لأبي المعالي إمام الحرمين عبد الملك الجويني، تحقيق: د. مصطفى حلمي، د. فؤاد عبد المنعم، ط: أولى 1400 هـ . ن: دار الدعوة . الإسكندرية (ص 49) .

(9) رواه مسلم في ك : المساقاة، ب: جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلاً ح1602، (1225/3) . والنسائي في ك البيعة: ب: بيعة المملوك (150/7)، والترمذي ك البيوع ب: 22، وابن ماجة ك: الجهاد ب: 41.

(9) غياث الأمم في التياث الظلم، لأبي المعالي إمام الحرمين عبد الملك الجويني، تحقيق: د. مصطفى حلمي، د. فؤاد عبد المنعم، ط: أولى 1400 هـ . ن: دار الدعوة . الإسكندرية (ص 49) .

المطلب الثاني: الشروط الخاصة:

أما الشروط الخاصة فبالإضافة إلى ما سبق:

1- العدالة:

وهي هيئة كامنة في النفس توجب على الإنسان اجتناب الكبائر والصغائر، والتعفف عن بعض المباحات الخارمة للمروءة، وبناء على هذا الشرط فلا يجوز تولية الفاسق ولا من فيه نقص يمنع الشهادة .

ومن شأن اشتراط العدالة أن يؤدي إلى ثقة أفراد الأمة في اختيار العدل، ويكون اختيار الخليفة عن طريق من تتوفر فيه هذه الشروط مدعاة إلى ثقة الناس فيه والانقياد له. وتثبت العدالة بالاستفاضة والشهرة قال النووي: (فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليه بها كفى فيها) [10] .

- الأحكام السلطانية (ص6)، وانظر: الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء (ص 19) .
- غياث الأمم (ص 50) .
- رواه مسلم في ك : المساقاة، ب: جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلاً ح1602، (1225/3) . والنسائي في ك البيعة: ب: بيعة المملوك (150/7)، والترمذي ك البيوع ب: 22، وابن ماجة ك: الجهاد ب: 41.
- تدريب الراوي شرح تقريب النووي لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (849 - 911 هـ) ط: الثانية 1385 هـ . ن: المكتبة السلفية (301/1) .

(10) تدريب الراوي شرح تقريب النووي لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (849 - 911 هـ) ط: الثانية 1385 هـ . ن: المكتبة السلفية (301/1) .

2- العلم:

يشترط في أهل الحق والعقد درجة معينة من العلم تؤهلهم إلى حسن الاختيار للخليفة. قال الماوردي: (أما أهل الاختيار فالشروط المعتبرة فيهم **ثلاثة: أحدها:** العدالة الجامعة لشروطها. **والثاني:** العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتبرة فيها ...) [11]. وقال الجويني: (فلو لم يكن المعيِّن المتخيِّر عالمًا بصفات من يصلح لهذا الشأن لأوشك أن يضعه في غير محله، ويجر إليه ضررًا بسوء اختياره، ولهذا لم يدخل في ذلك العوام، ومن لا يُعَدّ من أهل البصائر) [12]. أما أن يكون هناك تحديد لدرجة معينة من العلم، كأن يكون مجتهدًا فالذي يظهر أنه لا يشترط الاجتهاد، ولكل عصر ما يناسبه.

3- الرأي والحكمة:

بالإضافة إلى العلم بالأحكام الشرعية فإنه يشترط أيضًا أن يكون المختار من ذوي الرأي السديد والنظر الثاقب الذي يعرف حاجات الدول وطبائع الرجال، ويكون عنده من القدرة على التمييز الكافي في الاختيار ليوافق الأصلح لتولي الخلافة. قال الماوردي: (الثالث - أي من الشروط - الرأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصلح، وبتدبير المصالح أقوم وأعرف) [13].

فهذه هي شروط أهل الاختيار التي ينبغي أن تتوفر فيهم، وهم: أول من يأثم في تأخير تولية الإمام كما قال الماوردي: (فإنه إذا أهمل القيام بهذا الأمر فإنه يأثم فريقان من الناس.

الفريق الأول: أهل الاختيار حتى يختاروا إمامًا للأمة ...

والثاني: أهل الإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة) [14] .

- **هل لأهل العاصمة مزية على غيرهم في الاختيار؟.**

ولقد ذهب بعض العلماء إلى تحميل أهل الاختيار المقيمين في العاصمة التي يسكنها الإمام السابق والتي مات فيها مسؤولية أخص في اختيار الإمام الجديد دون من عداهم من أهل الاختيار في المدن الأخرى وباقي الأصقاع، لأنهم هم الذين يبلغهم النبأ أولاً، ولأن من يصلح للإمامة يوجد عادة

(11) الأحكام السلطانية (ص6)، وانظر: الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء (ص 19) .

(12) غياث الأمم (ص 50) .

(13) الأحكام السلطانية (ص 6)، وانظر أيضًا: أبو يعلى في الأحكام السلطانية (ص19) .

(14) الأحكام السلطانية (ص 5 ، 6) .

في العاصمة أكثر مما يوجد في غيرها من البلاد، وإلى ذلك ذهب الجبائي من المعتزلة فقال: (إن نصب الإمامة واجب على أهل المدينة التي مات فيها الإمام، وهم بوجوب ذلك أولى ممن بَعُد)[15] .

ولكن هذا الرأي غير مقبول عند الآخرين فهذا أبو يعلى يقول: (وليس لمن كان في بلد مزّية على غيره من أهل البلاد يتقدم بها، وإنما صار من يختص ببلد الإمام متوليًا لعقد الإمامة لسبق عمله بموته، ولأن من يصلحون للخلافة في الغالب موجودون في بلده)[16]. واعتبر الماوردي ذلك الاختصاص عرفًا لا شرعًا، وذكر الأسباب التي ذكرها أبو يعلى الآنفة الذكر [17]. وعلق ابن حزم على ذلك الرأي بقوله: (أما قول من يقول: إن عقد الإمامة لا يصح إلا بعقد أهل حضرة الإمام وأهل الموضع الذي فيه قرار الأئمة ... هو قول فاسد لا حجة لأهله، وكل قول في الدين عرى من ذلك من القرآن أو من سنة الرسول أو إجماع الأمة المتيقن فهو باطل بيقين) [18]. والواقع أنهم لم يقولوا لا يصح إلا بعقدهم وإنما قالوا: (هم بوجوب ذلك أولى ممن بَعُد) .

قلت: وربما يكون ذلك مناسبًا لتلك العصور التي يصعب فيها التنقل ووسائل الاتصال، أما اليوم فقد تقدمت وسائل الاتصال، وأمكن انتشار الخبر والاجتماع في لحظات قليلة، فلا مزية لأهل العاصمة على غيرهم.

المبحث الثالث: وظائف أهل الحل والعقد وعددهم.

المطلب الأول: شروط ووظائف الحل والعقد:

بعد أن عرفنا أهل الحل والعقد وشروطهم نود أن نستعرض بإيجاز أهم الوظائف المنوطة بعاتق هذه الفئة من الناس **وهي:**

1- اختيار الخليفة وعقد البيعة له:

وهو موضوع الفصل، وقد سبق أن بينا أنهم أول من يأثم عند تأخيرهم لاختيار إمام المسلمين ومبايعتهم له وأنه منوط بهم، يقول الماوردي: (فإذا اجتمع أهل الحل والعقد للاختيار تصفحوا أحوال أهل الإمامة الموجودة فيهم شروطها، فقدموا للبيعة منهم أكثرهم فضلاً وأكملهم شروطًا، ومن يسرع

(15) المغني في أبواب التوحيد والعدل (جـ20 ، ق 2 ، ص 68) .

(16) الأحكام السلطانية (ص 19) .

(17) الأحكام السلطانية للماوردي (ص 6) .

(18)- الفصل في الملل والأهواء والنحل لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري وبهامشه الملل والنحل للشهر ستاني . ط: ثانية 1395 هـ . ن : دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت (668/4) .

الناس إلى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته، فإذا تبين لهم من بين الجماعة من أداهم الاجتهاد إلى اختياره عرضوها عليه فإن أجاب إليها بايعوه عليها وانعقدت ببيعتهم له الإمامة، وإن لم يجب إليها لم يجبر عليها لأنها عقد مراضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار، وعدل عنه إلى من سواه من مستحقيها [19] .

2- التمييز بين المتقدمين للإمامة:

كما أن من المهام المنوطة بهذه الفئة هو التمييز بين الذين يتقدمون للإمامة وتتوفر فيهم شروطها، فإذا تكافأ في شروطها اثنان قُدِّم أسنهما قال الماوردي: (وإن لم تكن زيادة السن مع كمال البلوغ شرطًا فإن بويع أصغرهما سنًا جاز) [20].

فإذا كان أحدهما: أعلم، والآخر: أشجع، روعي في الاختيار ما يوجبه الوقت، قال صاحب الأحكام السلطانية: (فإن كانت الحاجة إلى فضل الشجاعة أدعى لانتشار الثغور وظهور البغاة كان الأشجع أحق، وإن كانت الحاجة إلى فضل العلم أدعى لسكون الدهماء، وظهور أهل البدع كان الأعلم أحق)[21].

أما إذا كانا متكافئين في جميع الأمور فتنازعا في ذلك فقد قال بعض العلماء: يكون قدحًا في منعهما منها، والذي عليه جمهور العلماء والفقهاء كما قال الماوردي: (إن التنازع فيها لا يكون قدحًا مانعًا فقد تنازع أهل الشورى [22] فما رُدّ عنها طالب ولا منع عنها راغب)[23] .

واختلف الفقهاء فيما يقطع به هذا التنازع على رأيين :

الأول: القرعة، قال أبو يعلى: (فقياس قول أحمد رحمه الله : أنه يقرع بينهما فيبايع من قرع منهما، لأنه قال في رواية ابنه عبد الله [24] في مسجد فيه رجلان تداعيا الأذان فيه: (يقرع بينهما) واحتج

(19) الأحكام السلطانية للماوردي (ص 7) . وانظر: الأحكام السلطانية لأبي يعلى (ص 24) .

(20) نفس المرجعين السابقين .

(21) (ص7) .

(22) الحق : أنه لم يكن هناك تنازع كما مرَّ ، وإنما اجتمعوا فتنازل بعضهم عن بعض حتى بقيت بين اثنين وحَكَم، فشاور الحكم الناس واختار من اختاروه .

(23) الأحكام السلطانية (ص 7) .

(24) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله ، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي (ص 57).

بقول سعد ولفظ الحديث ما رواه أبو حفص العبكري بإسناده عن أبي شبرمة: (إن الناس تشاطوا في الأذان يوم القادسية فأقرع بينهم سعد) [25] .

الثاني: الاختيار فيكون أهل الحل والعقد بالخيار في بيعة أيهما شاءوا.

3- مبايعة الأنفع:

ومن وظائف أهل الحل والعقد أنه عند اجتماع عدد تتوفر فيهم شروط الإمامة فإنه لا يجب عليهم اختيار الأفضل، بل الأولى أن يختاروا الأنفع والأصلح والمناسب للمقام، فإن اجتمع الفضل والمصلحة في شخص واحد كان ذلك هو المطلوب، كما توفر ذلك في الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم، فإن ترتيبهم في الخلافة موافق لترتيبهم في الأفضلية، فأفضلهم، أبو بكر، ثم عمر – باتفاق أهل السنة – ثم عثمان، ثم علي رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وهم كذلك مرتبون على حسب المصلحة والمنفعة، فمن مصلحة المسلمين أن يتولى الأمر بعد رسول الله أبو بكر لقوة إيمانه وعزيمته على الذود عن الإسلام، وقد كان في عصر ارتدت فيه بعض القبائل على الإسلام ومنعت أخرى الزكاة بحجة وفاة النبي فكان لا يصلح لمثل هذه المقام إلا أبو بكر رضي الله تعالى عنه، ثم جاء عمر رضي الله تعالى عنه وكان سيفًا مسلولاً على أعداء الإسلام الخارجين، فكان هو المناسب لهذا المقام، ثم من بعده عثمان، ثم علي رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

فالمقصود أن الأولى تولية الأنفع وإن لم يكن الأفضل، وهذا أمر واضح في سيرة الرسول ، وتأميره الأمراء على الجيوش، قال ابن القيم رحمه الله: (والمقصود أن هديه تولية الأنفع وإن كان غيره أفضل منه) [26] .

4- عزل الخليفة:

الذين يقومون بعقد الإمامة للخليفة نيابة عن الأمة هم أهل الحل والعقد، فكذلك إن طرأ، أي: حدث على الإمام المنصوب فالذي يعلن عزله ويستبدله بغيره هم هؤلاء الفئة من الناس، ولا دخل للدهماء في مثل هذه الأمور، فلو طرأ مثلاً على الإمام المنصوب جنون، أو مرض شديد لا يرجى برؤه، أو وقع في أيدي الأعداء ولا يرجى له فكاك، أو ارتد عن الدين – والعياذ بالله – أو نحو ذلك، ففي هذه الحالة تقوم هذه الفئة بإعلان عزله واستبداله بغيره .

---

(25) الأحكام السلطانية لأبي يعلى (ص 25) .

(26) إعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم (ت: 751 هـ) راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، ط: 1973م، ن: دار الجيل للنشر والتوزيع بيروت – لبنان، (107/1).

المطلب الثاني: عدد أهل الحل والعقد:

اختلف العلماء في تحديد العدد الذي تعقد به الإمامة من أهل الحل والعقد اختلافًا كبيرًا. ويمكننا حصر هذا الاختلاف في ثلاثة مذاهب نستعرضها أولاً ثم نرى الرأي الراجح منها .

المذهب الأول:

وهؤلاء اشترطوا الإجماع التام على الخليفة المختار ولم يحددوه بعدد معين.

وانقسموا إلى قسمين:

1- قوم اشترطوا الإجماع التام من قبل الأمة على الخليفة المختار الذي يختاره أهل الحل والعقد، وقد عزا الأشعري هذا القول إلى الأصم من المعتزلة فقال: (لا تنعقد إلا بإجماع المسلمين) [27]. وحكي هذا القول رواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى فقال في رسالة عبدوس بن مالك العطار: (أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ...) إلى أن قال: (ومن ولي الخلافة فأجمع عليه الناس ورضوا به ...) [28] .

وقال في رواية إسحاق بن منصور لما سئل عن حديث النبي « من مات وليس له إمام مات ميتة الجاهلية » ما معناه ؟ فقال : أتدري ما الإمام ؟ الإمام الذي يجمع عليه المسلمون كلهم يقول هذا إمام فهذا معناه) [29] .

2- وقوم اشترطوا إجماع أهل الحل والعقد: وحكى ابن خلدون أن هذا هو السبب الذي جعل بعض الصحابة يعدلون عن بيعة علي رضي الله تعالى عنه إلى المطالبة بدم عثمان رضي الله تعالى عنه فقال: (رأى آخرون أن بيعته – أي علي – لم تنعقد، لافتراق الصحابة أهل الحل والعقد بالآفاق، ولا تلزم بعقد من تولاها من غيرهم أو من القليل منهم ...) إلى أن قال: (ذهب إلى ذلك معاوية، وعمرو بن العاص، وأم المؤمنين عائشة، والزبير، وابنه... إلخ) [30] رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

---

(27) مقالات الإسلاميين لأبي الحسن على بن إسماعيل الأشعري (ت: 330هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط : ثانية 1389هـ . ن: مكتبة النهضة المصرية (194/2) . وانظر: الفرق بين الفرق لعبد القادر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت : 429 هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد. ط: بدون، ن: دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت – لبنان . (ص 176)

(28) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية وبهامشه بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول كلاهما لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: 728هـ) ن: دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان . (112/1) .

(29) منهاج السنة (112/1) .

(30) المقدمة، لابن خلدون، ط: الرابعة 1398 هـ . ن: دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة (ص 214) .

وذهب إلى ذلك أيضًا أبو يعلى في كتابه (المعتمد في أصول الدين) حيث قال: (لأن الإمام يجب الرجوع إليه ولا يسوغ خلافه والعدول عنه كالإجماع، ثم إن الإجماع يعتبر في انعقاده جميع أهل الحل والعقد كذلك عقد الإمامة له) [31].

وعند النظر في هذا المذهب نجده مردودًا بشطريه للأسباب التالية:

أ- أما اشتراط إجماع الدهماء فلا يلتفت إليه، لأن طبقة الدهماء لابدّ أن تكون مقلدة لفئة فيها، تؤثر عليها بالدعاية والضجيج، فلا تستطيع أن تحكم في أناة وتعقُّل لتختار الإمام العادل، ومن ثم فإن أهل الحل والعقد وهم: الطليعة الواعية والفئة المستنيرة من أهل الاجتهاد من الأمة هم الجديرون باختيار الإمام، لأنهم سيحتملون وزره إذا لم يتحروا في اختياره الصواب، وسيكونون شركاءه في مآثمه ومظالمه [32] .

ب- ولأنه كما يقول ابن حزم رحمه الله: (تكليف ما لا يطاق وما ليس في الوسع وما هو أعظم الحرج، والله تعالى لا يكلف نفسًا إلا وسعها. قال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [33] .

جـ- وهو مدفوع أيضًا بما حدث بين الصحابة في سقيفة بني ساعدة إذا التقى في تلك السقيفة بعض أهل الحل والعقد، ولم ينتظروا حضور الجميع، وفي ذلك المقام بايعوا أبا بكر رضي الله تعالى عنه دون انتظار لرأي الآخرين. **د**- أما قياس ذلك على الإجماع فهو قياس مع الفارق .

المذهب الثاني:

وهناك من حدد أهل الحل والعقد بعدد معين، واختلفوا في هذا التحديد إلى **عدة آراء هي:**

1- قوم قالوا: (إن أقل ما تنعقد به أربعون لا دونهم، لأن عقد الإمامة فوق عقد الجمعة ولا تنعقد بأقل من أربعين) [34] .

2- وذهب آخرون إلى: القول بأن أقل ما تنعقد به خمسة يجتمعون على عقدها، أو يعقدها أحدهم برضا الأربعة، واحتجوا لذلك بأن بيعة أبي بكر انعقدت بخمسة، ولأن عمر قد جعلها شورى في ستة)

---

(31) المقدمة (ص 139) .

(32) المجموع شرح المهذب (519/17) .

(33) الفصل في الملل والأهواء والنحل (167/4) .

(34) مآثر الإنافة في معالم الخلافة لأحمد بن علي القلقشندي (756 – 820هـ) تحقيق عبد الستار أحمد فراج . ط: ثانية 1380 هـ. ن: عالم الكتب . بيروت – لبنان. (42/1) .

[35]. ونُسب هذا القول إلى شيوخ المعتزلة الجبائين والقاضي عبد الجبار [36]. وقال الماوردي: (وهذا قول أكثر الفقهاء والمتكلمين من أهل البصرة) [37] .

3- وذهب آخرون إلى انعقادها بأربعة قياسًا على أكثر نصاب الشهود [38] .

4- وذهب الفريق الآخر إلى اشتراط أن يكونوا ثلاثة، لأنهم جماعة لا تجوز مخالفتهم [39] .

5- وذهب آخرون إلى انعقادها برضا اثنين للثالث، لأن الاثنين أقلّ الجمع وليكونا حاكمًا وشاهدين كما يصح عقد النكاح بولي وشاهدين [40].

وعزا الماوردي هذا القول إلى علماء الكوفة [41]. ونسبه البغدادي إلى سليمان بن جرير الزيدي وطائفة من المعتزلة [42].

6- وقالت طائفة تنعقد بواحد، واستدلوا على ذلك بأن العباس قال لعلي رضي الله تعالى عنهما: (امدد يدك أبايعك فيقول الناس عم رسول الله بايع ابن عمه، فلا يختلف عليك اثنان) . ولأن عمر لما بايع أبا بكر رضي الله تعالى عنهما تبعه الصحابة على ذلك ووافقوه. ولأنه حُكْمٌ، وحكم واحد نافذ [43]، وقد عزا البغدادي هذا القول إلى أبي الحسن الأشعري [44] وإليه ذهب الإيجي في المواقف [45] والغزالي في فضائح الباطنية حيث يقول: (والذي نختاره أنه يُكتفى بشخص واحد يعقد البيعة للإمام) [46]. وبهذا القول قال إمام الحرمين حيث ذكر أن: (أقرب المذاهب ما ارتضاه القاضي أبو بكر. وهو: المنقول عن شيخنا أبي الحسن رضي الله عنهما، وهو: أن الإمامة تثبت بمبايعة رجل واحد من

---

(35) انظ : مآثر الإنافة (43/1) .

(36) الفصل (167/1) . وانظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل (حـ 20، ق 1 ، ص 252 – 254) .

(37) الأحكام السلطانية (ص 7) .

(38) مآثر الإنافة (43/1) ، ونهاية المحتاج للرملي (410/7) .

(39) نهاية المحتاج (410/7) .

(40) نفس المصدر .

(41) الأحكام السلطانية (ص 7) .

(42) أصول الدين (ص 281) .

(43) الأحكام السلطانية للماوردي (ص 7) .

(44) أصول الدين (ص 281) .

(45) المواقف في علم الكلام، للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي . ن : عالم الكتب . بيروت – لبنان. ومكتبة المتنبي – القاهرة، ومكتبة سعد الدين – دمشق (ص 400) .

(46) فضائح الباطنية . لأبي حامد الغزالي، تحقيق: عبد الرحمن بدوي. ط: أولى– ن: مؤسسة دار الكتب الثقافية الكويت. (ص 176) .

أهل العقد) [47] لكنه اشترط بعد ذلك أن يكون ذا شوكة وإلا فلا [48]. وإليه ذهب أبو عبد الله القرطبي في تفسيره [49]، وهو مذهب الزيدية [50] وممن قال بهذا الرأي من المُحدثين د. ضياء الدين الريس في كتابه النظريات السياسية الإسلامية [51] .

وذهب جمهور الشافعية إلى أنها تنعقد بمن تيسر حضوره وقت المبايعة في ذلك الموضع من العلماء والرؤساء ووجهاء الناس المتصفين بصفات الشهود، حتى لو تعلق الحل والعقد بواحد كفى. قال القلقشندي: (وهو الأصح عند أصحابنا الشافعية) [52]. وإلى ذلك ذهب القلانسي شيخ البغدادي [53]ومن المُحدَثين د. صلاح الدين دبوس في كتابه الخليفة توليته وعزله [54].

ويلاحظ أن هناك فرقًا بين ما ذهب إليه الأشعري وأتباعه وما ذهب إليه الشافعية، وهو أن جمهور الشافعية تشترط لانعقادها بواحد أن لا يكون ثمة غيره ممن يمكن أن يوصف بصفات أهل الحل والعقد، أما الأشعرية فلا تشترط ذلك، وإنما تكتفي بواحد من أهل الحل والعقد [55] .

وعند النظر في هذه الأقوال والآراء نجدها مرجحة حسب ما يلي:

1- قياس عدد أهل الحل والعقد على عدد من تصح بهم الجمعة أو الشهود، أو النكاح أو غيرها غير مسلم به، لأنه قياس مع الفارق، ولا يصح انفراد عدد قليل بالبتِّ في أمر يهم الأمة كلها، اللهم إلا إذا قلَّ أفراد جماعة أهل الحل والعقد فحينئذ تكون الضرورة هي الملجئة إلى القول بانعقاد الإمامة بالعدد القليل. (ولأنه ليس قول من قال: تنعقد باثنين بأولى من قول من قال: تنعقد بأربعة، ولا قول من قال: تنعقد بأربعة بأولى من قول: من قال: تنعقد بالجماعة) [56] .

---

(47) غياث الأمم في التياث الظلم (ص 54) .

(48) نفس المصدر (ص 56) .

(49) أحكام القرآن (269/1) .

(50) انظر : تتمة الروض النضير للسيد أحمد الحسني ط . 2 ، ن . المؤيد بالطائف (28/5).

(51) النظريات السياسية الإسلامية (ص 227) .

(52) مآثر الإنافة (44/1) ، وبنحوه انظر : روضة الطالبين للنووي (434/10) ن . المكتب الإسلامي وانظر: نهاية المحتاج للرملي وغيرها من كتب الشافعية.

(53) أصول الدين (ص 281) .

(54) (ص 126) .

(55) لزيادة الإيضاح يراجع كتاب رئاسة الدولة في الفقه الإسلامي (ص 268) .

(56) المعتمد في أصول الدين لأبي يعلى (ص 239) .

2- أما الاحتجاج ببيعة أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما فلا يصح، لأن بيعة أبي بكر لم تنعقد ببيعة الخمسة الذين ذكروهم فقط، وإنما تمت بمبايعة كبار المهاجرين والأنصار كما مرّ معنا في حديث السقيفة، قال ابن تيمية عند قول الرافضي: إنهم يقولون: الإمام بعد رسول الله أبو بكر بمبايعة عمر برضا أربعة قال: فيقال له: (ليس هذا قول أئمة السنة وإن كان بعض أهل الكلام يقولون: إن الإمامة تنعقد ببيعة أربعة كما قال بعضهم: تنعقد ببيعة اثنين، وقال بعضهم: تنعقد ببيعة واحد، فليست هذه أقوال أئمة السنة، بل الإمامة عندهم تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها ، ولا يصير الرجل إمامًا حتى يوافقه أهل الشوكة الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة). إلى أن قال: (ولو قُدِّر أن عمر وطائفة معه بايعوه – أي أبا بكر – وامتنع الصحابة عن البيعة لم يصر إمامًا بذلك، وإنما صار إمامًا بمبايعة جمهور الصحابة الذين هم أهل القدرة والشوكة) [57]. أ . هـ .

3- وكذلك فعل عمر في حصر الخلافة في الستة الذين اختارهم فنقول هذا ليس حصرًا لعدد أهل الحل والعقد الذين يختارون، وإنما لمن يختار منهم، فهم جميعًا مرشحون للخلافة ويختار أحدهم، يدلّ على ذلك ما مرّ معنا أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه بقي ثلاثًا لا تغتمض عينه بكثير نوم وهو يشاور كبار المهاجرين والأنصار، قال ابن تيمية: (عثمان لم يصر إمامًا باختيار بعضهم – أي بعض الستة – بل بمبايعة الناس له، وجميع المسلمين بايعوا عثمان لم يتخلف عن بيعته أحد) [58]. وقد مرّ معنا قول الإمام أحمد في ذلك عند الكلام على مبايعة عثمان رضي الله تعالى عنه .

4- أما الاستدلال على صحة بيعة الواحد بمبادرة عمر في بيعة أبي بكر ثم تبعه الصحابة ووافقوه على ذلك فلا يصح، لأن سبب إتباعهم له هو رضاهم بما ذهب إليه، لا أنه قد ألزمتهم مبايعته إتباعه، وإلا لو فرض أنه لم يبايع غير عمر لما ثبتت إمامة أبي بكر خصوصًا وهو القائل: (من بايع رجلاً من غير مشورة المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي بايع تَغِرَّة أن يقتلا) [59] .

أما كون عمر هو السابق إلى البيعة ففي كل بيعة لا بد من سابق، كما قال ابن تيمية [60] .

5- أما الاستدلال على صحة بيعة واحدة بأن العباس قال لعلي بن أبي طالب بعد موت النبي: امدد يدك أبايعك، فيقول الناس عم رسول الله بايع ابن أخيه ... إلخ فلا يصح لأمور منها:

---

(57) منهاج السنة (141/1) .

(58) منهاج السنة (142/1) .

(59) رواه البخاري وغيره وسبق تخريجه (ص 137) .

(60) منهاج السنة (142/1) .

أ- الحاجة إلى إثبات نسبة هذا القول إلى العباس رضي الله تعالى عنه وهذا متعذر، لأن القائل لم يذكر السند ولا حتى المصدر ولم أعثر أنا على سند له [61]. **ب**- ولو فرض صحته فإنه لم يتم ولم يفعله .

جـ- ولو فعله فلا يكون ذلك إلا تحبيبًا وتشجيعًا لغيره في المبايعة وتكون مبادرة منه لعلهم يتابعونه على ذلك .

6- وأما ما ذهب إليه جمهور الشافعية من انعقاد الإمامة بالواحد إذا انحصر فيه أهل الحل والعقد فكما قال د. محمد رأفت عثمان: (لم يحصل في عصر من العصور انحصار الحل والعقد في واحد، ويندر أن يحصل ذلك) [62] . والنادر لا حكم له.

7- ومما يدل على أنها لا تنعقد بالواحد ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عن النبي أنه قال: « من أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة، فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد » [63] .

- المذهب الثالث:

ذهب أصحاب المذهب الثالث إلى الاعتدال في تحديد أهل الحل والعقد، فلم يشترطوا الإجماع كما قال أصحاب المذهب الأول، ولم يشترطوا عددًا معينًا كما قال أصحاب المذهب الثاني، وإنما اشترطوا جمهور أهل الحل والعقد والأغلبية الذين هم أهل الشوكة، والذين بمبايعتهم واختيارهم للإمام يحصل مقصود الإمامة وطبقًا لهذا الاتجاه لا يؤدي تخلف بعضهم إلى الطعن في صحة الاختيار، كما لا يؤدي موافقة القلة أن تعطي للخليفة السند الشرعي للسلطة، لأن تخلف القلة لا يؤثر في

---

(61) ثم وجدت عند ابن سعد في الطبقات لفظًا قريبًا من هذا المعنى وهو : .... قال العباس لعلي ، قم حتى أبايعك ومن حضر، فإن هذا الأمر إذا كان لم يُرَدّ مثله ، والأمر في أيدينا ... إلخ الطبقات الكبرى (246/2) لكن في إسناده محمد بن عمر وهو الواقدي. وعلماء الجرح والتعديل يضعفون روايته. انظر: تهذيب التهذيب (369/9). قال الذهبي: استقر الإجماع على توهين الواقدي ميزان الاعتدال (666/3)، ومع ذلك فهو إمام التأريخ والسير والأخبار. انظر: ميزان الاعتدال (663/3) .

(62) رئاسة الدولة في الفقه الإسلامي (ص 273) .

(63) رواه الإمام أحمد (18/1) ، والترمذي : (446/4) وقال: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه . ورواه ابن ماجة، والطيالسي، وغيرهم. وصححه الألباني. انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (173/1) حديث رقم (431) كما صححه أحمد شاكر في تخريجه للمسند ح114، (204/1)، والرسالة للشافعي رقم (1315).

مقصود الولاية، وموافقة القلة ليس من شأنه أن يحققها، وإنما العبرة بموافقة الأغلبية (الجمهور) لأنه بموافقتهم يتحقق المقصود من السلطة العامة الممثلة في الخليفة [64] .

قال الماوردي: (قالت طائفة لا تنعقد إلا بجمهور أهل الحل والعقد من كل بلد، ليكون الرضا به عامًا والتسليم لإمامته إجماعًا)[65]. وممن ذهب إلى هذا القول أبو يعلى في الأحكام السلطانية فقال: (أما انعقادها باختيار أهل الحل والعقد فلا تنعقد إلا بجمهور أهل الحل والعقد، قال أحمد في رواية إسحاق بن إبراهيم (الإمام الذي يجتمع قول أهل الحل والعقد [66] . عليه كلهم يقول هذا إمام)، قال: وظاهر هذا أنها تنعقد بجماعتهم)[67].

وذهب إلى ذلك أيضاً شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله حيث قال: (وإنما صار إمامًا – أي أبو بكر رضي الله تعالى عنه – بمبايعته جمهور الصحابة الذين هم أهل القدرة والشوكة، ولهذا لم يضر تخلف سعد بن عبادة [68] رضي الله تعالى عنه، لأن ذلك لا يقدح في مقصود الولاية، فإن المقصود حصول القدرة والسلطان اللذين بهما تحصل مصالح الإمامة، وذلك قد حصل بموافقة الجمهور على ذلك، فمن قال يصير إمامًا بموافقة واحد أو اثنين أو أربع، وليسوا هم ذوي القدرة والشوكة فقد غلط، كما أن من ظن أن تخلف الواحد أو الاثنين أو العشرة يضر فقد غلط) [69] .

– الرأي الراجح وأدلة الترجيح:

وهذا هو الرأي الذي نميل إليه ونرجحه **لما يلي:**

1– لاتفاقه مع ما حصل في بيعة الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم – كما مر – فإنهم لم يشترطوا إجماع أهل الحل والعقل، ولم يحددوا الفئة الناخبة بعدد معين كما ذهب إلى ذلك أصحاب المذهب الثاني، ولم يكتفوا في المبايعة بأي عدد ممكن، بل كانوا يكثرون الاستشارة واستطلاع الرأي العام – كما أمر – .

---

(64) انظر : طرق اختيار الخليفة د . النادي (ص 192) .

(65) الأحكام السلطانية (ص 7) .

(66) الرواية السابقة بنفس العبارة إلا أنه بدل (أهل الحل والعقد) جعل (المسلمون) وفي هذه الرواية جعل الناشر (أهل الحل والعقد) بين قوسين ثم علّق عليها في الحاشية بقوله بياض بالأصل. ولا أدري من أين أتى بها! .

(67) الأحكام السلطانية لأبي يعلى (ص 23) .

(68) سبق معنا رواية تفيد تراجع سعد عن موقفه هذا رضي الله تعالى عنه (ص 136) .

(69) منهاج السنة (141/1) .

2- وكذلك من المرجحات لهذا المذهب تحقيقه لمبدأ الشورى الذي حثّ عليه القرآن الكريم، ورغَّب فيه الرسول في أكثر من موضع فهو يتفق مع قواعد الفقه الإسلامي وما يقضي به العقل والمنطق، وإلى هذا الرأي ذهب من الكتاب المحدثين الدكتور محمد رأفت عثمان في كتابه (رئاسة الدولة في الفقه الإسلامي) [70]، والدكتور فؤاد محمد النادي في كتابه (طرق اختيار الخليفة) [71]، والدكتور محمد عمارة في كتابه (الإسلام وفلسفة الحكم) [72] .

- منهاج السنة (141/1) .

70 (ص 274) .

(71) (ص 193) الكتاب الأول .

72 (ص 444) .

الخاتمة

وبعد هذا الاستعراض والدراسة لتلك الموضوعات يمكننا أن نحدِّد بعض النقاط المستنتجة وهي :

- أن الإمامة ثابتة الوجوب بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقواعد الشرعية . وهو وجوب كفائي ، متوجِّه إلى أهل الحل والعقد باعتبارهم الممثلون للأمة ، النائبون عنها في هذه المهمة الخطيرة . وإذا تقاعس أهل الحل والعقد فإن الإثم يلحق كل من له قدرة واستطاعة ، حتى يسعى لإقامة هذا الواجب بقدر ما أوتي من قوة واستطاعة .
- أن الذي يقوم باختيار الإمام هم عقلاء الأمة ، وعلماؤها (أهل الحل والعقد) ولا دخل للعامة ، والدهماء في الاختيار ، ولذلك فلا يختار العقلاء عادة إلا الأعقل ، والأصلح لهذا المنصب الخطير ، ولذلك فلا مجال للدعاية والتلميع وبذل الأموال الباطلة لكسب الأصوات الرخيصة كما في الديمقراطيات الحديثة.
- يشترط لأهل الحل والعقد شروط عامة وخاصة لتولي هذه المسؤولية.
- لأهل الحل والعقد وظائف منوطة بهم ليؤدوا واجبهم على أكمل وجه .

هذا واللهَ أسأل أن يبارك في الجهود وأن يحقق المقصود، فإنه أكرم مسؤول وأجلّ معبود.

قائمة المصادر

1- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

2- كتب الحديث المعروفة بالكتب الستة .

3- أحكام أهل الذمة لابن القيم تحقيق د . صبحي الصالح . ط : الثانية . 1401 هـ . ن : دار العلم للملايين . بيروت – لبنان .

4- الأحكام السلطانية، محمد بن علي الماوردي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، د.ت.

5- الأحكام السلطانية القاضي أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى : 458هـ) صححه وعلق عليه : محمد حامد الفقي الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت ، لبنان الطبعة : الثانية ، 1421 هـ – 2000 م

6- إعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر راجعه وعلق عليه : طه عبد الرؤوف سعد . ط : 1973 م . ن : دار الجيل للنشر والتوزيع بيروت – لبنان .

7- الفرق بين الفرق لعبد القادر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت : 429 هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد . ط : بدون . ن : دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت – لبنان .

8- الفصل في الملل والأهواء والنحل لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري وبهامشه الملل والنحل للشهرستاني . ط : ثانية 1395 هـ . ن : دار المعرفة للطباعة والنشر.

9- الطبقات الكبرى لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري (168 – 230 هـ) ط : 1398 هـ . ن : دار بيروت للطباعة والنشر . بيروت – لبنان .

10- المجموع شرح المهذب (519/17) .

11- المغنى لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت : 620هـ) ومعه الشرح الكبير لأبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت : 682هـ) ط : بدون . ن : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

12- المقدمة . لابن خلدون . ط : الرابعة 1398 هـ . ن : دار الباز للنشر والتوزيع . مكة المكرمة .

13- المواقف في علم الكلام . للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي . ن : عالم الكتب . بيروت – لبنان .

14- تفسير القرآن العظيم لابن كثير . تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، ومحمد أحمد عاشور وعبد العزيز غنيم . دار الشعب ، ط2
15- تدريب الراوي شرح تقريب النووي لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (849 – 911 هـ) ط : الثانية 1385 هـ . ن : المكتبة السلفية .
16- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (224 – 310 هـ) تحقيق أحمد شاكر ومحمود شاكر . ط : ثانية . ن : دار المعارف بمصر .
17- سيرة ابن هشام لأبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري . تحقيق : مصطفى السقا . إبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي . ط : الثانية 1375هـ . ن : مكتبة ومطبعة مصطفي البابي الحلبي . مصر .
18- غياث الأمم في التياث الظلم . لأبي المعالي إمام الحرمين عبد الملك الجويني . تحقيق : د . مصطفى حلمي ، د . فؤاد عبد المنعم . ط : أولى 1400 هـ . ن : دار الدعوة . الإسكندرية .
19- فضائح الباطنية . لأبي حامد الغزالي . تحقيق : عبد الرحمن بدوي . ط : أولى . ن : مؤسسة دار الكتب الثقافية . الكويت .
20- مآثر الانافة في معالم الخلافة لأحمد بن علي القلقشندي (756 – 820هـ) تحقيق عبد الستار أحمد فراج . ط : ثانية 1380 هـ . ن : عالم الكتب . بيروت – لبنان .
21- مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله ، تحقيق زهير الشاويش ن . المكتب الإسلامي.
22- مقالات الإسلاميين لأبي الحسن على بن إسماعيل الأشعري (ت : 330هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد . ط : ثانية . 1389هـ . ن : مكتبة النهضة المصرية.
23- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية وبهامشه بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول كلاهما لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت : 728هـ) ن : دار الكتب العلمية . بيروت – لبنان .

المرأة في روايات أحمد إبراهيم الفقيه

د. عائشة أبو القاسم على كلا
عضو هيئة تدريس بكلية العلوم والآداب بدر
جامعة الزنتان

المقدمة: **تصحيح**

اهتمت الدراسات الحديثة بالرواية على أنها جنس أدبي صاعد في الوطن العرب وباعتبارها الان أهم قنوات الإبداع، وأكثرهم حساً بهموم الناس، ونظراً أن المرأة مكون أساسي من مكونات الرواية فقد زاد الاهتمام بها، ولا يكاد يقوم عمل أدبي دون الارتكاز على هذا العامل. وعليه فيتمثل موضوع الدراسة: المرأة في روايات **أحمد إبراهيم الفقيه**، من خلال نصين **روائيين هما: (الثلاثة وحقول الرماد)**، لم يكن اختيار الموضوع مبنياً على رغبة مجردة، بل تأكيداً على الإحساس بوجود فراغ تعاني منه المكتبة العربية في مجال الدراسات الخاصة بالرواية الليبية وبنيتها التي لاقت إهمالاً واضحاً من قبل الدارسين والنقاد. إن اختياري للثلاثية وحقول الرماد **(لأحمد إبراهيم الفقيه)** هو اختيار **مقصود وذلك للأسباب التالية:**

1. إنه عمل روائي يحتوي نشاطه الإبداعي على جملة من الشروط اعتبرها النقاد ناضجة. خصوصية المرأة في أدب الفقيه وكيفية معالجته لها وتنوع صورها لديه. إن الحياة الأدبية المعاصرة في ليبيا – التي يعد الفقيه أحد أعلامها – لازال مجهولة عند كثير من الدراسين.
2. الرغبة في تقديم دراسة متواضعة لجانب من جوانب الإبداع الأدبي.

أما عن الجهود السابقة، فقد لاقت الثلاثية بالتحديد اهتمام النقاد في البلاد العربية وحتى الأوروبية بخاصة بريطانيا حيث ترجمت إلى اللغة الإنجليزية، لما تميزت به من مستوي فنى رفيع مقارنة بالروايات الليبية السابقة حسب رأي النقاد أمثال الدكتور (على الراعي) الذي وصف (الثلاثية) في كتابه "الرواية في الوطن العربي" (1)، بأنها عمل كبير وفاتن وشاعري وكتب **محى الدين صبحي** عنها"(2) بأنها محاولة غير مسبوقة للقبض على جنى الزمن وحبسه في قمقم مساحته دقيقة واحدة وأنها رواية تعبر عن شوق الإنسان العربي إلي زمن الانعتاق بقدر ما تعبر عن محنة إنسان العصر وتدق ناقوس

---

(1). د. على الراعي، "**الرواية في الوطن العربي**"، ط 1، دار المستقبل العربي، مصر – القاهرة ،1991م، ص 555.

(2). أحمد إبراهيم الفقيه، "**هذه تخوم مملكتي**"، ط1، منشورات مؤسسة دار الريس للكتب والنشر، لندن – قبرص، مايو 1991م.

الفجيعة والخطر (3). كما كان " **الزمن في الثلاثية** "، موضوعاً لنيل درجة الماجستير عند الباحثة" **فاطمة الحاجي**"(4)، وكذلك لاقت الثلاثية ترحيباً كبيراً في الأوساط الأدبية حيث فازت عام **1991م** بجائزة أفضل عمل إبداعي (5).

أما رواية "**حقول الرماد**"، فقد ترجمت أيضاً إلي اللغة الصينية على يد الكاتب "**لي رونغ جيان**"(6) ونظراً لأن عملية المنهج تعتبر أساس كل الخطوات التي تواجه الباحث فقد اخترت المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على تشريح النص ومعطياته بدقة وموضوعية، وقد جاء في مقدمة وتمهيد

3. أحمد إبراهيم الفقيه،" نفق تضيئه امرأة واحدة"

4. فاطمة الحاجي، "الزمن في ثلاثية الفقيه "، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الرباط، سنة 1986م.

5. لي رونغ جيان،"وجهة نظر صينية في أدب أحمد إبراهيم الفقيه"، مجلة الثقافة الوطنية الديمقراطية، العدد 79، السنة التاسعة، القاهرة ،1992م، ص 113.

6. المرجع السابق، ص110.

وفصلين وخاتمة تحدثت في المقدمة عن أسباب اختياري لهذا الموضوع **وقسمت التمهيد إلي:**

أ- نبذة عن حياة الكاتب.

ب-المرأة في الرواية العربية.

- **وجاء الفصل الأول (المرأة عند الفقيه) في مبحثين:**

❖ **المبحث الأول: صور المرأة.**

❖ **المبحث الثاني: المرأة والبيئة.**

- **أما الفصل الثاني فهو (دراسة فنية) وقد جاء في ثلاثة مباحث:**

❖ **المبحث الأول: الشخصيات.**

❖ **المبحث الثاني: الأسلوب.**

❖ **المبحث الثالث: أهمية اللغة.**

❖ **وضمت الخاتمة نتائج البحث التي توصلت إليها.**

❖ **قائمة بالمصادر والمراجع والدوريات التي استعنت بها.**

- تمهيد:

أولاً: نبذة عن حياة الكاتب:

أحمد إبراهيم الفقيه كاتب قصصي وروائي ولد في **(28 ديسمبر 1942م)**، بقرية "مزدة"(7) التي تقع جنوب مدينة طرابلس، وتعددت مواهبه ونشاطاته منذ فترة مبكرة فقد بدأ الكتابة للصحف والمجلات عام **1959**م، كما أسهم في تأسيس فرقة "**مسرح الجديد**" للهواة وتكرست مكانته ككاتب قصة بصدور كتابه القصصي "**البحر لا ماء فيه**" عام **1965م**، حيث بدأ نجمه بالسطوع فقد منحته اللجنة العليا للآداب والفنون الجائزة الأولي في القصة وبعدها توالت إبداعاته الأدبية فأصدر عدة مجموعات قصصية كانت موضع إعجاب **وتقدير النقاد**"(8)، وفى سنة **1985م** أصدرا أول رواية له بعنوان " **حقول الرماد**"(9) التي حظيت بنجاح كبير باعتبارها نقطة تحول في مسار الرواية الليبية حيث أسهمت في تأسيس هذا الفن وإغناء رصيده الأدبي، كتب بعدها قصة ومجموعة قصص ولوحات بعنوان "**البحث عن ليلى العامرية**" لينهمك بعد هذا التاريخ في كتابة **(ثلاثيته الروائية الثانية)** التي صدرت عام **1991م** لتكون إحدى شوامخ الأعمال الأدبية وإضافة جليلة إلي رصيد الرواية العربية (10). إن الكتابة الروائية عند الفقيه رؤية واعية لواقع الحال ولما يجب أن تكون عليه، هي محاولة لتلمس خيوط النور، وصرخة تمرد لتحدى مفاهيم

---

7. تبعد بحوالي 180 كيلو متر او تتبع حالياً بلدية الجبل الغربي.
8. انظر: لي رونغ جيان، مصدر سبق ذكر، ص ص: 110-111-112.
9. الصيد أبو ديب، "معجم المؤلفات الليبية"، الفصول الأربعة، عدد82 والسنة العشرون،1998م، الجماهيرية، ص 72.
10. انظر: لي رونغ جيان، مصدر سبق ذكره، ص 112-113.

واهية والمتتبع لنتاج الفقيه القصصي والروائي يرى أنه يستمد قوته من حياة الناس ويقترب بشدة من مواطن الجمال في أدب هذا الشعب وينمى شكله ومفهومه العام من الحصيلة الثقافية في المدينة ثم يغذى هذين الرافدين بهذا التيار الجارف من الأدب الواقعي في الشرق والغرب ([11]).

ثانياً: المرأة في الرواية العربية:

لقد اهتم كل كاتب من كتَاب الرواية العربية بنموذج المرأة الذي يختاره وفق خصوصياته ومعاييره، وهناك كتاب كثيرون اهتموا بالمرأة كبطلة تحمل العبء الأساسي في العمل الإبداعي من هؤلاء "حنا مينه وإحسان عبد القدوس ويوسف إدريس وتوفيق الحكيم والطيب صالح"([12]) ولا تكاد تخلو رواية من شخصية المرأة!! فهي عنصر مهم في الكتابات الأدبية بشكل أو بآخر...

لأن الرواية تصور العلاقات الإنسانية وبما أن المرأة نصف المجتمع فهي موجودة وبشكل كبير في مراكز المخيلة الإبداعية، وقد يأتي دور المرأة من حيث القوة والضعف وفق خط سير أحداث الرواية وظروفها ([13]). ونجد أن الرواية العربية الحديثة، وكتَابها، قد انتبهوا لواقع المرأة في المجتمعات العربية لذلك عني الروائيون بتصويرها في أوضاع ومراحل مختلفة تتناسب مع مستوى التطور الذي وصلت أليه.

---

11. سليمان كشلاف، "البحث عن لحظة حنان"، مجلة الفصول الأربعة، السنة الثانية، عدد8، 1979م، الجماهيرية، ص 78.

– انظر: حسين مصطفى، "مقالات في القصة والرواية "، المنشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، عدد 97، 1986م، ليبيا – طرابلس، ص ص: 45-46.

12- شمس الدين موسي "المرأة الأنموذج في الرواية العربية "، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1981م، ص 6.

13- انجيل بطرس سمعان، "دراسات في الرواية الانجليزية "الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1981، ص 101.

كان الفقيه موفقاً في تصوير خصوصيات عالم المرأة من خلال وجودها المكثف في روايتيه السالفتى الذكر كما أحسن رسم الكم الهائل من التناقضات من حيث الشخصيات والألوان والأدوار، لقد أجاد التعامل معها وجعلها تنهض لخدمة سير الرواية، وكان مثولها فيها أساسياً غير مقحم لمواكبة الأحداث.

فالفقيه معنُّي بالمرأة إلي حد كبير يبحث في معظم كتاباته عن سر توتر العلاقة بينها وبين الرجل لذلك يمكننا إدراك مدى اهتمام الرواية الليبية بقضية المرأة من خلال إبراز عدة صور لها داخل المجتمع المدني والريفي على حد سواء ([14]) .

14- انظر: سمر روحي الفيصل، "دراسات في الرواية الليبية "، سلسلة كتاب الشعب، العدد:12، ط 1، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، ديسمبر 1983م، ص 188.

الفصل الأول: "المرأة عند الفقيه":

المبحث الأول: صور المرأة.

ما يهمنا ليس وجود المرأة داخل الأعمال الروائية للفقيه فحسب، بل تهمنا كيفية ذلك الوجود وطبيعته وما يطرحه على القارئ من قضايا اجتماعية ورؤية الكاتب وانتمائها الفكري، وبأي القطاعات من المجتمع ترتبط؟ وهل وجودها أساس مهم من أساسيات الرواية أم أنها مجرد حضور باهت مبتذل زائد عن الحاجة لا يزيح اللثام عن جوهرها ولا يثري شخصيتها؟.

– وللإجابة عن كل هذه التساؤلات نقول:

إن وجود المرأة في روايات الفقيه جاء حصيلة مشكلة اجتماعية طالما أرقّت الإنسان العربي والليبي خصوصاً، ففي تملّك الرجل للمرأة ينتهي التفكير والتدبير. لذلك فإن الفقيه ([14]) حاول من خلال هذا الواقع أن يسلط الضوء على الجوانب المظلمة في حياة المرأة، كاشفاً كغيره من الأدباء أمثال " **يوسف الشريف**" و"**خليفة الفاخري**" عن مواطن الخير والشر مبرزاً بذلك قيم ومفاهيم جديدة، تمشياً مع تطور الإدراك لدى المواطن الليبي رجلاً كان أم امرأة ([15]). إذن فالمرأة عنصر فعّال ومكمل لشخصيات الفقيه الروائية وليست كماً مهملاً فائضاً عن الحاجة لذلك كانت صورها متنوعة فهي البغي والمفكرة والعاطفية والأم والحكيمة والعاجزة. وهذا الوجود المكثف للمرأة في روايات الفقيه ينبيّء عن شدة ولعه بها كنموذج له خصوصيته وفق وجهة نظره الخاصة فجاء تعامله معها متفاوتاً من حيث العمق والقوة في الروايتين.

14. سليمان كشلاف، مصدر سبق ذكره، ص77.

15. انظر: المصدر السابق، ص78.

فالمرأة البغي موجودة في **الثلاثية** مثل **(ليندا)** التي تعرف عليها البطل خليل أثناء دراسته في إنجلترا إنها المرأة **الجسد**، الوافرة العطاء فهي تمثل لديه الحياة برقتها مادامت تمنحه المتعة فهو بعفوية وبساطة يصف ذلك قائلا "**مضت علاقتنا تصنع شرعيتها الخاصة التي بدت لي اكثر عمقاً من أية شرعية تصنعها وثيقة الزواج أو سجلات المكتب البلدي**"([16]).

– أما **(ساندرا)** النموذج الآخر للمرأة البغي المحررة من كل رباط، التي تطاوع النداء الأعمق الذي يأتيها من داخل نفسها، فإنها تمثل لدى البطل الانطلاق والثورة تقول **(ساندا)**" ها هو رجل العنف والجنس يرتدي الان قلنسوة رجل الدين. يجب أن أزداد اعتزازاً بنفسي لأنني أغويت راهباً "([17]) وهذه الفتاة التي ربطتها بخليل علاقة من نوع أخر بعد رحيل **(ليندا)**، تعيش حياة خاصة بها ولها موقف من الحياة يختلف عن موقف خليل الأمر الذي أدهشه واستهواه إلى حد الانبهار.

– أما **(سعاد)** المرأة البغي فهي الأخرى نموذج للمرأة المستهترة التي لا تشكل عبئاً على حد قول خليل "ولا تطالب بعلاقة دائمة، ولا تضع نفسها موضع المنافسة مع **(سناء)**" ([18]) فهي بالنسبة للبطل امرأة اللحظات الحميمة، فهو يستجيب لها تعويضاً عن مشاعر الإحباط التي شعر بها في علاقته **(بسناء)**. ولعل الكاتب هنا يوظف هذه الصورة كي يناقش ظاهرة معينة.

---

16. أحمد إبراهيم الفقيه، "سأهبك مدينة أخري"، ط 1، منشورات مؤسسة الريس للكتب والنشر، لندن – قبرص، مايو 1991م، ص 30.
17- أحمد ابراهيم الفقيه،" سأهبك مدينة أخري "، ص 166.
18. أحمد ابراهيم الفقيه،" نفق تضيئه امرأة واحدة "، ص 187.

– **(فاطمة)** زوج خليل هي نموذج للمرأة التقليدية الباردة، تمثل بالنسبة للبطل الرتابة والجمود فقد جاء وصفه لها معبراً عن نفوره منها وعجزه عن التواصل معها فنعتها بالعقم، وبأن ملامح وجهها تتغير عند النوم "... ما أن تنام حتى تفر الدماء من وجهها، ويصبح الوجه قطعة من القماش الأصفر، وتظل العينان نصف مغمضتين وقد غاب الجزء الحي منهما، فلم يبق إلا البياض"([19]).

– أما **(نرجس القلوب)** المرأة العاطفة فهي تمثل الأمومة الحانية والعطاء الدافئ عند البطل وتتجسد من خلالها ثنائية العلاقة في زمن الحلم. تزوجها خليل وهي تشبه **(شهرزاد)** الأسطورة يصفها قائلا:" كانت تقبل نحوي باسمة الوجه والعينين، تخطر في مشيتها الأميرية وأثوابها الزاهية الألوان كعرجون من الضياء تطعمني وتسقيني وتسكب حنانها في مهجتي"([20]).

وبرغم كل الصفات التي تحملها من جمال، وأخلاق، وثراء، يتحول عنها إلى فتاة أخري. كما فعل مع **(ليندا)** في مدينة الواقع.

ونموذج آخر يقدمه الفقيه وهو **(بدور)**: المتحررة من ضغط التقاليد، إنها الفتاة التي أحبها خليل في مدينة " عقد المرجان". وهي صورة أخري لحبيبته الحقيقة **(سناء)** التي رآها في مدينة الواقع أنه يخلق مفارقة بين الشخصيتين عن طريق زمن الحلم... " كان المشهد ناقصاً، حتى جاءت **(بدور)** تملأ هذا الفراغ وتصبح محوراً لهذا الجمال والتقاء عناصره حولها "[21] جاءت لتزلزل كيان

19. المصدر السابق، ص 80.
20. أحمد ابراهيم، "هذه تخوم مملكتي "، ص 133.
21. "هذه تخوم مملكتي، ص 107.

خليل وتهدد استقراره. إنها صورة للرغبة المكبوتة في عقله .وجد فيها المرأة الاستثناء جاءت مطابقة لامرأة أخرى ترقد صورتها في قاع الذاكرة هي **(سناء)** لها نفس التحرر والعفوية ،إنها أيضا رمز للمرأة المغربية التي تقود رجلها إلي الحاضر عبر فضولها الذى لا ينتهي .ثم تطل علينا **(سناء)** في الجزء الثالث من الثلاثية كنموذج للفكر الواعي، حين رآها خليل أحس أنها المرأة التي ظل طول عمره ينتظرها وعندما فارقته بعد نقاش طويل حول النبات وخواصه الطبية، وحول حرية المرأة، وعسف الرجل وحول تماثيل العصور القديمة وحكاياتها الموزعة بين الحزن والفرح ،أحبها ثم خطبها لكن الوحش الكامن في أعماقه أبى إلا أن يدمرها قبل أن يتزوج منها فإحساسه بالتدني كان يلازمه إذا ما قارن نفسه (بسناء) .كان يشعر بالنقص أمامها، ويرى نفسه تدور في محيطها . كانت هي الجانب الاقوى والاكثر طغياناً، وجمالاً، وقوة. لذلك ذهب إلى المرأة البغي **(سعاد)** ليؤكد عجزه عن امتلاك **(سناء)**، قال لها خليل مرة أثناء إحدى محاوراتهما مستسلما لمنطقها: "ما يغيظني هو أنك ستكونين معبودة الجماهير ... "[22] لذلك فهو يريدها حسب مقاييسه التي وضعها للمرأة. إن ازدواجية شخصيته وروح المتحضر الهشة لديه كانت تخفي رغبة الرجل البدائي بداخله؛ وكأن الكاتب يوضح لنا أن المرأة المتزوجة من هذا الرجل تكون على علاقة مع رجلين أحدهما لا ينتمي للأخر، ولكل شخصيته المتفردة. فالبطل يحيا في دائرة الوهم، بينما الواقع

22. " نفق تضيئه امرأة واحدة "، س ص 203.

يدمر كل شيء لأنه هو الأساس. كذلك نلاحظ أن المرأة التي يطمح إليها الكاتب هي التي تجمع كل الشخصيات السابقة. ولكن كيف تصل المرأة إلي استخدام هذه الشخصيات لتتمكن بالتالي من تقويض الرجل ووضعه في دائرتها؟ .

وفي روايته "حقول الرماد" تطل علينا **(جميلة)** بكل معاناتها وعجزها وعذابها، إنها رمز للجمال الغريب وسط بيئة قاحلة .إن أبطالها لا يتكلمون إلا عن **(جميلة)** لا حضور لها في الرواية إلا بغيابها، إنها لا تتحدث بل نحُدث عنها "ولم تمض سوى أشهر قليلة على ذهابها إلي المدرسة حتى انتبه الناس إلي جمالها وصاروا يلهجون باسمها..." [23] لقد اغتالها الجهل والحقد فوقعت ضحية للشائعات الكاذبة قال **(العيد)** الشاب الذي أحبها بحيرة "إنني لا أجد تفسيراً لهذه الحمى التي أصابت القرية، رأيت أكثر الناس طيبة وسذاجة يمشون في الطرقات وقد نبتت لهم أنياب زرقاء " [24] إنها صورة قاتمة لواقعنا الذي يغتال الأحلام البريئة .ورغم عجزها عن تغيير الأوضاع فإنها واعية تماماً لظلم المجتمع، لذلك تبرز روح التحدي لديها أحياناً في ذهابها للمدرسة سافرة الوجه وفى خروجها سراً لبيت **(أمي سعيدة)** ومقابلة **(العيد)**، وفى رفضها الزواج من المتصرف ورغبتها الهرب مع (العيد) بعيداً عن جحيم القرية .قالت **(جميلة)** مدافعة عن قرارها :" إنه الاختيار الوحيد الذى تبقى لنا [25] "في حين ترمز **(أم جميلة)** ونساء القرية الأخريات إلى الخمول وعقلية القطيع ويمثلن

(23). أبراهيم الفقيه، "حقول الرماد"، ط1، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، 1985م، ص 17.

(24). المصدر السابق، ص 152.

(25). المصدر السابق، ص 109.

عقبة في وجه التغيير. **(أمي سعيدة)**: واحة الأمان التي استظل بها **(العيد وجميلة)** من لهيب بيئة ميتة لا روح فيها ولا حياة، رَمْز الحكمة الواعية التي تعيد الأمور إلي نصابها عندما يفقد كل شيء قيمته، الصدر الحنون الذي امتص عذابات **(جميلة)** وهواجس **(العيد)**"... إنها الآن فقط وفي حضرة هذه المرأة المباركة التي فتحت لها منذ الطفولة قلبها وبيتها ووسط هذا الجو الذي يعبق بالمحبة والأمومة ... تستطيع أن ترتاح" [26] .

وكثيراً ما كانت **(أمي سعيدة)** تعنّف والد **(جميلة)** على جبنه وجشعه قائلة له:" اتق الله في ابنتك يا عامر، أتبيعها بمنصب من مناصب الحكومة " [27] إنها صورة للوفاء والإخلاص الحقيقيين.

وبما أن نظرتنا للمرأة تحدد موقفنا من الإنسان ومن المحيط الاجتماعي ومن العالم بأسره فلنا أن نلاحظ إن تعدد صور المرأة في روايات الفقيه يهدف إلى تحليل واقع الحياة السائدة من جهة، ويعكس رؤية الكاتب وعقيدته الاجتماعية من جهة أخري، لبعضنا في نهاية الأمر أمام صورتين للمرأة: المرأة كما هي في الواقع والمرأة كما يجب آن تكون.

---

(26). المصدر السابق، ص 109.

(27). جورج طرابيشي، "رمزية المرأة في الرواية العربية"، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1985م، ص 76.

المبحث الثاني: المرأة والبيئة.

يقول حنا مينه:".. وحين أتناول شخصاً من شخوص الحياة أو بيئة من بيئاتها. أتناوله كأساس، كخامة لها زمانها ومكانها ..." [28] فالبيئة هي الوسط الطبيعي الذي تجري في دائرته الأحداث وتتحرك الشخوص [29]. والمرأة في روايات الفقيه صورة صادقة معبرة عن بيئتها بكل سلبياتها وإيجابياتها حيث مارست المرأة وجودها في جو من الواقعية التي أكدت على أهمية التناقضات الاجتماعية السائدة. ففي الجزء الأول من الثلاثية سافر **(خليل)** إلى انجلترا لإتمام دراسته العليا، وهناك تعرف إلى **(ليندا)** وأقام علاقة معها رغم أنها متزوجة ولم يمانع الزوج من إقامة هذه العلاقة، **(فليندا)** هنا صورة لحياة الغرب بكل انحلاله ومجونه. ثم أقام علاقة أخري مع **(ساندرا)** لتوقظ في نفسه شهيه قديمة للنقاش والجدال رغم استهتارها بكل القيم إنها رمز للقاء غير المتكافئ بين حضارتين متباينتين، فالكاتب ينطلق من أيديولوجية خاصة تتأثر من ناحية بالماضي وتخضع من ناحية أخري لومضات الحاضر والمستقبل. فهو هنا ومن خلال تقديم هذين النموذجين يرسم بمهارة خلفيتهما الثقافية والحضارية اللتين تعكسان أيديولوجيتهما الخاصة، يقول **(خليل)** معبراً عن ذلك [30]:"لم تكن الأرض حقا محايدة .أدركت وأنا أمشي بمحاذاتها عبر المناطق التي تحيط بحديقة **(الهايدبارك)** أن هذه الأرض أرضها، وأن كل هذه

(28). حنا مينه،" هواجس في التجربة الروائية "، دار الآداب، بيروت ،1982م، ص 15.

(29). عبد القادر أبو شريفة وحسين لاقي قزق،"مدخل الي تحليل النص الادبي "، ط الأولي، دار الفكر، عمان 1993م، ص 138.

(30). أحمد إبراهيم الفقيه، "سأهبك مدينة أخري "مصدر سبق ذكره، ص 33.

الأماكن التي لا تعنى لي إلا ما تعنيه لأي سائح عابر، ترتبط لديها بركام من الأحداث التاريخية التي صارت جزءاً من تكوينها وثقافتها "وفي الجزء الثاني تبدو مدينة "عقد المرجان "التي تجسد من خلالها عالم الوهم حيث التقى خليل بـ(**نرجس القلوب**) وتزوجها، وهي تمثل القيم المثلى ووجودها في مدينة الحلم صورة للماضي المشرق بكل وقاره وبهجته ثم يتحول البطل عنها إلي (**بدور**) وهي الفتاة المتحررة من قيود الأعراف. وكأنه بذلك يهرب من حياته **الأولى** إلي حياة أكثر براءة وعفوية (**فبدور**) هي الوجه الآخر للماضي بكل سلبياته وفي الجزء الثالث "نفق تضيئه امرأة واحدة" تدور الأحداث على أرض الواقع حيث يتعرف خليل على (**سناء**) المعيدة بكلية الصيدلة بالجامعة، لم تكن فتاة عابثة أو عادية رغم عدم تجاوزها لحدود بلدها، كان بداخلها شعور كامل بأنها انسانه متفوقة وطموحة، وربما اكتسبت ذلك الإحساس من البيئة التي من حولها بكل تناقضاتها. إنها رمز للمرأة الواثقة التي ترفض ما يتعارض مع رغباتها الحقيقية، واستجاباتها الداخلية.

أما في رواية (**حقول الرماد**) فتبدو لنا قرية "قرن الغزال " مكاناً منغلقاً إيديولوجياً وعاطفياً، وما (**جميلة**) إلا صورة لتعذر العلاقة بين الجمال وبين البيئة التي حوله، ومحور للتوتر والصراع بين النقيضين. في ضوء ما سبق، يمكن أن نقول: إن الإطار المكاني في روايات " أحمد إبراهيم الفقيه" هو مكان مألوف بالنسبة للكاتب؛ فلندن وطرابلس والقرية أمكنة تركت أثراً في ذاكرة الفقيه، ولذلك فإن علاقة المرأة بالمكان هنا هي رمز إلي الانتماء بمعانيه المختلفة .

أما الزمن في الثلاثية فليس هناك مؤشر زمني بالمعني العام فهو لم يُحدد بالنسبة ولا الشهور ولا الأيام لذلك تبدو علاقة المرأة بالزمن من خلال الأحداث، فقد تعامل (**خليل**) مع ألف ليلة وليلة عندما كان يدرس في "انجلترا" وأقام علاقات غير ثابتة مع نساء عدة ليستقر مع (**ليندا**) التي أحبها لفترة وينتقل أخيراً إلي (**ساندراً**) ثم يدخل عالم ألف ليلة وليلة في "هذه تخوم مملكتي" ويعثر في حلمه على (**نرجس القلوب**) ويتزوجها، ثم تظهر (**بدور**) فتقلب الأوضاع كما فعلت (**ساندرا**) في سأهبك مدينة أخري" ثم يلتقي (**سناء**) في "نفق تضيئه امرأة واحدة" وهي تشبه (**بدور**) في مدينة الحلم ولهما نفس العفوية ونفس النظرة للحياة لذلك فهو يصبغ صفة الجمال علي النساء اللاتي عرفهن في الماضي حيث يصف (**ليندا**) بالجمال وكذلك (**ساندرا**) وقد جاء في وصفه لـ(**ليندا**) قوله: "ظل يغمر

وجهها فيض ابتسامة غامضة، جمال هادئ دون إثارة، وعينان عسليتان" [31] ووصف **(ساندرا)** بقوله" امرأة صغيرة، ولكن التناسق في تكوين جسمها يجعل الناظر إليها لا ينتبه إلي حجمها الصغير "[32] ثم رسم لزوجته **(فاطمة)** صورة مخالفة، لأنها تنتمي إلي الحاضر فأضاف كل صفة موحشة إلي هذا الزمن "ترهل الجسم قليلاً، وأنطفأ في عينيها الألق القديم ..."[33] لذلك انهارت حياته معها بعد ثلاث سنوات، ولعل الكاتب – ومن خلال انتقال البطل من امرأة لأخرى أراد أن يؤكد على فكرة الموت والحياة.

---

(31). أحمد إبراهيم الفقيه،" سأهبك مدينة أخري "، مصدر سبق ذكره، ص 13.

(32). "سأهبك مدينة أخرى "، ص 87.

(33). "نفق تضيئه امرأة واحدة "، ص 48.

وفي رواية **(حقول الرماد)** يبدو الزمن مرتبطاً بالأحداث على شكل اشارات تجسد علامات للماضي والحاضر والمستقبل بدايةً من ميلاد **(جميلة)** وتسميتها بهذا الاسم بدل **(الشينة)** ليكون هذا الاسم لائقاً بها عندما تكبر حسب رأي " أمي سعيدة" ثم دخولها المدرسة حتى تخرجها وتتواتر الأحداث فتتخذ ردود فعل **(جميلة)** دلالة اجتماعية عميقة، قالت **(أمي سعيدة)** وهي ترى **(جميلة)** تقف على باب بيتها: "ما أسعدني وأنا أراك تخرجين من هذه المحنة متألقة كالشمس " [34]. وهكذا نستنتج إن الزمن الروائي في أدب **(الفقيه)** هو زمن موضوعي تبدو من خلاله عملية كشف للمجتمع الإنساني، ومن خلال المرأة يتخذ هذا الزمن شكل احتجاج أو انتفاضة.

(34). "حقول الرماد "، ص 87.

الفصل الثانـي :"دراسة فنية "

المبحث الأول: الشخصيات.

لا يسوق الكاتب أفكاره وقضاياه منفصلة عن محيطها الحيوي.. ولا يمكن أن، نتصور أحداثاً دون أن، يشارك فيها شخص أو أشخاص [35] إن شخصيات الفقيه في هاتين الروايتين تبدو جزءاً منه، وتعكس آراءه وتجاربه في الحياة، فكل الشخصيات رجالاً ونساء تلتقى في هم مركزي واحد وهو الموضوع الذي من أجله تتصارع وتنمو، وبالتالي تسهم في بلورة الأحداث، ففي الثلاثية بجزئيها الأول والثالث وفى رواية "حقول الرماد" تطالعنا مجموعة من الشخصيات استوحاها الكاتب من الحياة الحاضرة بتوجيه مكثف بينما احتوى الجزء الثاني من الثلاثية على شخصيات خيالية مقتبسة من الحياة الماضية في التاريخ أعاد الفقيه رسمها بطريقة مثيرة، وهو حريص على تقديم شخصيته واضحة الأبعاد، فنلاحظ أنه كثيراً ما يصف الشخصيات قصد المقارنة وتوليد الفروقات لرسم التصوير الحقيقي للشخصية فيقارن على لسان بطل ثلاثيته خليل بين **(ليندا وساندرا)** قائلاً:" تبدو**(ساندرا)** أكبر من عمرها نضجاً، كتاب أنيق مبهج لا يمل المرءُ قراءته، امرأة مصنوعة من جمر مواقد الفكر .. في حين كانت **(ليندا)** بأنوثتها وثراء عواطفها وردة من ورود الحديقة تشرب الريح والمطر... [36] ونلمح كذلك مزاجية بطل الثلاثية في علاقته

(35). عبد القادر ابوشريفة وحسين لافي قزق،"مدخل إلى تحليل النص الأدبي "، ص 132.

(36). سأهبك مدينة أخرى "، ص ص: 107،108.

(بسناء) فهو رغم انبهاره بها وبنقاشها، ورغم إعجابه بصوتها في الغناء وبتفوقها عليه في السباحة، فلا يزيده ذلك إلا إحساساً بالنقص واعترافاً بعجزه، يقول معلقاً على ذلك: "لماذا أقسو على نفسي إلى هذا الحد لتكن ماهرة في السباحة ... "[37] وفي رواية "حقول الرماد" يبدو **(العيد)** صورة للأمل والحياة في دنيا**(جميلة)** القاحلة فهو ساخطٌ على القرية التي تقدس القبح وتكره أن تنبت في تربتها الكالحة، زهرة جميلة واحدة قال معبراً بغضب عن ذلك: "من قال إن العصر الحجري قد انتهي؟" فشعوره بأنه عاجز عن تغيير الواقع المرير يضاعف من عذابه وألمه، و**(جميلة)** ضحية الظلم والتخلف تبدو كجثة هامدة، احتبست أنفاسها وفارقتها الحياة، [38] إن إصرار (العيد) على رؤيتها منحها الحياة من جديد. افترت شفتاها عن ابتسامة ترحيب وفرحة باللقاء [39]، ولعلنا نلمس من خلال ذلك كله أن الفقيه يحسن استخدام شخصياته، كل حسب دورها وأهميتها في السياق العام، وهو يضعنا مباشرة أمام المواقف المعلنة للشخصيات وفقاً لأقوالها وأفعالها التي تبدو معها المراقبة الذكية للكاتب فيوجه آراء شخصياته ولا يصادرها.

(37)." سأهبك مدينة أخرى "، ص ص: 107،108.

(38). " نفق تضيئه امرأة واحدة "، ص 19.

(39). "حقول الرماد "، ص 87.

المبحث الثاني: الأسلوب.

يعد الأسلوب ركناً جماليا في الرواية [40]، فكلما ابتعد عن الإخبار واقترب من الكشف والعرض كلما تحققت بهجته، ولذلك فقد اعتمد الفقيه على أساليب متعددة في كتابته للروايتين من حيث تصوير الشخوص، وتوضيح الأفكار وحبك الأحداث، ومن ذلك السرد باستخدام صيغة المتكلم في "**الثلاثية** " ولعل السارد بضمير المتكلم ليس الكاتب نفسه ولكنه يمثله" أذهب إلي الجامعة وأتجول في الأسواق وأقابل الناس..."[41] وفي رواية "**حقول الرماد**" يستخدم الكاتب ضمير الغائب فهو الراوي الذي يمتلك كل المعلومات حول كل مايدور في روايته ونراه يقدم شخصية **(العيد)** من خلال اسمه :"**العيد** ليس اسمه الحقيقي، ولكنه لقب منحه له أطفال القرية ثم وجده الكبار اسماً يليق بصاحبه فصاروا ينادونه به..."[42]، وقد استعان الكاتب كثيراً بالمونولوج الداخلي **(الحوار الباطني)** لتحليل الأحداث والاستغراق في البواطن النفسية للشخصيات يقول خليل في حوار مع نفسه: "إنني إنسان بائس، عاجز..."[43] ويتبين لنا ضعفه أمام المرأة وانقسام شخصيته ببن ما يريد وما هو كائن فيها، فيتساءل " ماذا أسمي هذا الازدواج وهذه الثنائية في السلوك [44] ؛ كما كان الوصف واضحاً في النصين الروائيين حيث قدم الكاتب وصفاً دقيقاً لمعظم الأشياء

---

(40). إ.م فورستر، ترجمة: موسي عاصي، "أركان الرواية"، ط1، جروس برس، لبنان، طرابلس، 1994م، ص 111.

(41). "هذه تخوم مملكتي " ، ص 9.

(42). " حقول الرماد "، ص 31.

(43). " نفق تضيئه امرأة واحدة "، ص 193.

(44). "سأهبك مدينة أخرى "، ص 107،108.

راسماً معالمها وكل جزئياتها، واهتم بوصف المرأة خاصة الناحية الجسدية وإن جاء وصفاً مكرراً فقد وصف **(بدور)** في الجزء الثاني "هذا الألق القادم من عينيها المتوهجتين بألوان الفجر "[45] ثم وصف **(سناء)** وخلق شبهاً بينها وبين **(بدور)** " الوجه الشفاف الذي ازداد تورداً وصفاء"[46].

وفي رواية " **حقول الرماد**" يصف الكاتب قرية "**قرن الغزال**" قائلا: "ليست إلا واجهة خادعة لمجموعة من البيوت القميئة الملتصقة بالأرض والدكاكين الفارغة وحظائر الدجاج وسحب الذباب والأتربة"[47].

ونلاحظ أيضاً قدرة الكاتب في توظيفه للاسترجاع **(الفلاش باك)** الذي يشد القارئ لمتابعة تسلسل الأحداث، ففي الجزء الأول يصل خليل نبأ موت والده فيتفجر الحزن بداخله مسترجعاً ذكرياته في حياة أبيه فيتساءل بألم ممض:"هل حقاً مات؟ كيف أستطيع أن أصدق ذلك وهو الرجل الذي كان يذهب بقدميه إلى الموت، يصارعه وينتصر عليه. قضي جزءاً من عمره ماشياً فوق حقول الالغام " [48] وفى "**حقول الرماد** "يكشف لنا الكاتب جانباً من شخصية **(أمي سعيدة)**، "أخذتهن الزنجية العجوز **(أمي سعيدة)** بغنائها في رحلة حنين إلي الأيام البهيجة القديمة عندما كانت تحيى أعراس القرية بأغانيها وعزفها " [49] أما عن المفارقة فقد أحسن الكاتب توظيفها بصورة مثيرة ، ففي الجزء الثالث

(45). "هذه تخوم مملكتي، ص 9.
(46). " نفق تضيئه امرأة واحدة "، ص 193.
(47). " حقول الرماد "، ص 7.
(48). " سأهبك مدينة أخرى "، ص 69.
(49). " حقول الرماد "، ص 25.

من الثلاثية كانت **(سناء)** هي الفتاة التي أحبها خليل وحمل صورتها في ذاكرته إلي مدينة "**عقد المرجان**"، وخلق تعتيماً على هذه الشخصية عندما قدمها في زمن الحلم أولا تمثلها شخصية **(بدور)** ثم أعلمنا في الجزء الثالث أن **(بدور)**هي **(سناء)** الحقيقية، والمفارقة هنا خلقت تشويقاً لدى القارئ. كذلك عند الإعلان على أن **(ساندرا)** يتيمة وفقيرة ولا أسرة لها ثم نكتشف أنها بنت لأسرة ثرية وهي الوريثة الوحيدة لأحد أصحاب الملايين مما خلق لدينا حالة من الشك. وفي رواية "**حقول الرماد**" يخلق الكاتب مفارقة تهز القارئ بل تصدمه فقد ذهب إمام القرية الورع الشيخ **(نصر الدين)** إلي ضابط الشرطة ليعترف له بإثم لم يقترفه في حق **(جميلة)** "ثم يتضح جنونه فأبقوه أسبوعاً للعلاج..."[50] ونستنتج مما تقدم إن الفقيه قد أجاد استخدام هذه التقنيات وأعطى للسرد رونقاً جمالياً عالياً.

(50). " حقول الرماد "، ص 147.

المبحث الثالث: أهمية اللغة.

اللغة هي، مادة الأديب، وكل عمل أدبي هو مجرد انتقاء من لغة معينة [51] وروايات الفقيه تميل إلى البساطة والوضوح والسعة من حيث استعماله للكلمات والصياغة التي اختارها للتعبير، فلغته لغة أدبية ذات معان وإيحاءات متعددة تنبئ عن قدرته الدرامية وطابعة التلقائي المباشر. وقد كانت البنية الروائية محكمة وذلك لتحقق الانسجام بين الشخصيات والمادة اللغوية وفقاً للبنية الثقافية ففي "**الثلاثية**" جاءت اللغة فصيحة مرنة تكشف عن تمثل تام لكل تفاصيل الرواية مع استعمال علامات الحذف والجمل التي تراوحت بين الطول والقصر تبعاً للسياق سواء في السرد أم في الحوار نلاحظ ذلك في الجزء الأول فقد تكررت عبارة" كأنك لا تعيش معنا"[52] أكثر من مرة يقولها الناس لـ " **خليل**" فتتضح من خلالها الأبعاد النفسية لهذه الشخصية، ثم تعاد مبتورة كأنك... لتجسد عبثية السؤال عن حقيقة راهنة. وأحياناً يتدخل السرد بالوصف بطريقة فائقة، تبدو معها انسيابية اللغة فتزيد الصورة تماسكاً جاء ذلك في الجزء الثاني عندما يصف خليل ترحيب **(نرجس القلوب)** به " وتلقيت نظرة مشعة من عينيها فأحسست بالفرح رحيقاً يسرى في جسمي "[53] وقد نلمس من خلال الحوار التالي بين خليل و**(سناء)**التناقض الشديد بين شخصيتيهما في الآراء والأفكار. فحين عرضت **(سناء)** على خليل فكرة العودة لمسرح الجامعة

---

(51). رينيه ويليك، وأوستن وارين، ترجمة: محي الدين صبحي، "نظرية الأدب"، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، م1984، ص 179.

(52). " سأهبك مدينة أخرى "، ص 8.

(53)." هذه تخوم مملكتي"، ص 31.

لممارسة هوايتهما في الغناء والتمثيل "علق خليل ساخراً: مدهش.

- ولماذا الاندهاش؟.
- كيف لا اندهش لما تسمينه فكرة مدهشة ؟.
- أنت تسخر من الفكرة .
- سيعتبرونه جنوناً..."[54].

وفي رواية "حقول الرماد" استطاع الفقيه أن يوظف اللغة لتلائم البنية الثقافية للشخصيات وعلاقتها بالإطار العام للأحداث، نلمس ذلك من خلال المفردات **التالية:**

سيدي أبو قنديل – المزار – خط الرمل – كرناف النخيل – الغولة – صرة من التراب – الجريدي – الزبون.

لقد أعطت هذه الكلمات دلالات معنوية عميقة. كما نلاحظ أن اللغة تراوحت بين اللغة الفصيحة في السرد حيث يعطينا الكاتب صورة عن مقهى القرية " يكتسب المقهى الوحيد في القرية قيمة أثرية لما يحتويه من لوحات مرسومة على الجدران لفرسان يركبون الخيل [55] "...واللغة العامية المثقفة من خلال **بعض الحوارات الآتية:**

1- البركة فيكم وفى الحكومة.

2- إنك تحرجينني أمام بقية البنات .. كأنني عيلة صغيرة.

3- ما هذه الكلام يايتيم، هل صارت الدنيا تمشي بالمقلوب؟[56].

---

(54). " نفق تضيئه امرأة واحدة "، ص 158.

(55). " حقول الرماد "، ص 147.

(56). المصدر السابق، ص ص: 12،78 ،137.

واخيــراً....

يمكننا القول: إن اللغة عند الكاتب "**أحمد إبراهيم الفقيه**" تنتمي إلى الواقع المعاش وتصور الحياة بالطريقة التي يراها الكاتب مقنعة ومؤثرة من خلال العناية بمفرداته التي تُظهر القيمة الجمالية في النص الروائي،" باعتباره عملاً إبداعياً يتعامل مع الرؤى والمشاعر والعواطف والانفعالات ويقتضي درجة من المقاربة الحدسية، الحلمية والمعالجة الرؤيوية"(57).

نتائج البحث:

بعد هذه المعالجة الدراسية المتواضعة **أمكننا استنتاج النقاط التالية:**

1- إن المرأة مكون أساسي من مكونات عالم الفقيه الروائي ولهذا أعطاها حيزاً كبيراً في رواياته.

2- الوجود المكثف للمرأة وخاصة في رواية " **الثلاثية**".

3- المرأة عند الفقيه تقوم بدور تنبيهي لمسألة الوعي، تحرك الأفكار لدى الشخصيات وتثير عواطفهم.

4- إن الفقيه لديه قدرة على رسم الشخصيات الأنثوية وتكوينها، بحيث تكشف لنا عن أكثر قدر ممكن من خصائصها.

5- إن الفقيه يمتلك هاجساً روائياً مهماً وهو الصراع بين القديم والجديد ويعتبر المرأة طرفاً فيه.

6- تعامل الفقيه مع أغلب صور المرأة يكشف عن قدرة إبداعية وذائقة فنية عالية.

(57). فاطمة سالم الحاجي "مؤتمر القاهرة الدولي للأبداع الروائي" مجلة الفصول الأربعة، ص 159، عدد 82.

7- استخدم الفقيه تقنيات جمالية عديدة لتشويق المتلقي لمتابعة الأحداث، مثل: المفارقة، والشك، والمفاجأة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر.

1- حقول الرماد (رواية)– أحمد إبراهيم الفقيه – ط/الأولي المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان – طرابلس –**1985م.**

2- الثلاثية (سأهبك مدينة أخرى– هذه تخوم مملكتي – نفق تضيئه امرأة واحدة) (رواية) – أحمد إبراهيم الفقيه– ط/الأولي – منشورات مؤسسة دار الريس للكتب والنشر– لندن– قبرص – مايو **1991م.**

ثانياً: المراجع.

1- اركان الرواية –أ.م فورستر – ترجمة موسي عاصي – ط/الأولي –جروس برس – لبنان – طرابلس –**1994م.**

2- دراسات في الرواية الليبية – سمر روحي الفيصل – ط/ الأولي – المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان– طرابلس –**1983م.**

3- دراسات في الرواية الانجليزية – انجيل بطرس سمعان – الهيئة المصرية العامة للكتاب– القاهرة –**1981م.**

4- الرواية في الوطن العربي – على الراعي –ط/الأولي – دار المستقبل العربي – مصر –القاهرة –**1991م.**

5- رمزية المرأة في الرواية العربية–جورج طرابيشي – ط/الثانية–دار الطليعة– لبنان –بيروت – **1985م.**

6- المرأة الأنموذج في الرواية العربية الحديثة – شمس الدين موسي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة –**1985م.**

7- مدخل إلى تحليل النص الأدبي– عبد القادر أبو شريفة، حسين لافي قزق– ط/الأولي – دار الفكر –عمان –**1993م.**

8- مقالات في القصة والرواية – خليفة حسين مصطفى – المنشأة العام للنشر والتوزيع والإعلان – عدد **97**–ط/الأولي – طرابلس –ليبيا –**1986م.**

9- نظرية الأدب – رينيه ويليك، وأوستن وارين – ترجمة محي الدين صبحي – ط/الأولي – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت –**1948م**.

10- هواجس في التجربة الروائية – حنا مينه– دار الآداب – بيروت –**1982م**.

ثالثاً: الدوريات:

1- الفصول الأربعة: العدد **8**/ السنة الثانية /**1979م**– الجماهيرية (سابقاً).

2- الفصول الأربعة: العدد **82**/السنة العشرون /**1998**م، الجماهيرية (سابقاً).

3- مجلة الثقافة الوطنية الديمقراطية: العدد**79** / السنة التاسعة / **1992**م، القاهرة.

ياء المتكلم، المختلف فيها بين الفتح والتسكين المتلوة بهمزة الوصل والصامت في القرآن الكريم

د. أحمد مسعود عيسى العزابي
كلية التربية زوارة – جامعة الزاوية

خلاصة الدراسة:

في القرآن الكريم كلام الله جل وعلا شأنه مفردات كثيرة تنتهي بياء المتكلم، ويسميها بعض اللغويين ياء الإضافة، بعضها لا خلاف فيها بين القراء، وأخرى مختلف فيها بين القراء.

وسأخصص هذا البحث لدراسة النوع الثاني وهو المختلف فيه بين القراء، ونظراً لكثرته حيث يبلغ عدد الياءات – ياء المتكلم – المختلف فيها مئتان وأربع وعشرون، فإني سأخصص البحث لثلاثة أنواع منها دون سائر **الأنواع، وهي:**

1. الياء الواقع بعدها همزة وصل في أول الأسماء أو الأفعال.
2. الياء قبل همزة الوصل يؤتى بها مع لام التعريف للتوصل للنطق بالساكن.
3. الياء التي يكون بعدها مباشرة صوت صامت في أول الكلمة التي تليها.

وسأقوم بتتبع ذلك في كامل القرآن في دراسة وصفية علمية استقرائية إحصائية، في إطار علم الأصوات، موضحا أثر وتأثُّر همزة الوصل في أول الأسماء والأفعال، وهمزة الوصل مع لام التعريف عندما تأتي بعد ياء الإضافة، وكذلك أثر بعض المصوتات فيها، والبحث عن سبب هذه العلاقة الحميمة بين هذه الأوضاع الثلاثة وصوت ياء المتكلم والتي لا تكون إلا مضافة.

ثم البحث أو الوصول إلى نوع هذه المفردات: اسمية أو فعلية أو حرفية والتي وقع صوت الياء في آخرها.

وكانت الدراسة محصورة في القرآن لكونه النص الصوتي الوحيد المتواتر لمدة تصل إلى ألف وأربع مئة وواحد وخمسين عاماً، وبالتالي تكون الدراسة مفتاحا لدراسة لسانية صوتية ميدانية يقوم بها غيري في منطقة من المناطق الناطق أهلها بالعربية.

الكلمات المفتاحية: ياء المتكلم، الصوت الصائت، الصوامت، القرآن الكريم، همزة الوصل.

(jaa Almotaklim) the difference between the opening and quiescence Recited by Hamzat Al Wasl and consonant in the Holy Quran

Dr. Ahmed M. Alazzabi – Faculty of education Zawarh – Al Zawiya University

The research summary:

In the Holy Quran which is the speech of Allah the Almighty the most Merciful and the most grateful, there are many vocabularies end with the speaker (j), in which linguists call it additional (j), however, in some of it there is no disagreement among readers while there is disagreement among others. In this research I will study the second type in which there is disagreement among readers. Due to its huge in number of (j) which is about 224 (j) cause differences I will signal out three of them:

1. The (j) before (Hamzat AL wassal) in beginning of nouns or verbs.
2. The (j) before (hamzat Al wassal) which associated with (lam Altareef) to lead into voice with quiescence.
3. The (j) in which consonant sound locates directly after it and in beginning of the coming word.

Therefore, I will trace this in the Holy Quran in Descriptive scientific statistical inductive study in phonetics, clarifying the effect of (Hamzat Al wassal) on initials of nouns and verbs and with (Lam Altareef) when it comes after (yaa Aladafa). Also, the effect of pronunciation on it.

The study was limited and confined to the Quran, as it is the only audio text narrated for about 1450 years, consequently, the study will be the key to a linguistic phoneme field study conducted by others in one of the Arabic-speaking regions

.

Key words: the (j) of speaker (jaa Almotaklim), Voiced sound, voiceless sounds, The Holy Quran, and (Hamzat Al wasal).

مقدمة الدراسة:

هذا العمل أريد من ورائه – أو كان الهدف منه – تقديم دراسة عن ياء المتكلم المختلف فيها بين القراء بين الفتح والسكون، وستكون مخصصة في ثلاثة أوضاع لها مع ما يليها كما سنرى بعد.

وياء المتكلم هي ياء الإضافة، عند اللغويين وعلماء علم التجويد، قال ابن الجزري[1]: " وياء الإضافة عبارة عن ياء المتكلم وهي ضمير متصل بالاسم والفعل والحرف فتكون مع الاسم مجرورة المحل، ومع الفعل منصوبته، ومع الحرف منصوبته ومجرورته بحسب عمل الحرف" وأشار إلى أنها زائدة على الكلمة، فهي ليست من الأصول [2].

والدراسات الصوتية في إطار علم التجويد وفي إطار المنهج الذي استخدمه وهو: المنهج الوصفي العلمي الاستقرائي إحصائي في حاجة لهذه النوع من الدراسات، حيث أني لم أقف – رغم البحث – مما وصل إليّ من دراسات في هذا الموضوع على هذا النوع.

فالدراسة بعون الله في إطار علم الأصوات: دراسة وصفية علمية استقرائية إحصائية، وستكون في مباحث.

المختلف فيه من الياءات:

ذكر أبو عمرو الداني أن جملة المختلف فيه من ياءات الإضافة [3] " مئتا ياءٍ وأربع عشرة ياء" وهو ما يبينه الجدول التالي رقم (1) تفصيلا:

الجدول رقم (1) للياءات المختلف فيها في القرآن الكريم

ت	نوع الياء	العدد	ملحوظات
.1	الياء عند الهمزة المفتوحة	99	يلاحظ أن كل نوع من هذه الأنواع الستة من الياء المختلف فيها، القراء في كلٍّ متعدِّدون.
.2	الياء عند الهمزة المكسورة	52	
.3	الياء عند الهمزة المضمومة	10	
.4	الياء عند الهمزة التي لا لام معها	7	
.5	الياء عند ألف الوصل مع اللام	16	
.6	عند باقي الأصوات	30	
	المجموع	214	

من الجدول السابق رقم (1) ندرك أنَّ الياء المختلف فيها – في القرآن الكريم – أنواع بالنظر إلى ما بعدها وأنَّ مجموعها ينحصر فيما ورد في الجدول أعلاه رقم: (1).

ونظراً لطول الموضوع وحاجته لدراسة موسعة وهذا لا يتأتى لي الآن كما سبق وأن أسلفت القول، فإن الدراسة في هذا البحث ستكون محصورة بثلاثة أنواع فقط من مجموع الأنواع الستة التي وقع الخلاف في نطقها في القرآن الكريم، وهي الأنواع الثلاثة الأخيرة في الجدول رقم (1) السابق، وقد يسمح لنا الوقت بدراسة علمية أخرى لباقي الأنواع مستقبلاً.

لذلك فإنَ هذه الدراسة بعونه تعالى سيكون مخصصاً للياء – ياء المتكلم – التي ترد في آخر الكلمة في القرآن الكريم والتي تكون في أحد الأوضاع **التالية:** –

1. الياء الواقع بعدها همزة وصل في أول الأسماء أو الأفعال.
2. الياء عند همزة وصل لام التعريف.
3. ياء المتكلم التي يليها صوت صامت في أول الكلمة التي تليها.

وفيما يلي الحديث عن هذه الأوضاع الثلاثة بشيء من التفصيل في أسلوب وصفي علمي استقرائي إحصائي، معرِّفاً وإنْ في الهامش بصاحب القراءة زيادة في التوثيق والتعريف **وذلك على النحو الآتي:**

المبحث الأول: الياء الواقع بعدها همزة وصل في أول الأسماء أو الأفعال:

ياء الإضافة التي تلحق آخر الكلمة أسماها أهل اللغة والقراء ياء المتكلم، ذكر أبو القاسم علي القاصح أن هذه الياء هي: ياء المتكلم، وقال أنها تتصل بالاسم، وبالفعل، وبالحرف فقال [4]: " وهي ياء المتكلم، وتكون متصلة بالاسم نحو: سبيلي، وبالفعل نحو ليبلوني، وبالحرف نحو: إني.. "

وحيث أن هذه الياء ستتصل بهمزة الوصل التي تكون في أول أسماء وأفعال محدودة، فإنَّا نكون في حاجة لتعريف هذه الهمزة:

قال ابن هشام [5]: " همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدّرج"، وذكر الأشموني أن همزة الوصل [6]: "كل همز، ثبت في الابتداء، وسقط في الدرج، وما يثبت فيهما فهو همز قطع".

وذكر ابن جني في معرض حديثه عما يكون أوله ساكن فتلحقه همزة الوصل أنَّ [7]: " ...الأول ما لحقته في الابتداء همزة الوصل. وتكون في الفعل؛ نحو انطلق واستخرج واغدودن، وفي الأسماء

العشرة: ابن وابنة وامرئ وامرأة واثنين واثنتين واسم واست وابنم وايمن. وفي المصادر؛ نحو انطلاق واستخراج واغديدان وما كان مثله" وقريب من هذا معنى لا لفظا ما ذكره الشيخ علي محمد الضباع في مختصر بلوغ الأمنية [8].

فبناء على القول السابق تأتي همزة الوصل في **المواضع التالية:**

1. في أول فعل الأمر الثلاثي، مثل: اذكر، اعمل.
2. في أول الفعل الخماسي الماضي وأمره ومصدره، مثل: انطلق – انطلقْ – انطلاق.
3. في أول الفعل الماضي السداسي وأمره ومصدره، مثل: استخرج – استخرجْ – استخراج.
4. في " أل " التعريف، مثل: الكتاب، الرجل، الشجرة.
5. في بعض الأسماء المسموعة عن العرب وهي: ابن، ابنة، امرؤ، امرأة، اسم، اثنان، اثنتان، ايم الله نحو: وايم الله لأساعدنَّ الفقراء. ايمن الله.

وقد تكلم الزمخشري عن هذه الأنواع فقال [9]: " وقد جاء منها ما هو على السكون وذلك من الأسماء في نوعين أحدهما أسماء غير مصادر وهي: ابن، ابنة، ابنم [10]، اثنان، اثنتان، امرؤ، امرأة، اسم، است، وأيمن الله، وأيم[11] الله؛ والثاني مصادر الأفعال التي بعد ألفاتها إذا ابتدئ بها أربعة أحرف فصاعدا".

وذكر الأشموني أن هذه الهمزة لا تكون[12]: " في مضارع مطلقاً، ولا في حرفٍ غير" أل" ولا في ماضٍ ثلاثي، ولا رباعيٍ، ولا في اسم إلا مصدر الخماسي والسداسي، والأسماء العشرة المذكورة".

كما ذكر الأشموني أن همزة الوصل بالنظر إلى حركتها سبع حالات[13]، وتحدث ابن هشام على ضبط حركة همزة الوصل، وبين أنَّ لها سبع حالات، فقال [14]:

1. وجوب الفتح في المبدوء بأل.
2. وجوب الضم في المبني للمجهول، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو: اُقتُل.
3. رجحان الضم على الكسر فيما عَرَضَ جعلت ضمة عينه كسرة مثل: اغزى، ويرى أبو علي أنه يجب اشمام ما قبل ياء المخاطبة، مع ضم همزة الوصل، وعن ابن الناظم: اشمام همزة الوصل قبل الضمة التي لحقها الاشمام.
4. رجحان الفتح على الكسر في: ايمُن، وابنُم.
5. جواز الضم والكسر والاشمام في نحو: اختار وانقاد عند البناء للمجهول.
6. وجوب الكسر في البقية وهو الأصل.

7. رجحان الكسر على الضم في كلمة اسم.

والمختلف فيه من الياءات عند وقوعها قبل همزة الوصل الموجودة في أول الأسماء والافعال والمصادر يقع في سبعة مواضع من القرآن الكريم وفق ما ذكره الداني، فقد قال الداني بعد ذكره لعدد أو جملة المختلف فيه في الأنواع الستة جميعها، والتي أشرت إليها في الجدول رقم (1) السابق [15]: " وعند التي لا لام معها: سبع."، إلا أنه بعد ذلك لم يذكر إلا خمسا [16]، وقد تتبعت كتب القراءات ولم أجد غيرها، والجدول التالي رقم (2) يحصر مواضع ذلك في القرآن ومن قرأ بالفتح ومن قرأ بالسكون:

الجدول رقم (2) : الياء مع همزة الوصل في أول الأسماء والأفعال

المختلف فيه من الياءات قبل همزة الوصل التي في أول الأسماء والأفعال				
ت	السورة/ الآية	الآية	القراء	
			بالفتح	بالسكون
1.	الأعراف/ 144	إني اصطفيتك	ابن كثير[iii]، أبو عمرو	نافع
2.	طه/ 30، 31	هارون أخي اشدد به أزري	أبو عمرو	نافع
3.	الفرقان/ 27	يا ليتني اتخذت	أبو عمرو	نافع، ابن كثير
4.	الفرقان/ 30	إن قومي اتخذوا	أبو عمرو	ابن كثير في رواية قُنبل
5.	الصف/ 6	من بعدي اسمه أحمد	أبو بكر، أبو عمرو	ابن عامر، حفص، حمزة[iv]، الكسائي.
ملحوظة		من لم يرد اسمه فيمن فتح كانت قراءته بالسكون		من لم يرد اسمه فيمن قرأ بالسكون كانت قراءته بالفتح
المجموع		5		

وبالنظر في الجدول السابق رقم (2) يمكننا حصر الخلاف في هذا النوع من الياءات " ياء المتكلم" والتي بعدها همزة وصل لا لام بعدها في النقاط التالية:

1. نافع قرأ الياء بالسكون في ثلاث مواضع من القرآن الكريم وهي التي في: الأعراف عند الآية 144، وطه[17] في الآية 30 و31، وفي الفرقان الآية 27، أما في بقية الياءات الواردة في القرآن والمشار إليها في الجدول السابق فبالفتح.

2. أبو عمرو فتح الياء حيث وقعت قبل همزة الوصل [18].

3. ابن كثير قرأ الجميع في القرآن بالفتح إلا التي في الفرقان عند الآية (27) في روايتيه[19] لا غير سواها وأما في رواية قُنبل فالياء التي في الفرقان عند الآية (30) لا غير.

4. أبو بكر قرأ التي في الصف عند الآية السادسة بالفتح، وفي بقية المصحف بالسكون.

5. من لم يرد اسمه من القراء كانت قراءتهم بالسكون حيثما وقعت الياء قبل همزة الوصل التي لا لام التعريف معها.

6. اختلف ابن عامر فلم يدخل ضمن القراء الذين اختلفوا في ضبط الياء بالفتح أو السكون في قوله تعالى[20]: " هارون أخي اشدد به أزري" لأنه جعل الهمزة همزة قطع، قال ابن مجاهد [21]: "وقرأ ابن عامر وحده: " أخِي أَشدد به" الألف مقطوعة مفتوحة، والياء ساكنة، وأُشركِهُ الألف مضمومة على الجواب والمجازاة"، أما بشأن الياء عند البقية فأبو عمرو وابن كثير فتحا الياء في أخيَ وجعلا الهمزة همزة وصل في اشدد، والبقية جعلوا الياء ساكنة، مع الوصل في اشدد".

بعد العرض السابق للمختلف فيه من الياءات التي جاء بعدها همزة وصل ليست في " أل" التعريف في أول الكلمة، ومن قرأ بذلك حال الفتح أو السكون أصل إلى التحليل الصوتي لما لحق الكلمة في القراءتين، وحتى لا أتوسع أكتفي بتحليل نموذجين، حيث أن ذلك ينطبق على بقية الآيات التي حصل الاختلاف فيها بين القراء.

النموذج الأول: الياء عند القراءة بالسكون:

كنت قد أشرت أن همزة الوصل لها حالات سبع، ومن بينها حالتان **أحداهما:** وجوب الكسر فيما ينطبق عليه ما أشرت إليه في النقطة السادسة سابقا [22] ، وهو الأصل.

والحالة الثانية: رجحان الكسر على الضم في كلمة اسم.

وفيهما تتوافق همزة الوصل في نوع الحركة مع التي قبلها وإن اختلفتا في الكمية، ولذلك استدعى حذفها عند كل من قرأ بالسكون، وكنت قد أشرت إلى من قرأ بذلك، والجدول التالي رقم: (3) أوضح فيه هاتين الحالتين، وتعقبه النتائج المستنبطة منه، وسأكتفي بعرض آيتين وذلك على ما هو وارد في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3) التوزيع المقطعي لياء المتكلم عند قراءتها بالسكون

ت	التوزيع المقطعي لياء المتكلم عند قراءتها بالسكون		
	الآية	موطنها ورقم الآية	المقطع الأخير من الكلمة
1.	(إني) اصطفيتك	الأعراف / 144	/ (نِيصْ = ص + ح^2 + ص) /
2.	من (بعدي)^{v} اسمه أحمد	الصف / 6	/ (دِيسْ = ص + ح^2 + ص) /

ما نلاحظه على هذه القراءة صوتياً ما يلي:

1. صوتيًّا حذف همزة الوصل، والحذف له ما يبرره صوتياً وذلك لكونها موجودة في درج الكلام.

2. ظلت ياء المتكلم أو ما أسماه بعضهم ياء الإضافة على ما هي عليه صوتاً صائتا طويلاً ويرمز له / (ح^2) /.

3. أن المقطع المتكون من الياء مع الصوت الصامت قبلها ومع الصامت الساكن في أول الكلمة التالية لها بعد حذف همزة الوصل أدي إلى تكوين مقطع مغلقِ بصامت؛ وقد كان مقطعاً مفتوحاً قبل أن يتصل بالصامت الموجود في أول الكلمة التالية؛ وينطبق هذا على كامل الآيات التي من هذا النوع عند القراءة بالسكون.

النموذج الثاني: الياء عند الفتح:

أي بقراءتها بالفتح: وذلك حال الوصل أي مع عدم الوقف، تصبح هذه الياء صوتا صائتياً قصيراً ورمزه: / ـِ = ح /، يليها صوت صائت قصير الفتحة (ـَ = ح) وبطبيعة الحال سوف تحذف همزة الوصل والتي كانت مكسورة في النموذجين – وكان الحذف لوجودها في درج الكلام وهو ما أقره اللغويون، وكنت قد نقلت وجهة نظرهم في هذا الشأن – مع عدم الوقف حتى نهاية إنتاج المقطع / إي/ قبل الوقف لتكون خاتمته الصاد في الآية الأولى والسين في الثانية، والجدول التالي رقم (4) يوضح ذلك:

الجدول رقم (4) يبين التوزيع المقطعي لياء المتكلم عند الفتح

ت	التوزيع المقطعي لياء المتكلم عند الفتح		
	الآية	موطنها ورقم الآية	المقطع الأخير من الكلمة
1.	إني اصطفيتك	الأعراف / 144	/ (نِيَصْ = ص + ح +ح + ص) /
2.	من (بعدي)[vi] اسمه أحمد	الصف / 6	/ (دِيَسْ = ص + ح +ح + ص) /

نلاحظ في الجدول السابق رقم (4) أن قراءة الياء بالفتح أدت إلى توالي صوتين صائتين مما أدي إلى تكون مزدوج صائتي، تم إنتاج صوتَيه في عملية إنتاج واحدة.

المبحث الثاني: الياء عند همزة وصل لام التعريف:

أنبه إلى أن ابن هشام عند حديثه عن الاسم وعلاماته أسمى همزة الوصل مع اللام بـ " أل" وهو ليس مع من يقول الألف واللام حيث قال [23]: أل وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول" الألف واللام" لأنه لا يقال في هل الهاء واللام، ولا في بل الباء واللام".

الياء قد تقع قبل لام التعريف، هذه اللام إما أنها لاماً قمريةً أو لاماً شمسيةً سبقتها همزة وصلٍ يؤتى بها للتوصل بالنطق بالساكن قال ابن فارس:[24]" وألف الوصل: تدخل عَلَى الأسماء والأفعال والأدوات"، ثم ذكر أنها تدخل على اللام التي للتعريف فقال[25]: " والألف الَّتِي تدخل عَلَى لام التعريف مثل الرجُل "، وذاته ما أشار إليه ابن جني عندما قال [26]: " وفي الحروف في لام التعريف؛ نحو الغلام والخليل".

وهمزة الوصل تلزم لام التعريف قال ابن منظور [27]: ومن اللامات لام التعريف التي تصحبها الألف كقولك: القومُ خارجون.

وذكر ابن فارس [28] أن البصريين يسمون هذه الهمزة همزة الوصل[29]، وأن أبا سعيد السيرافي [30] يسميها ألف لام التعريف، وأما الكوفيون فيسمونها: ألف التعريف ولامه، معنى هذا أن الخلاف في تسميةِ هذه الألف قد وقع أو حصل بين الكوفيين والبصريين، وصار لكلٍّ أنصار.

وذكر ابن منظور علة لحق همزة الوصل للام التعريف فقال [31] : فأَما الساكنة فعلى ضربين: أَحدهما لام التعريف ولسُكونِها أُدْخِلَتْ عليها ألفُ الوصل ليصح الابتداء بها، فإذا اتصلت بما قبلها سقَطت الأَلفُ كقولك الرجُل"، وهذا تعليل صوتي منه يوضح لنا فيه متى تنطق هذه الهمزة، ومتى لا تنطق.

عندما تسبق الياء الدالة على المتكم مضافة إلى ما قبلها، وتكون الكلمة التي بعدها مبدوءة بهمزة وصل جيء بها للتوصل بالنطق الساكن مع لام التعريف جاءت في القرآن في ست عشرة آية اختلف القراء بشأنها بين التسكين والفتح، وقد أشار الداني إلى ذلك في معرض حديثه عن مذاهب القراء بين الفتح والإسكان لياءات الإضافة بقوله [32]: " وعند ألف الوصل التي معها اللام ست عشرة."، ومفهوم هذا أن المختلف فيه بين الفتح والسكون من هذه الياءات عند القراء ذلك العدد الذي ذكره دون غيره مما ورد في كتاب الله تعالى.

الجدول التالي رقم (5) نجد فيه الآيات التي وردت فيها الياء التي أختلِف فيها، ومكانها ورقمها، ومن قرأ بالسكون أو بالفتح:

الجدول رقم (5) لياء المتكلم عند أل التعريف في القرآن

	ياء المتكلم عند أل التعريف			
ت	السورة	الآية	القراء[vii]	
			القراءة بالفتح	بالسكون
.1	البقرة/ 124	عهدي الظالمين	الباقي بالفتح	حمزة، حفص
.2	البقرة/ 258	ربي الذي	الباقي بالفتح	حمزة
.3	الأعراف/ 33	ربي الفواحش	الباقي بالفتح	حمزة
.4	الأعراف/146	عن آياتي الذين	الباقي بالفتح	ابن عامر، حمزة
.5	إبراهيم/ 31	قل لعبادي الذين	بقية القراء	ابن عامر، وحمزة والكسائي
.6	الأنبياء/ 83	مسني الضرُّ[viii]	بقية القراء	حمزة
.7	الأنبياء/ 105	عبادي الصالحون[ix]	بقية القراء	حمزة
.8	مريم/ 30	آتاني الكتاب	الباقي بالفتح	حمزة

9.	النمل/ 36	فما آتاني الله	مفتوحة في الوصل ساكنة في الوقف عند: قالون، حفص، أبو عمرو، بخلاف عنهم عند الوقف، أما ورش فقد فتحها في الوصل، محذوفة عنده في الوقف، وبقية القراء محذوفة عندهم في الحالين[x]	
10.	العنكبوت/ 56	يا عبادي الذين	فتحها غير أبي عمرو وحمزة والكسائي في الوصل	حذفها أبو عمرو وحمزة والكسائي في الوصل للنداء[xi]، وأثبتها الباقون ساكنة في الوقف
11.	سبأ / 13	عبادي الشكور	البقية بالفتح	سكَّنها حمزة فقط
12.	ص/ 41	مسني الشيطان	البقية بالفتح	حمزة
13.	الزمر/17،18	فبشر عبادي* الذين	أبو شعيب[xii]	ـــ
14.	الزمر/ 38	إن أرادني الله	البقية بالفتح	حمزة فقط
15.	الزمر/ 53	قل يا عبادي الذين أسرفوا	ـــ	سكَّنها في الوقف وحذفها في الوصل: أبو عمرو، حمزة، الكسائي للنداء[xiii]، وحذفها الباقون
16.	الملك/ 28	إن أهلكني الله	البقية بالفتح	حمزة فقط

بالنظر إلى الجدول السابق رقم: (5) نستنتج الآتي:

1. أن عدد الياءات المختلف فيها والتي جاء بعدها همزة وصل قبل لام التعريف كان ست عشرة ياء.

2. أن الاختلاف بين القراء في الياء عند همزة " أل" الواردة في سورة النمل (36) تشعب **إلى:**

أ. فريق جعلها مفتوحة حال الوصل، ساكنة عند الوقف وقراؤه: قالون، حفص، أبو عمرو، بخلاف عنهم عند الوقف.

ب. ورش فتحها في الوصل، محذوفة عنده في الوقف.

ج. أنَّ بقية القراء محذوفة عندهم في الحالين [33].

3. أن آية العنكبوت ورقمها (56) كان فيها اختلاف بين القراء حيث نلاحظ **بشأنها الآتي:**

أ. حذفها أبو عمرو وحمزة والكسائي في الوصل للنداء[34]، وأثبتها الباقون ساكنة في الوقف، على خلاف.

ب. أنّ بقية القراء، أي غير الثلاثة المذكورين في النقطة السابقة قرأوها بالفتح عند الوصل.

4. أن الياء في سورة الزمر عند الآية (17 / 18) تفرد بها أبو شعيب دون غيره بقراءتها بالفتح، والوقف عليها بالسكون، أما باقي القراء فقد حذفوها في الحالين.

5. أن آية الزمر (53) لم يقرأ الياء بالفتح أحد من القراء، في وقت انقسم القراء بشأنها **إلى فريقين:**

أ. قراء أسكنوا الياء عند الوقف، وحذفوها في الوصل وهم: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وحجتهم النداء.

ب. أن بقية القراء حذفوها في الحالين حال الوقف والوصل.

6. أنّ بقية الآيات الواردة في الجدول أعلاه كان القراء بشأنها بين الفتح والسكون، وذلك حسب ما هو وارد في الجدول.

والجدول التالي رقم (6) يبين لنا أن القارئ حمزة قرأ الآيات المختلف فيها والواردة في الجدول السابق رقم (5) بالسكون في جميع الآيات إلا التي في الزمر (53) فقد كان له فيها قراءتان: ساكنة عند الوقف، محذوفة عند الوصل.

الجدول رقم (6) مواطن قراءة حمزة للياء بالسكون مع "أل"

ت	مواطن قراءة حمزة للياء بالسكون		
	السورة، ورقم الآية	الآية	قراءته
1.	البقرة/124.	لا ينال عهدي الظالمين	قرأ الجميع مما ورد في هذا الجدول بالسكون.
2.	البقرة/ 258.	ربي الذي يحيي	
3.	الأعراف/33.	حرم ربي الفواحش	
4.	الأعراف/ 146.	عن آياتي الذين	
5.	إبراهيم/ 31.	قل لعبادي الذين آمنوا	

.6	مريم/ 30.	آتاني الكتاب	
.7	الأنبياء/ 83.	إني مسني الضرّ	
.8	الأنبياء/ 105.	عبادي الصالحون	
.9	العنكبوت/ 56.	يا عبادي الذين آمنوا	
.10	سبأ/ 13.	وقليل من عبادي الشكور	
.11	ص/ 41.	أني مسني الشيطان بنصب	
.12	الزمر/ 38.	إن أرادني الله بضر	
.13	الملك/28.	إن أهلكني الله	

المبحث الثالث: الياء التي بعدها صوت صامت في أول الكلمة التي تليها:

الياء في آخر الكلمة والتي تدل على المتكلم قد يقع بعدها في أول الكلمة التي تليها صوت صامت /ص/، وهي كثيرة في القرآن، وحتى في استخدامنا اليومي للعربية، وتحتاج لدراسة ميدانية على لهجة من اللهجات المحلية، إلا أن الياء التي اختلف القراء في نطقها عند عدد من الصوامت دون غيرها كانت في ثلاثين موضعا من القرآن الكريم، حسب ما ذكره الداني[36]، غير أني بتتبع كامل التيسير وجدت أن عدد الياءات المختلف في قراءتها كان واحدا وثلاثين ياء، وذلك ما نجده في الجدول التالي رقم:(7).

الجدول رقم (7) الياء الواقع بعدها صامت

ياء المتكلم بعدها صوت صامت في أول الكلمة التي تليها في القرآن الكريم			
ت	السورة والآية	المفردة وما بعدها	القراءة والقراء
			بالفتح / بالسكون
.1	البقرة/ 125	بيتي للطائفين	نافع، ورش، حفص، هشام[xiv] / بقية القراء
.2	البقرة/ 186	وليؤمنوا بي لعلهم	ورش / بقية القراء
.3	آل عمران/20	وجهي لله	نافع، ابن عامر، حفص. / بقية القراء
.4	الأنعام/ 79	وجهي للذي	نافع، وابن عامر، وحفص / بقية القراء

.5	الأنعام/ 153	صراطي مستقيماً	ابن عامر فقط	بقية القراء
.6	الأنعام/ 162	ومحياي	ابن كثير، أبو عمر، أبو بكر، حمزة[xv]	بقية القراء[xvi]
.7	الأنعام/ 162	ومماتي لله	ورش عن نافع	يونس عن عثمان بالسكون
.8	الأعراف[xvii]105	معي بني إسرائيل	حفص فقط	بقية القراء
.9	التوبة/83	معي عدوا	حفص فقط	بقية القراء
.10	إبراهيم/ 22	وما كان لي عليكم	حفص	بقية القراء
.11	الكهف/ 67	معي صبرا	حفص	بقية القراء
.12	الكهف/ 72	معي صبرا	حفص	بقية القراء
.13	الكهف/ 75	معي صبرا	حفص	بقية القراء
.14	مريم/ 5	من ورائي وكانت امرأتي	ابن كثير	بقية القراء
.15	طه/ 18	ولي فيها	ورش، حفص	بقية القراء
.16	الأنبياء/ 24	ذكر من معي وذكر من قبلي	حفص	بقية القراء
.17	الحج/ 26	بيتي للطائفين	نافع، وحفص، وهشام	بقية القراء
.18	الشعراء / 62	إنَّ معي ربي	حفص فقط	بقية القراء
.19	الشعراء / 118	ومَن معي من المؤمنين	ورش، وحفص	بقية القراء
.20	النمل/ 20	ما لي لا أرى	ابن كثير، عاصم[xviii]، الكسائي، هشام، حفص، أبو بكر.	بقية القراء
.21	القصص/ 34	معي ردءاً	حفص فقط	بقية القراء
.22	العنكبوت/ 56	إنَّ أرضي واسعة	ابن عامر فقط	بقية القراء
.23	يس/ 22	ومالي لا أعبدُ	نافع في روايتيه، ابن كثير، أبو عمرو، ابن عامر، حفص، أبو بكر، الكسائي	حمزة فقط
.24	ص/ 23	ولي نعجة	حفص فقط	بقية القراء

.25	ص/ 69	ما كان لي من علم	حفص فقط	بقية القراء
.26	فصلت/ 47	أين شركائي قالوا	ابن كثير فقط	بقية القراء
.27	الشورى/ 51	فيوحي[xix] بإذنه	بقية القراء	نافع
.28	الزخرف/ 68	يا عبادي لا خوف عليكم[xx]	أبو بكر في الوصل	نافع، أبو عمرو، ابن عامر حال الوقف والوصل[xxi]
.29	الدُّخان/ 21	لي فاعتزلون	ورش	بقية القراء
.30	نوح/ 28	بيتي مؤمناً	حفص، هشام	بقية القراء
.31	الكافرون 6	لي دين	نافع، والبزي بخلاف عنه، حفص، وهشام.	بقية القراء، ومنهم البزي [xxii]
المجموع			31	

مجموع مفردات هذه الياءات المختلف فيها بين القراء واحد وثلاثون ياء كانت في آخر المفردة دالة على المتكلم وجاء بعدها صوت صامت، وبملاحظة الجدول السابق رقم (7) **يتبين الآتي:**

1. أن القراء لم يتفقوا جميعا على مفردة واحدة من حيث الفتح أو التسكين.

2. أن يونس عن عثمان من القراء الذين وردت له قراءة بالتسكين وذلك في سورة الأنعام الآية 162، ولم يرد له قراءة في غيرها من الياءات المختلف فيها.

3. لوحظ أن الياء جاء بعدها حسب تسلسل الجدول السابق رقم (7) الأصوات الصامتة الآتية: اللام، الميم، الواو الدال، الباء، الفاء، العين، القاف، الصاد، الراء، النون، والجدول التالي رقم (8) يبين موطن الياء المختلف فيها بين القراء، والصوت الصامت الذي تبدأ به الكلمة التي تليه وعدد المرات مرتبة حسب المخرج:

الجدول رقم (8) للصوامت بعد الياء في قراءة الفتح

الياء المختلف فيها في آخر الكلمة والصوت الصامت في أول الكلمة					
ت	الصوت	عدده	السورة والآية	جزء الآية	من قرأ بالفتح
.1	عين	2	التوبة/ 83	معي عدوا	حفص
.2			إبراهيم/ 22	وما كان لي عليكم	حفص
.3	صاد	3	الكهف/ 67، 73، 75	معي صبرا	حفص
.4	القاف	1	فصلت/ 47	أين شركائي قالوا	ابن كثير
.5	النون	1	ص/ 23	ولي نعجة	حفص
.6	اللام	9	البقرة/ 125،	بيتي للطائفين	نافع، هشام، حفص
			البقرة/ 186	وليؤمنوا بي لعلهم	قرأها ورش بالفتح، وقرأها البقية بالسكون.
			الحج/ 26	بيتي للطائفين	نافع، هشام، حفص
			آل عمران/ 20	وجهي لله	نافع، وابن عامر، حفص
			الأنعام/ 79	وجهي لله	نافع، وابن عامر، حفص
			الأنعام/ 163	مماتي لله	نافع
			يس/ 22	ما لي لا أعبد	نافع، ابن كثير، أبو عمرو، ابن عامر، حفص، أبو بكر، الكسائي
			الزخرف/ 68	يا عبادي لا خوف عليكم[xxiii]	أبو بكر في الوصل فقط، في حين قرأها نافع، أبو عمرو، ابن عامر حال الوقف والوصل
			البقرة/ 186	وليؤمنوا بي لعلهم	ورش
			النمل/ 20	ما لي لا أرى	ابن كثير، هشام، حفص، أبوبكر، عاصم، الكسائي
.7	الدال	1	الكافرون/ 6	لي دين	نافع، البزي، هشام، حفص

.8	الراء	2	الشعراء	إن معي ربي	حفص
			القصص/ 34	فأرسله معي ردءا	حفص
.9	الميم	4	الشعراء/ 118	معي من المؤمنين	ورش، حفص
			نوح/ 28	بيتي مؤمنا	هشام، حفص
			الأنعام/ 153،	صراطي مستقيما	ابن عامر
			ص/ 69	ما كان لي من علم	حفص
.10	الواو	4	الأنعام/ 162	ومحيايَ ومماتِي	ابن كثير، وأبو عمرو، ابن عامر، حفص، أبو بكر، الكسائي، حمزة[xxiv]
			العنكبوت/ 56	إن أرضي واسعة	ابن عامر
			مريم/ 5	من ورائي وكانت	ابن كثير
			الأنبياء/ 24	من معي وذكر	حفص
.11	الفاء	2	طه/ 18	ولي فيها	فتحها ورش وحفص
			الدخان/ 21	لي فاعتزلون	ورش
.12	الباء	2	الأعراف/ 105	فأرسل معي بني	حفص
			الشورى/ 51	فيوحي بإذنه	قرأها نافع بالسكون في وقت قرأها بقية القراء بالفتح.
المجموع		31	28 سورة	31	

ومن الجدول السابق نستنتج الآتي:

1. أن مجموع المختلف فيه من الياءات واحد وثلاثون ياء.

2. أن عدد السور التي وردت فيها صوت الياء والتي اختلف القراء فيها كانت: اثنتان وعشرين سورة.

3. أن سبعا من القراء اتفقوا على موضع في سورة الأنعام وهم: ابن كثير، وأبو عمرو، ابن عامر، حفص، أبو بكر، الكسائي، حمزة؛ وسبعا اتفقوا على موضع في سورة يس وهم: نافع، ابن كثير، أبو عمرو، ابن عامر، حفص، أبو بكر، الكسائي؛ ستا منها كانت في السورتين، في حين كان القارئ

السابع وهو حمزة مع مجموعة القراء في الأنعام فقط؛ أما في مجموعة سورة يس فقط كان نافع، ولم يرد اسمه مع مجموعة القراء لياء سورة الأنعام.

4. جاءت سورة النمل في الترتيب الثاني بعد سورة الأنعام وسورة يس في عدد القراء الذين اتفقوا في قراءة الياء بالفتح في موضع واحد، وهؤلاء القراء هم: ابن كثير، هشام، حفص، أبوبكر، الكسائي.

5. من حيث الأكثر عددا من القراء في قراءتهم للياء المفتوحة في مواقع متعددة كان ترتيبهم على النحو التالي مع مراعات الترتيب الزمني لمن اتحدا في عدد القراءات: حفص 22، نافع 7، ابن عامر 6، هشام 5، ابن كثير 5، ورش 4، الكسائي 3، أبو بكر 3، أبو عمرو 2، حمزة 1، البزي1.

والجدول التالي رقم: (9) يبين مخارج الأصوات التي جاءت في أول الكلمة التي تلت المفردة التي انتهت بياء المتكلم، والتي كانت محل خلاف بين القراء الذين أشرت إليهم في الجدول رقم (8)، وفيه أبين عدد مرات ورود كل صوت في الآيات المختلف في يائها:

الجدول رقم (9) : مخارج الصوامت الموجودة في أول الكلمة التي تلي ياء المتكلم

ت	الصوت	مخرجه	عدد مراته
.1	العين	صوت رخو مجهور مرقق، لإنتاجه يحدث تضييق في ممر الهواء في أقصى الحلق [xxv].	2
.2	القاف	اتصال مؤخر اللسان مع اللهاة، وهو: مهموس شديد	1
.3	الصاد	صوت مهموس، مطبق، تقترب أسلة اللسان من اللثة مع ارتكاز الذلق على الأسنان السفلى، وارتفاع مؤخرته نحو الطبق[xxvi]	3
.4	النون	أنفي مجهور منفتح، مع اتصال ذلق اللسان على اللثة	1
.5	اللام	يتصل ذلق اللسان باللثة، مع مرور الهواء من الجانبين أو أحدهما، مجهور منفتح	9
.6	الدال	تتصل الأسلة باللثة مع ارتكاز الذلق على الأسنان السفلى، وهو صوت مجهور شديد.	1
.7	الراء	مجهور، لثوي، منفتح، تكراري[xxvii]	2
.8	الميم	أنفي شديد مجهور	4
.9	الواو	يهتز الوتران الصوتيان، وتستدير الشفتان في وقت ترتفع فيه مؤخرة	4

		اللسان نحو الطبق، مع تسرب التيار الهوائي من الفم.	
10.	**الفاء**	**يهتز الوتران الصوتيان، في وقت تتصل الشفتان بالأسنان العليا فيحدث تضييق يؤدي إلى سماع حفيف للهواء الخارج[xxviii].**	**2**
11.	**الباء**	**صوت مجهور، شديد منفتح شفوي[xxix]**	**2**
المجموع		**11**	**31**

ومن الجدول السابق نستنبط أن:

1. الياء في آخر الكلمة إذا جاءت بعدها كلمة مبدوءة بأحد الأصوات المشار إليها في الجدول أعلاه رقم (9) نكون أمامها في وضعين صوتيين فبعض القراء يفتحها والبعض الآخر يسكنها.
2. الأصوات الصوامت أو شبه الصامتة ترتيبا من حيث عددها كانت على **النحو التالي:**
   - **أ.** في المرتبة الأولى من حيث العدد كان صوت اللام حيث تكرر تسع مرات.
   - **ب.** في المرتبة الثانية كان صوتا الميم والواو حيث تكررا أربع مرات.
   - **ج.** في المرتبة الثالثة صوت الصاد وتكرر ثلاث مرات.
   - **د.** بعد ذلك كان صوت العين وصوت الراء وتكررا لمرتين؛ أما بقية الأصوات فلمرة واحدة لكلٍّ.

المبحث الرابع: القراء واختلافهم في قراءة الياء:

إن الهدف هنا هو معرفة أكثر القراء اختلافا عن غيرهم في الموضوع الذي أقوم بالبحث فيه سواء بالسكون أو الفتح وفي الأوضاع الثلاثة التي قمت بدراستها في هذا البحث:

الجدول رقم: (10) : اختلاف القراء في قراءة الياء:

ت	القراء الذين ورد ذكرهم في البحث وقراءاتهم وعددها			
	القراءة عدد المختلف فيه			الإجمالي
	صاحب القراءة	بالفتح	بالسكون	
.1	البزي	1	_	1
.2	أبو بكر	4	_	4
.3	حفص	7	14	21
.4	حمزة	1	15	16
.5	قالون	1	_	1
.6	ابن عامر	3	5	8
.7	أبو عمرو	8	1	9
.8	ابن كثير	6	1	7
.9	الكسائي	1	3	4
.10	نافع	6	5	11
.11	هشام	4	_	4
.12	ورش	6	_	6
.13	يونس عن عثمان	1	_	1
	المجموع	49	44	93

بالرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ الآتي:

1. أن مجموع القراء الذين ورد ذكرهم بالاسم كانوا ثلاثة عشر قارئا (13).

2. أن مجموع الآيات التي قرأ بها القراء الثلاثة عشر كانت ثلاثا وتسعين آية (93).

3. أن الآيات المختلف في يائها بالفتح عند القراء كانت تسعا وأربعين آية (49).

4. أن الآيات المختلف في يائها بالسكون عند القراء كانت أربعاً وأربعين آية (44).

5. أشير إلى أن بعضا من القراء لم يذكروا بالاسم فهم غير مشمولين مع من ورد ذكره في هذا الجدول، فورود اسم واحد مثلا في قراءة الفتح يعني أن البقية بالسكون أو العكس.

6. يلاحظ أن حفص كان أكثر من تردد اسمه بين قراءتي الفتح والسكون فقد كان مجموع قراءاته للياء المختلف فيها احدى وعشرين ياء (21)، في سبع بالفتح، وأربع عشرة آية بالسكون.

7. جاء في الترتيب الثاني: حمزة فقد تردد اسمه ستة عشرة مرة (16)، في آية واحدة بالفتح، وخمس عشرة بالسكون.

8. كان في الترتيب الثالث نافع فقد تكرر اسمه احدى عشرة مرة (11)، في ست مواضع بالفتح وخمس بالسكون.

المبحث الخامس: السور التي فيها خلاف في الياءات:

الجدول التالي رقم: (11) يحصر السور التي ورد خلاف في ياء المتكلم فيها، وأرقام آياتها، تليه البيانات المستنبطة منه:

الجدول رقم (11) : مواطن الاختلاف في ياء المتكلم في السور

ت	السور التي فيها خلاف في المواضع الثلاثة			
	السورة	أرقام الآيات	المجموع	ملحوظات
.1	البقرة	124، 125، 186، 258.	4	
.2	آل عمران	20	1	
.3	الأنعام	162، 162 مكرر، 79، 153.	4	
.4	الأعراف	33، 105، 144، 146.	4	
.5	التوبة	83	1	
.6	إبراهيم	31	1	
.7	الكهف	67، 72، 75	3	

.8	مريم	5، 30.	2	
.9	طه	18، (30- 31)، (41- 42)، (42- 43).	4	
.10	الأنبياء	24، 83، 105.	3	
.11	الحج	26.	1	
.12	الفرقان	27، 30.	2	
.13	الشعراء	62، 118.	2	
.14	النمل	20 .	1	
.15	القصص	340	1	
.16	العنكبوت	56، 560	2	
.17	سبأ	13	1	
.18	يس	22	1	
.19	ص	23، 41. 69،	3	
.20	الزمر	53، 170	2	
.21	فصلت	47	1	
.22	الزخرف	68	1	
.23	الدخان	21	1	
.24	الصف	6	1	
.25	الملك	28	1	
.26	نوح	28.	1	
.27	الكافرون	6.	1	
المجموع	27	50	50	

من خلال الجدول السابق رقم (11) والذي يحصر سور القرآن التي وردت فيها ياءات مختلف فيها بين القراء **نستنبط النتائج التالية:**

1. أن عدد السور التي وقع فيها اختلاف في الأنواع الثلاثة كانت سبعاً وعشرين سورة.

2. أن عد الياءات المختلف فيها بأنواعها الثلاثة بين القراء كانت في واحدٍ وخمسين موضعاً، وبالنظر إلى نوع ياء المتكلم موضوع البحث والتي وقع فيها الخلاف **نلاحظ التالي:**

أ. كان عدد مرات الاختلاف في الياء مع همزة الوصل المفردة: (5).

ب. كان عدد مرات الاختلاف في الياء مع همزة الوصل قبل لام التعريف: (16).

ج. كان عدد مرات الاختلاف في الياء مع الصامت أو شبه الصامت في أول الكلمة التي تليها:(31).

3. أن السور التالية: وردت في الترتيب الأول في عدد الياءات التي اختلف في قراءتها بين الفتح والسكون: البقرة، الأنعام الأعراف، طه، وكان عدد الياءات المختلف فيها في كل سورة أربع ياءات.

4. في الترتيب الثاني في عدد الياءات المختلف في قراءتها بين الفتح والسكون: الكهف فالأنبياء فطه، حيث كان الاختلاف في ثلاثة مواضع في كلٍّ.

الخاتمة:

بعون من الله وتوفيقه كانت هذه الدراسة، التي تتبعت فيها أحكام ياء المتكلم أو ما يسميها بعضهم ياء الإضافة – لكونها لا تقع إلا مضافة إلى ما قبلها اسما أو فعلا أو حرفاً – في القرآن الكريم وقد اخلصت فيها النية أن تكون لله عز وجل، وأن تكون صدقة على روح والديَّ.

لقد حققت الدراسة هدفها في استقراء وحصر الياءات المختلف فيها، والتي كانت موضوع هذه الورقة، كما تتبعت السور التي ورد فيها الخلاف في ياءاتها، وحصرت كل القراء الذين كان الاختلاف بينهم في قراءتها بالفتح أو السكون، وقدمت نماذج للتحليل المقطعي.

إضافة إلى ما سبق أذكر هنا أهم نتائج هذه الدراسة والتي تنحصر اجمالاً في الآتي:

1. أشير إلى أن هذه الدراسة هي دراسة صوتية، وتندرج ضمن علم التجويد.

2. أعقبت كل نوع من الأوضاع الثلاثة محل هذه الدراسة بمستخلص يبين النتائج المتحصل عليها.

3. أن عدد الياءات المختلف فيها في القرآن كانت مئتان وأربع عشرة ياء.

4. أن الدراسة كانت مخصصة لياء المتكلم المختلف فيها في أوضاع ثلاثة فقط وهي:

أ. الياء الواقع بعدها همزة وصل في أول الأسماء أو الأفعال.

ب. الياء عند همزة وصل لام التعريف.

ج. الياء التي يكون بعدها صوت صامت أو شبه صامت في أول الكلمة التي تليها.

5. حددت مواطن همزة الوصل من خلال وجهة نظر اللغويين العرب.

6. تتبعت وحصرت الياء الواقع بعدها همزة وصل في أول الأسماء أو الأفعال وتبين أن عددها خمس ياءات في خمسِ آيات في أربعٍ من السور وهي: الأعراف، وطه، والفرقان، والصف، حيث كان الاختلاف في موضعين من الفرقان؛ وأن القراء اختلفوا فيها بين الفتح والسكون، وحصرت ذلك، ومن قرأ بكلٍّ.

7. حللت هاتين القراءتين صوتيا تحليلا مقطعيا في نموذجين، ينطبق عليه بقية الآيات.

8. عرضت وجهة نظر اللغويين العرب على همزة وصل لام التعريف، وآراؤهم حول تسميتها.

9. قمت بحصر وجمع وتتبع كافة الآيات التي وردت فيها الياء عند همزة وصل لام التعريف والمختلف فيها بين القراء، وكان عددها ست عشرة آية، وذكرت آياتها وسورها.

10. حصرت كل القراء الذين اختلفوا في ياء المتكلم عند همزة وصل لام التعريف.

11. كان عدد الياءات المختلف فيها والتي يكون بعدها صوت صامت أو شبه صامت في أول الكلمة التي تليها واحداً وثلاثين آية وردت في تسعٍ وعشرين سورة.

12. أن عدد الصوامت التي كانت بعد الياء المختلف فيها كان أحد عشرة صوتاً، في واحد وثلاثين آية، وكان عدد سورها ثلاثا وعشرين سورة.

والحمد لله أولاً وآخرا، وأصلي وأسلم على خير خلقه محمد بن عبد الله صلاة وسلاما دائمين إلى يوم الدين.

الهوامش:

1. النشر في القراءات العشر، الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، صححه وراجعه، علي محمد الضباع. (بيروت: دار الكتب العلمية، لا ت). الجزء الثاني، 237.

2. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، وراجعه، علي محمد الضباع. المصدر السابق الصفحة نفسها.

3. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الدَّني، تحقيق: حاتم صالح الضّامن. (الشارقة: مكتبة الصحابة، القاهرة: مكتبة التابعين، الطبعة الأولى، 1429هـ، 2008م). الصفحة: 428.

4. سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، الإمام أبو القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن القاصح العذري البغذاذي. (القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثالثة، 1373هـ، 1954م). ص: 132.

5. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين. (بيروت: دار الفكر، الطبعة السادسة، 1394هـ، 1974م). المجلد الثاني، الجزء الرابع، ص: 367.

6. شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، 1993م). الجزء الرابع، ص: 458.

7. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار. (بيروت: دار الكتاب العربي، لا. ت). الجزء الثاني، الصفحة: 337 وما بعدها.

8. مختصر بلوغ الأمنية، علي محمد الضباع. (القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبع الثالثة، 1373هـ، 1954م). ص:

9. المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري. (بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، شعبان 1323هـ). ص: 357.

10. أشار ابن هشام إلى أنه هو ابن بزيادة الميم. انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك المجلد الثاني، الجزء الرابع، ص: 367.

11. لغة في أيمن. ابن هشام مصدر سابق. ص: 367.

12. شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، مصدر سابق. الجزء الرابع، ص: 465

13. شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، مصدر سابق. الجزء الرابع، ص: 467.

14. بتصرف، انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مصدر سابق. المجلد الثاني، الجزء الرابع. ص: 367.

15. التيسير في القراءات السبع. مصدر سابق، ص: 208.

16. التيسير في القراءات السبع. مصدر سابق، ص: 216.

17. عبد الله بن كثير، مولى عمرو بن علقمة الكنانيّ، قرأ على مجاهد، وقرأ مجاهد على ابن عباس، وابن عباس على أبي بن كعب. انظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف. (القاهرة: دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، 1400هـ). ص: 64.

18. إليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم، قرأ على الأعمش. انظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف. مصدر سابق. ص: 71

19. ابن عامر قرأ الهمزة في أشدد بالقطع، مع فتح الياء، انظر: التيسير في القراءات السبع، 362.

20. انظر: التيسير في القراءات السبع. ص: 216.

21. أهم رواة قراءته، قنبل محمد بن عبد الرحمن، والبزّي أحمد بن محمد توفي الأول سنة 280، وكانت وفاة الثاني عام 240هـ. كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف. مصدر سابق. هامش ص: 65.

22. طه، الآية: 30 و31.

23. كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف. (القاهرة: دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، 1400هـ). ص: 418.

24. تنظر الصفحة السادسة في هذا البحث.

25. وضعت الكلمة بين قوسين لتوضيح أنها المقصودة دون غيرها.

26. وضعت الكلمة بين قوسين لتوضيح أنها المقصودة دون غيرها.

27. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: ح. الفاخوري. (بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، 1408هـ، 1988م). ص: 20.

28. الصاحبي في فقه اللغة العربية، وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد ابن فارس، تنسيق ومراجعة: أحمد مسعود عيسى. ص: 48.

29. الصاحبي في فقه اللغة، المصدر السابق. ص: 48.

30. مصدر سابق، الجزء الثاني، ص: 337.

31. لسان العرب، ابن منظور (630 – 711هـ)، تحقيق: امين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي. (لا مكان، لا. ط، لا. ت). ج2، 233.

32. هو: أحمد بن فارس بن زكرياء اللغوي القزويني، نحوي كوفي، توفي سنة خمس وتسعين وثلاثمائة. انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي،

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 1964م). المجلد الأول، 352، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عبّاس. (بيروت: دار الثقافة، لا. ت). المجلد الأول، ص: 118 وما بعدها.

33. الصاحبي في فقه اللغة، مصدر السابق. ص: 48.

34. هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي، سكن بغداد وتولى القضاء بها، نحوي بصري، شرح الكتاب لسيبويه، وله: ألفات الوصل والقطع، وأخبار النحويين البصريين، والوقف والابتداء وغير ذلك، أخذ القراءة عن ابن مجاهد، واللغة عن ابن دريد، والنحو عن ابن السراج، كان لا يأكل إلا من كسب يده، توفي: الاثنين ثاني رجب سنة ثمان وستين وثلاثمائة ببغداد. انظر: وفيات الأعيان مصدر سابق، المجلد الثاني، ص: 78.

35. مصدر سابق، الجزء الثاني، ص: 227.

36. التيسير في القراءات السبع. مصدر سابق، ص: 208.

37. عندما أقول البقية بالفتح أو السكون فذلك يعني عند غير من لم يذكر من القراء في النهر الثاني.

38. لم يذكرها الداني في ص: 214، عند حصره لمواضع الياء المختلف فيها والتي بعدها ألف ولام. انظر التيسير ص: 214، وأورد الآية عند السورة وذلك في الصفحة: 371.

39. لم يذكرها الداني في ص: 214، عند حصره لمواضع الياء المختلف فيها والتي بعدها ألف ولام. انظر التيسير ص: 214، وأورد الآية عند السورة وذلك في الصفحة: 371.

40. انظر: التيسير للداني، مصدر سابق، 399.

41. هذا ما أورده الداني في تيسيره عند سورة العنكبوت ص: 408، إلا أن ما ورد في نفس المصدر ص: 214 يختلف عن هذا إذ جاء فيه أن حمزة، والكسائي، وأبو عمرو، أسكنوها، وأن الباقين حذفوها في الحالين، أي: في الوقف والوصل.

42. تفرد بها دون غيره بقراءتها بالفتح، والوقف عليها بالسكون، أما باقي القراء فقد حذفوها في الحالين. انظر: التيسير في القراءات السبع، مصدر سابق. ص: 215.

43. انظر التيسير مصدر سابق ص: 408، وكذلك ص: 441.

44. انظر: التيسير للداني، مصدر سابق، 399.

45. هذا ما أوردة الداني في تيسيره عند سورة العنكبوت ص: 408، إلا أن ما ورد في نفس المصدر ص: 214 يختلف عن هذا إذ جاء فيه أن حمزة، والكسائي، وأبو عمرو، أسكنوها، وأن الباقون حذفوها في الحالين، أي: في الوقف والوصل.

46. انظر: التيسير، مصدر سابق، ص 208.

47. أهم رواة قراءة ابن عامر.

48. مع ملاحظة أن حمزة لم يفتح من الياءات المختلف فيهن في القرآن سواها. تنظر: التيسير: ص: 219.

49. سكنها نافع بخلاف عن ورش، ففي رواية أبو الأزهر عن ورش بالفتح، ويونس عن ورش كذلك، ويونس قال قال لي عثمان أحب إلى أن تنصب، قال أبو عمرو أن ذلك يعني أن روايته عن نافع الإسكان ويختار من عنده الفتح. انظر: التيسير، الداني، مصدر سابق، ص: 286.

50. الياء في قوله تعالى" ثم كيدوني فلا ": أثبتها في الحالين هشام بخلاف عنه بين تسكينها وفتحا، وأثبتها في الوصل خاصة أبو عمرو. انظر التيسير، مصدر سابق. ص: 297.

51. عاصم بن أبي النُّجود، أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن. انظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف. مصدر سابق. ص: 69.

52. ذكر ابن مجاهد أن ابن ذكوان قال فيما حفظه عن أيوب أن الياء عنده بالنصب. انظر كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف. (القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثالثة، لا ت). ص: 582.

53. حذفت حال الوقف والوصل في قراءة من لم يذكر من القراء، كما أن أبو بكر عنده ساكنة في الوقف.

54. من لم يذكر في الفتح والإسكان محذوفة عندهم في الحالين، انظر: التيسير، ص: 456.

55. وهو المشهور عن البزي، قال الداني: وبه آخذُ. انظر التيسير مصدر سابق: 533.

56. حذفت حال الوقف والوصل في قراءة من لم يذكر من القراء، كما أن أبو بكر عنده ساكنة في الوقف.

57. قال الداني عن حمزة: " لم يفتح من جملة الياءات المختلف فيهن غيرها". انظر: التيسير، ص: 219.

58. علم الأصوات أسئلة ومصطلحات، أحمد مسعود عيسى العزابي. (دلهي: فريد بوك، الطبعة الأولى، أكتوبر 2012م). ص: 55.

59. الأصوات ووظائفها، محمد منصف القماطي. (طرابلس: جامعة الفاتح، 1986م). ص: 60.

60. الأصوات ووظائفها، محمد منصف القماطي. المصدر السابق. ص: 57.

61. الأصوات ووظائفها، محمد منصف القماطي. المصدر السابق. ص: 62.

62. الأصوات ووظائفها، محمد منصف القماطي. المصدر السابق. 62.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الأصوات ووظائفها، محمد منصف القماطي. (طرابلس: جامعة الفاتح، 1986م).

2. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين. (بيروت: دار الفكر، الطبعة السادسة، 1394هـ، 1974م).

3. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 1964م).

4. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الدَّني، تحقيق: حاتم صالح الضّامن. (الشارقة: مكتبة الصحابة، القاهرة: مكتبة التابعين، الطبعة الأولى، 1429هـ، 2008م).

5. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار. (بيروت: دار الكتاب العربي، لا. ت).

6. سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، الإمام أبو القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن القاصح العذري البغذاذي. (القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثالثة، 1373هـ، 1954م).

7. شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، 1993م).

8. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: ح. الفاخوري. (بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، 1408هـ، 1988م).

9. الصاحبي في فقه اللغة العربية، وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد ابن فارس، تنسيق ومراجعة: أحمد مسعود عيسى. (المكتبة الشاملة).

10. علم الأصوات أسئلة ومصطلحات، أحمد مسعود عيسى العزابي. (دلهي: فريد بوك، الطبعة الأولى، أكتوبر 2012م).

11. كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف. (القاهرة: دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، 1400هـ).

12. لسان العرب، ابن منظور. (630 – 711هـ)، تحقيق: امين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي. (لا مكان، لا. ط، لا. ت).

13. مختصر بلوغ الأمنية، علي محمد الضباع. (القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبع الثالثة، 1373هـ، 1954م).

14. المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري. (بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، شعبان 1323هـ).

15. النشر في القراءات العشر، الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، صححه وراجعه، علي محمد الضباع. (بيروت: دار الكتب العلمية، لا ت).

16. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عبّاس. (بيروت: دار الثقافة، لا. ت).

الصياغة المرنة للنصوص الجنائية في مواجهة أزمة الشرعية الجنائية

محمد حمودة
عضو هيئة تدريس بكلية القانون
فرع الرحيبات – جامعة نالوت

الملخص:

إن تداعيات الصياغة الجامدة للنصوص الجنائية إلى جانب الأثار السلبية ، التي أفرزها التطبيق الصارم لنصوص التجريم والعقاب في إطار مبدأ الشرعية الجنائية وما ولدته من أزمة في مجال قانون العقوبات ، تستدعي من المشرع الجنائي أن يستعين ببعض أدوات الصياغة التشريعية لتجاوز هذه الأزمة وما يترتب عليها من أثار ومن جملة هذه الأدوات استخدام المشرع للصياغة المرنة للنصوص الجنائية لإضفاء نوع من المرونة عليها لمواجهة أنماط وصور السلوك الإجرامي المستحدثة وفضلاً عن ذلك فإن الصياغة المرنة تنعكس أثارها على السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث إن الصياغة المرنة تجنب المشرع كثرة إصدار القوانين وتجنبه مشكلة التعديل المستمر للقوانين الجنائية، كما إنها تمنح القاضي سلطة تقديرية واسعة في تقدير النصوص الجنائية وتطبيقها تطبيقا سليما إتجاه الوقائع المعروضة عليه بما يمكنه من تجاوز حالات جمود النص وهذا كله يأتي في إطار مبدأ الشرعية الجنائية دون أن يؤدي إلى التدخل في تشريع الجرائم والعقوبات لم يتضمنها النص، وإن جاء بالصياغة المرنة للنصوص الجنائية.

الكلمات المفتاحية: أزمة الشرعية الجنائية، الصياغة المرنة، التفويض التشريعي تجزئة القاعدة الجنائية.

Abstract:

The repercussions of the rigid drafting of criminal texts, as well as the negative effects produced by the strict application of the criminalization and punishment provisions within the framework of the principle of criminal legality and the crisis it generated in the field of penal law, this calls for the criminal legislator to use some legislative drafting tools to overcome this crisis and the consequences thereof. Among these tools, the legislature uses the flexible formulation of criminal texts to give it a kind of flexibility to face the patterns and images of the new criminal behavior. Moreover, the flexible formulation has its effects on the legislative and executive authorities as the flexible formulation avoids the frequent issuance of laws and avoids the problem of continuous amendment of criminal laws as well. It grants the judge wide discretionary power in assessing the criminal texts and applying them appropriately towards the facts presented to him in order to enable him to bypass cases of stagnation of the text, and all this comes within the framework of the principle of criminal legality without leading to interference in the legislation of crimes and penalties not included in the text even if it comes in the flexible wording of the criminal texts.

Key Words

Crisis of Criminal Legitimacy, Flexible Drafting, Legislative Delegation, Fragmentation of Criminal Base

المقدمة:

لما كان التشريع الجنائي من وضع البشر لذا فإنه لا يمكن أن يكون كاملاً ومستوعباً لجميع صور السلوك والأفعال الإجرامية المستحدثة، إذ لابد من أن يعتريه جمود أو أن يشوبه نقص أو يكتنفه غموض، لذا فإن المشرع الجنائي مهما كان ملماً بالموضوع المراد تنظيمه بنص، فلا يمكن أن يحيط بكل تفاصيل الأمور وجزئياتها وقت سنه للقانون، إذ أنه يعمل في إطار المبادئ الأساسية التي تستند عليها نظرية التجريم والعقاب المتمثلة بأن (لا عقاب على فعل أو امتناع إلا بناء على قانون ينص على تجريمه وقت إقترافه ولا يجوز توقيع عقوبات أو تدابير احترازية لم ينص عليها القانون) والمستقر تسميته بمبدأ (الشرعية الجنائية) مما يعني إن أي فعل أو سلوك لا يشكل جريمة إلا إذا وجد نص يضفي عليه الصفة الإجرامية، غير أن تطور الحياة وظهور أنماط وصيغ وصور ووسائل مبتكرة في إرتكاب الجرائم قد حدى بجانب كبير من الفقه الجنائي إلى القول بأن هذا المبدأ يولد أزمة في إطار التشريع وهي جمود النص الجنائي وعدم قدرته على مواجهة التطورات في المجتمع وصور السلوك المستحدثة التي لم ترد في ذهن المشرع عند وضعه وصياغته لنص التجريم، الأمر الذي يقتضي مواجهة هذا الجمود بنصوص تتسم بنوع من المرونة وذات صياغة تشريعية تستجيب لتطورات الأوضاع المختلفة وبما يؤمن ويكفل مواجهة الأزمة التي تنتاب مبدأ الشرعية الجنائية.

أولاً: أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية موضوع دور الصياغة المرنة للنصوص الجنائية في مواجهة أزمة الشرعية الجنائية كونها أحدى الأدوات التشريعية التي يستعين بها المشرع في صياغة النص العقابي كما وتبرز أهمية الموضوع كونه يعد من أهم صور معالجة الجمود الذي يعتري نصوص قانون العقوبات والأزمة التي يسببها مبدأ الشرعية الجنائية، والتي يعتمدها المشرع الجنائي المعاصر في مواجهة تداعيات هذه الأزمة، كما إن أهميته تتجلى في ضرورة حضور هذه الفكرة في ذهن المشرع والفقيه والقاضي لتكون الصياغة المرنة عاملاً مشتركاً في صياغة النص، وتحليله، وتطبيقه .

وبسبب هذه الأهمية فقد استدعت موجبات البحث العلمي أن ندرس ونبحث بين أساليب وفنون الصياغة التشريعية ومن جانب الدور الذي ينبغي أن ينهض به القاضي والفقيه في استيعاب وفهم السياسة الجنائية التي يهدف إليها المشرع باحثا عنها بين الأسباب الموجبة في صياغة النص وروح النص من جانب آخر.

ثانياً: أهدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إثبات أهمية الصياغة المرنة في مواجهة الأزمة الناشئة عن الشرعية الجنائية، كما تهدف إلى أهمية الدور الذي ينبغي أن ينهض به القاضي الجنائي في استبعاب وفهم وتأويل النصوص الجنائية من خلال توظيف المرونة التشريعية لتدارك حالة الجمود والغموض والابهام الذي يعتري النص لمواجهة كل أنماط السلوك الإجرامي المستحدثة وليتولى القاضي بالتالي مهمة الملائمة بين السلوك النموذجي الذي أورده المشرع في (النموذج القانوني المجرد) وبين السلوك المرتكب والمعروف فقهاً بالسلوك الواقعي (الفعل المرتكب) أي المطابقة بين التجريم والواقع، أي بين ما وصفه المشرع وبين ما اتاه الجاني وتسليط الضوء على دور وأهمية الصياغة التشريعية لكي تعالج تلك الأفعال بطريقة فنية ومرنة تسهم في معالجة أزمة االعقوبات في ردع الجناة وتواكب المستجدات من الأفعال الإجرامية مستندين في ذلك إلى الحلول الفقهية والنصوص التشريعية وفكرة تجزئة القاعدة الجنائية.

ثالثاً: فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أن ترك الفراغ في القاعدة الجنائية لا يعد بمثابة قصور في القاعدة الجنائية ، بل يعد أداة من أدوات الصياغة المرنة السليمة التي تبعد نصوص قانون العقوبات عن

الجمود إذ يعطي النص مجالاً استيعابيا يشمل صوراً من السلوك لم ترد إلى ذهن المشرع وقت وضع النص.

رابعاً: مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة البحث حول ما مدى اعتناق المشرع، والفقيه، والقاضي الجنائي لفكرة الإستعانة بأدوات الصياغة التشريعية المرنة؟، وكيف يتم ترسيخ اليقين القانوني الكافي لدى القاضي والفقيه في إدراك مدى فاعلية هذه الأدوات في معالجة مظاهر أزمة الشرعية الجنائية وسد النقص والغموض الذي يعتري النصوص الجنائية عند تطبيقها ؟، بحيث يدرك القاضي إن نصوص التجريم تنطوي على قدر كبير من المهارة والفن التشريعي بما يمكنه من التغلب أو تجاوز الكثير من مظاهر أزمة الشرعية الجنائية.

خامساً: منهج الدراسة:

سنعتمد في دراسة هذا الموضوع على المنهج التحليلي والتطبيقي منتهجين في ذلك أسلوب التحليل القانوني للنصوص الجنائية والأفكار ذات الصلة بالموضوع مع محاولة تأصيل بعض الأفكار والمعالجات بما ينسجم مع روح القانون الجنائي وأهم المبادئ التي يقوم عليها مع إيراد للقرارات القضائية بهذا الشأن.

سادساً: تقسيمات الدراسة:

المبحث الأول: مفهوم الصياغة المرنة للنصوص الجنائية.

المبحث الثاني: تطبيقات الصياغة المرنة للنصوص الجنائية لتخفيف أزمة الشرعية الجنائية.

المبحث الأول: مفهوم الصياغة المرنة للنصوص الجنائية

تتحلل القاعدة القانونية الجنائية كانت أم غير جنائية إلى شقين: تكليف وجزاء [1] فالتكليف أمر يتوجه به المشرع إلى المكلف بالخضوع للقاعدة القانونية وإطاعة مضمونها، ومن أمثلة ذلك ما نص عليه قانون العقوبات الليبي في المادة (69) تحت عنوان (ممارسة الحق أو القيام بواجب) حيث نصت على إنه ((لا عقاب إذا وقع الفعل ممارسة لحق أو أداء لواجب فرضه القانون أو فرضه أمر مشروع صدر من السلطة العمومية. وإذا وقعت جريمة تنفيذاً لأمر تلك السلطة كان مسؤولاً عنها دائماً الموظف العمومي الذي صدر منه الأمر، ويكون منفذ الأمر مسؤولاً أيضاً ما لم يكن يعتقد بناء على خطأ في الوقائع أنه ينفذ أمراً مشروعاً. ولا عقاب على من ينفذ أمراً غير مشروع إذا منعته القوانين منعاً باتاً من الجدال في مشروعيته)).

أما شق الجزاء فهو الذي يرتبه المشرع بمقتضى القاعدة القانونية وذلك لمن يخالف التكليف الذي تضمنه القاعدة القانونية أمرا كان أم نهيا. ومثال ذلك ما نصت عليه المادة (431) من قانون العقوبات الليبي تحت عنوان (إساءة استعمال السلطة ضد آحاد الناس) حيث نصت على إنه ((يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على مائة وخمسين جنيهاً كل موظف عمومي استعمل العنف ضد آحاد الناس أثناء ممارسة وظيفته وذلك بطريقة تحط من شرفهم أو بشكل يسبب لهم ألماً بدنياً)).

ويعد النص التشريعي هو المصدر الوحيد للتجريم والعقاب، وهذا يؤكد

(1). د. عبد الفتاح مصطفى الصيقي، قانون العقوبات، النظرية العامة، دار الهدى للمطبوعات الجامعية، القاهرة، ص 27-28.

احترام والتزام المشرع الجنائي بمبدأ الشرعية الجنائية) وبالتالي فإن القاعدة الجنائية ما هي إلا افصاح وتعبير عن هذا المبدأ– وهذا يعني إن القاعدة الجنائية هي نتاج قيام المشرع بإفراغ محتوى مبدأ (الشرعية الجنائية) في قالب القاعدة القانونية [2] وعلى هذا الأساس فإن هذا المبدأ يفيد بأن أي فعل من أفعال الأفراد وأي ضرب من إضراب سلوكياتهم لا يشكل جريمة تحت أي ذريعة إلا إذا وجد نص في قانون راهن يقرر إضفاء الصفة الإجرامية على ذلك الفعل المعين ويرتب له جزاء.[3]، لذا فإن إسناد المشرع لهذا المبدأ في صياغة القاعدة الجنائية قد يولد أزمة في النظام الجنائي، ويصيب القانون بالجمود والعجز الأمر الذي يكون فيه المشرع الجنائي مدعواً إلى اعتماد صياغة تشريعية تتسم بقدر من المرونة مستندا في ذلك على وسائل، وأدوات تشريعية مناسبة لتخفيف هذا الجمود، وليجعلها مستوعبة لوقائع ومستجدات المستقبل قدر الإمكان، وما يترتب من أثار على انفراد التشريع كمصدر وحيد في التجريم والعقاب

وللوقوف على مفهوم الصياغة المرنة للنصوص الجنائية كونها من الأدوات التشريعية للقاعدة الجنائية، فإننا سنتناول تعريف الصياغة المرنة للنصوص الجنائية (المطلب الأول) وأهمية الصياغة المرنة للنصوص الجنائية (المطلب الثاني) وتحديد مبررات الصياغة المرنة للنصوص الجنائية (المطلب الثالث).

(2). د. عصام عفيفي عبد البصير، تجزئة القاعدة الجنائية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، سنة 2003 صـ27.

(3). عبد الفتاح مصطفى الصيفي، المطابقة في مجال التجريم، محاولة فقهية لوضع نظرية عامة للمطابقة، ط2 ، دار النهضة العربية ، سنة 1991 ، صـ39.

المطلب الأول: تعريف الصياغة المرنة للنصوص الجنائية.

لتحديد تعريف الصياغة المرنة للنصوص الجنائية كونها من أدوات الصياغة التشريعية للقاعدة الجنائية، يتطلب منا بيان تحديد تعريف الصياغة المرنة لغة (الفرع الأول) وكذلك تعريف الصياغة المرنة إصطلاحاً (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الصياغة لغة.

إن مصطلح (الصياغة المرنة) يتألف من كلمتين الأولى (الصياغة) والثانية (المرنة).

وتعرف الصياغة لغة بأنها تهيئة الشيء وبناؤه فكلمة صاغ في اللغة مصدرها((صاغ)) وصاغ الشئ بمعنى هيأه على مثال مستقيم ورتبه [4]، وصاغ الكلمة بمعنى ((بناها)) من كلمة أخرى على هيئة مخصوصة، ((والصيغة)) هي النوع أو الأصل ويقال ((صيغة الأمر)) أي هيئته التي بني عليها، ويقال ((كلام حسن الصياغة)) بمعنى جيد ((ومحكم)) ويقال ((صيغ الكلام)) بمعنى ((تراكيبه وعباراته)) وفي اللغة الإنجليزية يعبر عن كلمة صاغ بـ (Drqft) ويقصد بها (شكل وهيأ)، ويقصد بكلمة (Draftman) محرر أو صائغ الوثائق، أي الشخص الذي يصوغ الوثائق القانونية وغيرها من المحررات الرسمية. [5]

أما كلمة مرنة لغة فهي مشتقة من الفعل ((مرَنَ))، مَرِن على الشيء أي

(4) ينظر، الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، الدار العربية للكتاب، طبعة سنة 1980م، ص 365.

(5) ينظر، د محمود محمد علي صبرة، أصول الصياغة القانونية بالعربية والإنجليزية، الطبعة الثانية، الجيزة، مصر سنة 2007م، ص 21.

اعتاده وداومه، أي ألفه ودخل فيه، ولآن له، وتَّمرنَ على الشيء، تدرب فيه ((مَرَانَةً)) تعوده واستمر عليه و((المَرَانَةُ)) اللين [6] و((ومُرُوناً)) و((مُرَانَةً)) أي لأن فيه صلابة، ومَرِنَ، مُرُونَةً على الشيء أي تعوده و((المَرِنْ))، ذو المُرُونَةِ.[7]

الفرع الثاني: تعريف الصياغة المرنة اصطلاحا.

تعرف الصياغة التشريعية بكونها ((مجموعة محددة من الطرائق والقواعد والمناهج المستخدمة سواء في وضع مضمون التشريعات القانونية أم في مسار تطبيقها في الحياة)) وفي رأي (سمولينسكي) إنها فضلاً عن ذلك يجب أن تستخدم بهدف تطوير التشريعات القانونية ورفع فاعليتها، وتعرفها (ماروزفا) بكونها ((مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل الخاصة لإعداد التشريعات القانونية والمحررات القانونية الأخرى، وصياغتها ونشرها وتنظيمها)) [8].

وقد عرف بعضهم الآخر الصياغة المرنة بأنها ((تهيئة القواعد القانونية وبناءها على هيئة مخصوصة وفقاً لقواعد معينة تلبية لحاجة تستدعي تنظيم السلوك في المجتمع على نحو ملزم)) ويقصد بها أيضا ((مجموعة الأدوات التي تؤدي إلى إخراج القاعدة القانونية إلى الوجود العملي تحقيقاً للغاية التي يهدف إليها جوهرها))[9].

---

(6) ينظر، الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، المرجع السابق، ص 572.

(7) ينظر، شيخ محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة بيروت، لبنان، بيروت، سنة 1978م ص 515.

(8) ينظر: د عبد العلي عيسى، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية المجلد رقم 4 العدد (13) سنة 2012م، ص 79.

(9) ينظر: د. عليوة مصطفى فتح الباب، الوسيط في سن وصياغة وتفسير التشريعات، الكتاب الثاني، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2001م، ص10.

وعرفت بأنها ((عملية تحويل القيم التي تتكون منها المادة الأولية للقاعدة القانونية إلى قواعد قانونية صالحة للتطبيق في المجال العملي))[10].

فالصياغة القانونية بشكل عام يراد بها ((تحويل القيم التي تكون مادة القانون إلى قواعد قانونية صالحة للتطبيق في العمل)) أو ((أنها مجموعة الوسائل والأدوات والقواعد المستخدمة لصياغة الأفكار القانونية، والأحكام التشريعية بطريقة تيسر وتسهل تطبيق أحكام القانون من خلال صهر وقائع الحياة اليومية في قوالب تشريعية لتحقيق الغرض الذي تنشده السياسة القانونية للدولة ويتم ذلك بتوظيف الوسائل، والأدوات المشار إليها في ترجمة مضمون القاعدة ترجمة صادقة وإعطائها الشكل العملي الذي تصلح به للتطبيق))[11]، مما يعني إن الصياغة التشريعية فن لابد لتمام معرفته من دراسة مستفيضة، وتجربة طويلة، وتستلزم ممن يمارسها أن يكون لديه قدراً كبيراً من العلم والمعرفة في علم القانون وأصوله وتاريخه ومدركاَ لظروف وتطورات الزمان والمكان والبيئة، لكي ينتهي إلى حلول على شكل قاعدة قانونية تتصف بالعمومية والتجريد والإلزام ، كما ينبغي أن تكون :-

1- شاملة لما يراد تنظيمه حالاً من العلاقات القانونية وإلى ما يمكن حصوله في المستقبل.

2- سهلة التطور (مرنة) وتتوافق مع المراكز المادية المستجدة.

---

(10) ينظر: د. الكوني علي اعبودة، أساسيات القانون الوضعي الليبي المدخل إلى علم القانون، دار الكتب الوطنية بنغازي، الطبعة الثالثة، سنة 1999، ص 209.

(11) ينظر: د عصمت عبد المجيد بكر، أصول التشريع، دراسة في إعداد التشريع، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد العراق، ص53.

غير إن الصياغة التشريعية تتباين تبعاً لطبيعة الأنظمة القانونية السائدة، كما إنها تتراوح من حيث الأسلوب بين الصياغة الجامدة والمرنة، فالصياغة تعد جامدة إذا كانت تواجه فرضاً معيناً أو وقائع محددة، وتم إيراد نصوصها بشكل محدد تحديداً جامداً ومحكماً يقيّد مطبقه تقييدا حرفياً صارماً، أما الصياغة المرنة، فهي التي لا تحدد الحكم أو ما تخضع له من أفراد ووقائع تحديداً منضبطاً جامعاً مانعاً ، أي إنها تتسم بإمكانية الإستجابة لحكم الحالات العملية المستجدة عند التطبيق وتمنح جهة تطبيقها قدراً من السلطة التقديرية على نحو معين ووفقاً لمعايير وأسس يحددها القانون أو يتركها لمحض إرادة القاضي كالنصوص التي تمنح القاضي سلطة تقديرية في تقدير مدة العقوبة بين حديها الأدنى والأعلى أو النزول بالعقوبة إلى ما دون حدها الأدنى المقرر قانوناً عند توافر عذر قانوني أو ظرف قضائي معين، أو أن تقرر المحكمة إيقاف تنفيذ العقوبة عندما تلتمس من وقائع القضية وحيثياتها وظروف المتهم ما يستدعي ذلك .

وعلى الرغم من أهمية الصياغة المرنة للأسباب والمسوغات التي ذكرناها، إلا إن هذه المرونة يجب أن تتلاءم مع طبيعة بعض القوانين وخاصة القوانين العقابية [12]، أي يجب ألا تسمح مرونتها بالتعسف المتزايد [13] أو التحكم في تطبيقها أو بلوغ أهداف وأغراض غير تلك التي توخاها المشرع عند صياغة النص القانوني، وإن كان الدور الذي تنهض به المحكمة العليا

---

(12). ينظر: د. نظام توفيق مجالي، الشرعية الجنائية كضمانة للحريات الفردية، دراسة في التشريع الأردني، مجلة الحقوق الكويتية، العدد الرابع، السنة الثانية والعشرون، سنة 1998م، ص 205.

(13). ينظر، حكم المحكمة العليا الليبية في الطعن الجنائي، رقم (51/372ق) قضية رقم 2003/11م، مجموعة أحكام المحكمة العليا الليبية، الجزء الثاني، ص 455.

يؤدي إلى تلافي هذا التحكم من خلال وظيفتها في الرقابة على صحة القوانين، ومراقبة الخطأ في تطبيق القانون أو تفسيرة [13]

ومع ذلك فقد أثير خلاف في الفقه الجنائي[14] عن مدى ملائمة اللجوء إلى الصياغة المرنة وذلك لكون هذه الصياغة تتفق مع العدل الفعلي أو الواقعي وتساير التطور الإجتماعي ومواجهة ما يطرأ من حالات ووقائع مستجدة على النقيض من الصياغة الجامدة التي تحقق العدل المجرد إلا إنها تقف حجرة عثرة أمام التطور الاجتماعي رغم اتسامها بالثبات والاستقرار أي تكون الصياغة مرنة عندما تمنح القاضي أو مطبق القانون نوعاً من الحرية في تحديد فرض القاعدة القانونية أو في حكمها، أو تمنحه نوعا من السلطة التقديرية، التي يستطيع باستخدامها التعامل مع كل قضية جنائية حسب ظروف تلك القضية من أجل تحقيق العدالة . وإن نجاح هذه الصياغة يبقى مرهوناً بدقتها، ومرونتها وملائمتها للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وبمعنى آخر فإن النصوص القانونية لا ينبغي أن تكون صياغتها جامدة ومحددة ، وإنما يجب أن تضفى عليها نوع من المرونة، والسعة لتستجيب لحكم الحالات المستجدة.

ومن الطبيعي أن يستعين المشرع عند صياغته للقاعدة القانونية الجنائية

---

(13) ينظر : د. عادل يوسف الشكري، فن صياغة النص العقابي، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، سنة 2017م، ص 234.

(14) يرى د جلال ثروت إن :((التمسك بحرفية مبدأ الشرعية الجنائية سيكفل الأمن لأولئك الذين يعبثون بالقانون مستغلين النقص الموجود فيه ولكن لا يعني إننا ننبذ مبدأ الشرعية وتعطي سلطات واسعة للقضاء الجنائي في التجريم والعقاب عن طريق القياس)) ينظر د جلال ثروت نظم القسم العام في قانون العقوبات ، دار الهدى للمطبوعات ، مصر، القاهرة ، سنة 1999م، ص 42.

بالمصطلحات المتعارف عليها مع ضرورة استعمال مصطلحات متعددة الدلالة على مفهوم محدد [2] إلا إنها يجب أن لا تضمن حكماً ثابتاً لا يتغير بالنظر لظروف كل حالة بل على المشرع استخدام ألفاظ مرنة، وشاملة تعطي للقاضي الجنائي سلطة تقديرية في تحديد السلوك الإجرامي، والتكييف القانوني المناسب له طبقاً للنصوص العقابية.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الصياغة المرنة بأنها: ((تلك الصياغة التي تتسم بقدر من المرونة في المبني والمعني، بما يضمن انطباقها على صور السلوكيات الإجرامية المستحدثة في إطار مبدأ الشرعية الجنائية، وبما يكفل عدم تعسف القضاء في التفسير والتطبيق)).

كما يرى د محمود نجيب حسني إنه :((لا بد من أن تحقق النصوص الجنائية التوازن بين المحافظة على مبدأ الشرعية والحاجة إلى تمكين القاضي من حماية المجتمع إزاء الأفعال الضارة وذلك بالتمعن في النصوص الجنائية بحيث لا تجعل مهمة القاضي ضيقة ومحصورة بين ثنايا التشريع، ولا أن تكون واسعة يترتب عليها إهدار الحريات ،وهذا ما يتطلب من المشرع صياغة نصوص واضحة ومحددة حتى لا تتقيد سلطة القاضي وتشجع على الإفلات من العقاب)) [15].

(15). ينظر د محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية القاهرة مصر، سنة 1973م، ص 74.

المطلب الثالث: أهمية الصياغة المرنة للنصوص الجنائية.

الصياغة المرنة لها أهمية كبيرة في إنشاء القاعدة القانونية، لأنها الصورة الواضحة لجوهرها وهي الوسيلة الأساس التي تحدد معناها وتضبط مضمونها، وبمعنى آخر إذا كان مضمون القاعدة القانونية هو الغاية فإن الصياغة القانونية لها هي الوسيلة لإدراك هذه الغاية وبلوغها فكلما كانت صياغة النموذج القانوني [16]، سليما تكون الحقوق والحريات التي جاءت لحمايتها في مأمن ضد التعسف والإعتداء عليها إذ إن ضبط القواعد القانونية من حيث صياغتها تكون صالحة من حيث التطبيق بشكل سليم في المجال العملي . وتتضح أهمية الصياغة المرنة للنصوص الجنائية **من خلال الآتي** -:

أولاً: تسهم الصياغة المرنة للنصوص الجنائية في معالجة مشكلة تضخم قواعد قانون العقوبات حيث أن تزايد عدد الجرائم بفعل التوسع السكاني وظهور التكنلوجيا الحديثة ستدفع معظم مشرعي الدول إلى كثرة إصدار القوانين ، وهذا يساهم في زيادة مشكلة تضخم قواعد قانون العقوبات [17].

ثانياً: تنطوي الصياغة التشريعية المرنة للنصوص الجنائية على أهمية كبيرة خاصة في مجال تكييف الوقائع الإجرامية وذلك؛ لأن القواعد الجنائية بتحريمها

---

(16). ينظر: د. عادل يوسف الشكري، فن صياغة النص العقابي، مرجع سابق، ص 237.

– د. ضاري خليل محمود الوجيز في شرح قانون العقوبات، القسم العام، بغداد، سنة 2002، ص 65.

– د. نظام توفيق المجالي، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دراسة تحليلية في النظرية العامة للجريمة والمسؤولية الجنائية، دار الثقافة الأردن، سنة 2010م،

– د. أمحمد معمر الرازقي، محاضرات في القانون الجنائي، القسم العام، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا الطبعة الثانية، سنة 1999م، ص 26.

(17). ينظر د رمسيس بهنام، النظرية العامة للقانون الجنائي، منشأة المعارف الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، سنة 2008م، ص 37. سنة 1983م، ص 68 .

القيام بسلوك معين من خلال التهديد بتطبيق الجزاء عليه إنما تحدد المعيار المعتمد للسلوك المباح للإنسان، وارتباطاً بهذا فإن بيان الحدود بين السلوك المحرم والمباح يعد غاية العملية التشريعية[18]، والنشاط التطبيقي للتشريعات القانونية الجنائية . يجب أن تكون الصياغة التشريعية للقواعد القانونية الجنائية محددة ودقيقة وواضحة ومرنة تعالج الحال والمستقبل ، وتساهم في إعداد بنية قوية للتشريع الجنائي ؛ ولأن استخدام المشرع للمصطلحات الدالة لا يحتمل أكثر من تأويل في قانون العقوبات.

ثالثاً: كما تعد الصياغة التشريعية المرنة المسلك أو الخطة المتبعة من الجهة المختصة بالتشريع والتي تهدف إلى تطبيق السياسة العامة العليا في مجالاتها المختلفة السياسية، والإقتصادية والإجتماعية والسياسية [19]، وذلك من خلال التعبير عنها وعن ماهيتها وآلية تحقيقها بواسطة مجموعة من القواعد القانونية العامة والمجردة التي تصدر للتعبير عن تلك السياسة العامة، والتي يصعب فرض تطبيقها دون وضعها في تشريع تتميز قواعده بخصائص تجعل تطبيق هذه السياسة ممكنا من جهة، وملزما من جهة أخرى، فعمل الصائغ يتمثل بتحويل المادة الأولية من أفكار ومقترحات إلى كلمات مكتوبة بصيغة نصوص قانونية تأخذ شكل مشروع قانون تمهيدا لإخضاعه لسلسلة من الإجراءات الدستورية والقانونية الخاصة بإقراره والتصديق عليه.

---

(18). عبد الفتاح مصطفى الصيفي، المطابقة في مجال التجريم، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991م، ص 9-10.

(19). ينظر د. جميل عبد الباقي الصغير، الشرعية الجنائية، دراسة تاريخية وفلسفية، سنة 1993م، دار النهضة العربية القاهرة، ص 89.

رابعاً: إن عملية الصياغة الجنائية المرنة تسهم في دعم القاعدة الجنائية للقوانين الأخرى فكل فعل قبل أن يصبح جريمة هو عمل غير مشروع وفقاً لقواعد القانون العام أو القانون الخاص ومن ثم فإن وظيفة الجزاء الجنائي ليست الإ تدعيم الجزاء غير الجنائي [20]، الذي تقرره القواعد القانونية الأخرى والتي سبقت وإن حرمت السلوك ذاته ومن هنا كانت الطبيعة الثانوية أو التابعة للقاعدة الجنائية.

فالمشرع قد يلجأ في تكييف الجرائم إلى قواعد قانون آخر مثلا في تحديد فكرة الموظف العام فهو يلجأ إلى قواعد القانون الإداري فيما يتعلق بمفهوم الموظف العام وشروط اكتساب الوظيفة العامة، وكذلك الأمر بالنسة لقواعد القانون الإداري فعندما يرتكب الموظف جريمة [21]، فإن المشرع يقوم بتطبيق قواعد قانون العقوبات عليه ومن هنا فإن الصياغة المرنة للنصوص الجنائية في هذا الإطار تساهم في توحيد النظام القانوني.

خامساً: إن صياغة القواعد القانونية صياغة سليمة تيسر للعاملين في المجال الجنائي من قضاة ومحاميين وغيرهم إدراك المقصود بالأحكام التي وجدت لتنظيمها مما يؤدي إلى تطبيقها بصورة سليمة بعيدة عن الغموض الذي يربك تطبيقها [22]، فكلما كانت الصياغة غامضة إلا وأثر ذلك على تطبيق القانون

---

(20). ينظر، نبيل مدحت سالم، مبدأ الشرعية الجنائية مدلوله وعناصره، مجلة المحاماة، تصدر عن نقابة المحاميين المصريين، العدد الثامن، سنة 1984م، ص 12-13.

(21). حيث نصت المادة (236) من قانون العقوبات الليبي على إنه (يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل موظف عمومي يخل بواجبات وظيفته أو يسئ استعمالها بأن يفشي معلومات رسمية يلزم بقاؤها سرية، أو يسهل بأي طريقة كانت الوصول إلى الإفشاء بها. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على السنة إذا وقع التسهيل خطأ).

(22). ينظر: د محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الطبعة العاشرة، مطبعة جامعة القاهرة، ص44.

تطبيقاً سليماً وبالتالي يؤثر على ثقة المواطنين بالدولة وهذا ما نلحظه في الواقع العملي، فالكثير من القواعد الجنائية في قانون العقوبات تتصف بالجمود[23]، وقد أثر ذلك على تطبيقها كثيراً حيث توجد العديد من الجرائم المستحدثة مما يصعب تطبيق نصوص قانون العقوبات عليها نتيجة تطورها والتي وجدت نتيجة استعمال وسائل الإتصال وتقنية المعلومات والتي تحتاج إلى وجود قوانين خاصة بها، كما إن الصياغة الجامدة للنصوص الجنائية أدت إلى تأخر حسم الدعاوى الجنائية نتيجة نقضها من قبل المحكمة العليا بسبب جمود النصوص الجنائية، وعدم ضرورتها وتناسبها مع جسامة بعض الجرائم.

سادساً: إن صياغة القواعد الجنائية تسهم في احترام النظام الجنائي من خلال تحديد سلوك الأشخاص المكلفين وبيان ما يفرض عليهم من أعباء وواجبات، وما تمنحه تلك القواعد من صلاحيات، وهذا ما يحقق جوهرها أو مضمونها إذ يتحدد من خلالها كل عمل مخالف للغاية التي جاءت من أجل حمايتها وتحقيقها هو جوهر تلك القواعد [24].

(23) ينظر: د. عليوة مصطفى فتح الباب، المرجع السابق، ص17 .

(24) ينظر: د. محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات، القسم العام، المرجع السابق، ص 69.

المطلب الثاني: مبررات الصياغة المرنة للنصوص الجنائية.

يمكننا أن نلتمس مبررات فكرة الصياغة المرنة للنصوص الجنائية من خلال الأثار الناجمة عن تطبيق مبدأ الشرعية الجنائية وما رافق ذلك من دعوات فلاسفة القانون الجنائي للتخفيف من غلو هذا المبدأ ، فضلاً عن توخي هذه المبررات في أساليب الصياغة التشريعية من جانب وما تتضمنه نصوص القانون الجنائي تصريحاً أو تلميحاً بإيكال مهمة تفسير النص الجنائي وتأويله من قبل قاضي الموضوع عند تطبيق النص على الواقعة الجنائية مستعيناً في تفسير هذه النصوص بالمسوغات والأسباب الموجبة التي أملت على المشرع حماية المصالح والقيم التي اتخذها المشرع محلاً للتجريم من جانب آخر.

لذلك سنتناول عرض مبررات فكرة الصياغة المرنة للنصوص الجنائية في فرعين نتناول في (الفرع الأول) المبررات التشريعية للصياغة المرنة، ونتناول في (الفرع الثاني) المبررات الفقهية والقضائية للصياغة المرنة.

الفرع الأول: المبررات التشريعية للصياغة المرنة.

تعد الصياغة التشريعية المرنة هي الأداة الرئيسة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في أية دولة من الدول، لما تتصف به من خصائص ومميزات ترتقي بمستوى النصوص التشريعية، وتجعلها مستوعبة دائماً للمستجدات والتطورات الحاصلة في المجتمع.

والخصائص التي تتميز بها الصياغة المرنة للنصوص الجنائية لها ما يبررها من الناحية التشريعية، وتتضح هذه المبررات في الآتي:

أولاً: جمود مبدأ الشرعية الجنائية:

إن التقيد بحرفية المبدأ يؤدي إلى عدم قدرة المشرع على الإلمام بكافة الوقائع والأفعال وبالتالي يؤدي إلى جمود القاعدة القانونية، [25] وهذا ما يجعلها غير قادرة على مسايرة التطور في المجتمع، أضف إلى ذلك إن تقييد سلطة القاضي وعدم قدرته على التوسع في التفسير يجعله عاجزاً عن معاقبة بعض الأفعال التي لا توجد نصوص لتجريمها، وحيال هذا الوضع نجد العديد من الفلاسفة لديهم آراء في هذا النقد فيرى بعضهم [26] أن التشريع لا يستطيع أبداً أن يحدد بدقة ما هو أفضل وأعدل للجميع ولا أن يأمر بما هو أحسن لكل الناس.

ثانياً: دور المشرع في إصدار الأنظمة والتعليمات.

قرر المشرع الليبي بضرورة قيام الجهات القضائية والتنفيذية بمهمة تفسير التشريع ورفع حالة الغموض عنه **ويتضح ذلك من خلال الآتي:**

1- لقد أناط المشرع الليبي مهمة تفسير القوانين للمحكمة العليا، مما يؤكد أن القوانين بلا استثناء تحتاج من حيث المبدأ إلى تفسير، على إن الأمر لا يقتصر على النصوص العقابية الغامضة [27] وحدها، ذلك أن النص القانوني يكون في

---

(25). ينظر: د. عبد الأحد جمال الدين، الشرعية الجنائية، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية العدد الثاني، السنة السادسة عشر مطبعة عين شمس، القاهرة، مصر، سنة 1974، ص 502-503.

(26). يرى الفقه المصري ((إن مبدأ الشرعية ليس خيراً محضاً لأنه يحول نصوص القانون الجنائي إلى نصوص جامدة تجرده من المرونة اللازمة لمواجهة الإجرام المتطور تبعاً لتقدم الحضارة وارتباط المصالح بين الناس وتعقد الحياة الإجتماعية مع ما يبديه المجرمين من التفنن في أساليب الإجرام مما يجعلهم في كثير من الحالات بمنجاة من سلطان القانون)) مشار إليه عند د. عبد الفتاح الصيفي، قانون العقوبات، النظرية العامة، المرجع السابق، ص46.

(27). ينظر: د الكوني علي اعبودة، مبادئ المحكمة العليا والإلزام المستحيل، بحث منشور في مجلة معهد القضاء، العدد الأول، سنة 2004م، ص 17.

العادة مختصرا وعاماً ومجرداً، فإذا كان النص واضحاً لا لبس فيه كان دور القاضي في تفسيره سهلاً وميسراً، أما إذا كان النص غامضاً فإنه يحتاج إلى جهود من المفسر لإستجلاء معناه ومحتواه، من خلال اسلوب وطريقة صياغة النص إذ أصطلح الفقهاء على استعمال كلمة الغموض للدلالة على خفاء المعنى، حتى أصبحت كلمة الغموض ملائمة لكلمة التفسير، فالتفسير إذا في كلتا الحالتين أمراً لازماً للقضاء وهو ما عبر عنه الفقهاء بالقول (لا قضاء بغير تفسير).

2- لقد ألزم المشرع الليبي السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) بإصدار الأنظمة والتعليمات [28] والقرارات التي من شأنها تسهيل تنفيذ تلك القوانين وبغض النظر عما إذا كانت تلك القوانين قد تمت صياغتها بإسلوب جامد أم مرن، حيث يدرك المشرع تماماً أهمية هذه الأنظمة لتوضيح معاني ودلالات وفحوى نصوص تلك القوانين وتفسيرها.

3- لقد أقر المشرع الليبي للقاضي الجنائي أن يذهب إلى الكشف عن فحوى النص ومضمونه من خلال التأويل كلما كان هذا التأويل يتلائم مع الواقعة المعروضة وأن لا يخطئ في التأويل عملاً بنص المادة (27-28) من قانون العقوبات الليبي [29] .

---

(28) من تلك القوانين القانون رقم (11) لسنة 1984م بشأن المرور على الطرق العامة. ولا ئحته التنفيذية .

(29) تنص المادة 27 على انه: ((يحكم القاضي بالعقوبة التي يراها مناسبة في حدود ما نص عليه القانون) وقد بين المشرع العوامل التي يستند إليها القاضي في تقدير العقوبة الجنائية وذلك في نص المادة (28))) ونصت المادة 28 على إنه: ((على القاضي أن يستند في تقدير العقوبة وفقاً للمادة السابقة على خطورة الجريمة ونزعت المجرم للإجرام)) د. محمد رمضان بارة، شرح القانون الجنائي الليبي، د. محمد رمضان بارة، شرح القانون الجنائي الليبي الأحكام العامة (الجريمة والجزاء) المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، الطبعة الأولى، 1997م. ص 532.

4- من المعلوم أن ضمانات الحرية الشخصية تقتضي أن تصاغ أحكام القوانين الجنائية بما يقطع كل جدل في شأن حقيقة محتواها ليبلغ اليقين بها حداً يعصمها من الجدل مما يستدعي ضرورة عدم إنطواء النص الجنائي على نقص تشريعي – أي اغفال كلمة أو حرف أو أكثر في النص الجنائي – مما يفضي إلى اختلال المعنى الوارد به، الأمر الذي يستدعي من المشرع النهوض بمهمة سد النقص تلافياً لوصف القاضي إذا امتنع عن الحكم بسبب عدم وجود نص ينطبق على الواقعة بأنه قد أنكر العدالة [30] .

(30) ينظر حكم المحكمة الدستورية المصرية العليا، في 3 يناير 1993م ، القضية رقم 3 لسنة 10 قضائية مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا ، المجلد الثاني ، قاعدة رقم 10 ، صـ103.

الفرع الثاني: المبررات الفقهية والقضائية للنصوص الجنائية المرنة.

رغم الأهمية الكبيرة لمبدأ الشرعية الجنائية، ورغم سيادته في التشريعات الجنائية، وما يوفره من حماية للمجتمع والمصالح والحريات الفردية، وما يؤكده من الأسس الأخلاقية للمسؤولية الجنائية، إلا إن هناك بعض الإنتقادات التي وجهها الفقه لهذا المبدأ، والتي تعد بمثابة مبررات تجيز اللجوء للصياغة المرنة للنصوص الجنائية والتي يمكن ردها إلى الأتي:-

أولاً: عجز التشريع الجنائي عن مواجهة التطور.

يتحصل هذا النقد من إن التمسك بحرفية مبدأ الشرعية الجنائية يؤدي إلى جمود قانون العقوبات لأن القاضي لا يستطيع أن يتوسع في تفسيره ليواجه به ما يستجد من أفعال ضارة بالمجتمع، بل إن القاضي لا يستطيع أن يتوسع في تفسيره ليتناول بالعقاب أفعالاً سنها المشرع وقت وضع النص على أن يجرمها، وهذا كله من شأنه أن يصل بمبدأ الشرعية إلى العجز عن حماية المجتمع من الأفعال الضارة وقت وضع التشريع، ونظراً لكون التدخل التشريعي اللاحق قد يأتي متأخر، من أجل معالجة قصور التشريع الأول لمعالجة الجرائم المستحدثة، فإنه غالباً ما يؤدي إلى عجز القانون وجموده[31].

ويستند هذا النقد بالأساس إلى فكرة النقص الفطري في التشريع الذي يجعله مصدراً من بين عدة مصادر متعددة للقواعد القانونية لا يقوي على الإستقلال والكمال التشريعي، وعليه فإن المشرع عند صياغته لنصوص التجريم والعقاب

(31). ينظر د. عصام عفيفي عبد البصير، أزمة الشرعية الجنائية ووسائل علاجها، المرجع السابق، ص80، وكذلك د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي، قانون العقوبات، النظرية العامة، المرجع السابق، صـ 76 . د. محمد سليم العوا، مبدأ الشرعية في القانون الجنائي المقارن، مجلة القضاء والتشريع، العدد الثالث، سنة 1970م، ص 84.

لا يستطيع أن يواجه جميع الحالات والظروف حتى بإستخدام المنطق القانوني في تطوير القواعد القانونية، لذا فإننا سوف نكون أمام نقص في الأحكام وحاجة ملحة لحلول سريعة تتناسب مع تجدد علاقات المجتمع وتعقدها وذلك ؛ لأن من المسلم به بأن المشرع لا يستطيع أن يحيط مسبقاً بكل جرائم المستقبل، وصور السلوك المحظورة التي يجب تجريمها في مواجهة مبدأ الشرعية الجنائية لذلك ستكون الفرصة سانحة للمجرمين والشواذ لإرتكاب أفعال خطرة على أمن المجتمع ومصالحه دون أن ينالهم أي عقاب وذلك لأن المشرع الجنائي لم يتناول تجريم تلك الأفعال والتصرفات بنصوص صريحة كما أن القضاء بدوره لا يستطيع أن يوقع العقاب لمثل هذه التصرفات وصور السلوك المضرة لعدم وجود النص الذي يجرمها .

ومن ناحية أخرى ، فإن عملية التشريع تمر بمراحل كثيرة ، فهي تبدأ بالحاجة إلى تشريع جديد لحماية مصلحة معينة ، ثم يوضع مشروع القانون بواسطة السلطات المختصة بالعملية التشريعية وتخصص لجان لفحصه وتمحيص دراسته وتتباين فيه الأفكار والآراء وقد تطول المدة لإصداره، وفي هذه الأثناء تكون هناك أفعال ضارة بالمجتمع قد أفلتت من العقاب فيستفيد المجرمون من نقص التشريع الجنائي ليرتكبوا أفعالا إجرامية من الضروري المعاقبة عليها وإن قام بتوقيع عقوبة فإن القاضي يصبح متدخلاً في عمل تشريعي، أي يصبح مشرعا لعمل ليس من اختصاصه، إذ إن مهمة القضاة هي تطبيق القانون وليس خلقه.

ثانياً: تلكؤ التشريع الجنائي في مواكبة الأفكار الحديثة وتفريد العقاب.

مؤدي ذلك إن مبدأ الشرعية الجنائية من شأنه يلزم المشرع بأن يحدد سلفاً العقوبة المقررة قانوناً لكل جريمة سواء من حيث نوعها أم من حيث مقدارها، [32]، ودون النظر إلى شخصية مرتكبها وبغض النظر عما أحاطت به من ظروف دفعته إلى ارتكابها ومعيار المشرع في تحديد العقوبات سلفاً هو بالنظر إلى ما ينطوي عليه الفعل من خطر لا إلى ما ينطوي عليه مرتكبه من خطورة إجرامية، لأن خطورة هذا الأخيرلا تبرز أمام المشرع وقت تحديد العقوبة وإنما تبرز أمام القاضي حينما يواجه كل جريمة وكل مجرم على حدة [34].

وقد أدى تطور علم الإجرام إلى الكشف عن حقيقة مفادها إن وظيفة القانون الجنائي العقابية في مكافحة الإجرام الإجتماعي لم تحقق أهدافها ، وذلك حينما قيدت سلطة القاضي في تقدير العقوبة مستندة في ذلك إلى قدسية مبدأ الشرعية الجنائية، كما إن الأخذ بالتطبيق الحرفي بنصية مبدأ (لاجريمة ولا عقوبة إلا بنص) يحرم القاضي من سلطته التقديرية في تفريد العقاب فالشركاء في الجريمة الواحدة لا يجمعهم سوى عامل مشترك هو الجريمة وفيما عدا ذلك توجد فوارق بينهم تتعلق بمستوى الذكاء والسن والتعليم وبالتالي ليس من العدالة معاملتهم بنفس المستوى ومن ثم معاقبتهم بنفس المستوى [35].

وأمام هذه النتيجة الخطيرة التي تترتب على التطبيق الحرفي والدقيق لمبدأ

---

(32). ينظر: د عبد الأحد جمال الدين، الشرعية الجنائية، المرجع السابق، ص 507.

(34) ينظر: د أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية القاهرة، طبعة سنة، 1972، ص158.

(35). ينظر: د . نظام توفيق المجالي، شرح قانون العقوبات، القسم العام، المرجع سابق، ص431.

الشرعية كان لابد من وسائل وحلول للتخفيف من هذه الأزمة وذلك أما بإهدار هذا المبدأ والعودة من جديد إلى ترك زمام تحديد العقوبات للقاضي على نحو ما كان معمولاً به قبل الثورة الفرنسية والإتجاه إلى نظام أكثر مرونة في تحديد العقوبة لتي لا تخرج فيها عن إطار مبدأ الشرعية وهو ما نعتقده أحد صور الصياغة المرنة الذي استقرت عليه السياسة الجنائية الحديثة الذي يمكن أن يوظفه المشرع لمواجهة هذه الأزمة.

ثالثاً: حاجة قضاء الحكم للنصوص الجنائية المرنة.

إن مواجهة قضاء الحكم لحالات القصور، والغموض التشريعي الناتج عن صياغة المشرع للنصوص القانونية استدعى تصدي قضاء الطعن في المحاكم الدستورية لمواجهة بعض صور الغموض التي تحتاج إزالتها إلى نظرة وتأمل ففي الوقت الذي يعد فيه اللفظ خفياً، وغامضاً بالنسبة إلى البعض فإن هناك نص جنائي غامض لا يمكن إزالته إلا من قبل الجهة التي أصدرته.

وفي هذا الشأن قضت المحكمة الدستورية العليا في مصر بأن ((غموض النصوص العقابية يعني انفلاتها من ضوابطها، وتعدد تأويلها، فلا تكون الأفعال التي منعها المشرع أو طلبها محددة بصورة يقينية بل شباكاُ أو شراكاً يلقيها المشرع متصيداً بإتساعها أو إخفاءها من يقعون تحتها أو يخطئون مواقعها)) [36] ومن هنا تبرز أهمية الحاجة الجدية للقضاء إلى النصوص المرنة، كمبرر يسوغ للمشرع اللجوء إلى هذا النوع من الصياغة.

(36). ينظر، حكم المحكمة الدستورية المصرية، جلسة 8 يوليو، سنة 2001م في القضية رقم (114) لسنة (18) قضائية الجريدة الرسمية العدد 24، ص 14.

المبحث الثاني: تطبيقات الصياغة المرنة للنصوص الجنائية.

إن الأزمات الإقتصادية والسياسية التي اجتاحت العالم في القرن العشرين والواحد والعشرين وما تبعها من تطور تكنلوجي وتقني وفني قد ألقت بظلالها على دور المشرع في مواجهة ومعالجة المشاكل الناجمة عن تلك المتغيرات الأمر الذي ألزمه بترجيح تخفيف المفهوم الشكلي لمبدأ الشرعية ، وإقراره بعدم مناسبة هذا النظام (الاختصاص الحصري للقانون في المجال الجنائي) فضلاً عن عدم قدرة المشرع في ممارسة وظيفته التشريعية في كل المجالات وخاصة في الميادين الاقتصادية ذات الطبيعة الفنية والتقنية التي تتطلب السرعة والسرية وما تستلزمه من تنظيم معقد ومفصل ومرن وقابل للتعديل بسهولة، قد لا يستطيع البرلمان تأمينه الأمر الذي نستطيع فيه القول إن الباب لم يعد موصداً أمام السلطة التنفيذية للمساهمة في عملية التشريع في المجال الجنائي ووفقاً للصيغ الدستورية والقانونية التي يقرها المشرع في هذا النظام القانوني أو ذلك ، في إطار مبدأ لاجريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون .

ومن أجل تفادي الأثار الناجمة عن أزمة الشرعية الجنائية كان لزاماً على المشرع الجنائي التخفيف من حدة هذا الجمود، وذلك من خلال اللجوء إلى نظام أو صيغ أو أساليب أكثر مرونة في تحديد الجرائم والعقوبات مما يستوعب صور السلوك المستحدثة، ويخرج قانون العقوبات من الضيق والعجز إلى رحابة المرونة والتخفيف في ظل الأسس الجوهرية للقانون الجنائي، وقد اقتنعت معظم التشريعات الحديثة الأسلوب المتقدم بشكل مختلف ويتناسب مع مقتضيات كل مجتمع وفي ضوء الفلسفة المتبناة من قبل المشرع ضمن قيد الزمان والمكان.

وعليه سيتم تناول تطبيقات الصياغة المرنة للنصوص العقابية في معالجة أزمة الشرعية الجنائية للتخفيف من غلو هذا المبدأ في ثلاثة مطالب، تجزئة القاعدة الجنائية (المطلب الأول) والتفويض التشريعي (المطلب الثاني) وتفسير نصوص الجنائية (المطلب الثالث).

المطلب الأول: تجزئة القاعدة الجنائية.

قد يقوم المشرع بتجزأة شقي القاعدة الجنائية بين قانونين فتسمى القاعدة على بياض (الفرع الأول) أو يقوم بإخرج النص الجنائي من حظيرة القانون الجنائي فيضمنه في قانون أخر غير جنائي (الفرع الثاني) .

الفرع الأول: القاعدة الجنائية على بياض.

يمكن للمشرع الجنائي التخفيف من جمود قواعد قانون العقوبات عن طريق عدم إنفراد المشرع بسلطة وضع الجرائم والعقوبات على أن يفوض جهة الإدارة بذلك وفي حدود معينة بيد إن إعطاء هذه

السلطة للجهات الإدارية[37] دون ضوابط ومحددات من الممكن أن يؤدي إلى تعسف الإدارة الأمر الذي يمثل إخلالاً بمبدأ الشرعية الجنائية ومن هنا تبرز فكرة دور تجزئة القاعدة الجنائية والقاعدة على بياض كوسيلة من الوسائل الناجحة للخروج من هذه الأزمة حيث يمكن للمشرع تجزئة القواعد الجنائية ووضع بعض النصوص على بياض لا سيما في المجال الجنائي وتجريم المخالفات.[38]

(37). ينظر: امهيدي محمد مهيدي، السلطة اللائحية للإدارة في مجال تنفيذ القوانين، (دراسة مقارنة) أكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي، ليبيا، سنة 2004م، ص 162.

(38). نظر: د. عصام عفيفي عبد البصير، تجزئة القاعدة الجنائية، المرجع السابق، ص102.

فالقاعدة الجنائية تتكون من شقين تكليف وجزاء فالتكليف يتكون من التكليف الإيجابي والسلبي أما الجزاء فهو العقاب الذي يناله المكلف لعدم امتثاله للأوامر التي تضمنها شق التكليف بالقاعدة الجنائية [39]وتنقسم النصوص الجنائية بالنظر إلى إجتماع عناصر القاعدة الجنائية إلى نصوص تامة(مستوعبة) ونصوص غير تامة (غير مستوعبة) حيث يقصد بالنصوص الجنائية التامة أن تأتي القاعدة الجنائية بشقيها التكليف والجزاء في نص جنائي واحد وهذا هو الأصل حيث يجمع المشرع بينهم في أغلب الحالات، أما النصوص الغير تامة وغير المستوعبة فهي التي تأتي فيها القاعدة الجنائية بشقيها (التكليف و الجزاء) موزعة ومجزأة بين أكثر من نص تشريعي في قانون واحد أو قوانين مختلفة، ومفاد ذلك إن النص الجنائي الذي لايستوعب القاعدة الجنائية إما يقتصر على تحديد التكليف أو حكم القاعدة الجنائية ويترك تحديد الجزاء لنص جنائي آخر والذي يسمى (بالنص التجريمي المحض) وإما أن يقتصر على تحديد الجزاء ويترك لنص جنائي غيره تحديد الحكم (التكليف) الذي يمكن ترتيب الجزاء على مخالفته والذي يسمى (بالنص الجزائي المحض) مثال ذلك ما أورده المشرع الليبي بالمادة (446) من قانون العقوبات الليبي والتي نصت على إنه (تكون العقوبة الحبس مع الشغل مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد عن خمسين دينارا إذا حصلت السرقة بطريق التسلل إلى بناء أو مكان أخر مسكون أو معد للسكن أو أحد ملحقاته من أحد المحلات المعدة للعبادة 2- إذا حصلت السرقة بإستعمال العنف ضد

(39). ينظر: د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي، القاعدة الجنائية دراسة تحليلية، المرجع السابق، ص 38.

الأشياء وباستعمال مفاتيح مصطنعة 3 –إذا حصلت السرقة ليلاً....) هذه النص يتكون من عدة عناصر يكون كل منها جريمة مستقلة وبالتالي فهي لا تقع تحت طائلة المادة الخاصة بعقوبة السرقة البسيطة وهي المادة (444) ولا المادة الخاصة بانتهاك حرمة منزل وهي المادة (436) وإنما يعاقب بموجب المادة (446) السالفة الذكر والتي تعاقب على السرقة المقترنة بظروف مشددة لأن العقوبة فيه أشد من عقوبة كلٍ من الجريمتين السابقتين. [40]

وحيث إن تجزئة القاعدة الجنائية لا تتعارض مع مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات طالما كانت محددة بنطاق معين لذا فإن لتجزئة القاعدة الجنائية دور مهم في التخفيف من أزمة الشرعية وإضفاء المرونة على قواعد قانون العقوبات التي تمكنه من مواكبة التطور الذي يطرأ على الظاهرة الإجرامية وعلى صور السلوك المستحدثة التي تهدد أمن المجتمع واستقراره [41] وتتجلى تجزئة القاعدة الجنائية في أنه من اللحظة التي يحدد فيها المشرع شق الجزاء ويضمنه في النص الجنائي فإن التكليف المقابل لهذا الجزاء قد لا يكون قائماً أو مكتملاً في ذهن المشرع أصلاً وبالتالي فإن قاعدة التجزئة تكتسب أهميتها في أنها نوع من التجريم الافتراضي المرن لما يتصوره المشرع من أفعال غير مشروعة قد تحدث في المستقبل وقد تعكر صفو المجتمع فيحدد شق الجزاء في إطار عام تاركاً للسلطة اللائحية مهمة تحديد التكليف في الوقت المناسب عند وجود وقيام حالة الخطر ، دون أن يلجأ المشرع إلى إصدار

(40). ينظر: د محمد رمضان بارة، القانون الجنائي الليبي، القسم الخاص، (جرائم الإعتداء على الأمول) الشركة العامة للورق والطباعة، الخمس، ليبيا، 1998م، ص116.117.

(41). ينظر: د. السعيد مصطفى السعيد، الأحكام العامة في قانون العقوبات، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر الطبعة الرابعة، سنة 1962م. مرجع سابق، ص 93–94.

قواعد جنائية جديدة للاستعانة بها في مواجهة صور السلوك التي تهدد أمن المجتمع والتي قد تحتاج وقتا طويلا ، حتى يستطيع الإحاطة بهذه الأفعال فيما يستباح خلال هذا الوقت الاعتداء على المصالح العامة للمجتمع، لا بل في الفقه من يذهب إلى أبعد من ذلك ، حيث يرى إن تجزئة القاعدة الجنائية إلى شقين هو من مقتضيات التحليل العملي كما ويجب استخدام مبدأ تجزئة القاعدة الجنائية وفق ضوابط وحدود معينة تحول دون تهديد الحقوق والحريات الفردية.

أما عن كيفية تكريس المشرع لفكرة الصياغة المرنة في مواجهة أزمة الشرعية الجنائية من خلال صياغته للقاعدة الجنائية على بياض ، فيمكن تصوره من خلال قيام المشرع بتحديد شق الجزاء في النص الجنائي ، دون أن يحدد شق التكليف بل يحيل في الوقت نفسه إلى قانون غير جنائي ليتولى مشرعها تحديد شق التكليف إذ يمكن أن يكون هذا القانون قائماً فعلاً أو من المزمع إصداره إذ لم يكن قد وجد لحظة وضع القاعدة الجنائية على بياض إلا إنه يجب أن يُحدد قبل وقوع الفعل المكون للجريمة، وذلك قبل مخاطبة الأفراد بتلك القاعدة إعمالاً لمبدأ الشرعية الجنائية، ومن أمثلة القاعدة الجنائية على بياض التي يحيل فيها المشرع تحديد شق التكليف إلى قانون آخر غير جنائي ومثال ذلك ما جاءت به المادة (462) من قانون العقوبات الليبي: (يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائة دينار كل من أعطى بسوء نية صكا (شيك) لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الصك أو سحب بعد إعطاء الصك الرصيد كله أو بعضه بحيث أصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه عن سوء نية بعدم الدفع ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من أصدر صكا خالياً من الاسم أو من أمر الدفع من دون قيد أو من ذكر المصرف المسحوب عليه أو من تاريخ أو مكان الإصدار أو أصدره بتاريخ كاذب...الخ) وهنا المشرع يحيل في تحديد شق التكليف إلى قواعد القانون التجاري لتحديد الشروط الشكلية والموضوعية لصحة الأوراق التجارية والمتمثلة في الصك . ومن أمثلة القاعدة الجنائية على بياض والتي يحيل فيها المشرع تحديد شق التكليف إلى نص تشريعي جنائي لكي تكتمل به القاعدة الجنائية على بياض ماورد في المادة (437) من قانون العقوبات الليبي والتي تنص على إنه (يعاقب بالحبس و بغرامة لاتزيد عن عشرين دينارا كل موظف عمومي يدخل مسكن أحد الناس بغير رضاه أو يبقى فيه دون مبرر وذلك اعتماداً

على وظيفته فيما عدا الأحوال المبينه في القانون أو دون مراعاة القواعد المقررة فيه) ، حيث يحيل في ذلك إلى أحكام قانون الإجراءات الجنائية بشأن إتباع إجراءات التفتيش.[42]

ومعنى ذلك إن شق التكليف في القاعدة على بياض لا يكون قد وجد لحظة وضع تلك القاعدة بل يكتمل تحديده في نص لا حق مما يعني إن القاعدة على بياض تختلف عن القواعد الجنائية البحتة في أن شق التجريم في هذه الأخيرة حال ومحدد وإن ورد في نص أو تشريع أخر نافذا كما يستوي أن يكون ذلك النص الأخير جنائياً أوغير جنائي، ويستوي أن يكون قانوناً، أو لائحة (النظم والتعليمات) أو قرارا ، طالما أنه قد صدر بناء على قانون، وبذلك يكون المشرع

(42) تنص المادة (40) من قانون الإجراءات الجنائية الليبي على إنه :(يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينيبه عنه كلما أمكن ذلك ويجب أن يكون بحضور شاهدين ويكون هذان الشاهدان بقدر الإمكان من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ويثبت ذلك في المحضر).

قد أضفى نوعاً من المرونة في الصياغة التشريعية من خلال تفويض المشرع في قانون آخر سواء كان جنائياً أم غير جنائي في تحديد (شق التكليف أو التجريم)([43]).

وفي سياق هذا الفهم يمكننا القول بأن تجزئة القاعدة الجنائية ووضع قواعد جنائية على بياض، وتكملتها بواسطة قواعد أخرى، من الأفكار التي لا تتعارض ومبدأ الشرعية الجنائية طالما كان ذلك بناء على قانون، ووفقا للقواعد الأساسية لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

الفرع الثاني: وضع المشرع لنصوص عقابية في قوانين غير جنائية.

إن المتتبع لمسلك المشرع الليبي في هذا الشأن يلاحظ أن المشرع الليبي قام بوضع نصوص عقابية في قوانين غير جنائية مختلفة ومن الأمثلة على ذلك:

– قانون رقم (17) لسنة (1986) بشأن المسؤولية الطبية ، حيث نصت المادة (33) من القانون على إنه :(يعاقب بالسجن كل من قام بعمل أو تدخل بقصد حرمان شخص من التناسل في غير الأحوال المسموح بها وفقاً لحكم المادة الثامنة عشر من هذا القانون وتكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تتجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كان الحرمان من التناسل بصفة مؤقتة).

– القانون رقم (15) (لسنة 1371و.ر) في شأن حماية وتحسين البيئة حيث نصت المادة (70) على إنه:((يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثة ألاف دينار ولا

(43) ينظر: د عبد الفتاح مصطفى الصيفي، قانون العقوبات، النظرية العامة، المرجع السابق، ص 54.

تتجاوز عشرة ألاف دينار كل من يلقى أية مخلفات أو يتخلص منها ويكون من شأن ذلك التسبب في تلويث المصادر المائية تلوثاً مباشراً أو غير مباشر أو إلقاء مواد مضرة بالصحة العامة وبالحيوانات في الخزانات ومجاري المياه)).

– القانون رقم (76) لسنة (1972م) بشأن المطبوعات حيث نصت المادة (43) على إنه :((كل من يقوم بإعادة طبع المطبوعة الممنوعة أو طبع أية مطبوعة حظر نشرها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على ألفي دينار مع مصادرة المطبوعة وجواز إلغاء ترخيص المطب))

– القانون رقم (1) لسنة (1373و.ر 2005م) بشأن المصارف حيث نصت المادة (104) على إنه :((كُلُّ مصرف يتخلَّف عن العمل بالقرارات التي يُصدرها مصرف ليبيا المركزي تطبيقاً لأحكام الرقابة على المصارف، المُبيَّنة في المادة (56)، أو خالف أحكام المادتيْن (58) و (59) من هذا القانون يُعاقَبُ بغرامة لا تقلُّ عن عشرة آلاف دينار ولا تجاوز مائة ألف دينار مع إلزام المصرف المُخَالف بإزالة المُخالفة)).

والمشرع عندما يلجأ إلى وضع النصوص العقابية في قوانين غير جنائية يتبع أسلوبين الأول أن يضع النص العقابي في سياق النصوص الأخرى للقانون غير الجنائي، على هيئة نصوص متناثرة بداخله، والثاني يقوم المشرع فيه بوضع هذه النصوص ضمن باب أو فصل يخصصه للعقوبات في ثنايا قانون غير جنائي [44] .

(44). ينظر: د عبد الفتاح مصطفى الصيفي، القاعدة الجنائية، المرجع السابق، ص351.

والمشرع عندما قام بإخراج هذه النصوص من حضيرة القانون الجنائي وتضمينها في قانون غير جنائي لا يعني بهذا بأنه يساهم في أن تفقد القاعدة الجنائية ذاتيتها [45]، بل تعد صورة من صور الصياغة المرنة التي تساهم في مشاركة ودعم القواعد الغير الجنائية للقاعدة الجنائية.

المطلب الثاني: التفويض التشريعي اللائحي.

إن مدى الاعتراف للسلطة التنفيذية بالتشريع في مسائل التجريم والعقاب في أي نظام قانوني يتوقف على الصياغة التي يتبناها ذلك النظام لمبدأ الشرعية الجنائية، ذلك المبدأ [46] الذي بموجبه تحدد المصادر المباشرة . وغير المباشرة . للتجريم، إذ لهذا المبدأ صياغات عدة تختلف في مضمونها وآثرها، فإذا نص المشرع علي أن :(لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون) فإن ذلك يعني أن التجريم و العقاب لا يكون إلا بموجب نص قانوني بالمعني الضيق، أي التشريع العادي الذي يصدر عن السلطة التشريعية[47] ومن ثم فإنه وفقاً لهذه الصياغة ليس للائحة شأن بالتجريم والعقاب، فلا يعتد بها كمصدر في هذا الشأن، إن مثل هذه الصياغة تبناها المشرع اليمني في قانون الجرائم والعقوبات حيث نصت المادة الأولى منه علي إنه :((ألا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون))،[48]

---

(45) ينظر: د فتوح عبد الله الشاذلي، قانون العقوبات، القسم العام، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، مصر، سنة 1998م ص23.

– د عصام عفيفي عبد البصير، تجزئة القاعدة الجنائية، المرجع السابق، ص 40.

(46) ينظر: د. السعيد مصطفى السعيد، الأحكام العامة في قانون العقوبات، المرجع السابق، ص 96–97.

(47) ينظر: د. عصام عفيفي عبد البصير، تجزئة القاعدة الجنائية، المرجع سابق، ص 220.

(48) ينظر: د. موسى مسعود ارحومة، الأحكام العامة لقانون العقوبات الليبي، الجزء الأول، النظرية العامة للجريمة الطبعة الأولى، سنة 2009، منشورات جامعة قاريونس، ص52 .

فإن خالفت السلطة التنفيذية أو حتى السلطة التشريعية هذا المسلك فأصدرت الأولى ما ينطوي على معني التجريم أو منحت لها الثانية الاختصاص بذلك فإن المسلكين سيوصمان بعدم الدستورية، لما لمبدأ الشرعية من طبيعة سامية، وإن لم يرد النص عليه في الدستور.

أما الصياغة الثانية لمبدأ الشرعية فيأتي نصها (لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون) فوفقاً لمثل هذه الصياغة فإن التجريم أو العقاب يجب أن يكون وفقاً لنص قانوني بالمعنى الضيق ،غير أن ذلك لا يعني أن يكون هذا النص هو المتضمن للنموذج التجريمي، وإنما يكفي أن يحيل النص القانوني – بمفهومه الضيق – لأي مصدر آخر ليكون الأخير هو المصدر للتجريم والعقاب، ولذا فإنه في مثل النظم التي تأخذ بهذه الصياغة لا يعتد للائحة بصفة المصدر للتجريم والعقاب إلا بموجب تفويض من قبل السلطة التشريعية،[49] وبكلمة أوضح، فإن مثل هذه الصياغة لمبدأ الشرعية ،وإن كانت لا تسمح للائحة بأن تكون مصدراً أصيلاً للتجريم والعقاب ، إلا أنها في الوقت نفسه تعترف لها بهذه الصفة بناء على تفويض من السلطة التشريعية بموجب نص قانوني، فالتجريم والعقاب في الأصل يجب أن يكون بناء على نص قانوني، أما التجريم والعقاب كنموذج فمن الممكن أن يصاغ بمصدر آخر، فهذه الصياغة من المرونة بما يسمح بتعدد مصادر التجريم والعقاب، فالقانون بمعناه الضيق ليس بالضرورة هو مصدر التجريم والعقاب، ولكنه بلا شك هو

(49) ينظر: د، شريف السيد كامل، تعليق على قانون العقوبات الفرنسي الجديد، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، سنة 1998م، صـ32.

مصدر من مصادر التجريم والعقاب بصرف النظر عن طبيعة هذه المصادر سواء أكانت مكتوبة أو لم تكن مكتوبة. [50]

ولقد تبنى المشرع الليبي صياغة تختلف عن الصياغتين السابقتين لمبدأ الشرعية حيث نصت المادة الأولى من قانون العقوبات على أنه :((لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)) فالقول بأن التجريم والعقاب لا يكون إلا بنص يعني أن المشرع الليبي من ناحية لا يعترف لغير النصوص المكتوبة بصفة المصدر في مجال التجريم والعقاب، و في المقابل فإن كل النصوص المكتوبة تصلح أن تكون مصدراً لذلك، ويقصد بالنصوص المكتوبة تلك التي تصاغ في قوالبَ تشريعية، أي ما يصدق عليها وصف التشريع أيا كانت درجة هذا التشريع [52]، عادية أم لائحية، وهو ما يمكن معه القول بأن هذه الصياغة لمبدأ الشرعية – من حيث الأصل – تعترف للائحة بصفة المصدر في مجال التجريم والعقاب.

إن المشرع الليبي وفقاً للمادة الأولى من قانون العقوبات قد تبنى لمبدأ الشرعية صياغة تعترف للائحة – من حيث الأصل – بصفة المصدر للتجريم والعقاب، فإذا كان المشرع يكتفي بمجرد النص على القانون، فإن اللائحة تفي بما استلزمه المشرع، فلا أحد يجادل في طبيعتها التشريعية – النصية – إذ ليس القانون وحده هو مصدر التجريم والعقاب إذن ؛ فهو أحد مصادره بالإضافة للائحة، فكلاهما نص، ولا ينبغي الاعتراض على مثل هذا الفهم بمقولة إن المادة " الثانية " من قانون العقوبات قد أشارت بمفهومها إلى ما يقيد

(50) ينظر: د. موسى مسعود ارحومة، الأحكام العامة لقانون العقوبات الليبي المرجع السابق، ص 51.

(52) ينظر: د. شريف السيد كامل، تعليق على قانون العقوبات الفرنسي الجديد، المرجع السابق، ص 32–33.

منطوق نص المادة " الأولى " من ذات القانون حينما أشارت إلى إن الجرائم تخضع للقوانين المعمول بها وقت ارتكابها، بحيث استعمل المشرع في هذا النص مصطلح قانون، فدلّ ذلك على أن المقصود بلفظ النص الوارد بالمادة الأولى، النص القانوني ، فهذا الاعتراض على وجاهته إلا أنه قد يصطدم بقواعد التفسير ، فنص المادة الأولى قد دل بمنطوقه على أن النص هو مصدر التجريم والعقاب ومفهوم النص ينصرف لمعنى التشريع بالمفهوم الواسع، ودلَّ نص المادة الثانية بمفهومه على أن (الجرائم يعاقب عليها بمقتضى القوانين..الخ) فدلالة نص المادة الثانية هي دلالة ظاهر أي دلالة مفهوم، ودلالة نص المادة الأولى هي دلالة نص أي منطوق ،لأن المادة الأولى وردت بشأن تحديد مضمون مبدأ الشرعية فهي نص – منطوق – في هذا المعنى والمادة الثانية وردت في شأن تحديد نطاق تطبيق القانون الجنائي من حيث الزمان، فدلالتها في هذا الشأن دلالة ظاهر مفهوم – والقاعدة في التفسير أنه إذا تناقضت دلالة المنطوق مع دلالة المفهوم غلبت دلالة المنطوق، ولا شك في أن هناك تناقضاً بين الدلالتين، فالمادة الأولى تكتفي بالنص المكتوب عموماً ، والمادة الثانية أشارت إلى النص القانوني بمعناه الضيق فيغلب معنى المادة الأولى على الثانية فيحمل لفظ قانون في المادة الثانية على ما ورد بالمادة الأولى لا العكس بحيث يفهم مصطلح القانون على معنى القانون بمعناه المكتوب، سواء كان فرعياً أو لائحياً لا بمعناه الضيق.

ولعل الشاهد على هذا المعنى هو ما ورد بالمادة (507) عقوبات حينما حددت هذه المادة النطاق الذي يعترف فيه للائحة بصفة المصدر في مجال التجريم والعقاب فقصر هذا النطاق على المخالفات دون الجنح والجنايات، هذا هو المعنى الذي يفهم من نص المادة (507) بما يعني أن المشرع يعترف من حيث الأصل للائحة بصفة المصدر في هذا الشأن إلا أن نطاقها ينحصر في المخالفات فلو كانت اللائحة ليست مصدراً للتجريم والعقاب وفقاً للمادة الأولى المشار إليها لما كان مقبولاً أن تعترف المادة (507) لها بذلك في نطاق المخالفات، ولاعتبر ذلك تضارباً بين نصوص

القانون الواحد، وعلى ذلك فإن المشرع الليبي يعترف من حيث الأصل للائحة بصفة المصدر للتجريم والعقاب [53]، وفقاً لصياغة مبدأ الشرعية أما المادة (507) فهي تنظيمية حددت نطاق التجريم الذي تختص به السلطة التنفيذية .

ولذلك يمكن القول إن التجريم والعقاب في القانون الليبي يكتفى بمجرد النص المكتوب حتى يمكن اعتبار مسلك أداة التشريع [54] موافقاً لمقتضيات مبدأ الشرعية . وكل ما في الأمر أن اللائحة قد حددت نطاق مصدريتها للتجريم والعقاب في حدود المخالفات فالتجريم أو العقاب في الجنايات والجنح يكون بقانون، أما في المخالفات فتستوي اللائحة والقانون .

وإذا كان الأمر كذلك فلا وجود ما يمنع من أن يفوض المشرع الليبي السلطة التنفيذية في تحديد أحد عناصر الجريمة، جناية أو جنحة، كنهجه بشأن تحديد نصاب السرقة في قانون حدي السرقة والحرابة رقم (10) لسنة (2001)[55]

---

(53) ينظر: صالح عبد الكريم مؤمن جبريل، نظام الإحالة في التشريع الجنائي الليبي، رسالة ماجستير، جامعة طرابلس سنة 2012، صـ71.

(54) ينظر: د. عبد اللطيف بوهدمة، مبدأ الشرعية الجنائية في القانون الجنائي، رسالة ماجستير، جامعة قار يونس كلية القانون بنغازي، سنة 1983م.

(55) ينظر: د. محمد عمران الغرياني، جرائم المخذرات والمؤثرات العقلية في التشريع الليبي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، سنة 2010، ص 131.

في جريمة السرقة المعاقب عليها حداً إلى المجلس الأعلى للهيائات القضائية وذلك بخصوص تحديد نصاب السرقة المعاقب عليها حداً، وبهذا فإن كون الفعل سرقة أمراً لا يرتبط بالمشرع وحده بل بالمجلس الأعلى للهيئات القضائية أيضا ، وكذلك المادة (7) من القانون رقم(7) لسنة(1990م) والتي تنص على (إنه يجوز بقرار من وزير العدل إضافة مواد أو بيانات في الجداول المرفقة بالقانون ...) وبالتالي فإن الجداول المرفقة بالقانون والمحددة للمخذرات والمؤثرات العقلية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزء من القانون وعنصراً من عناصر الجريمة الواردة في القانون رقم (7) لسنة (1990م) يمكن أن تكون محلاً للتعديل بواسطة قرار إداري .

المطلب الثالث: تفسير النصوص الجنائية.

التفسيرهو ((نشاط فكري، ومنطقي يبحث في معاني القاعدة الجنائية لتحديد مضمونها ومجال تطبيقها على الحالات الواقعية))، ويعرف أيضاً بأنه((توضيح ما غمض من ألفاظ النص وتقويم عيوبه واستكمال ما نقص من أحكامه والتوفيق بين أجزائه المتعارضة وتكييفه على نحو يجاري متطلبات المجتمع وروح العصر)).[56]

فالتفسير عملية ذهنية يقوم بها واضعوا النص أو مطبقوه أو شارحوه بإستعمال كل الوسائل اللازمة للوصول إلى انطباقه على الواقع عن طريق توضيح ما أبهم فيه وتقويم عيوب الصياغة التشريعية بما يتماشى مع روح النص التشريعي وتكييفه بشكل سليم ورفع ما فيه من تناقض وتوسيع نطاقه

(56) ينظر: د. أمحمد عمر الرازقي، محاضرات في القانون الجنائي، القسم العام، المرجع السابق، ص40 .

في ضوء مبدأ الشرعية الجنائية، فإذا صدرت القاعدة الجنائية أصبح لها كيان ووجود ذاتي وأحتاج تطبيقها إلى تفسير نصوصها، فموضوع التفسير هو الكشف عن مضمون القاعدة الجنائية وحدود أحكامها بهدف إعدادها للتطبيق السليم على الحالات التي أراد المشرع أن تنظمها القاعدة.

وهناك عدة مصادر لتفسير النصوص الجنائية والتي يمكن أن تسهم في معالجة أزمة الشرعية الجنائية، حيث سنتناول في (الفرع الأول) التفسير التشريعي وفي (الفرع الثاني) التفسير القضائي، في (الفرع الثالث) التفسير الفقهي.

الفرع الأول: التفسير التشريعي.

هو ذلك التفسير الذي يقوم به المشرع ويأخذ صورة نصوص قانونية يصدرها المشرع لتوضيح المعنى الذي قصده من نصوص أخرى وقد يكون صادراً من ذات القاعدة محل التفسير وقد يكون في وقت لاحق على صدور القاعدة الجنائية محل التفسير وهذا التفسير لا يثير أية صعوبة من حيث إنه يكون له قوة النص المفسر نفسه ، لأنه يكون جزءا من النص والقانون ذاته.[57]

ولكن تبدوا الصعوبة في التفسير الذي يتولاه المشرع في وقت لاحق، أي بعد صدور ونفاذ القانون الذي اشتمل على عبارات وألفاظ بحاجة إلى تحديد وتوضيح من قبل المشرع فيتدخل لإزالة هذا اللبس والغموض ويسمى هذا التفسير أيضاً تفسيراً تشريعياً [58] ويلحق بالنصوص السابقة التي أصدرت

(57) ينظر: د. أمحمد عمر الرازقي، محاضرات في القانون الجنائي، القسم العام، المرجع السابق، ص40 .

(58) ينظر: د. جلال ثروت، نظم القسم العام في قانون العقوبات، المرجع السابق، ص 53 وما بعدها .

تفسيراً لها وتندمج معها ويكون تاريخ نفاذها هو من تاريخ نفاذ النص المفسر وليس من تاريخ صدورها، وهذا مفاده أن النص الجديد المفسر للفظ في نص سابق يندمج مع النص السابق، ويعد جزء منه ويكون نفاذه من تاريخ نفاذ النص المفسر شريطة ألا يكون النص الجديد قد وضع وصاغ قاعدة جديدة تتعارض مع ما ورد في النص المفسر، فإذا تحقق هذا الشرط فإن النص الجديد يسري على الوقائع السابقة على صدوره طالما لم يصدر فيها حكم اكتسب قوة الشئء المقضي به أما الأحكام التي أكتسبت قوة الشئ المقضي به فتظل قائمة ولكن تكون أحكاما مبنية على تفسير خاطئ.

ولذلك كان لزاماً على المشرع أن يرتكن إلى مناهج جديدة في الصياغة لا تنزلق إلى التعبير الغامض أو الذي يحتمل أكثر من معنى، وفيما ينبغي أن يلتزم به المشرع في هذا الشأن قررت المحكمة العليا الليبية إن (إهمال المشرع في ضبط صيغة النصوص العقابية بما يحدد مقاصده منها بصورة يحسم بها كل جدل حول حقيقتها يفقد هذه النصوص وضوحها ، ويقينها ..).[59]

الفرع الثاني: التفسير القضائي.

وهو التفسير الذي يصدر عن القضاة بمناسبة الفصل في الدعاوي أو المنازعات المعروضة عليه فالقاضي يقوم – وهو بصدد تطبيق القانون – بتفسيره [60]، فالتفسير عملية يراد بها استظهار المعنى الذي أراده المشرع وهو أمر ضروري بالنسبة للنصوص القانونية كافة وليس قاصراَ على

(59) ينظر: الطعن حكم المحكمة العليا الليبية في الطعن الجنائي رقم (51/372ق) في القضية رقم (11) لسنة 2003م، مجموعة أحكام المحكمة العليا الليبية، الجزء الثاني، سنة2003م، ص455.

(60) ينظر: د رمسيس بهنام . النظرية العامة للقانون الجنائي، المرجع السابق، ص 219

النصوص الغامضة وحدها، ولذلك أن النص القانوني يكون في العادة مختصراً أو عاماً ومجرداً فإذا كان واضحاً لا لبس فيه كان دور القاضي في تفسيره سهلاً وميسراً، أما إذا كان النص غامضاً فإنه يحتاج إلى مجهود من المفسر لاستجلاء معناه ومحتواه فالتفسير في كلتا الحالتين أمر لازم للقضاء وهو ما عبر عنه بعض الفقهاء بمقولة (لا قضاء بغير تفسير).

والتفسير القضائي بخلاف التفسير التشريعي لا يكون ملزماً من حيث المبدأ فهو لا يقيد المحكمة التي تبنته في حكم لاحق لها، كما لا يقيد غيرها من المحاكم الأخرى، ومع ذلك فقد خرج المشرع الليبي عن هذا الأصل فيما يتعلق بالمبادئ التي ترسيها المحكمة العليا إذ جعل لها قوة ملزمة أمام جميع المحاكم والجهات الإدارية المختلفة وهذا ما نصت عليه المادة (31) من القانون رقم (6) لسنة 1982م بشأن إعاة تنظيم المحكمة العليا إذ جاء بها بأنه :((تكون المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة العليا في أحكامها ملزمة لجميع المحاكم وكافة الجهات الأخرى)) .[61]

ولعل ما يتميز به التفسير القضائي كونه يصطبغ بالصبغة العملية، الأمر الذي يضفي عليه أهمية خاصة بإعتباره يصدر بمناسبة الفصل في مسائل واقعية تكون مطروحة فعلاً على القاضي للبت فيها، والقاضي يتصدى من تلقاء نفسه لتفسير القاعدة القانونية الجنائية لأنها من الواجبات المفروضة عليه هو بيان حكم القانون فيما يعرض عليه من قضايا، أو بعبارة أخرى إن التفسير هو من لوازم تطبيق القانون.

(61) ينظر: د. أمحمد عمر الرازقي، محاضرات في القانون الجنائي، القسم العام، المرجع السابق، ص40-41.

الفرع الثالث: التفسير الفقهي.

التفسير الفقهي ثمرة بحث ودراسة المختصين من الشراح والفقهاء في القانون ولا يعد هذا النوع من التفسير من المصادر القانونية للتجريم والعقاب بل هو ذو طبيعة علمية تهدف إلى توضيح مضمون القاعدة القانونية عل أساس من القواعد العلمية والنظريات الفقهية وهو غير ملزم من الناحية القانونية، أي أنه التفسير الذي يصدره الفقهاء عند محاولة إيجاد حل لمسألة معينه، فهو عملية ذهنية ودراسة عملية تستهدف تأصيل وتحليل القواعد القانونية (62).

إن التفسير الفقهي ينبه المشرع إلى جوانب القصور والخلل في التشريع العقابي من أجل أن يسعى لاستكماله أو معالجة ما يعتريه من خلل بغية أن تحقق هذه النصوص أغراضها وذلك لمواجهة تطورات الحياة الإقتصادية والإجتماعية وما ينجم عنها من جرائم مستحدثة علماً بأن التفسير الفقهي يتسم بالطابع النظري ويخرج بقواعد عامة، غير أن هذا النوع من التفسير غير ملزم للقضاء [63]، إلا أنه يستند إلى تفسير الفقهاء عند وجود النص وعدم وضوحه ويسهم التفسير الفقهي في الحد من أزمة الشرعية الجنائية لكون العلاقة التي تربط الفقهاء بالقضاء هي علاقة وثيقة من خلال التأثير المتبادل بينهما.

(62) ينظر: د. أمحمد عمر الرازقي، محاضرات في القانون الجنائي، القسم العام، المرجع السابق، ص40-41. د موسى مسعود ارحومة، الأحكام العامة لقانون العقوبات الليبي، المرجع السابق، ص64.

(63) ينظر: د. جلال ثروت، نظم القسم العام في قانون العقوبات، المرجع السابق، ص54.

الخاتمة:

بعد الانتهاء من بحث ودراسة دور الصياغة المرنة للنصوص الجنائية في مواجهة أزمة الشرعية الجنائية، فإن من أهم متممات ومستلزمات تحقيق هدف هذه الدراسة أن نستعرض أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها وكما يأتي: -

أولاً: النتائج:

1- إن لجوء المشرع إلى الصياغة المرنة هو ضرورة تقتضيها تطورات الحياة والأنماط الجديدة من الجرائم .

2- لاحظنا أن الصياغة المرنة هي إحدى الأدوات التي يضفي بها المشرع الجنائي نوعا من المرونة على النصوص الجنائية لمعالجة الأزمة التي تعتري قواعد قانون العقوبات والتي يسببها مبدأ الشرعية الجنائية.

3- إن الصياغة المرنة لا تشكل عيبا من عيوب الصياغة التشريعية ، بل تعد من أهم الأساليب التي يلجأ إليها المشرع لمعالجة الجمود في نصوص القانون الجنائي.

4- تكمن أهمية الصياغة المرنة في السلطة التقديرية التي أتاحها المشرع للقاضي في التفسير القضائي لا سيما في نطاق التجريم الأمر الذي يجعل من النص الجنائي مستوعباً لجميع صور السلوك المستحدثة ومواجهة التطور وعدم إفلات مرتكبي بعض أنماط السلوك المستحدثة من العقاب.

5- إن اعتماد تجزئة القاعدة الجنائية والقاعدة على بياض والتفويض التشريعي في الصياغة التشريعية يعد أحد صور الصياغة المرنة التي يوظفها المشرع لمواجهة أزمة الشرعية الجنائية والتي تأتي تطبيقا لمبدأ (لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون).

ثانياً: التوصيات.

1- أظهرت الدراسة أن هناك العديد من النصوص الجنائية التي يعتريها الجمود الذي سببه مبدأ الشرعية الجنائية ، مما يقتضي على المشرع الليبي أن يوسع من سلطة القاضي الجنائي في التفسير القضائي وتكييف الأفعال الإجرامية بما يتناسب مع نص القانون.

2- ندعو المشرع الليبي إلى التوسع في اعتماد الصياغة المرنة للنص الجنائي بشكل يسهل مهمة القاضي في التوثيق والملاءمة بين النص الجنائي والوقائع المعروضة وفقاً لتطورات الحياة وظهور سلوكيات إجرامية حديثة.

3- التوسع في الضوابط التشريعية التي تتعلق بالقوانين الجنائية الخاصة لتتضمن النصوص الجنائية التي تجرم أفعالا تنطوي على سلوك جنائي ذي طبيعة فنية أو تقنية وألفاظ تتلاءم مع الطبيعة الفنية لتلك القوانين لتسهيل مهمة القاضي وكل ذي شأن في فهم تلك النصوص.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية قالون.

أولاً: المعاجم.

1 – محمد أبوبكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة بيروت، 1987 م.

2- الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، الدار العربية للكتاب، طبعة سنة 1980م.

ثانياً: الكتب القانونية.

1- د. أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية القاهرة طبعة سنة، 1972م.

2- أصول قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر سنة 1973.

3- أمحمد معمر الرازقي، محاضرات في القانون الجنائي، القسم العام، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا، الطبعة الثانية، سنة 1999م .

4- د. الكوني علي اعبودة، أساسيات القانون الوضعي الليبي المدخل إلى علم القانون، دار الكتب الوطنية بنغازي، الطبعة الثالثة، سنة 1999م.

5- د. جلال ثروت، نظم القسم العام في قانون العقوبات، دار الهدى للمطبوعات، مصر القاهرة، سنة1999م.

6- د. جميل عبد الباقي الصغير، الشرعية الجنائية، دراسة تاريخية وفلسفية دار النهضة العربية القاهرة، سنة 1993 م.

7- د. رمسيس بهنام، النظرية العامة للقانون الجنائي، منشأة المعارف الإسكندرية الإسكندرية، مصر، سنة 2008م.

8- د. شريف السيد كامل، التعليق على قانون العقوبات الفرنسي الجديد، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، سنة 1998م.
9- د. ضاري خليل محمود، الوجيز في شرح قانون العقوبات، القسم العام، بغداد، سنة 2002م.
10- د. عصام عفيفي عبد البصير، تجزئة القاعدة الجنائية (دراسة مقارنة في القانون الوضعي والفقه الجنائي الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر الطبعة الأولى، سنة 2003م.
- أزمة الشرعية الجنائية ووسائل علاجها، دراسة مقارنة في القانون الوضعي والفقه الجنائي الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، سنة 2004م.
11- د. عبد الفتاح مصطفى الصيقي، قانون العقوبات، النظرية العامة، دار الهدى للمطبوعات الجامعية، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر.
12- المطابقة في مجال التجريم، محاولة فقهية لوضع نظرية عامة للمطابقة الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، سنة 1991م.
13- القاعدة الجنائية، دراسة مقارنة تحليلية على ضوء الفقه الجنائي المعاصر الشركة الشرقية، بيروت، بدون سنة طبعة.
14- د. عصمت عبد المجيد بكر، أصول التشريع، دراسة في إعداد التشريع، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
15- عادل يوسف الشكري، فن صياغة النص العقابي، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، سنة 2017م.
16- عليوة مصطفى فتح الباب، الوسيط في سن وصياغة وتفسير التشريعات الكتاب الثاني، دار الكتب القانونية، القاهرة، سنة 2001م.
17- علي عبد القادر القهوجي، شرح قانون العقوبات، الكتاب الأول النظرية العامة للجريمة، طبعة سنة 1997م.
18- د فتوح عبد الله الشاذلي، قانون العقوبات، القسم العام، دار المطبوعات الجامعية القاهرة، مصر، سنة 1998م.
19- السعيد مصطفى السعيد، الأحكام العامة في قانون العقوبات، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، الطبعة الرابعة، سنة 1962م.
20- د. محمد رمضان بارة، شرح القانون الجنائي الليبي، الأحكام العامة (الجريمة الجزاء) المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، الطبعة الأولى، سنة 1997م.

21- القانون الجنائي الليبي، القسم الخاص، (جرائم الإعتداء على الأمول) الشركة العامة للورق والطباعة، الخمس، ليبيا، سنة1998م.

22- مبادئ علم العقاب، الجزاء الجنائي، مطبعة الخمس، الخمس، ليبيا، سنة 2007م.

23- د. محمد عمران الغرياني، جرائم المخذرات والمؤثرات العقلية في التشريع الليبي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، سنة 2010م.

24- د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الطبعة الثالثة دار النهضة العربية القاهرة، مصر سنة 1973م.

25- محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الطبعة العاشرة، مطبعة جامعة القاهرة، سنة1983م

26- د. منصور محمد خسين منصور، المدخل إلى علم القانون، دار النهضة للللطباعة والنشر، لبنان، بيروت، سنة 1995م.

27- محمود محمد علي صبرة، أصول الصياغة القانونية بالعربية والإنجليزية، الجيزة مصر.

28- د. موسى مسعود ارحومة، الأحكام العامة لقانون العقوبات الليبي، الجزء الأول، النظرية العامة للجريمة، منشورات جامعة قاريونس، لطبعة الأولى، سنة، 2009م.

29- د. نظام توفيق المجالي، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دراسة تحليلية في النظرية العامة للجريمة والمسؤولية الجنائية، دار الثقافة الأردن، سنة 2010م .

ثالثاً: الرسائل والأطروحات العلمية.

1- صالح عبد الكريم مؤمن، نظام الإحالة في التشريع الجنائي الليبي، رسالة ماجستير، جامعة طرابلس، كلية القانون، سنة 2012م.

2- عبد اللطيف بوهدمة، مبدأ الشرعية الجنائية في القانون الجنائي، رسالة ما جستير، جامعة قاريونس، كلية القانون بنغازي، سنة 1983م.

3- امهيدي محمد مهيدي، السلطة اللائحية للإدارة في مجال تنفيذ القوانين (دراسة مقارنة) أكاديمية الدرسات العليا فرع بنغازي، ليبيا، سنة 2004.

رابعاً: المقالات.

1- د. شعبان محمد عكاش قراءة في نصوص الإحالة وموقف المحكمة العليا منها، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد الثامن، السنة الرابعة، سنة 2007م.

2- د. عبد الأحد جمال الدين، الشرعية الجنائية، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية العدد الثاني، السنة السادسة عشر، مطبعة عين شمس، القاهرة، مصر، سنة 1974م.

3- د. محمد سليم العوا، مبدأ الشرعية في القانون الجنائي المقارن، مجلة القضاء والتشريع، العدد الثالث، سنة 1970م.

4- د. نبيل مدحت سالم، مبدأ الشرعية الجنائية مدلوله وعناصره، مجلة المحاماة تصدر عن نقابة المحاميين المصريين، العدد الثامن ، سنة 1984م.

5- د نظام توفيق مجالي، الشرعية الجنائية كضمانة للحريات الفردية، دراسة في التشريع الأردني، مجلة الحقوق الكويتية، العدد الرابع، السنة الثانية والعشرون سنة 1998م.

خامساً: المجلات العلمية.

1 - مجلة معهد القضاء، تصدر عن المعهد العالي للقضاء، طرابلس، ليبيا .

2- مجلة البحوث القانونية، تصدر عن الجامعة الأسمرية، زليتن، ليبيا.

3- مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، تصدر عن كلية القانون جامعة عين شمس القاهرة، مصر.

4- مجلة المحاماة والتي تصدر عن نقابة المحاميين مصر.

5- الجريدة الرسمية، تصدر عن وزارة العدل الليبية.

سادساً: القوانين.

1 - قانون العقوبات الليبي 1986م.

2 - القانون رقم (7) لسنة 1998م. بشأن المخذرات والمؤثرات العقلية.

4- القانون رقم (10) لسنة 2001م بشأن حدي السرقة والحرابة.

أثر التفكير الاستراتيجي في القرارات الإدارية بجامعة مصراته

د. خليفة مبروك القذافي
عضو هيئة تدريس بقسم إدارة الأعمال
كلية الاقتصاد – جامعة سرت

د. عبد الصمد النعاس
عضو هسئة تدريس بكلية الاقتصاد
جامعة مصراتة

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة وقياس التفكير الاستراتيجي في اتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراته ، من خلال قياس العناصر المرتبطة بالتفكير الاستراتيجي.

وتتمثل مشكلة الدراسة في توضيح مدى تأثير أنماط وعوامل ومقدمات وعناصر التفكير الاستراتيجي في اتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراته.

ثم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل بيانات الدراسة التي وزعت على المبحوثين، وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة الجامعة تمارس التفكير الاستراتيجي، وأن أنماط وعناصر ومقدمات وعوامل التفكير الاستراتيجي تؤثر في اتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراته.

Abstract:

The study aimed to measure the impact of strategic thinking in decision-making administrative at the university of Misurata, by measuring the associated strategic thinking elements.

The most problem of the study to classify the effect of the patterns and the factors and elements of strategic thinking in management decision-making at the university of Misurata.

We use SPSS statistical software to analyze the study, which was distributed to respondents data, the study found that the university administration practice of strategic thinking and patterns and elements and the elements of factors strategic thinking affect the managerial decision-making at the university of Misurata.

المقدمة:

يعد التفكير الاستراتيجي من ضروريات هذا العصر الذى يتغير وفق البيئة المحلية والإقليمية والدولية المحيطة ، مما يخلق تأثيرا في كل مجريات الحياه والمتعلقة باتخاذ القرارات الإدارية السليمة ، كما أن التفكير الاستراتيجي مر بعدة محطات ساهمت في بلورته ومؤسسات التعليم العالي الأخرى معنية بالتفكير الاستراتيجي في اتخاذ قراراتها وذلك حفاظا على اسمرارها وأداء رسالتها وهذا يحتاج إلى وسائل فعالة تنقذ هذه المؤسسات من الانهيار والفشل ، من خلال التقويم المستمر للأداء . وهذا لا يتأتى إلا بتنمية التفكري الاستراتيجي لدى العاملين بالمؤسسة ، والتفكير الاستراتيجي هو المنظار الذى تستخدمه المؤسسات في النظر الى المشكلات التي تستوجب اتخاذ القرارات السليمة ، وحتى يكون التفكير الاستراتيجي فاعلا ، فإنه يجب على الإدارة العليا تحفيز العاملين بأشراكهم في اتخاذ القرارات الإدارية .

اقتصرت هذه الدراسة على جامعة مصراته مستخدمة أنماط، عناصر، مقومات، وعوامل التفكير الاستراتيجي في كيفية اتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراته ومن خلال هذه الدراسة تم الاطلاع على قرارات ادارة الجامعة وكيفية استخدام عناصر وأنماط ومقومات وعوامل التفكير الاستراتيجي .

المحور الأول: الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة:

1- الإطار المنهجي:

التمهيد:

من الملاحظ أن بيئة الأعمال تشهد منافسة حادة فرضتها المتغيرات الحياتية، ويعد قطاع التعليم من القطاعات التي شهدت تحولات سريعة، الأمر يتطلب متغيرات البيئة . وهذا يتطلب وسائل فعالة تنقذه من الانهيار والفشل، وذلك من خلال التقييم المستمر للتغير في ظروف البيئة الخارجية وتحديد الإمكانات الملائمة للتصرف من خلال هذا التقويم، وهذا مما جعل التفكير الاستراتيجي ضرورة حتمية لاتخاذ القرارات الإدارية من أجل الاستمرار والبقاء في بيئة الأعمال.

مشكلة الدراسة:

لاحظ الباحث أن قطاع التعليم العالي أصبح معرضاً إلى موجة تحديات فرضتها معايير محلية وإقليمية ودولية, جعلت كثير من الجامعات في مشكلة استمرارها, ومن هنا برزت الحاجة لإيجاد طرح استراتيجي قادر على مواجهة ذلك التحدي والذي يتمثل في التفكير الاستراتيجي الذي يمكّن أصحاب القرار من التميز في المستقبل, وأكدت دراسة (حرحوش وطارق، 2002) والتي أُجريت على عدد من

الشركات المساهمة أن الإدارة العليا تفتقر إلى أنماط التفكير الاستراتيجي وميلها إلى التخطيط التكتيكي الذي انعكس على قراراتها المتخذة، كما أشارت دراسة(عزة أحمد، 2014) في دراسة عن التعليم بالجامعات المصرية إلى وجود فجوة في الوعي والفهم بالتفكير الاستراتيجي وقد انعكس ذلك على مخرجاتها.

عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- ما العلاقة بين التفكير الاستراتيجي واتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراته؟.

2- كيف تتم عملية اتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراته بكل من (أنماط، عناصر، مقومات، وعوامل التفكير الاستراتيجي)؟.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في ثلاثة حدود، حد موضوعي، حد نظري وحد ميداني.

الحد الموضوعي: التفكير الاستراتيجي وعلاقته باتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراته .

الحد النظري: يتم فيه تغطية متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: يتمثل في التفكير الاستراتيجي ويشمل على (أنماط، عناصر، مقومات، خطوات، عوامل التفكير الاستراتيجي).

المتغير التابع: اتخاذ القرارات الإدارية وتتمثل في (حقوقها، أنواعها، مراحلها، والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات الإدارية).

الحد الميداني: ويشمل على خمسة حدود وهي:

1- الحد المكاني: ليبيا- مصراته- جامعة مصراته.

2- الحد الزمني: تغطي الدراسة الفترة الرمانية 2013-2018.

من خلال هذه الفترة تم التعرف على القرارات الإدارية بكل من إدارات وأقسام الجامعة ومدى تأثرها بأنماط وعناصر ومقومات وعوامل التفكير الاستراتيجي

3- الحد البشري: رئيس الجامعة ونوابه ، ومديرو الإدارات ونوابهم ، وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام والمسجلين.

4- الحد المؤسساتي: مؤسسات التعليم العالي بمصراته

5- الجد الموضوعي: التفكير الاستراتيجي علاقته باتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراته

أهداف الدراسة:

أ- التعرف: على واقع التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراته.

ب-الكشف: على الكيفية التي تتخذ بها القرارات الإدارية بجامعة مصراته.

ج- توضيح: العلاقة بين التفكير الاستراتيجي واتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراته

أهمية الدراسة: تنقسم إلى علمية وعملية

الأهمية العملية:

تعكس هذه الدراسة أنماط التفكير الاستراتيجي المستخدمة بجامعة مصراته. مخرجات هذه الدراسة قد تفيد الجهات ذات الصلة باتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراته.

الأهمية العلمية:

تعد هذه الدراسة حسب حدود علم الباحث من الدراسات القليلة التي تبحث عن التفكير الاستراتيجي لدى جامعة مصراته، والتصدي لهذه الدراسة يعد إضافة نوعية إلى عالم المعرفة ومن ثم إثراء المكتبة الجامعية.

فروض الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة التي تم طرحها والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها والمنهج المتبع تمت صياغة فرضية رئيسية وانبثقت منها عدة فرضيات فرعية.

الفرضية الرئيسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التفكير الاستراتيجي واتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراته.

الفرضيات الفرعية:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط التفكير الاستراتيجي واتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراته.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر التفكير الاستراتيجي واتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراته.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات التفكير الاستراتيجي واتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراته.

4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوامل التفكير الاستراتيجي واتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراته.

منهج الدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة تم استخدام المناهج التالية:

المنهج التاريخي: وذلك لتتبع الظاهرة التاريخية وعرض الدراسات السابقة.

المنهج الوصفي: وذلك لوصف متغيرات الدراسة.

المنهج المسحي التحليلي: وذلك يعتمد على أسلوب جمع البيانات وعرضها وتحليلها **واستخلاص النتائج.**

المتغيرات المستقلة والتابعة

المتغير المستقل	المتغير التابع
التفكير الاستراتيجي ويتمثل فى	**اتخاذ القرارات الادارية وتتمثل فى حقوقها، انواعها، مراحلها والعوامل المؤثرة فيها**
أنماط التفكير الاستراتيجي	
عناصر التفكير الاستراتيجي	
مقومات التفكير الاستراتيجي	
عوامل التفكير الاستراتيجي	

المصدر: إعداد الباحث، 2018م

مصادر جمع البيانات:

1. مصادر أولية وهي المصادر التي تم استخدامها لأول مرة من قبل الباحثان.
2. المصادر الثانوية وهي المصادر التي تم استخدامها من قبل الباحثين واستعان بها الباحث لإنجاز دراسته.

أدوات جمع البيانات:

أدوات أولية: تتمثل في الاستبانة

أدوات ثانوية: تشمل الكتب والمراجع والدوريات والرسائل العلمية.

خطة الدراسة:

المحور الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة.

المحور الثاني: الإطار النظري.

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

2- الدراسات السابقة.

دراسة ماجد محمد القراء (2009م): هدفت هذه الرسالة إلى قياس مستوى التفكير الاستراتيجي لدى إحدى المنظمات الأهلية في قطاع غزة من وجهة نظر الإدارة العليا، والتعرف على العوامل الشخصية والتنظيمية التي تأثر وتؤثر في التفكير الاستراتيجي في المؤسسات الأهلية وتمثل مشكلة الدراسة في انخفاض نسبة الأداء في المنظمات الأهلية ويرجع إلى التسيب الإداري والمالي والتفكير الاستراتيجي وسيلة للعلاج لهذا التسيب ،وما مدى التفكير الاستراتيجي من قبل هؤلاء القادة لمعالجته، وتوصلت الدراسة إلى أن قادة المنظمات الأهلية يتمتعون بخبرة عالية ولديهم كوادر إدارية ذات مستوى علمي رفيع.

دراسة عبدا لرزاق (2011م): هدفت هذه الرسالة إلى التعرف على درجة ممارسة أنماط التفكير الاستراتيجي لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الكليات التطبيقية بدولة الكويت وعلاقتها بإعادة هندسة العمليات الإدارية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. توصلت الدراسة إلى أن درجة ممارسة رؤساء الأقسام في الكليات التطبيقية بدولة الكويت لأنماط التفكير الاستراتيجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كانت متوسطة.

دراسة بدوي تركي (2012م):تناولت الدراسة موضوع أثر التفكير الاستراتيجي على اتخاذ القرار في ظل التحديات الجو السياسية التي تواجهها شركات الأعمال الكبرى، حيث تم تناول التفكير من خلال متغيرات شملت (القيادة الجديدة والتصور بعيد المدى لسيناريوهات المستقبل، وتشكل إستراتيجية شاملة مرنة) واتخاذ القرارات الإدارية، مجتمع هذه الدراسة شركات الأعمال الكبرى في المملكة العربية السعودية ودله قطر، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الكبرى لديها مستوى متوسط في التفكير الاستراتيجي العام للقادة في تلك الشركات يمتلكون قدرات تفكير استراتيجي تمكنهم من إدارة استراتيجية ناجحة.

دراسة (2012م) Robinsorr: تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التفكير الاستراتيجي على مخرجات التعليم العالي، وتمحورت مشكلة الدراسة في عدم مواكبة مؤسسات التعاليم العالي إلى بيئة الأعمال، وتوصلت إلى أن استخدام بروتوكول التفكير الاستراتيجي يلائم منظمات التعليم العالي لتأسيس بيئة تعلم يمكنها تنفيذ إستراتيجية طارئة وإبداعية من أجل الاستجابة للبيئة سريعة التغيير

دراسة عزة أحمد محمد الحسيني (2014م): هدفت هذه الرسالة إلى التعرف على البيئة الفكرية للتفكير الاستراتيجي، وإلقاء الضوء على مشكلات التعليم الجامعي المصري وتمثلت مشكلة المدرسة في كيفية تنمية التفكير الاستراتيجي لدى قادة التعليم الجامعي المصري على ضوء بعض النماذج

والتطبيقات الأجنبية، وتوصلت الدراسة إلى أن التفكير الاستراتيجي لدى قادة الجامعات المصرية تفكير نظامي وعلى قصد استراتيجي، مبني على الانتهاز الذكي للفرص والتفكير في إبعاد وفروض موجهة.

دراسة سائدة كازمى (2015م): التفكير الاستراتيجي لدى القادة التنظيميين من خلال بيئة عمل تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية التفكير الاستراتيجي لدى القادة الإداريين في المؤسسات التي تدل على الأداء الإداري العالي وذلك من خلال تمازج يقدمها الباحث.

دراسة جاه الرسول (2017م) مستوى التفكير الاستراتيجي وأثره على الموارد البشرية هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر العلاقة بين التفكير الاستراتيجي وادرة الموارد البشرية واعتمدت الدراسة على نظرية الموارد البشرية دون أن تتطرق إلى عوامل وأنماط وعناصر التفكير الاستراتيجي.

تعقيب على الدراسات السابقة والفرق بينها وبين الدراسة الحالية بجامعة مصراتة.

أشارت غالبية الدراسات إلى أمية وضرورة ممارسة التفكير الاستراتيجي، بينما ركزت هذه الدراسة على أنماط وعناصر وقومات وعوامل التفكير الاستراتيجي ، كما أن معظم الدراسات السابقة تناولت التفكير الاستراتيجي في مجال التعليم ولكنها لم تربطه باتخاذ القرارات الإدارية، بينما تناولت الدراسة الحالية التفكير الاستراتيجي في مجال التعليم العالي وربطته باتخاذ القرارات الإدارية في جامعة مصراته.

1- مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث الأصلي من رئيس الجامعة ونوابه وعمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام والمسجلون، أما مجتمع الدراسة فقد تم اختياره بطريقة عشوائية في مجتمع البحث حيث قام الباحث بتوزيع عدد 47 استمارة استبانة على مجتمع البحث واستجاب 42 فرداً أي ما نسبته 89.3% من المبحوثين، حيث أعادوا الاستمارات بعد ملئها بالمعلومات المطلوبة.

الجدول رقم (1): خصائص مجتمع الدراسة

البيان	الفئات	العدد	النسبة
النوع	**ذكر**	**40**	**95**
	أنثى	**2**	**5**

	المجموع	42	
العمر	أقل من 30 سنة	3	7.1
	من 30 وأقل من 40 سنة	18	42.8
	من 40 وأقل من 50 سنة	15	35.7
	50 سنة فأكثر	6	14.4
	المجموع	42	
المؤهل العلمي	جامعي	3	7.1
	فوق الجامعي	39	92.9
	المجموع	42	100
المركز الوظيفي	رئيس الجامعة	1	2.4
	نائب رئيس الجامعة	1	2.4
	عميد الكلية	8	19.04
	نائب العميد	8	19.04
	مدير الإدارة	8	19.04
	رئيس القسم	8	19.04
	مجلس لكلية	8	19.04
	المجموع	42	100
سنوات الخبرة	من 5 وأقل من 10 سنوات	8	19.04
	من 10 وأقل من 15 سنة	15	35.7
	من 15 واقل من 20 سنة	11	26.22
	من 20 سنة فأكثر	8	19.04
	المجموع	42	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

3- الثبات والصدق الظاهري لأداة الدراسة:

من أجل تحسين صدق الأداة (استمارة الاستبانة) وثباتها فقد تم إجراء التحكيم القبلي لها عن طريق عرضها على بعض الأكاديميين ذوي الاختصاص لغرض التحقق من صلاحيتها وسلامة وضوح عباراتها حيث تم تحديثها بتعديلاتهم قبل توزيعها على المبحوثين.

4- الثبات والصدق الإحصائي

لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الاستبانة ثم أخذ عينة استطلاعية بحجم 30 فرداً وتم حساب ثبات صدق الاستبانة من هذه العينة بموجب معادلة التجزئة الحقيقية، ويوضح الجدول (1) نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية:

الجدول (2)

المقياس	معامل الثبات	معامل الصدق القرائي
المحور الأول	**%86**	**%93**
المحور الثاني	**%46**	**%69**
المحور الثالث	**%72**	**%85**
المحور الرابع	**%85**	**%93**
المحور الخامس	**%81**	**%90**
المحور السادس	**%89**	**%93**
إجمال الاستبانة	**%91**	**%95**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2018م

يتضح للباحثين من الجدول أعلاه أن نسبة م عامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي وفقاً لمعادلة كرنباخ ألفا للعبارات لكامل استمارة الاستبانة عالية جداً تقارب 90% مما يعطي مؤشراً جيداً لقوة صدق الاستبانة وفهم عباراتها من قبل المبحوثين وتم الاعتماد عليها في اختبار الفروض.

5- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وبمعاونة الأساليب الإحصائية الآتية:

1. التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن العبارات
2. كرنباخ ألفا لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي.

3. الوسط الحسابي (Mean) لإجابات أفراد العينة عن العبارات.
4. اختبار (ت) للعينة الواحدة.
5. الارتباط.

أشارت غالبية الدراسات إلى أهمية وضرورة ممارسة التفكير الاستراتيجي بينما ركزت هذه الدراسة على أنماط وعناصر ومقومات وعوامل التفكير الاستراتيجي، معظم الدراسات تناولت التفكير الاستراتيجي في مجال التعليم وكلها لم تربطه في اتخاذ القرارات الإدارية، بينما تناولت الدراسة الحالية التفكير الاستراتيجي في مجال التعليم العالي وربطه في اتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراتة.

تعريفات ومصطلحات الدراسة:

التفكير الاستراتيجي:

توظف القدرات والمهارات الضرورية للقيام بالتنبؤات المستقبلية مع إمكانية صياغة الاستراتيجيات واتخاذ القرارات المتكيفة مع حياة المؤسسة لكسب معظم المواقف التنافسية في كل الموارد المتاحة. (الفرا، 2009م، ص 35).

القرار الإداري:

هو اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة داخل المؤسسة. (غانية، 2013م، ص 30).

المحور الثاني: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

أولاً: التفكير الاستراتيجي:

هو منهج فكري محدد له خطط خاصة به وأهداف محددة يريح العقل من الأفكار المشتبكة التي يحتاجها المفكر أثناء تفكيره في موقف معين.

كما عُرف بأنه عملية رسم المستقبل وتحديد نمط المتغيرات بناءً على معطيات الحاضر، بغرض التدخل الواعي في إحداث هذه المتغيرات والتحكم فيها والعمل على توجيهها نحو المسارات المرغوبة لتفادي المخاطر التي يفرضها عليها الواقع الذي ليس من صنعنا (كمبال، 2012 م، 168).

يمكن القول أن التفكير الاستراتيجي هو ذلك الأسلوب الذي يعتمد على مقدرات ومهارات الأفراد للقيام بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة بغرض إحداث تغيرات جذرية في عمل المنظمة ومتغيرات بيئتها المحيطة بل التحكم فيها بغرض اقتناص الفرص ولتفادي المخاطر من خلال الاستفادة من الإمكانيات المتاحة.

أهمية التفكير الاستراتيجي:

تتضح أهمية التفكير من خلال الآتي (عبدا لعزيز حيدر، 2014، 134)

1. المساعدة في مواكبة بيئة الأعمال.
2. وضوح الرؤية المستقبلية.
3. تفادي الأخطار المستقبلية.
4. تحديد معالم رسالة المنظمة.
5. اشتقاق الأهداف الاستراتيجية في الرسالة وجعلها منسجمة مع بعضها.
6. المساعدة في مشاركة وتفاعل كل المستويات الإدارية في العمل.

أنماط التفكير الاستراتيجي

أورد الكتاب عدداً من أنماط التفكير الاستراتيجي منها:

1. التفكير الشمولي: ذلك النمط الذي يهتم بتحديد الإطار العام للمشكلة وتحديد أولويات العوامل المؤثرة في المشكلة، بناءً على خبرة المفكر (حرحوش وطارق، 2012، 3)

2. التفكير الشخصي: هذا النوع مماثل لأسلوب مدرسة الإدارة بالمواقف فهو يهتم بتحليل الموقف الإداري تحليلاً دقيقاً.

3. التفكير التخطيطي: هذا النمط تحدد فيه الأهداف المراد الوصول إليها مسبقاً، أي تحديد النتائج الممكنة كمرحلة أولى في التفكير، تم تهيئة مستلزمات الوصول إلى تلك النتائج من أسباب ومصادر ومعلومات لأغراض اتخاذ القرار.

4. التفكير التجريدي: يقصد به التفكير الذي يهتم بمصدر العوامل المحيطة بالمشكلة، ويكون القرار في هذا النوع مبنياً على تفكير مجرد للقائد (نجيب 2008م، 146).

خطوات التفكير الاستراتيجي:

هنالك عدد من الخطوات اللازمة للتفكير الاستراتيجي وهي: (حرحوش وطارق ،125،2012).

1. تحليل بيئة المنظمة الخارجية من أجل معرفة تأثير متغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتكنولوجيا من أجل اقتناص الفرص واجتناب التهديدات.
2. تقويم الإمكانيات الداخلية التي تتمتع بها المنظمة.
3. تحليل وضع المنافسة القائم.
4. تحليل القيمة المضافة للمنظمة.
5. رسم المستقبل المطلوب.

نماذج التفكير الاستراتيجي مروان حبش (2016):

من خلال التتبع التاريخي لنشاط التفكير الاستراتيجي توصلت الدراسات والبحوث أن للتفكير الاستراتيجي عدة نماذج تختلف في تصورها طبقا لاختلاف بيئة المؤسسة الخارجية والداخلية وما يحيط بها من فرص وتهديدات، إضافة إلى رسالة المنظمة وأهدافها وموقفها التنافسي وتوجد عدة نماذج تستخدم في التفكير الاستراتيجي منها:

1- نموذج SWOT
2- نموذج Child
3- نموذج Mintzberg
4- نموذج P0rter
5- نموذج المحلل
6 – نموذج المقاوم

إلا أن أهم هذه النماذج هو نموذج أوشانسى.

نموذج أوشانسى للتفكير الاستراتيجي:

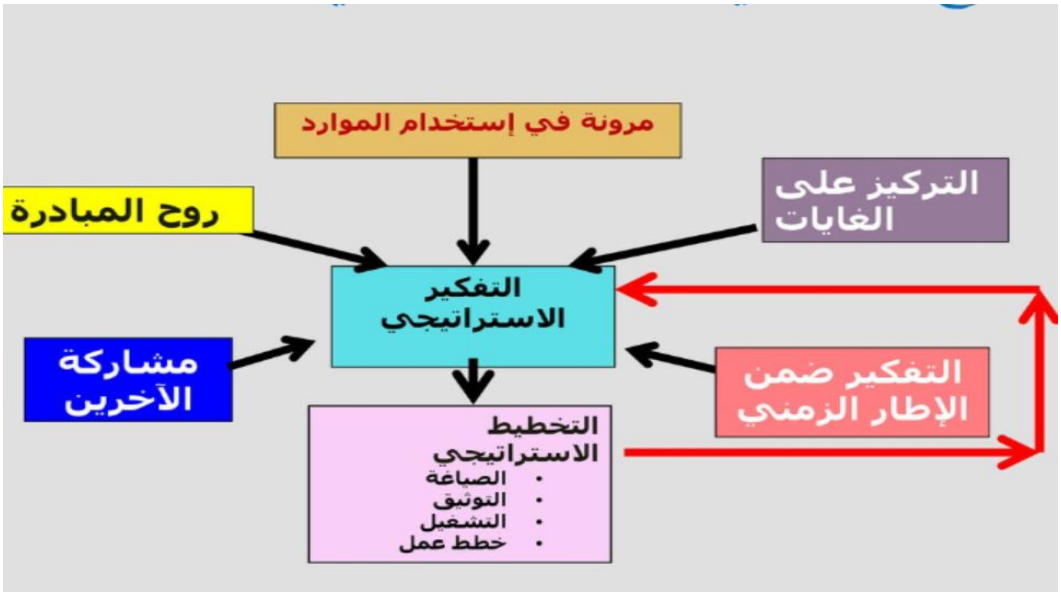

المصدر: أكؤم سالم البعيد، التفكير الاستراتيجي وآفاق المستقبل (عويدات، الأردن 123).

اوشانسى

يركز هذا النموذج على الغايات (صياغة وتوثيق وتشغيل وخطط عمل والمرونة ففي استخدام الموارد وروح المبادر) هو التفكير ضمن الإطار الزمنى ومشاركة الآخرين في اتخاذ القرارات وتوجد ست قبعات تحمل ألوانا مختلفة لكل لون دلالاته :

القبعة البيضاء: تبين المعلومات المتوفرة وغير المتوفرة التي نحتاجها والبيانات

القبعة الحمراء: المشاعر والحس وتركز على التعبير والشعور.

القبعة الصفراء: الإيجابية والتفاؤل وتركز على الجدوى والفائدة المرجوة وإمكانية التطبيق والتعديل والبحث عن الفوائد .

القبعة السوداء: الحذر والمخطرة والصعوبات وتركز على السلبيات والاخطاء

القبعة الخضراء: البدائل الإبداعية والأفكار الجديدة وتركز على النمو وتطوير الأفكار.

القبعة الزرقاء: التحكم وتنظيم التفكير وتركز على الاستنتاجات المنطقية والقرارات.

ثانياً: اتخاذ القرارات الإدارية:

القرار في اللغة: يعني ما قرر (أي ثبت) عليه الرأي في الحكم في مسألة، وأصل كلمة قرار (Decision) لاتيني وتعني البث النهائي.

أما عملية اتخاذ المقررات فهي فحص واختيار والتزام بغاية أو خطة عمل (بدوي تركي 2012، 87).

ويمكن القول أن عملية اتخاذ القرارات الإدارية هي عملية عقلانية رشيدة تتبلور في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار أفضلها لغرض تحقيق أهداف المنظمة.

أنواع القرارات:

صنف علماء الإدارة القرارات الإدارية إلى الآتي: (منى خليل ،2009، 199).

1- القرارات المبرمجة وغير المبرمجة:

القرارات المبرمجة: وهي تكوّن الحالات المعروفة والمتكررة والتي بنيت لها قواعد في الماضي وتسير تطبيقاتها في المستقبل.

القرارات غير المبرمجة: – وهي تكون للحالات غير المعروفة والمتكررة، والفريدة في خصائصها والتي تكون غير هيكلية أو محددة الأبعاد.

2- قرارات حسب المدى الزمني:

- قرارات طويلة المدى وهي القرارات الاستراتيجية التي تتخذ من قبل الإدارة العليا بالمنظمة وهي قرارات حتمية.
- قرارات متوسطة المدة وهي إدارية وظيفية يتم اتخاذها لتسهيل عمليات تنفيذ القرارات الاستراتيجية.
- قرارات قصيرة المدى وهي قرارات تشغيلية تعكس مخرجات عمل المنظمة.

مراحل عملية اتخاذ القرارات الإدارية:

توجد عدة مراحل لعملية اتخاذ القرارات الإدارة وهي: (دياب، 2012، 280)

1. تشخيص المشكلة.
2. تحليل المناخ المحيط.
3. تنمية بدائل الحل.
4. تقويم البدائل.
5. اختيار أفضل البدائل (القرار).
6. تطبيق القرار.

العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات الإدارية (منى خليل، 2009، 99)

1. عوامل تتعلق بالمشكلة من حيث أنواعها وآثارها وظروفها المتأثرة بها.
2. العوامل المتعلقة بمتغيرات البيئة.
3. العوامل المتعلقة بشخصية متخذ القرار (الإدارة، القيم، الدوافع، القدرات الجسمانية والعقلية).
4. ضعف فهم كل طرف لأهداف الطرف الآخر.
5. هدف الاتصال داخل المنظمة.
6. العوامل المالية.

العلاقة بين التفكير الاستراتيجي واتخاذ القرارات الإدارية في قطاع التعليم

يعد التفكير الاستراتيجي بمثابة المنظار الذي تستخدمه المؤسسات في النظر إلى المشكلات التي تستوجب اتخاذ القرارات، فاتخاذ القرارات يبنى عليه مستقبل المؤسسة فهو يحتاج إلى إدارة لديها فكر استراتيجي قائم على إدراك يستطيع تشكيل مستقبل عملها. والتفكير الاستراتيجي له علاقة وثيقة بنجاح مؤسسات التعليم العالي من خلال القرارات الإدارية التي تتخذها هذه المؤسسات وذلك لأن المتغيرات الإدارية والمستحدثات التكنولوجية وزيادة المخصصات وعدد الطلاب، فضلاً عن زيادة عدد المستويات الإدارية والتشجيعية وغيرها بالإضافة للمتغيرات البيئية المتلاحقة جعلت من الصعوبة التأكد من أن القرارات الإدارية تساعد على إنجاح المستقبل الذي أضحى مرهوناً باستخدام التفكير الاستراتيجي

المحور الثالث: الدراسة الميدانية:

جامعه مصراته: مقرها مدينة مصراته ليبيا شعارها تعليم أفضل لمستقبل أفضل:

تم تأسيس جامعة مصراتة في سنة 1984، حيث كان اسمها جامعة التحدي وإدارتها في مدينة سرت ، إلا أنها أصبحت جامعه متكاملة تحت اسم جامعة السابع من أكتوبر في العام 1990م وفى عام 2010 صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (149) بشأن إعادة هيكلة الجامعات الليبية ودمج جامعة السابع من أكتوبر مع جامعة المرقب، حيث أصبحت تحت اسم جامعة مصراته في العام 2010 ، وبها أربع عشرة كليه من مختلف التخصصات وتستخدم اللغة العربية في الدراسة.

لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وبمعاونة الأساليب الإحصائية الآتية:

1-التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة عن العبارات

2-كرنباخ ألفا لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

الجدول رقم (3): التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة الدراسة لعبارة التفكير لاستراتيجي بجامعة مصراتة

الفقرة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
إدارة الجامعة ممارسة التفكير الاستراتيجي من خلال انتقاء أصحاب العقول المفكرة للعمل بها	1	2	5	19	15	4.05	.947	أوافق
	%2	%5	%12	%46	%34			
يتم الربط بين الفكر والعمل في الجامعة لإحداث التغيير	0	7	6	19	10	3.76	1.019	اوافق
	%0	%17	%15	%44	%24			
إدارة الجامعة لديها فكر استبانة يبدأ من مستقبلها لتستمد حاضرها منه حسب ما تقتضيه البيئة الخارجية	1	5	5	23	8	3.76	.994	اوافق
	%2	%12	%12	%55	%20			
منتسوبو الجامعة قادرون على الاستفادة من الفرص المتاحة في بيئة عملهم	2	2	4	22	12	3.93	1.010	اوافق
	%5	5%	%10	%54	%28			
التفكير الاستراتيجي بالجامعة	%2.4	%9.8	12.2 %	49.4 %	%26.2	3.88	.993	أوافق

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدالية 2018م

1- تحليل ومناقشة عبارات المحور الأول:

بهدف هذا المحور لمعرفة ما إذا كان التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة يؤثر على اتخاذ القرارات الإدارية بالجامعة أم لا.

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الأول (التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة) نجد أنه حصل على وسط حسابي 3.9 أي أوافق حسب مقياس ليكارث الخماسي. أي أن غالبية المبحوثين يوافقون على أن التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراته يؤثر على اتخاذ القرارات الإدارية بالجامعة.

2- تحليل ومناقشة عبارات المحور الثاني:

يهدف هذا المحور لمعرفة ما إذا كانت أنماط التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة تؤثر في اتخاذ القرارات الإدارية بالجامعة.

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارة أنماط التفكير الاستراتيجي بالجامعة

الفقرة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
تعتمد إدارة الجامعة على التفكير الشخصي لمندوبيها في تطوير عملها	1	7	4	20	10	3.73	1.096	أوافق
	%2	%17	%10	%46	%24			
التفكير التخطيطي بالجامعة يعتمد على مقاييس كمية	1	5	13	17	6	3.51	.978	أوافق
	%2	%12	%32	%39	%15			
لدى أساليب عديدة لحل مشكلات العمل بتقديم التفكير التجريدي	0	3	12	22	5	3.68	.789	أوافق
	%0	%7	%29	%51	%12			
أعمل على تحقيق أهداف	0	3	3	25	11	4.04	.787	أوافق

الجامعة من خلال نظرة الشمولية للعمل	%0	%7	%5	%61	%27			
أنماط التفكير الاستراتيجي بالجامعة	2	18	32	84	32	3.75	.91	أوافق
	%1.2	%11	18.9 %	49.4 %	19.5 %			

المصدر: إعداد الباحثَيْنِ من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

من خلال دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الثاني أنماط التفكير الاستراتيجي بالجامعة نجد أن الوسيط الحسابي 3.75 أي أوافق حسب مقياس ليكرت الخماسي. يعني أن غالبية المبحثين يوافقون على أن أنماط التفكير الاستراتيجي بالجامعة يؤثر على القرارات الإدارية بجامعة مصراتة.

3- تحليل ومناقشة عبارات المحور الثالث:

يهدف هذا المحور لمعرفة أداء المبحوثين حول كل عبارة من عبارات المحور عناصر التكفير الاستراتيجي بالجامعة وذلك من خلال الوسط الحسابي.

الجدول (5): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارة عناصر التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة

الفقرة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
لدى القوى العاملة تفكير منظم يساعد على تحقيق أهداف الجامعة	0	4	12	20	6	3.63 %	.829	أوافق
	%0	%10	%29	%49	%12			
الجامعة فيها رؤية تحدد طبيعة عملها في المستقبل	1	2	5	18	16	4.07	.959	أوافق
	%2	%5	%12	%44	%37			
تتمتع القوى العاملة	2	7	8	14	11	3.59	1.204	أوافق

بالجامعة بمهارات اتصال عالية تمكنها من الاستفادة من أفكار الآخرين	%5	%17	%20	%32	%27			
تتمتع القوى العاملة بالجامعة بقدرات فوق العادية لإدراك الأحداث المستقبلية	0	12	9	16	5	3.29	1.006	أوافق
	%0	%29	%22	%39	%10			
عناصر التفكير الاستراتيجي	3	25	34	68	38	3.65	1.00	أوافق
	%1.8	15.2 %	20.7 %	40.9 %*	21.3 %			

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الثالث (عناصر التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة).

نجد أن الوسط الحسابي (.3.65) حسب مقياس ليكارت الخماسي ؛ أي أن غالبية المبحوثين يوافقون على أن عبارات عناصر التفكير الاستراتيجي وأثرها في اتخاذ القرارات الإداري

4- تحليل ومناقشة عبارات المحور الرابع:

يهدف هذا المحور لمعرفة اتجاه آراء المبحوثين حول كل عبارة من عبارات هذا المحور (بُعد مقومات التفكير الاستراتيجي جامعة مصراتة) وذلك من خلال استخدام الوسط الحسابي.

الجدول (6): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات بُعد مقومات التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة

الفقرة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
تحفز إدارة الجامعة القوى	3	11	12	12	4	3.12	1.077	محايد

العاملة على ممارسة التفكير الاستراتيجي	%5	%27	%29	%29	%10			
بيئة العمل بالجامعة مهيأة تساعد على التفكير الاستراتيجي	1	9	4	19	9	3.63	1.135	محايد
	%2	%22	%7	%46	%22			
تتبنى الإدارة العليا بالجامعة مبدأ مشاركة القوى العاملة في صناعة مستقبلها	1	12	11	13	5	3.20	1.077	محايد
	%2	%29	%27	%29	%12			
لدى الجامعة نظام معلوماتي يساعد على التفكير الاستراتيجي	2	9	11	13	7	3.32	1.150	محايد
	%5	%22	%27	%29	%17			
مقومات التفكر الاستراتيجي بالجامعة	7	41	38	57	25	3.32	1.11	محايد
	3.7 %	%25	22.6 %	33.5 %	15.2 %			

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الرابع نجد أنه حصل على وسط حسابي (3.32) أي محايد حسب مقياس كيلرت الخماسي؛ أي أن معظم المبحوثين محايدون عن بعد بالنبة لمقومات التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة وأثرها في اتخاذ القرارات الإدارية بالجامعة.

5- تحليل ومناقشة عبارات المحور الخامس:

يهدف هذا المحور لمعرفة ما إذا كانت عوامل التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة تؤثر في اتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراتة.

الجدول (7): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات عوامل التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة

الفقرة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
لدى مجموعة من السمات أظهرت إبداعي الإداري في عملي	0	1	6	24	11	4.07	.721	أوافق
	%0	%2	%15	%56	%27			
أتحمل مسؤولية ما أكلف به من أعمال وفقاً لشروط الوظيفة المتفق عليها.	0	0	2	15	25	4.54	596.	أوافق بشده
	%0	%0	%5	%37	%59			
استخدم كافة مقدراتي العقلية لإنجاح العمل المكلف به	0	0	1	14	27	4.61	.542	أوافق بشده
	%0	%0	%2	%34	%63			
أتعاون مع لا أفكار الجديدة في بيئة عملي بالجامعة	0	0	2	14	26	4.56	.594	أوفق بشده
	%0	%0	%5	%34	%61			
عوامل التفكير الاستراتيجي	0	1	11	67	89	4.45	.613	أوفق بشده
	0	%.6	6.7 %	40.2 %	52.4 %			

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

من خلال دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الأول لعوامل التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة نجد أنه حصل على وسط حسابي (4.45) أي أوافق بشدة حسب مقياس كيلرت الخماسي بمعنى أن

غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على عوامل التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة التي تؤثر على اتخاذ القرارات الإدارية بالجامعة.

6- تحليل ومناقشة عبارات المتغير التابع (اتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراتة):

الجدول رقم (8): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المتغير التابع

الفقرة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
تحرص إدارة الجامعة على إشراك القوى العاملة في عملية اتخاذ القرارات الإدارية	4	13	8	14	3	2.93	1.127	محايد
	%10	%32	%20	%34	%5			
القرارات الإدارية بالجامعة مبنية على حقائق علمية	1	6	12	19	3	3.41	.921	أوافق
	%2	%15	%29	%46	%7			
تحرص إدارة الجامعة على تحليل بيئة عملها قبل اتخاذ قراراتها الإدارية	2	4	13	18	5	3.44	.976	أوافق
	%5	%10	%32	%44	%10			
القرارات الإدارية التي تتخذها إدارة الجامعة تتصف بالمرونة	1	2	11	24	4	3.63	.799	أوافق
	%2	%5	%27	%59	%7			

يتم اتخاذ القرارات الإدارية بالجامعة بشكل موضوعي بعيداً عن الاختيارات الشخصية	1	6	9	21	5	3.54	.977	أوفق
	%2	%15	%22	%49	%12			
تقوم إدارة الجامعة بالمتابعة المستمرة للقرارات المتخذة للتأكد من تنفيذها بشكل سليم	0	6	11	21	4	3.51	.840	أوافق
	%0	%15	%27	%51	%7			
اتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراتة	9	37	64	117	24	3.41	.94	أوافق
	%3.7	15.0 %	26.0 %	47.2 %	8.1 %			

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يهدف هذا المحور لمعرفة أداء أفراد عينة الدراسة بشأن قياس اتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراتة. ولمعرفة ذلك فقط اعتمد الباحثان على الوسط الحسابي لمعرفة نتيجة كل عبارة بدراسة الجدول السابق لنتائج المتغير التابع (اتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراتة) نجد أنه حصل على وسط حسابي (3.41) أي أوافق حسب مقياس كيلرت الخماسي.

يشير ذلك إلى أن غالبية المبحوثين يوافقون على أن قياس اتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراتة تتأثر بأبعاد المتغير المستقل التفكير الاستراتيجي.

أولاً: تحليل ومناقشة نتائج المحول الأول باستخدام (ت) المحسوبة:

يهدف هذا المحور لمعرفة التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة واختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة كل عبارة من عبارات هذا المحور، استخدام العينة الواحدة (one-sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة التفكير الاستراتيجي جامعة مصراتة.

الجدول (9): اختبار العينة الواحدة (one-sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة

ر.م	العبارة	ت. المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	القرار
.1	إدارة الجامعة ممارسة للتفكير الاستراتيجي من خلال انتقاء أصحاب العقول المفكرة للعمل بها	7.088	40	.000	داله إحصائيا
.2	يتم الربط بين الفكر والعمل في الجامعة لإحداث التغيير	4.75	40	.000	داله إحصائيا
.3	إدارة الجامعة لديها فكر استباقي يبدأ من مستقبلها لتستمد حاضرها منه حسب ما تقتضيه البيئة الخارجية	4.868	40	.000	داله إحصائيا
.4	منسوبى الجامعة قادرون على الاستفادة من الفرص المتاحة في بيئة عملهم	5.878	40	.000	داله إحصائيا

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح للباحث من الجدول (9) أن جميع القيم الاحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة (ت) المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل أن هنالك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين أي توجد دلالة إحصائية في توزيع استجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشد) وبصورة عامة نستنتج أن معظم أفراد العينة موافقين بشدة .

من كل ما سبق من نتائج عن المحور الأول للدراسة فإنه يشير غلى تحقق الفرضية التي تنص على:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة واتخاذ القرارات الإدارية.

ثانياً: تحليل ومناقشة المحور الثاني:

يهدف هذا المحور لمعرفة أنماط التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة. ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه آراء المبحوثين في عينة الدراسة ولكل عبارة من عبارات هذا المحور، استخدام العينة الواحدة (one sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة.

الجدول (10) اختبار العينة الواحدة (one-sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة أنماط التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة

ر.م	العبارة	ت. المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	القرار
.1	تعتمد إدارة الجامعة على التفكير الشخصي لمندوبيها في تطوير عملها	4.276	40	.000	داله إحصائيا
.2	التفكير التخطيطي بالجامعة يعتمد على مقاييس كمية	3.354	40	.002	داله إحصائيا
.3	لدى أساليب عديدة لحل مشكلات العمل تقدم التفكير التجريدي	40	.000	داله إحصائيا	
.4	أعمل على تحقيق أهداف الجامعة من خلال نظرتي الشمولية للعمل	8.730	40	.000	داله إحصائيا

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح للباحث من الجدول (10) أن جميع القيم الاحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين أي توجد دلالة إحصائية في توزيع استجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

ومما سبق من النتائج التي وردت في المحور الثاني فإنه يشير إلى تحقق الفرضية التي تنص على:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة واتخاذ القرارات الإدارية.

ثالثاً: عرض ومناقشة نتائج المحور الثالث:

يهدف هذا المحور لمعرفة بعد عناصر التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة. وللتحقق من ذلك، يجب معرفة اتجاه أداء عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات المحور الثالث وتم حساب واختيار العينة الواحدة (One sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة لبعد عناصر التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة.

الجدول (11) اختبار العينة الواحدة (One sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة عناصر التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة

ر.م	العبارة	ت. المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	القرار
.1	لدى القوى العاملة تفكير منظم يساعد على تحقيق أهداف الجامعة	4.896	40	.000	داله إحصائيا
.2	الجامعة فيها رؤية تحدد طبيعة عملها في المستقبل	7.166	40	.000	داله إحصائيا
.3	تتمتع القوى العاملة بالجامعة بمهارات اتصال عالية تمكنها من الاستفادة من أفكار الآخرين	3.114	40	.003	داله إحصائيا
.4	تتمتع القوى العاملة بالجامعة بقدرات فوق العادية لإدراك الأحداث المستقبلية	1.863	40	.070	داله إحصائيا

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

خلص الباحثان من الجدول (11) أن جميع القيم الاحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة (ت) المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل بوجود فروقاً ذات دلالة إحصائية في توزيع إجابات أفراد القيمة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

أي أن إجابات أفراد العينة تتحيز لخيار دون غيره، ونستنتج أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة ومن هذه النتائج من المحور الثالث نخلص إلى تحقق الفرضية التي تنص على:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة واتخاذ القرارات الإدارية.

رابعاً: عرض ومناقشة المحور الرابع: مقدمات التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة:

يهدف هذا المحور لمعرفة بعد مقومات التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة. للتحقق من ذلك، ينبغي معرفة اتجاه أداء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من عبارات المحور الرابع، ويتم ذلك من خلال اختبار العينة الواحدة (One sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة لبعد مقومات التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة.

اختبار العينة الواحدة (One sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة ليعد مقومات التفكير الاستراتيجي

ر.م	العبارة	ت. المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	القرار
.1	تحفز إدارة الجامعة القوى العاملة على ممارسة التفكير الاستراتيجي	.725	40	.473	غير داله إحصائيا
.2	بيئة العمل بالجامعة مهيأة تساعد على التفكير الاستراتيجي	3.578	40	.001	داله إحصائيا
.3	تتبنى الإدارة العليا بالجامعة مبدأ مشاركة القوى العاملة في صناعة مستقبلها	1.160	40	.253	غير داله إحصائيا
.4	لدى الجامعة نظام معلوماتي يساعد على التفكير الاستراتيجي	3.115	40	.005	داله إحصائيا

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح للباحثين من الجدول (12) أن جميع القيم الاحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة (ت) المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن هنالك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ؛ أي وجود دلالة إحصائية في توزيع استجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة.

(أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).أي أن إجابات أفراد العينة تتحيز لخيارات دون غيره، ونستنتج أن معظم أفراد العينة موافقين. وأن المحور الرابع يشير إلى تحقق الفرضية التي تنص على:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة واتخاذ القرارات الإدارية.

خامساً: عرض ومناقشة نتائج المحور الخامس عوامل التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة.

يهدف هذا المحور إلى ضبط عوامل التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة ولتحقيق ذلك ينبغي معرفة اتجاه أداء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من عبارات المحور الرابع ويتم اختيار العينة الواحدة (One sample Test) لإجابات أفراد العينة كما في الجدول الآتي:

الجدول (13) اختبار العينة الواحدة (One sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة عوامل التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة

ر.م	العبارة	ت. المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	القرار
.1	لدى مجموعة من السمات أظهرت إبداعي الإداري في عملي	9.634	40	.000	داله إحصائيا
.2	أتحمل مسؤولية ما أكلف به من أعمال وفقاً لشروط الوظيفة المتفق عليها.	16.516	40	.000	داله إحصائيا
.3	استخدم كافة مقدراتي العقلية لإنجاح العمل المكلف به	19.013	40	.000	داله إحصائيا
.4	أتعاون مع الأفكار الجديدة في بيئة عملي بالجامعة	16.636	40	.000	داله إحصائيا

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح للباحثين من الجدول (13) أن جميع القيم الاحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة (ت) المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن هنالك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين أي توجد دلالة إحصائية في توزيع استجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة. (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، ونستنتج من ذلك معظم أفراد العينة يوافقون. ومما سبق نخلص أن كل عبارة من عبارات المحور الخامس تشير إلى تحقق الفرضية التي تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوامل التفكير الاستراتيجي واتخاذ القرارات الإدارية جامعة مصراتة.

سادساً: عرض ومناقشة نتائج المحور السادس اتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراتة (المتغير التابع):

يهدف هذا المحور إلى اتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراتة وللتحقق من ذلك، ينبغي معرفة اتجاه أداء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المحور الثاني، وتم اختبار العينة الواحدة (One sample Test) لإجابات أفراد العينة كما في الجدول الآتي:

الجدول (14).. اختبار العينة (One sample Test) لإجابات أفراد العينة

ر.م	العبارة	ت. المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	القرار
.1	تحرص إدارة الجامعة على إشراك القوى العاملة في عملية اتخاذ القرارات الإدارية	-.416	40	.680	غير داله إحصائيا
.2	القرارات الإدارية بالجامعة مبنية على حقائق علمية	2.882	40	.006	داله إحصائيا
.3	تحرص إدارة الجامعة على تحليل بيئة عملها قبل اتخاذ قراراتها الإدارية	2.880	40	.006	داله إحصائيا
.4	القرارات الإدارية التي تتخذها إدارة الجامعة تتصف بالمرونة	5.084	40	.000	داله إحصائيا
.5	يتم اتخاذ القرارات الإدارية بالجامعة بشكل موضوعي بعيداً عن الاعتبارات الشخصية	3.516	40	.001	داله إحصائيا
.6	تقوم إدارة الجامعة بالمتابعة المستمرة للقرارات المتخذة للتأكد من تنفيذها بشكل سليم	3.903	40	.000	داله إحصائيا

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح للباحثين من الجدول (14) أن جميع القيم الاحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة (ت) المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن هنالك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين أي توجد دلالة إحصائية في توزيع استجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة. (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، أي أن إجابات أفراد العينة تتحيز بخيار دون غيره، ونستنتج أن افراد العينة موافقون بشدة ونخلص أن المحور السادس من الدراسة يشير إلى تحقق الفرضية التي تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوامل التفكير الاستراتيجي واتخاذ القرارات الإدارية بجامعة مصراتة.

جدول (15) معامل الارتباط.

المحـاور		التفكير الاستراتيجي	أنماط التفكير الاستراتيجي	عناصر التفكير الاستراتيجي	مقومات التفكير الاستراتيجي	عوامل التفكير الاستراتيجي	اتخاذ القرارات الإدارية
التفكير الاستراتيجي	ارتباط بيرسون	1	.347	.717	.744	.335	.787
	القيمة المعنويه		.026	.000	.000	.032	.000
	حجم العينه	42	42	42	42	42	42
أنماط التفكير الاستراتيجي	ارتباط بيرسون	.347	1	.467	.293	.345	.263
	القيمة المعنويه	.026		.002	.063	.027	.097
	حجم العينه	42	42	42	42	42	42
عناصر التفكير الاستراتيجي	اتباط بيرسون	.717	.467	1	.677	.457	.597
	القيمة المعنويه	.000	.002	.000	.000	.003	.000
	حجم العينه	42	42	42	42	42	42
مقومات التفكير الاستراتيجي	ارتباط بيرسون	.744	.293	.677	1	.398	.686
	القيمة	.000	.063	.000		.010	.000

	المعنويه						
	حجم العينه	42	42	42	42	42	42
عوامل التفكير الاستراتيجي	ارتباط بيرسون	.335	.345	.457	.398	1	.197
	القيمة المعنويه	.032	.027	.003	.010		.217
	حجم العينه	42	42	42	42	42	42
اتخاذ القرارات الإدارية	ارتباط بيرسون	.787	.263	.597	.686	.197	1
	القيمة المعنويه	.000	.097	.000	.000	.217	
	حجم العينه	42	42	42	42	42	42

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الهدف من حساب معامل الارتباط هو قياس العلاقة بين المحاور المكونة لمتغيرات الدراسة، وبعد دراسة وحساب معاملات الارتباط في الجدول السابق نلاحظ أن هنالك علاقة طرديه وذات دلاله إحصائية عالية بين (التفكير الاستراتيجي) و (اتخاذ القرارات الإدارية) وذلك من خلال قيمة مستوى المعنوية لكل محور من محاور التفكير الاستراتيجي وجميعها أقل من القيمة العرفية (0.05).

المحور الرابع: تتضمن النتائج والتوصيات:

أولاً النتائج:

1. الإدارة العليا بالجامعة ممارسة للتفكير الاستراتيجي.
2. لدى جامعة مصراتة مقومات ساعدت القوى العاملة على التفكير الاستراتيجي .
3. تمارس جهات الاختصاص بالجامعة أنماط التفكير الاستراتيجي المختلفة في عملية اتخاذ القرارات الإدارية.
4. وضوح طبيعة العمل بالجامعة ساعد في تنفيذ القرارات الإدارية.
5. لدى القوى العاملة مقدرات عالية استطاعت من خلالها مواكبة بيئة العمل.
6. عوامل التفكير الاستراتيجي بجامعة مصراتة لها أثر واضح في اتخاذ القرارات الإدارية ونجاحها.
7. أن القرارات الإدارية بجامعة مصراتة بها مرونة وتتخذ بناء على حقائق بصورة علمية سليمة.

8. إيمان الإدارة العليا بمبدأ مشاركة القوى العاملة ساعد على إنجاح التفكير الاستراتيجي

ثانياً: التوصيات:

بناءً على نتائج البحث ، فإننا نقدم التوصيات الآتية:

1. على إدارة الجامعة العمل على تشجيع كافة المستويات الإدارية على الاستمرار في ممارسة التفكير الاستراتيجي.
2. الاستمرار في عملية تهيئة بيئة العمل بالجامعة التي تساعد على التفكير.
3. الاهتمام بتحليل متغيرات البيئة الخارجية الي تؤثر على مستقبل الجامعة.
4. خلق نظام معلومات يساعد على عملية الاتصال لدى كافة أفراد الجامعة.
5. الاهتمام بالتدريب الخارجي الذي يساعد على اكتساب الخبرات التي تولد الأفكار.
6. تحفيز الباحثين في إنجاز بحوثهم ونشرها في المجلات العالمية العلمية الدورية.
7. على إدارة الجامعة العمل على تطبيق مبدأ مشاركة القوى العاملة عند اتخاذ القرارات الإدارية.

المصادر والمراجع:

1- الفرا ماجد محمد، مستوى التفكير الاستراتيجي لدى المنظمات الأهلية في قطاع غزة، مجلة تنمية الرافدين، العراق، المجلد (31)، العدد (95)، 2009.

2- الططاحين، غانية، أهمية القرار الإداري في إحداث الرضا الوظيفي داخل المنظمة، مجلة الحكمة، العدد (2) 2013م

3- بدوي، تركي غازي أحمد، أثر التفكير الاستراتيجي على اتخاذ القرارات في ظل التحديات الجو السياسية التي تواجهها شركات الأعمال الكبرى، رسالة دكتوراه منشورة، قدمت لجامعة عمان العربية، (2012م).

4- صالح عادل حرحوش ومحمد طارق شريف، تشخيص أنماط التفكير الاستراتيجي لدى الإدارة العليا والوظيفة لدى عينة من الشركات المساهمة الخاصة بالعراق، المجلة العربية للإدارة، مجلد (21)، العدد (1)، 2001م.

5- صلاح الدين محمد كمبال، الاتجاهات الحديثة للتفكير الاستراتيجي في الإدارة، دراسة حالة الشركة السعودية للكهرباء، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية 2012م.

6- عبد العزيز صدر سحين، مهدي صدر سلمان، التنبؤ بالإنجاز بدلالة التفكير الاستراتيجي لدى سباحي الفرات الأوسط والمنطقة الجنوبية في فعالية 100 م سباحة حرة، مجلة القادسية لعلوم التربية الرياضية، المجلد (14)، العدد (1) يناير 2014م.

7- عزت أحمد محمد الحسين، التفكير الاستراتيجي لدى قادة التعليم الجامعي المصري على ضوء بعض النماذج والتطبيقات الأجنبية، مجلة التربية المصرية، المجد (16)، العدد (47)، فبراير، (2014).

8- عمر أحمد عثمان المقلي، مبادئ الإدارة، ط1، الخرطوم، بمطابع السودان للعملة المحدودة، (2013م).

9- فتحي أحمد دياب عولا، إدارة الأعمال ووظائف المدير في المؤسسات المعاصرة، عمان، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2012م.

10- مروان حبش التخطيط الاستراتيجي مكتبة عويدات الأردن 2016م.

11- منى عطية خزام خليل، الإدارة واتخاذ القرارات في عصر المعلومات من منظور الخدمة الاجتماعية، حلوان، المكتب الجامعي الحديث 2009م.

12- نجيب، نعيم خالد، أنماط التفكير الاستراتيجي لدى مشرفي التربية الرياضية في مديرية تربية نينوى، مجلة الرافدين للعلوم الرياضية، المجلد (14)، العدد (48)، يونيو 2008.

13- Robinson. Deberah, Comparative, Holistic multiple case study of the strategies thinking protocol and traditional strategic planning processes at a southeastern university phd the college of education, Florida Atlantic may 2013 form

أسس وآليات التخطيط الجامعي

أ. رمضان يوسف عسكر
عضو هيئة تدريس بكلية التربية
نالوت – جامعة نالوت

أ. آمال خليفة العزابي
عضو هيئة تدريس بكلية التربية
الأصابعة – جامعة الجبل الغربي غريان

الملخص:

تعاني بعض الجامعات الليبية من ضعف واضح في ضبط أسس وآليات تخطيط المناهج، وقلة الإنتاج العلمي، والممارسة المهنية المقتدرة التي تباهي الأمم الأخرى، وهو ما يؤثر على جودة العملية التعليمية وهندستها الإدارية (الهندرة)، ومستوى تسييرها، ومساهمتها في التطور والرقي والحوار الحضاري.

تنجه بعض الكليات الوطنية في الوقت الراهن نحو المعرفة النظرية، فلا تهتم بالبحوث التطبيقية التي تساهم في تطوير المجتمع، فهي غير متفتحة على البحث العلمي واستثماراته المتميزة، ولا تعترف بالتواصل والتفاعل بين الطلبة والأساتذة، كما تتجاهل المصادر المفتوحة والمستودعات الرقمية البديلة للمعرفة، وعمل المنصات التعليمية، ولا تستفيد من العقول المبدعة، القادرة على تسيير وتطوير عملية التنمية.

تتخبط بعض الجامعات الليبية في مشكلات التخطيط غير المبيت الأهداف سلفا، فلا تربط بين المناهج الجامعية والواقع المحلي والهندسة الإدارية (الهندرة) من جهة، والاستشرف التربوي الرصين والرائد من جهة أخرى، مما يُؤدي إلى ضعف قدرة الطلبة على مواجهة الحياة اليومية والمهنية، علاوة على كثرة المواد النظرية المستنزفة، وضعف محتواها الوظيفي.

يتطلب الأمر في هذا المجال إلى خلق شراكة مستدامة مع سوق العمل والمؤسسات الحكومية أو القطاع الخاص، والاهتمام بالدراسات الميدانية والمعلومات المتوفرة، وهذه من ضمن الأهداف التي لابد ان تسعى الكلية لتحقيقها. كما أنه من الضروري تحديد المدخلات البشرية، والمادية لتنفيذ البرامج الدراسية من طرف أعضاء هيئة التدريس، والفنيين، والمتعاونين، وتوفير القاعات الدراسية الجيدة، والبنية الأساسية السليمة، والمكتبات والمعامل بكامل الأجهزة وبموصفات عالمية معتمدة. ولا بد من حسن اختيار المناهج الدراسية وتوصيفها، وفق الأهداف المسطرة، حيث يتم توصيف كل

منهج دراسي في ضوء أهدافه؛ بحيث يتضمن اسم المنهج، ورمزه، وعدد وحداته، سنتناول دراستنا حسب الخطة المنهجية التالية:

أولاً: تحديد الموضوع:

يُعد التعليم عملية صعبة بصفة عامة ؛ لما له من دور أساسي في تحديد شخصية الفرد وصقل مواهبه وإبراز مساهماته في المجتمع، من خلال إعداده الجيد، وتنمية نشاطه واكسابه مهارات إبداعية، ويظهر ريعه للمجتمع حسب ما تقدمه الجامعة له، كما يعد التعليم الجامعي الركيزة الأساسية لخلق جيل فعال، يساهم في بناء وتطور المجتمع اقتصادياً وعلمياً وثقافياً واجتماعيًا؛ وهذا الأمر يتطلب وجود تخطيط عالي الجودة في التدريس الجامعي، لذلك فإن التخطيط العشوائي للتعليم الجامعي من شأنه أن يفرز أجيالا غير قادرة على تنمية المجتمع، أو خلق أي نمو مفيد في جميع مجالات الحياة ، من هنا رأينا أن نقف على ما تتطلبه أسس وآليات التخطيط الجامعي .

تلعب الأطر الجامعية المحنكة دورا مهما في التخطيط وتحقيق الأهداف التربوية المرسومة، مما يجعل منهم أهم بناة الثقافة، والمساهمين الحقيقيين في إعداد أجيال المستقبل، وتقدّم المجتمعات ومساهمتها في (حوار الحضارات) .

تحتاج هذه الكفاءات الخبيرة المناخ المناسب لتحقيق الهدف المرسوم بالاعتماد على المناهج الدراسية التي تعد الوسيلة التي تميزها، وتساعد على إحداث التطور والتقدم الحضاري، لذلك يصبح التخطيط لهذه المناهج أمرا في غاية الصعوبة ؛ حيث تسعى كل جامعة من خلال برامجها وخططها إلى تنمية شاملة، تنطلق من خلال تخطيط المناهج الدراسية ؛ لأنها تمثل الخطوة الأساسية لبناء العقول، ومن هنا يجب عليها ما يتناسب مع المتغيرات العصرية والمعرفية والفكرية للمجتمع، وبصفة دورية ووفقًا للمتغيرات التي تطرأ على المجتمع المحلي بين الحين والآخر، وهذا لا يتم إلا من خلال تقديم وضع خطط وبرامج للمقررات الدراسية بناءً على العديد من الخطوات، والعديد من البرامج التي يجب مراعاتها في تخطيط المناهج.

سنحاول في هذا البحث طرح وتحديد أسس وآليات التخطيط للمناهج الجامعية، وسنتناول عدة عناصر رئيسة نراها كفيلة بتحديد مفهومه وإبراز أهميته. **يثير موضوعنا القضايا التالية:**

- عدم تركيز التخطيط على اختلاف معارف وكفايات الطلبة والمعايير العلمية الاتفاقية.
- قلة اهتمامه بعملية الاتصال بينهم وبين الأستاذ .
- غياب الأجهزة والمواد والبرامج التعليمية الملائمة والهادفة حسب المراحل والتخصصات.

- عدم تطبيق التخطيط لأهداف بعض المواد الدراسية.
- عدم ملاءمة التخطيط للموق التعليمي وغياب شراكة المحيط واستثماره المساهم في العملية التربوية الأكاديمية.
- قلة الاهتمام بتقويم مراحل التخطيط ومضمونه ومقاصده.

ثانياً: تساؤلات البحث:

وفي خضم معالجة موضوع البحث سنجيب عن بعض الأسئلة الملحة:

- هل تساهم أسس وآليات التخطيط الجامعي في تطوير مهارات الطلبة والأساتذة وكفاياتهم المتنوعة ؟.
- ما أسباب ضعف التخطيط في الجامعات الليبية ؟ .
- ما طبيعة الأسس والآليات الموظفة في التخطيط الجامعي الليبي وعلاقتها بالآخر ومثاقفته دون أية إسقاطات ؟ .

تساؤلات فرعية:

- هل يميز المخططون الأكاديميون الليبيون بين سمات مناهج التعليم التقليدي الجامعي والتعليم الحديث ؟ .
- هل يأخذ التخطيط الجامعي الليبي كفايات الأستاذ المتخصص بعين الاعتبار ؟.
- هل يدرج التخطيط الجامعي اختلاف إدراك الطلبة في الحسبان ؟.
- كيف يتعامل التخطيط الجامعي مع استراتيجيات التدريس والمادة الدراسية المتخصصة ؟ .

ثالثاً: أهداف البحث:

- ضبط أسس وآليات التخطيط الجامعي .
- تقوية العلاقة بين الأساتذة والطلبة والإدارة والمحيط .
- تحسين العملية التعليمية الأكاديمية وجعلها أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق النتائج الجيدة.
- تنمية كفايات الباحثين الليبيين أثناء استعمال أسس وآليات التخطيط الجامعي .

رابعاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحت في النقاط التالية:

- إبراز أهمية التخطيط الجامعي باعتباره يمثل جوهر العملية التعليمية الأكاديمية .
- الكشف عن المشكلات التي تواجه التخطيط في الجامعات الليبية .

- معرفة تأثيرات التخطيط على المعارف لدى الطلبة .
- الإلمام بدور الاتصال الإنساني بين المعلم والتلاميذ في تحقيق الأهداف التعليمية.

خامساً: مصطلحات البحث:

– الأسس والآليات: تمثل الأسس الدعامة، والقاعدة لبناء التخطيط الجامعي بشكل قويم ورصين، فهي أصله ومبدؤه، كما انها تجسد النظام المتحكم فيه. إنها عبارة عن مرتكزات تُستخدم لتثبيت هيكل هذا التخطيط وصرحه. أما الآليات، فنشير بها إلى الوسيلة، أو الإمكانيّة التي يجب العمل بها لتحقيق أهداف التخطيط، أو أداة أو نسقه العامل، وتكون مشتركة ومتفق عليها أثناء العمل .

نقصد بالتخطيط الجامعي النشاط الإداري الذي يرتكز على تحديد الأهداف والأعمال والأنشطة الواجب القيام بها باستعمال الإمكانيات المتاحة، في زمن محدد لتحقيق الأهداف المرسومة، وهو طريقة تتخذ لاستغلال الموارد المتاحة في المجتمع لتطوير التعليم على مستوى الفرد أو الجماعة، كما يعرف التخطيط الجامعي بأنه عبارة عن تفكير منسق لتحقيق الأهداف المبيتة، وينتهي باتخاذ قرارات متعلقة بما يجب عمله، ومتى يعمل ؟، وما هي الإمكانيات المتاحة لتنفيذه؟.

سادساً: حدود البحث:

ترتبط بمعايير زمكانية وموضوعية للبحث، تباشر فيها الجامعات الليبية تخطيطها الأكاديمي في جميع ربوع البلاد، بالاعتماد على أسس وآليات خاصة.

سابعاً: منهجية البحث:

اعتمد الباحثان في العمل على المنهجية الوصفية التحليلية، حيث طبقا أسس وآليات التخطيط الجامعي المعروفة بين طيات عدة دراسات ومصنفات وأبحاث سالفة، علاوة على إضافتهما لعناصر تأويلية راهنة، تتأقلم مع سياقات الموضوع الحالي.

ثامناً: الدراسات السابقة :

إننا نهدف إلى معرفة الجهود التي بذلت من قبل في مجال التخطيط الجامعي [73]واستعراضها للاستفادة منها في عدد من الوجوه أهمها ما يلي:

- تقديم فكرة واضحة ومتكاملة عن هذه الدراسات.
- الاستفادة من الطرائق البحث التي اتبعتها الدراسات السابقة.
- معرفة أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة الدراسة الحالية.

أولاً: أهمية التخطيط الجامعي :

تتجلى أهمية التخطيط في إعداد الخبراء والمختصين في مختلف المجالات العلمية والعملية، وكذلك إعداد الإداريين والفنيين الذين يشرفون على تنفيذ تلك الخطط، مع العمل على تحقيق أهدافها في المدة المحددة لها؛ فذلك جزء من عملية التخطيط الجيد، فالمؤسسات التعليمية التي تعمل على القيام بعمليات التعليم والتدريب تعد هي المسؤولة عن إعداد القوى العاملة من الفنيين والمتخصصين لتنفيذ الخطط المرسومة؛ وبذلك فإن مستويات الخبرة والمهارة تحدد لكل مستوي من مستويات العمل عن طريق التعليم ومراحله المختلفة، [1] وبالمقارنة مع الدول المتقدمة فإن الدول النامية هي أكثر الدول مُحتاجة إلى التخطيط الفعّال والجيد والمدروس؛ من أجل الاستفادة به في استغلال مواردها البشرية

1- التربية وبناء المجتمع العربي، محمد لبيب النجحي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1971، ص 172.

والطبيعة ؛ وذلك لتطوير الفكر والارتفاع بالمستوي المعيشي للسكان، وبالتالي تطور المجتمع والاستفادة من التطور التكنولوجي في جميع المجالات، وبذلك فإن التخطيط يستخدم في المجال الاقتصادي ليهتم بالترتيبات التي تستخدمها الدولة حتى تستطيع التأثير في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتوجيهه لتتمكن من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ثانيًا: أهداف التخطيط التربوي:

لتخطيط أهداف إدارية واجتماعية واقتصادية وتربوية كثيرة، باعتبارها عنصراً أساسيًا في أي إدارة، فالتخطيط الكفء أحد الدعامات التي تستند إليها المؤسسة التعليمية، في تحقيق أهدافها والوصول للغايات المطلوبة، فمن هنا نلقى الضوء على أهداف التخطيط التربوية التي تسعى المؤسسات من خلالها لتحقيق أهدافها، وهي كالتالي:[3]

1- العمل على إكساب الفرد المهارات والخبرات اللازمة التي تعمل على زيادة كفاءته الإنتاجية أثناء العمل.

2- توفير القوى العاملة على مختلف المستويات الوظيفية، مع مراعاة توفير ما تحتاجه البلاد على المستوي القريب والبعيد.

3- العمل على استغلال القوى العاملة؛ وذلك عن طريق القضاء على البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين، من خلال توفير الفرص للعمل بكل مستوياته.

4- العمل على أن يتم الصرف على قطاع التعليم بمختلف مستوياته وبين قطاع التعليم والقطاعات الاقتصادية الأخرى وفق سياسة تنسيقية مدروسة ومعدة سابقًا.

2- العملية الإدارية ووظائف المديرين، على الشرقاوي، دار الجامعة الجديدة، 2002، ص 171.

3- التخطيط التربوي كمدخل تنموي جديد، أحمد علي الحاج، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2000، ص 152.

5- تنشيط البحث العلمي والتكنولوجي داخل المؤسسات التعليمية والاهتمام بإعداد الكوادر المؤهلة لذلك على أعلى المستويات.

ثالثًا: أسس تخطيط المنهج الجامعي:

عند بناء التخطيط لأي منهج؛ فإنه لابد من أنّ يكون هناك علاقة ترابط وتفاهم متبادل بين عناصر المنهج والمجتمع، وباعتبار أن الجامعة أحد المؤسسات التي أنشأها المجتمع كوسيلة لتحقيق أهدافه، فعلى ذلك يجب بناء المناهج على أسس البيئة والمجتمع وأخذ بعين الاعتبار العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسة السائدة في المجتمع، لكون تلك العوامل هي التي تُبنى عليها الأهداف التربوية التي تسعى الجامعة لتحقيقها.

وفي ضوء ذلك فإن هناك عدة أسس أساسية للتخطيط يُعتمد عليها في بناء المناهج الجامعية نعرضها فيما يلي:

1- **طبيعة المجتمع:** حيث أن لكل مجتمع نظامه الخاص الاجتماعي والفلسفي والثقافي، ولكل مجتمع مبادئه التي تحدد اسلوب الحياة فيه.

2- **خصائص ومطالب مرحلة نمو المتعلم:** يُقصد بها التخطيط للمنهج بحيث يكون ملائم وشامل لجميع نواحي شخصية المتعلم الجسمية، والعقلية، والنفسية، والاجتماعية والاجتماعية، ويكون مناسب لمستوى المتعلم الفكري والعقلي.

3- **طبيعة المادة:** هي المادة التي يتزود بها الطالب؛ لِذا فإن اختيار محتوى المنهج وتنظيمه بحيث يحقق الأهداف التربوية المرسومة، وتكون متمشية مع بيئة المجتمع وتكوين فكر وشخصية المتعلم.

4- **الاتجاهات التربوية:** تتمثل في اختيار الخبرات التعليمية؛ لأنها عملية تفاعل المتعلم وبيئته (ماديًا، نفسيًا، فكريًا، اجتماعيًا) ومواجهة مشاكله والتغيرات الحادثة به، ويتخذ من المنهج وسيلة لتحقيق هذه الغاية؛ لذا فإننا نجد أن الاتجاهات التربوية نحو النظر إلى الفرد واسلوب إعداده للبيئة والمجتمع تنعكس دائمًا على محتوى المنهج واسلوب تنظيمه، وطرق التدريس؛ وبذلك يكون قد تحقق ربط المنهج بمشكلات وحاجات المجتمع.[4]

رابعًا: معايير وآليات بناء الخطط الدراسية للمناهج الجامعية:

إن مهمة إعداد الخطط لاختيار المنهج الدراسي، وإدخال التعديلات عليه تؤكل إلى لجنة أو لجان متخصصة يكون المعلم فيه هو الأساس، ولابدَّ للخطة الدراسية الخاصة للمرحلة الجامعية من معايير أساسية ترتكز عليها في من أجل الوصول إلى أحسن مستوى ممكن من النمو، في إطار الجمع بين متطلبات التنمية والخصائص الحضارية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وعملية إصلاح النظام التعليمي أصبح ضرورة وأمراً حتمياً من ناحية مستوى البرامج والمقررات والمؤسسات التعليمية، وفي ضوء هذا تنقسم المعايير الواجب توفرها لبناء الخطط إلي قسمين أساسيين هما:

1- المعايير العامة:

- **مراعاة ترتيب الأولويات:** يستدعي ترتيب المشروعات التي تتضمنها الخطة وفقًا لأهميتها على أساس: نبدأ بما هو أكثر أهمية وننتهي بما هو أقل أهمية.
- **مراعاة الواقع والإمكانات المتاحة:** لكي تكون الخطط الدراسية واقعًا ملموسًا يمكن تحقيقها وتنفيذها، لابد من مراعاة الوضع الراهن بكافة ظروفه وأبعاده وإمكاناته الحالية والمتوقعة.
- **مراعاة مفهوم الشمول والتكامل:** ويقصد بالشمول هنا أن يراعى عند وضع الخطة أن تكون شاملة لجميع الجوانب ومتضمنة لجميع العوامل والعناصر، والتي لها دورها في العملية التربوية، والتكامل يستدعي دراسة العلاقات بين الجوانب المتعددة، ومعرفة تأثير كل جانب على الجوانب الأخرى سلباً وإيجاباً بحيث تتضافر كل هذه الجوانب لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف بطريقة اقتصادية وفعالة.

---

4 – أسس بناء المناهج وتنظيماتها د: حلمي أحمد لوكيل/د: محمد أحمد المفتي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، (ط،1) ص 105 وما بعده.

- **دقة البيانات والإحصاءات:** إذ لابد من استناد الخطة الدراسية على بيانات صحيحة وإحصاءات دقيقة، وبدونها لا يمكن للخطة أن تحقق أهدافها.
- **المرونة:** يجب أن تكون الخطة مرنة، فقد يحدث عند التنفيذ ظروف غير متوقعة أو تطرأ أحداث لم تكن في الحسبان، ويستدعي هذا إدخال تعديلات على الخطة بحيث تسير دائمًا نحو تحقيق الهدف المنشود متخطية كل ما يقابلها من مشكلات وما يصادفها من عقبات.
- **الاستمرارية:** إذ يجب أن تكون عملية رسم وبناء الخطط الدراسية عملية مستمرة متصلة وليست لفترة محدودة، حتى لا تصاب بالجمود والتخلف وعدم مسايرة ومساندة الاتجاهات التربوية الحديثة.
- **العمل بروح الفريق:** فبناء الخطط الدراسية لا يجب أن يقتصر على

مجموعة دون أخرى بل يشترك فيها الجميع كل حسب اتصاله بها 5 .

2- المعايير الخاصة:

1- التوافق التام بين محتويات الخطة الدراسية وكل من رسالة الجامعة والكلية وأهدافهما، في ضوء السياسة التعليمية للمجتمع.

2- تحديد البرامج الدراسية اللازمة لتحقيق أهداف الكلية ورسالتها بما يضمن عدم الازدواجية.

3- التحديد التام لكل مكون من مكونات الخطة الدراسية، وبخاصة ما يتعلق بالمناهج الدراسية.

4- تنوع أهداف المناهج الدراسية لتشمل جميع جوانب النمو المعرفية والمهارية والوجدانية.

5- الالتزام بمعايير الجامعة المتعلقة بعدد الوحدات الدراسية لكل مقرر.

6- اتباع نظام موحد لتمييز كل مقرر من مقررات البرامج الدراسية بالخطة.

7- التوصيف الدقيق لمقررات البرامج المختلفة، بحيث يتضمن: وصفاً مختصراً للمقرر، وأهدافه، ومفرداته، ووسائل تنفيذه، وطرق التقويم المتبعة، والكتاب المقرر، والمراجع المقترحة.

8-الالتزام بعدد المستويات الدراسية لكل برنامج، والحد الأدنى لعدد الوحدات الدراسية لكل مستوى.

9-التأكيد على الترابط والتكامل بين الجانب النظري والجاني التطبيقي والميداني بالخطة الدراسية.

---

5 – المناهج التعليمية والتقويم التربوي، ناجي تمار، عبد الرحمن بن بريكة ص 100 وما بعدها. وأيضًا المناهج أسسها ومكوناتها، د. زكريا اسماعيل أبو الضبغات، دار الفكر عمان_ الأردن (ط،1)2006، ص 35/34/ وما بعده.

10 يجب أن تتضمن الخطة الدراسية الاحتياجات الإضافية للكلية (معامل – تجهيزات القاعات – توفير أعضاء هيئة تدريس– فنيين للمعامل) وذلك لتمكين الكلية من تطبيق الخطة المقترحة 6.

خامسًا: شروط التخطيط للمناهج الدراسية:

تسعى كل جامعة إلى الارتقاء بين الجامعات بما تقدمه من أداء واهتمام بجودة التعليم ومن خلال تطوير وتحسين المناهج والرقى بها لابد من تطبيق التخطيط للمناهج ومن هنا تأتي الحاجة إلى المراجعة المستمرة للمقررات الدراسية والمحتوي العلمي والعمل على صياغته، وما ينبغي مراعاته في التخطيط لأيّ مقرر وأي محتوى حاجة المجتمع للقدرات والمهارات التي تتماشى مع أخلاقيات وبيئة المجتمع، وفيما يأتي أهم الشروط التي يجب مراعاتها في وضع المقرر الدراسي:

1- تكوين فريق كفء والمؤهل لإعداد المناهج واختيار المحتوى بصور واضحة.

2- مراعاة النم والجسمي والعقلي والنفسي والفكري للطالب والتغيرات الاجتماعية بما يكفل بناء شخصية مستقلة له.

3- أن يبنى المنهج على نتائج ودراسات سابقة حول الموضوع، والاستفادة من تجارب الخبرات السابقة بالمجال.

4- أن يراعى المنهج خصائص المتعلم وخبراته وقدراته والواقع المحيط به.

6– المناهج التعليمية والتقويم التربوي، ناجي تمار، عبد الرحمن بن بريكة ص 45 وما بعده وأيضًا المنهج المدرسي المعاصر أسسه بناؤه تنظيماته تطوره ص 149/147، وأيضًا:ورقة بحثية من وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الملك خالد بعنوان (معايير ومتطلبات بناء الخطط الدراسية) 26/25 مارس 2008م.

5- أن يتضمن المحتوى برامج وأنشطة تلائم المحتوى، واستحداث برامج جديدة ووضعها ضمن خطط وزارة التعليم واعتمادها.

6- أن تراعي المناهج الأسس العامة للتجمع والمتمثلة في: (الأساس الديني، الأساس المعرفي، والأساس الأخلاقي، والأساس الاجتماعي، والأساس الفلسفي).

7- تضمين الأعجاز العلمي للقرآن الكريم ومقاصد الشريعة الإسلامية في المناهج الدراسية.

8- توفير كافة الاحتياجات اللازمة لفريق العمل المكلف بإعداد المقرر الدراسي.

9- اعتماد البُعد الأخلاقي في تقويم الطلبة.

10- تحقيق علاقة متوازنة بين الجوانب النظرية لمواضيع المحتوى وتطبيقاتها، ومراعاة ارتباط تلك المواضيع بمتطلبات المهنة المستقبلية للطالب كلما كان ذلك ممكنا.

11-تنظيم محتوى المقرر الدراسي بصورة توضح العلاقة القائمة بين مواضيعه في مستوى دراسي معين بمواضيع محتوى المقررات الدراسية ذات العلاقة في المستويات الدراسية الأعلى، فضلاً عن مراعاة علاقتها بمواضيع محتوى المقررات الدراسية الموازية.

12-توافق خطط المقررات مع الإطار الوطني للمؤهلات من حيث المستوى العلمي (دبلوم عالي، بكالوريوس، ليسانس، الماجستير، الدكتوراه) 7.

7- المنهج المدرسي المعاصر ص454/ 351، وأيضًا تطوير المناهج الدراسية د. فوزي الشربيني، د. عفت الطناوي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة (ط،1) ص287/113.

سادسًا: اجراءات تخطيط المناهج الدراسية:

لإعداد أي خطط دراسية لابد من القيام بعدة اجراءات تحدد من خلالها عملية بناء المناهج وفيما يلي **أهم تلك الإجراءات** [8]:

1- تحديد الأهداف: صياغة الأهداف التعليمة العامة التي تحدد غاياتنا من العملية التربوية وبناء المواصفات حسب الرؤية المستقبلية لبناء الإنسان.

2- اختيار المحتوى: يُمثل المحتوى أحد العناصر الأساسية لبناء المنظومة التربوية ويُمثل كل ما يضعه مخطط المنهج من خبرات سواء أكانت خبرات معرفية أو وجدانية، ويهدف إلى تحقيق النمو الشامل المتكامل للمتعلم ·

3- تنظيم المحتوى: ويقصد بتنظيم المنهج بناؤه وتشكيله من خلال تحديد مجاله، وتتابع خبراته، وعلاقة هذه الخبرات بعضها ببعض، ويجب أن نلاحظ أن تنظيم المحتوى الدراسي يجب أن يتم من خلال محورين هما: المادة الدراسية، والمتعلم.

4- تحديد الأنشطة التعلمية: تمثل عنصرًا أساسيًا من عناصر المنهج؛ لأنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأهداف المنهج ومحتواه.

5- تحديد الوسائل التعليمية: هي التي من خلالها يتواصل المستهدفون من العملية التعليمية والعاملين عليها بتوظيف كل الإمكانيات المتاحة لتحويل المفاهيم من شكلها المجرد إلى شكلها المحسّن·

6- تحديد أساليب التقويم التي تبين المردود التعليمي لدى التلاميذ: التقويم هي

8- المناهج مفهومها، أسسها، تنظيمها، تقويمها، وتطويرها، د: عزيمة سلامة خاطر، الجامعة المفتوحة طرابلس ص256.

الوسيلة التي من خلالها يُعرف مدى ما تحقق من الأهداف الموسومة في الوقوف على الايجابيات والسلبيات الخطة الدراسية .

سابعًا: آلية اختيار محتوى المناهج الدراسية:

إن التخطيط الأساسي الجيد على الدوام جزءٌ ضروريٌّ للمساعدة في ضمان التوازن بين الموارد المتوفرة، والاستعداد المسبق للبرامج الاكاديمية، هذا ويصبح التخطيط أداة أو آلية من أجل تحقيق الأهداف الأكاديمية، ويوجه الإدارة الملائمة للطلبة والبرامج وهيئة التدريس والإداريين والموظفين للقيام بكل الأنشطة المطلوبة لتحقيق هدف العملية التعليمية 9، ويتضمن تخطيط المناهج معايير يجب مراعاتها في اختيار محتوي المقررات الدراسية، هذه المعايير يتم عرضها فيما يلي:

1- اسم المنهج وأهدافه وتحديد المحتوى الدراسي الذي يمكن أن يدرس فيه هذا المقرر في ضوء التوزيع الشامل والمتوازن للمناهج في البرنامج.

2- تحديد عدد الساعات المعتمدة وعدد ساعات الاتصال وعدد ساعات العملي التي تتناسب وحجم المناهج علميًا وأكاديميًا.

3- وضع مستويات معيارية متوقعة، ومتفق عليها للأداء التربوي في كل جوانبه.

4- تقديم لغة مشتركة وهدف مشترك لمتابعة وتسجيل تحصيل الطبة المتعلمين.

5- معايير تتعلق بأهداف التربية من ناحية صدق المحتوي وارتباطه بمشكلات الحياة .

6- ارتكاز محتوي المنهج على المفاهيم الموحدة الأساسية للمجال الدراسي، بحيث يبتعد المحتوى عن التفاصيل والجزئيات الغير مهمة، والخلو من التكرار والحشو.

7- ارتباط المحتوى في أي مجال دراسي بالبيئة والمجتمع والتكنولوجيا المحيطة بالمتعلم.

8- تنمية قدرة الطالب على أن يستقي المعرفة من مختلف المصادر دون اعتماد على معلم معين أو كتاب معين.

9- التغيير الاستراتيجي في الكليات والجامعات التخطيط من أجل البقاء والازدهار، دانيال جيمس وآخرون العبيكان للنشر (ط1،2012م) ص 54.

9- دعم ميول الطلبة العلمية وتنمية قدراتهم ومهاراتهم التكنولوجية.

10- تنمية القدرات التحليلية عند الطلبة، وتوجيه قدراتهم نحو تكوين وجهات نظر لأنفسهم في القضايا والمشكلات العامة.

11- تنمية قدرات الطلبة على غربلة الثقافات الواردة لهم عبر وسائل الاتصال المختلفة وانتقاء الأحسن بما يتناسب مع قيمنا وثقافتنا العربية والإسلامية.

12- تنمية مهارات الطلبة في اتخاذ القرارات وتشجيعهم على المبادرة في ذلك في ضوء ما توفر لهم من معلومات.

13- تنمية قدرات الطلبة على حسن توظيف المعلومات المتاحة لديهم في مواقف الحياة المستقبلية والتكيف مع متغيرات يصعب التنبؤ بها.

14- الاستمرارية إذ يجب أن تكون عملية رسم وبناء الخطط الدراسية عملية مستمرة متصلة وليست لفترة محدودة، حتى لا تصاب بالجمود والتخلف وعدم مسايرة ومساندة الاتجاهات التربوية الحديثة.

15- تزويد الطلبة بمهارات اللازمة لسوق العمل في مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصال [10].

ثامنًا: خطوات تحقيق بناء الخطط الجامعية:

يرتبط التخطيط السليم باختيار الوسائل الأنجح للوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة، فإن المعلم والمقرر، والإدارة الجامعية، والخدمات التعليمية كلها وسائل مرتبطة ويتم من خلالها تحقيق أهداف التخطيط؛ فكلما زاد الارتباط بين هذه العناصر وكفاءتها إلا وزاد فاعلية نجاح الخطط المرسومة، ولابد من تضافر الجهود بين جميع تلك العناصر لتحقيق الأفضل، والتنسيق مع كل جهة ذات اختصاص في الجامعة أو خارج الجامعة، حيث يجب إجراء دراسة ميدانية للوقوف على مدى التوافق بين كل المتطلبات التي تحتاجها الكلية وتقدمها الجامعة.

أهم خطوات تحقيق الخطط الجامعية:

1- تحديد احتياجات سوق العمل من المؤسسات الحكومية أو القطاع الخاص؛ وذلك من خلال الاعتماد على الدراسات الميدانية والمعلومات المتوفرة، وهذه من ضمن الأهداف التي لابد ان تسعى الكلية لتحقيقها.

10- المنهج المدرسي المعاصر ص 166 /175.وأيضًا بناء المناهج وتخطيطها د. محمد صابر سليم / د. يحيى عطية سليمان وآخرون دار الفكر عمان_ الأردن، (ط،1)2006م ص 33/32 وما بعده، وأيضًا الإدارة والتخطيط التربوي النظرية والتطبيق، د. محمد حسنين العجمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، (ط،1،)2008م، ص363.

2- تحديد المدخلات (البشرية، والمادية) حيث تتضمن المتطلبات البشرية لتنفيذ البرامج الدراسية كأعضاء هيئة التدريس، والفنيين، والمتعاونين، وتوفير القاعات الدراسية الجيدة، والبنية الأساسية السليمة، والمكتبات والمعامل بكامل الأجهزة وبموصفات عالمية معتمدة.

3- اختيار المقررات وتوصيفها، حيث يتم اختيار المقررات الجامعية وفق الأهداف المنشودة، ويتم توصيف كل مقرر في ضوء أهدافه؛ بحيث يتضمن اسم المقرر، ورمزه، وعدد وحداته، وتصنيفه (نظريًا، وعمليًا)، والتعريف بالمقرر وأهدافه ومفرداته ووسائل تنفيذه، والكتاب، والمراجع المقترحة، وطرق التقويم.

4- تقوم الأقسام العلمية بالكليات بإعداد الصورة المبدئية للخطة الدراسية لكل مقرر في ضوء المعايير والأسس السليمة لإعداد الخطط، ومن تم عرضها على اللجنة العلمية للجامعة لدراستها وتدوين ملاحظاتهم، ومن تم تعديلها واعتمادها 11.

التوصيات:

من خلال ما تناوله البحث يمكن أن نوصى بالتالي:

1- ضرورة تفعيل مبدى التخطيط السليم والمتقن في مؤسسات التعليم العالي لتطوير مؤسساته، وإيجاد مراكز متخصصة في التخطيط التربوي والتعليمي لجميع مراحل التعليم على مستوى البلاد.

11- المناهج، الأسس، المكونات، التنظيمات، التطوير، د. فتحي يونس، د. محمد المفتي وآخرون. دار الفكر عمان – الأردن (ط،1) 2004، ص 60 /184/183 وما بعده.

2- العمل على فتح مكاتب للتخطيط التربوي والتعليمي على مستوى الجامعات الليبية.

3- خلق برامج دراسية في التخصصات الموجودة وتخصصات جديدة في الجامعة في ضوء التطورات العالمية المستحدثة، وضرورة التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي، ومتطلبات سوق العمل والهندسة الإدارية (الهندرة).

4- تنفيذ تخطيط لغوي language planning ، ينبع من سياسة الدولة الليبية في هذا المجال بالاعتماد على أربابه، ومدخلات ومخرجات العمل الرصين في هذا المجال عند الآخر ، ومراعاة خصوصيات السياق الأكاديمي المحلي .

5- ضرورة توفير المتطلبات المادية واللازمة لتنفيذ الخطط الدراية المعتمدة من قبل اللجنة العلمية للجامعة كالمعامل المُجهزة، والمكتبات المتكاملة، وتجهيز القاعات اللائقة بالتعليم الجامعي.

6- العمل على رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات، وتطوير اساليب التعليم النظري، والتطبيقي.

7- العمل على توفير الكادر الفني المؤهل عقليًا وفكريًا ونفسيًا ووظيفيًا، سواءً داخل المكتبات، أو المعامل، أو داخل القاعات؛ لأجل تقديم الأفضل لسير العملية التعليمية بالصورة الأفضل وتحقيق الأهداف المخطط لها.

8- وضع برامج زمنية محددة لتنفيذ الخطط الدراسية، والعمل على متابعة الخريجين للوقوف على مدى نجاح الخطط الدراسية، والعمل على تطويرها.

9- إجراء أبحاث مستمرة ودورية للخطط المعتمدة وتعديلها، وتطويرها بين الحين والآخر بما يتماشى وتطورات المجتمع.

10- العمل على الربط بين الخبرات التعليمية القديمة بالمجتمع ولجان التخطيط بالجامعات؛ لاستفادة فيمن خبراتهم في كل أوجه العملية التعليمية.

11- الاستفادة من التطور الحديث والحادث بالعالم في العملية التعليمة على أعلى مستوى، بما يراعى معايير الجودة كالتعليم عن بُعد، والتعليم الإلكتروني بما يناسب محتويات الخطط الدراسية.

12- تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل التي تتناول برامج التخطيط داخل الكليات، والاستفادة منها.

13- التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص والشراكة مع الجامعات المحلية والدولية في سبيل تحقيق جودة الخطط والبرامج الدراسية وتلبية مخرجاتها لحاجات سوق العمل.

14- تقويم التخطيط المحلي، وخلق هندسة إدارية (هندرة) لبعض الموضوعات والمرافق والتخصصات المستهلكة.

قائمة المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم.

2- المناهج، الأسس، المكونات، التنظيمات، التطوير، د. فتحي يونس، د. محمد المفتي وآخرون، دار الفكر عمان –الأردن (ط،1) 2004.

3- التغيير الاستراتيجي في الكليات والجامعات التخطيط من أجل البقاء والازدهار، دانيال جيمس وآخرون، دار العبيكان للنشر (ط2012،1م).

4- مقالة بعنوان (تخطيط المنهج مفهومه أهميته، سياسيًا – اقتصاديًا – مجتمعيًا – ثقافيًا) عباس علام – كتاب تخطيط المنهج.

5- أساسيات التخطيط التربوي النظرية والتطبيقية خضر لكحل/كمال فرحاوي، (د.ط) 2009م، الجزائر.

6- مفردات ألفاظ القرآن الكريم، الراغب الأصفهاني.

7- مناهج التربية وأسسها وتطبيقها، د. على مذكور.

8- المناهج التعليمية والتقويم التربوي، ناجي تمار، عبد الرحمن بن بريكة، (د.ط).

9- أسس بناء المناهج وتنظيماتها د: حلمي أحمد لوكيل/د: محمد أحمد المفتي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، (ط،1).

10- المنهج المدرسي المعاصر أسسه بناؤه تنظيماته تطوره، تحرير: رشدي أحمد طعمية، د. أحمد المهدي عبد الحليم، وآخرون، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع (ط،1)2008م، عمان.

11- ورقة بحثية من وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الملك خالد بعنوان:(معايير ومتطلبات بناء الخطط الدراسية) 26/25 مارس 2008م.

12- المناهج مفهومها، أسسها، تنظيمها، تقويمها، وتطويرها، د: عزيمة سلامة خاطر، الجامعة المفتوحة طرابلس.

13- بناء المناهج وتخطيطها د. محمد صابر سليم / د. يحيى عطية سليمان وآخرون دار الفكر عمان_ الأردن، (ط،1)2006م.

14- المناهج أسسها ومكوناتها، د. زكريا اسماعيل أبو الضبغات، دار الفكر عمان_ الأردن (ط،1)2006م.

15- ورقة بحثية بعنوان (دور التخطيط الاستراتيجي في الارتقاء بجودة التعليم الطبيب ليبيا) د: جمال البهلول بردم د: مصطفي على الصقري.

16- الإدارة والتخطيط التربوي النظرية والتطبيق، د. محمد حسنين العجمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، (ط،1،)2008م.

17- التخطيط التعليمي (أسسه وأساليبه ومشكلاته) محمد سيف الدين فهمي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،1990.

18- التربية وبناء المجتمع العربي، محمد لبيب النجحي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1971م.

19- العملية الإدارية ووظائف المديرين، على الشرقاوي، دار الجامعة الجديدة، 2002م.

20- التخطيط التربوي كمدخل تنموي جديد، أحمد على الحاج، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2000م.

21- دراسة بعنوان (التخطيط اللغوي وسياسات الدول العربية) : أ . د . عبد الجليل غزالة، صحيقة اللغة العربية (صاحبة الجلالة)، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1916م.

الرمز والإيحاء في شعر بدر شاكر السياب

ابتسام علي احموده
كلية التربية نالوت – جامعة نالوت

المقدمة:

كان الشعر ديوان العرب وما يزال، كما يعد الشعر وهيج الروح والتعبير عن كينونة الإنسان ومصيره فهو نفاذ الرؤيا إلى الماوراء، وهتك الحجب وكسر الرتابة المألوفة، والشعر برق خاطف يخرجنا من الرتابة اليومية إلى الذهول والنشوة والاستغراق في الحياة، والقبض على جوهر الأشياء.

وما يزال الشاعر المعاصر كعادته يحتضن اللغة ويلجأ إليها كنوع من المغامرة، ليس نحو هدف يقصده فحسب وإنما كطريقة إبداعية حضارية لاختصار واقعية الإشياء وفوضويتها داخل أبعاد يفضل لو تجد أمامه بداية ونهاية يتبين فيهما الفن معيارًا صادقًا لتنوع الواقع وتعدد ايحاءاته.

وتماشيًا مع الدراسات المتجددة المتفجرة يوميًا في عالمنا المعاصر، بميدان الأدب والشعر خصوصًا فضلنا أن نختار موضوع (الرمز والإيحاء في شعر بدر شاكر السياب) ومن الأسباب التي جعلت سفينة بحثنا ترسو على بحر الصورة الشعرية وبالذات من خلال تجلياتها على شاطىء ديوان الشاعر بدر هو الإيمان بأن الدراسة الفنية لعمل أدبي جمالي يساعد الباحث كثيًرا على تنمية الذوق الجمالي لديه، وتأصيل حسه الفني وصقل موهبته الشعرية، كما أن فهم الشاعر لا يكون إلا نتيجة للنظر في الوسائل الفنية القائمة ببنائه، المعبرة عن انفعال الشاعر وأفكاره وتصوراته وبالإضافة إلى هذه الأسباب الإبداع الفني الذي جلب اهتمامنا ولفت انتباهنا نحو الشاعر، وشدنا اليه بقوة وجعلنا نتفاعل مع صوره وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة.

توطئة:

ثمة خصائص عديدة من الرمزية نجدها في الشعر العربي المعاصر بخاصة في الميل الواضح على استخدام لغة ذات مضامين تحوي في الغالب نبرة تكريس روحي وتوهج صوفي فلغة السياب، تنطوي على عناصر كثيرة من هذا النوع وعلى عاطفة أكثر توهجاً مما يملكه سائر الشعراء الطليعيين.

إن الإتيان بالصور المتلاحقة المتلاصقة، سمة من سمات الرمزية الغربية وهي ظاهرة قد وردت في كثير من قصائد السياب مما جعلتنا نعتبرها قصائد موحية ذات منحى رمزي صرف ولو لم يكن السياب بالشاعر الرمزي الصرف في جميع شعره. أما الظاهرة الثانية التي نستطيع لمسها في ديوان

السياب هي الاقتراب من الكلام الدارج، واستخدام عناصر من اللهجة العامية أو الأدب الشعبي التي صرح بها عدد من شعراء الرمزية في الغرب واستخدمها بعض الشعراء الطليعيين في الأدب العربي الحديث، كان السياب من ضمنهم.

ثم وجود الموسيقى واختيار الشعر الحر للتعبير عن التجارب الشعرية من قبل السياب هو أوضح دليل على نزوع السياب نحو هذا المذهب، وتراسل الحواس (في الإبداع الشعري) أو مزج الحواس المختلفة كان من أول ما بشّر به الرمزيين الأوائل في فرنسا، والسياب أيضاً استخدم هذه التقنية ليضفي على شعره مسحة رمزية أخرى.

استعمال الصفات لا يجوز إلا عندما تضيف شيئًا مهمًا إلى المعنى، فهذا مبدأ رمزي إيحائي، قد يطبقه السياب بمهارة تقنية، وكل نعوته كانت شديدة التعبير عن المعنى المقصود لا تشكو مما قد يعتري النعوت في افتقار إلى الحيوي ويبدو للمرء أن حتمية نعوته ودقتها تنبعان من حاجة الشاعر إلى الوصف الدقيق لصورة ولدت في ذهنه نتيجة للمزج الفوري بين الفكرة، والخيال في لحظة الإبداع الفكري.

المبحث الأول: خصائص الرمزية وآراء روادها .

الرمزية الإيحائية أو الخالصة هي الأسلوب الأساسي الذي مارسه شعراء، ومؤسسو هذا المذهب الأدبي في الغرب، والإيحائية في الواقع طريقة الإتيان بالصور اللامتلاصقة، والاستعارات، والتشبيهات المتلاحقة، وهي طريقة نسج الكلمات، والتراكيب الغامضة التي يؤدي ربطها ببعضها إلى خلق جو من الإبداع الشعري مع الغموض، والضبابية في تشكيلة المقاطع، وهيكل القصيدة.

بينما ذهب تشادويك (في كتابه سمبوليسم) إلى أن الرمزية تعبير فني عن العواطف والأفكار بأسلوب إيحائي بقوله»: الرمزية فن التعبير عن الأفكار والعواطف، ليس بوصفها مباشرة ولا بشرحها من خلال مقارنات صريحة ملموسة، ولكن بالتلميح إلى ما يمكن أن تكون عليه صورة الواقع المناسب لهذه الأفكار والعواطف، وذلك بإعادة خلقها في ذهن القارئ من خلال استخدام رموز غير مشروحة » (1).

ثم التراسل في الإبداع الشعري قد يكون من خصائص هذه الرمزية وهو عبارة عن تبادل الخطاب بين حاسة وحاسة، كأن تعبر بالمسموعات عن المرئيات وبالعكس، فيحل الخطاب البصري محل الخطاب السمعي. « وقد اكتشف أهمية التراسل في الإبداع الشعري شارلز بودلر في ديوانه) أزهار الشر) فعبر عن المسموع بالمرئي والمرئي بالمسموع وهكذا » (2).

« إنّ أول ما بشّر به الرمزيون إجراء الفوضى في مدركات الحواس المختلفة،

1- تشاوديك 1385م، ص 11.

2- العظمة 2007 م، ص 36.

ومحاوَلةَ الوصول بالشعر إلى اللامحدودية التي وصلها الفنُّ الموسيقي» (3).

وأيضًا كانوا يعتقدون:« بأن الوصول إلى استشراف آفاق المجهول، واستكناه أسرار الكون، لا يمكن تحقّقه بالأدواتِ التقليديّةِ من حواس، بل لا بدّ من الاعتماد على الفنون والتجربة الشعريّة التي تشبه الإبداع معتمدة على المدرِكاتِ الخاصةِ التي أودعَها اللهُ في الإنسان؛ مثلما يستطيع الراهبُ في معبده أن يشعر بنشوة روحية لا حدودَ لها » (4).

يقول ت.إ .هالم *: ليس الشعر بأكثر من رقش بالكلمات، والدقة اللامتناهية، لذلك فهي مطلوبة في كل كلمة وعلى الشعراء أن يبحثوا دائماً عن الكلمة الصلبة، المحددة والشخصية .

ويقول عزرا باوند**: إياك أن تستخدم أي كلمة زائدة أو صفة لا تتكشف عن معنى. وقال ت.س . إليوت ***: كل ثورة في الشعر يمكن أن تكون، بل قد تعلن عن نفسها أحياناً أنها عودة إلى الكلام الدارج (5).

فالرمزية الإيحائية قد تصر على الاستقصار والانتقائية في استعمال الكلمات، ثم الوصول إلى التوهج الصوفي عن طريق استخدام لغة ذات مضامين ميتافيزيقية، تؤدي إلى الإبداع الشعري، واستشراف آفاق المجهول، واستكناه أسرار الكون.

3- خورشا 1381م ، ص 210 .

4 – خورشا،1381م، 211

* Hulme.E.Thomas الفيلسوف والشاعر البريطاني، ومؤلف كتاب « دراسات في شعر الحداثة »

** Ezra Pound

*** Thomas.S.Eliot الشاعر والرائد الرمزي في الأدب الأمريكي .

5- ينظر الجيوسي 2007م ، ص 731.

المبحث الثاني: رمزية السياب

فثمة خصائص عديدة من الرمزية، نجدها في الشعر العربي المعاصر، بخاصة في الميل الواضح على استخدام لغة ذات مضامين تحوي في الغالب نبرة تكريس روحي وتوهج صوفي .

ومن بين شعراء الطليعة المعاصرين توصّل شعر السياب إلى نقطة انسجام بين القديم والحديث، حلّ فيها الصراع القوي إلى حدّ كبير، فلغته تنطوي على عاطفة أكثر توهجاً من لغة أدونيس، ويتميز السياب بقدرته على اختيار الكلمة الدقيقة التي تفوق سواها في تعبيرها عن المعنى المعين، كأن كل كلمة هي الكلمة الوحيدة التي تناسب السياق (6)، وخياله يستقي إيحاءه من العناصر البدئية في الريف العراقي، من مناظره ومن أصواته، فالخيال السمعي والطريقة التي يحس بها الأصوات التي يصفها، كانت قوية عندالسياب.

والواقع أن قارئ شعره سرعان ما تنتقل إليه هذه الحساسية السمعية، ويتفاعل معها ... والصور السمعية قد تغدو أسهل على التلقي . فالشاعر الذي يمتلك حساسية خاصة تجاه أصوات الحياة، ويستطيع تمثيلها في صور سمعية، يكون في موضع متميز دائماً، « فصلصلة المعول الحجري الذي "يزحف " نحو الشاعر المحتضر في هذا البيت للسياب لا يمكن نسيانه: "رنين المعول الحجري يزحف نحو أطرافي " وتشتمل الكلمات الصوتية في قصيدته " أنشودة المطر "**ما يلي :**

6- ينظر الجيوسي، ص 738.

<< **تنبض، كركر، مطر، تهامس، ينثر الغلال، تنشج، أصيح، الصدى، نشيج، أسمع، الرعود، يرنّ، يهطل، تطحن** » (7).

وإن حب السياب الريف العراقي يرتبط دائماً بالتجربة الإنسانية، فقد كان ينفر من مجرّد جمال الطبيعة الرومانسي الغامض، وقد كان كرهه الغموض هو الذي ساعده على أن يكون دائماً دقيقاً في لغته وصوره ...أما النعوت فقد كان يستعملها في حذر (ما كان يذعن به عزرا باوند عن الرمزية)، وكل نعوته كانت شديدة التعبير عن المعنى المقصود، لا تشكو مما قد يعتري النعوت في افتقار إلى الحيوية ...ويبدو للمرء أن حتمية نعوته، ودقتها تنبعان من حاجة الشاعر إلى الوصف الدقيق لصورة ولدت في ذهنه، نتيجة للمزج الفوري بين الفكرة والخيال في لحظة الإبداع الفكري .

فاستعمال الصفات لا يجوز إلا عندما تضيف شيئًا مهمًا إلى المعنى، فهذا مبدأ رمزي إيحائي، قد يطبقه السياب بمهارة تقنية. ولغة السياب بعيدة الجذور في القديم ...[وهو] لا يتحاشى استعمال كلمة عابرة من العامية، وهنا كذلك يحس المرء أن السياب يستعمل كلمة لا غنى عنها لأداء المعنى.

« فقد استطاع السياب عن طريق الإتيان بالتفاصيل اليومية التي تتحول إلى رموز ذات أبعاد ودلالات –أن يخلق صلة بين القصيدة العربية والناس، «فالمومس العمياء » و « حفار القبور » و « البائع المتجول » الذي يشتري الحديد العتيق، تحول من بعض جزئيات في الحياة اليومية إلى رموز لقوة الحياة وحرمانها، وأنانية الفرد الذي يتمنى أن يموت الآخرون ليعيش » (8).

7– نفس المصدر، ص 739.

8– علوش، 2000 م 19.

نستطيع أن نلاحظ بدايات دخول الرمزية الإيحائية في شعر السياب والتعابير الغير مباشرة وامتزاجها شيئاً فشيئاً بنزعته الرومانسية، من خلال قصيدة" في القرية الظلماء"،إذ بدأ السياب «يستخدم الصور الرمزية، المركبة الموحية، التي تثير فينا أكثر من تساؤل، وتجعلنا نلجأ في ما رمى إليه أحياناً من بعض هذه الصور إلى تفسيرات متعددة، وهي بداية طيبة عند الشاعر في توجهه نحو ثورة رومانسية عميقة، بدأت تأخذ المنحى الرمزي لشدة تعمقها، لاستبطان خصائص النفس بغضبتها العارمة على الواقع المرير»(9).

في القرية الظلماء: (1)

الكوكب الوسنان، يطفئ ناره خلف التلال
والجدول الهدار يسبره الظلام
إلا وميضاً، لا يزال
يطفو ويرسب .. مثل عين لا تنام
ألقى به النجم البعيد
يا قلب .. ما لك، لست تهدأ ساعة؟ ماذا تريد؟
النجم غاب، وسوف يُشرقُ من جديدٍ بعد حين(2)
أأضل أذكرها وتنساني؟
وأبيت في شبه احتضار وهي تنعم بالرقاد؟
شعت عيون حبيبها الثاني
في ناظريها المسبلين على الرؤى _ أما فؤادي

9- أبو الشباب، 1988 م237 .

فيظل يهمس، في ضلوعي
باسم التي خانت هواي ... يظل يهمس في خشوع.
(3)
القرية الظلماء، خاوية المعابر والدروب
تتجاوب الأصداءُ فيها مثل أيام الخريف
جوفاء .. في بطء تذوب
واستيقظ الموتى هناك على التلال، على التلال
الريح تعول في الحقول، وينصتون إلى الحفيف
يتطلعون إلى الهلال
في آخر الليل الثقيل، ويرجعون إلى القبور
يتساءلون متى النشور!!. (10)

قرية السياب لها طابعها الخاص ولونها المميز، فهي قرية خاوية، يعمها الظلام، دروبها تتجاوب الأصداء فيها، وهي قرية يلفها الحزن والأسى، ناسها أموات يستيقظون في الليل الثقيل على التلال تعول الريح فيها، فلا يجدون من حولهم سوى الظلام الدامس، والصمت الرهيب، هؤلاء الناس (الأحياء الأموات) يتطلعون إلى الهلال، ثم يعودون إلى قبورهم، يتساءلون متى النشور.

إنه نمط جديد من النظم الرومانسي الذي يتسم بالعمق الشديد، وبالذاتية الفردية التي تنطلق في ثورتها بهدوء، ولكنه عنيف .

لم يأتي السياب بهذه الصور عبثاً، بل اختار ما اتفق ووجهات نظره الجمالية التي شرحها في دراساته النقدية، وذلك حتى يعطي المشاهد صورة عن أن الفن هو الخيالي، والغريب، الذي قد يتضمن صوراً لا أخلاقية أحياناً، ولا يتطابق مع الواقع، لكنه يعبر عن جمال جديد، وهذا الفن يعطي للمتذوق فرصة أكبر ليتذوق ويستعين بخياله كي يتذوق.

الشاعر يرى بالبشر في قريته المظلمة جثثًا محنطة كأن باطن الأرض ير لهم من ظاهرها، لما يجد من الظلم والعسف والاضطهاد، ولكنه لا يجد من يتحرك ليقف في وجه هذا الظلم والعسف والاضطهاد.

10- الأعمال الكاملة، 1971م، 77

عندما يتحدث عن الحب، لا يجد فيه الخير أو الصدق أو الولاء، فحبيبته متعلقة بغيره ولكنه وبحزن عميق لا يأسف عليها، ولا يهتم لها، ويطلب إليها أن تحب سواه، وكأنه يصر على أن تخونه، ولا تدين له بأية عاطفة، أو شعور بالحب والولاء، لأن الوفاء انعدم في المجتمع.

وقد تحرر الشاعر من القافية، وبدأ يوزع تفاعيله وبخاصة في هذه القصيدة على أسطر متفاوتة في عددها، فقد يستخدم على السطر تفعيلتين ، أو ثلاث، أو أربع، أو حتى خمس تفاعيل، وهو إنما يقسم هذه التفاعيل على الأسطر كما نرى من أجل أن يبرز جملًا موسيقية هادئة، رقيقة، تتسم بالتنويع والتجديد، يسعفها صور جديدة موحية، تنم عن ذوق الشاعر ، وقدرته على خلق الصور المثيرة ،من أجل أن يعبّر بهذه الصور عن هدفه الذي يصبو إليه، وهو في ألفاظه المتوائمة، الموسيقية، إنما يصدر عن اقتناع بأن اللفظة تكسب أهميتها بما تحمل من معنى أو معان بعد أن تأخذ مكانها بين غيرها من الألفاظ.

في خريف عام 1955م جمع ترجماته من الشعر المعاصر ونشرها في كتاب «قصائد مختارة في الشعر العالمي» كان محتوى عدد من تلك القصائد قد أثار ارتياب رجال الأمن في العراق ،لا سيما تلك التي تدور حول المساجين والوطنيين والعمال ،أو حول الاضطهاد والفقر و... فأوقفته شرطة الكاظمية مدة سبعة أيام وحكم عليه في الأخير بغرامة قدرها خمسة دنانير، لأنه لم يذكر اسم المطبعة في الكتاب (بمقتضى أحكام قانون المطابع العثماني) .

« وقد خافت امرأة بدر على زوجها ونصحته أن يكون حذرًا في المستقبل ،فكانت قصيدته التالية موغلة في الحذر غامضة في رمزيتها حتى إنها كادت أن تكون مبهمة.

وكان عنوانها" تعتيم ."و قد نشرتها مجلة" الآداب "في عدد كانون الأول 1955 م.

وفيها قال بدر وهو بمنجى من العقاب كل ما كان يريد أن يقول ضد الحكم الدكتاتوري السالب للحريات ،فأشار إلى مثل هذا الحكم بالظلام، وأشار إلى عملائه بالنمور، أما الرجال الذين يحاربون مثل هذا الحكم فأشار إليهم وإلى كفاحهم بالنار والنور، أما التنّور الذي يصنع فيه الخبز البيتي في القرى فهو يرمز في القصيدة إلى الحياة السعيدة الحرة، وتعتيمه – كالتعتيم في غارة جويّة –إنما يعني عملًا مؤقتًا يناسب لحظته فهو ضروري إلى أن يختبز الخبز المانح الحياة، ويمكن تجنب النمور أعداء الحياة، أو بعبارة أخرى إلى أن تنضج الظروف التي تؤول إلى ثورة، ويحين موعد البعث السياسي.

وقد بدأ بدر القصيدة بتوجيه الكلام إلى امرأة لعلها زوجته رامزًا بها إلى الأمة، **وقال:**

حين يذر النورْ – / يلقي به التنور / – عن وجهكِ الظلماء / ويهمس الديجور /آهاته السمراء على محياكِ / توجس عيناكِ / بكل حزن الدهور / وكل أعيادها:

أفراح ميلادها / وغمغمات النذور / وزهرها والخمور / النور والظلماء / أسطورة منحوتة في الصخورْ : كم ذاد بالنار / من أسد ضاري / وكم أخاف النمور /إنسانُ تلك العصور / بالنور والنارِ! فأطفئ مصباحنا أطفئيه /ولنطفئ التنّورْ / وندفن الخبز فيه /كي لا تعيد الصخورْ (11).

إن القصيدة كأنها معبد قديم، عليه كتابات غريبة، يلفها الغموض والرموز، وهذه الرموز هي الأصوات والنظرات، وهي أصداء تأتي من البعيد وتختلط في وحدة تختلط فيها الألوان والأصوات والنور والظلماء.

نشاهد الافتتاح الرمزي على الطريقة الإيحائية في هذا المقطع من بداية قصيدة « ليلة في لندن »:

كما ينسل نور خائف من فرجة الباب
إلى الظلماء في غُرفة
سمعت هُتافه المجروح يعبّر نحوى الشرفة
ليرفع من سماوةَ لندن الليل المُطل بلونه الكابي
على طرقات ترقد في دثار الثلج ملتفة. (12)

فهذا المقطع مشحون بالصور التي ربما يعجز القارئ عن إدراكها سريعاً، فتربك العقل في بداية الأمر خاصة والشيء الذي يوصفه بدر في هذه الصور قد يكون غامضاً بين صوره المتلاحقة المتلاصقة لأنه يتعمّد التقصّي، والإيحاء، ويتجنب الإشارة الصريحة، والموصوف هنا هو الموت الذي يعبر الشرفة نحو الشاعر.

11- بلاطة، 2007 م114

12- الأعمال الشعرية، ص 322 .

ثم يمزج الحواس في الأبيات التالية – ونعلم أن مزج الحواس وتشعيثها هو من أسس الرمزية الإيحائية الذي جاء به الشاعر الفرنسي الرمزي (ريمبو).

أفتش عن عيون الماء، عن إشراقه الغبش

كأعمى نال منه السُّكر صاح، ورفرفت كفاه بين مساند الماحور

ليبحث عن رفيق: أين جاري؟ أين داري؟ أين–أوّاها–

أميرتي التي كانت تناولني كؤوس النور

وفي قصيدة « ليلة في باريس» يقول السياب:

وذهبت فانسحب الضياء / أحسست بالليل الشتائي الحزين، وبالبكاء / ينثال كالشلال من أفق تحطّمه الغيوم/ أحسست وخزَ الليل في باريس، واختنق الهواء / بالقهقهات من البغايا. آه ! ترتعش النجوم/ منها كبلور الثريات الملطخ بالدماء/ في حالة لمدى السكارى في جوانبها انتضاء / لم يبق منك سوى عبير/ يبكي وغير صدى الوداع: إلى اللقاء!

قد يوجد في هذه الصور وفي رأسها تعابير الذهاب، الحزن، والبكا

والتحطم، وصدى الوداع عاملٌ مشترك، وهو الإحساس بانقضاء شيء، وانصرامه؛ شيء حسن جميل توحي هذه الصور المتتابعة بانعدامه وانقطاع صلته الظاهرية بالشاعر، حبّ ضائع بقت ذكراه في نفس السياب، وهو يستحضره بإيجاد هذه الصور في القصيدة. ثم يقول في مقطع آخر:

وذهبت فانسحب الضياء

لو صح وعدُك يا صديقه

لو صح وعدك .آه لانبعثت وفيقه

من قبرها، ولعاد عمري في السنين إلى الوراء

تأتين أنتِ إلى العراق؟ (13).

13– الأعمال الشعرية الكاملة، ص 324 .

يقول عيسى بلاطة عن سبب الإتيان بهذه المقاطع: « في عام 1963م ذهب بدر شاكر السياب إلى باريس لمعالجة مرض، وكان في غرفته في الفندق محاطاً على الدوام بالزهور، وقد اكتشف أن الآنسة لوك نوران، هي التي كانت تتركها له يومياً لدى إدارة الفندق، وهى في طريقها إلى عملها في الصباح ،وكانت مهتمة بشعر بدر، وقضت معه بعض الوقت في ساعات فراغها تترجم إلى الفرنسية آخر ما كتب من قصائد كان يقرأها لها بالعربية ويترجمها إلى الإنكليزية فلما عرف بدر أنها هي التي كانت تأتي له يومياً بالزهور، كتب لها قصيدة في 8 آذار 1963م عنوانها " ليلة في باريس "وفيها يعبّر لها عن تقديره، ويصف أثر تعاطفها وصفاً رائعاً. فقد وجد فيها تجسيداً لوفيقه ابنة عمه التي أحبها في الماضي وقد توفيت في شبابها قبل سنين وبالتالي حبه المثالي، فإن صحّ وعد الآنسة لوك نوران بالمجيء إلى العراق فإن حياته ستكون سعيدة إلى الأبد، وعندما قرأ القصيدة عليها في اليوم التالي بكت لوك نوران وعانقته، وهي تردد :أأستحقّ أنا كل هذا يا بدر؟ (14).

عرفنا أن السياب قد عانى الفقر والمرض والفشل المتلاحق في الحب، وكان منطوياً على ذاته، مما أثر كل ذلك في أدبه وظل الأسى والملل والظلام، طاغياً عليه طوال حياته وبارزاً في معظم صفحات ديوانه:

« في ليالي الخريف الطوال

آه لو تعلمين

كيف يطغي الأسى والملال؟!

في ضلوعي ظلام القبور السجين ..» (15).

نعم هكذا يدخلنا السياب في دائرة عواطفه من خلال الاستفهام :كيف يطغي الأسى والملال؟ ويسبقه بتصاوير الحزن والأسى وتذكر ليالي الخريف الطوال المملّة، ويحدث ذلك في أفكارنا دون أن يصف الشاعر هذه الأحاسيس بشكل مباشر ثم يتابع القصيدة بأسلوبه الظريف، ليجعلنا نتفاعل مع ما يرمز إليه.

الإتيان بالصور الغامضة، وعدم الصراحة، والتهرب من الإشارات المباشرة، كلها من خصائص المذهب الرمزي الذي يلجأ إليه السياب لبيان مراده

14- بلاطة 2007م، 203.

15- الأعمال الشعرية، 66 .

« سوف أمضي .. كما جئت وا حسرتاه

سوف أمضي.. ومازال تحت السماء

مستبدون يستنزفون الدماء

سوف أمضي وتبقى عيون الطغاة

تستمد البريق

من جذى كل بيت حريق

والتماع الحراب

في الصحاري، ومن أعين الجائعين ..» (16).

فهذه العبارات) وا حسرتاه، وتكرار سوف أمضى، بيت حريق، في الصحارى، أعين الجائعين) هي في الواقع صور وعلاقات، يهدف السياب أن يلقى إحساسه من خلالها في الأذهان، ذلك الإحساس الذي يكشف عن فقدان الحياة مع بقاء وجود الطغاة " مستبدون"، يريقون دماء البؤساء والجائعين، من أمثال طبقته الاجتماعية التي دوماً تكون تحت رحمتهم.

نأتي بنموذج آخر من شعر السياب لنرى مدى استطاعته على تنويع الصور الشعرية، وإثراءها، ونحن نعلم إنها ظاهرة في الشعر العربي الحديث، لم تستعمل من قِبَل السياب وحده، بل نراها في شعر عبد الوهاب البياتي، وصلاح عبد الصبور أيضاً يقول السياب:

عيناك والنور الضئيل من الشموع الخابيات

والكأس والليل المطل من النوافذ بالنجوم

يبحثن في عيني عن قلب وعن حبٍ قديم

عن حاضر خاو وماضٍ في ضباب الذكريات (17).

16- الأعمال الشعرية 66

17- الأعمال الشعرية، ص 69 .

نحتاج إلى تركيز الحواس المختلفة، لاستيعاب معاني هذه العبارات التي تدل على معنى نهائي هو المقصود الأساسي عند الشاعر، فلقد أتى –كما سبق وشرحنا ذلك– بالصور الشعرية التي تكاد أن تكون كل واحدة منها على حد ذاتها منفردة عن الآخر، لكن الإحساس الذي يغمرنا في النهاية هو ذلك الرمز المخبّأ تحت قشرة هذه الكلمات معاً، لأن ما يريده الشاعر هو الوصول بواسطة هذه الرموز والصور الناقصة الغامضة أحياناً إلى غايات كاملة مطلقة وعالم مثالي يتمناه ولكن قد ضاع في ضباب الذكريات وأصبح شيئًا من الماضي، ولا يحصل الشاعر على شيء منه إلا استحضاره في القصيدة.

في قصيدته أغنية قديمة، التي يعتبرها ناجي علوش أفضل شعره الحر، نرى لجوء السياب إلى التعبير بالصور، والابتعاد عن التعبير المباشر .حيث يقول:

في المقهى المزدحم النائي، في ذات مساء وعيوني تنظر في تعب في الأوجه، والأيدي، والأرجل، والخشب:

والساعة تهز بالصخب.
وتدق – سمعت ظلال غناء..
أشباح غناء..
تتنهد في الحاني، وتدور كإعصار
بال مصدور
يتنفس في كهف هار
في الظلمة منذ عصور ! (18).

18– الأعمال الشعرية، ص 67 .

إذا قرأنا هذا المقطع الوحيد مرة أخرى وتمعنّا جيداً في « يتنفس في كهف هار» وفي « الظلمة منذ عصور » نعرف أنهما سبب الإتيان بتلك الصور التي رتّبها السياب كمقدمة للوصول إلى « كهف هار وظلمة منذ عصور» .

هذا ما يشعر به الشاعر من ضياع عاش معه طوال عمره؛ الخواء وظلام العصور المثقل، هو الشيء الذي يريد الشاعر التعبير عنه.

ثم نرى شيئًا من قبيل امتزاج الحواس، أو ما يسمى التراسل في الإبداع الشعري، حيث يقول السياب : « سمعت ظلال غناء » والظلال ليس من المسموعات، وهذا التراسل، قد يكون أول ما بشّر به الرمزيون الغربيون في بناء النظرية الرمزية.

لذلك يجب على قرّاء شعر السياب أن يعرفوا طريقته الرمزية ليدركوا الغاية من التسلسل بهذه الصور والطرق المختلفة في التعبير. مرة أخرى يذكر لنا السياب الأسى، ولكن في أسلوب إيحائي مختلف **عما سبق:**

بأسى الليل باحتراق الفراشات

بدمع من النفوس الظوامئ

بسهاد الفتى بما بين جنبيه بما للنجوم من آلام

يرسم لنا الصور والمعاني على شكل متتابع، فكل صورة هي بمثابة لظهور الصورة الأخرى، فيبدأ بأسى الليل ثم يصور احتراق الفراشات حول الشموع التي تضاء في الليل ثمّ يجعلنا نقارن ذوبان الشمع « بدمع من النفوس الظوامي » وبعد الحزن والبكاء، يأتي السهاد ليأخذ نصيبه من أحاسيس الشاعر فتحركه المشاعر التي بين جنبيه حتى يتصور – الفتى – أن النجوم لها آلام كآلامه.

ومنذ البداية كان الشاعر بهذه الفكرة والصور، يريد التوصل إلى تعميم آلامه بحيث تتعدى حدود الأرض والإنسان، وأخيراً تؤثر حتى في نجوم السّماء .

كل ذلك يحدث في أوان الليل، وصورة الليل ربّما مقرونة بالصمت، والحزن، والتأمل، فاستطاع الشاعر:

من خلال هذا الإيحاء أن يخلق لنا مشاعر كمشاعره، وآلام كآلامه.

واستعمل السياب بشكل متواتر حرف (الباء) الجار دون أن يعطف الجمل بحرف عطف، وذلك عادة ما يحصل لتسهيل إلقاء الصور في ذهن القارئ، وتسريع الوصول إلى غايته الشعرية.

(بأسى ... باحتراق ... بدمع ... بسهاد ...و.....)

يشير الدكتور عيسى بلاطه إلى هذه النوع من الرمزية في شعر السياب وهو قائلاً «:إن صور السياب تتألف من التشبيهات، والاستعارات، والتمثيلات، والإشارات الأدبية، والرموز، وهي تتألف أيضاً من انطباعات حيوية قصيرة مرتبة بتسلسل حاذق يترك أثراً في الذهن» أنظر إلى هذه المجموعة التالية من الصور في قصيدته في «السوق القديم» التي قلّدها كثيرون من معاصريه:

الليل، والسوق القديم

خفتت به الأصوات إلا غمغمات العابرين

وخطى الغريب وما تبثّ الريح من نغم حزين

في ذلك الليل البهيم.

إن ما يعطي هذه المقطوعة قوتها الإيحائية ليس تشبيهاتها أو استعاراتها، بل نظم هذه التشبيهات والاستعارات في نسيج الانطباعات الصورية، وقد كرّر السياب استعمال هذه الطريقة الفنية في كثير من قصائد ديوانه «أساطير» وبقيت معه في مجموعاته اللاحقة أيضاً، ولكنها أصبحت أحذق، وأكثر تعقيدا وأنظر إلى المشهد الافتتاحي من قصيدته الطويلة» حفار القبور»:

ضوء الأصيل يغيم، كالحلم الكئيب، على القبور

واهٍ كما ابتسم اليتامى أو كما بهتت شموع

في غيهب الذكرى يُهوّم ظلهنّ على دموع

والمدرجُ النائي تهبّ عليه أسراب الطيور

كالعاصفات السود، كالأشباح في بيت قديم

إن التفاصيل التي اجتمعت هنا لتؤلف الصورة قد اختيرت بدقة أكبر من ذي قبل، وهي جميعًا تساعد على الإضافة إلى جو الصورة وقدرتها الإيحائية (19).

19- بلاّطة، 2007م، ص 249-251.

« ويرسم" بدر "في قصيدة « حفار القبور » صوراً مرعبة للقبور، هي صدى لما يعتمل في نفسه من خوف إزائها، ويخيل إلى القارئ، وهو يقرأ

المقدمة، أنه في جحيم « دانتي » أو في الأوديس :

وكأنّ بعض الساحرات مدّت أصابعها العجاف الشاحبات إلى السماء:

توحي إلى سرب الغربان تلويه الرياح

فكأن ديدان القبور فارت لتلتهم الفضاء وتشرب الضوء الغريق

وتزدحم في القصيدة صور الرعب وألفاظ الموت، والقبور، والموتى، والليل، والغربان، والديدان والأشباح، والأنين، والنواح، وسواها» (20).

كان السياب بارعًا في اختيار التفاصيل التي تؤلف صوره الموحية وتدعم قدرتها الإيحائية في القصيدة ولكن يحدث أحياناً أن يلحق واحداً من هذه التفاصيل ما يتناسب مع أهميته في الصورة ككل، وذلك حيث يذهب السياب موارباً فيتوسع في تشبيه ما، أو استعارة توسعاً لا يسيغه المقام .

ويصحّ هذا القول فيه على وجه أكبر في حياته الأدبية المتأخرة، حيث يميل السياب إلى الاستعارة حتى بصفة اعتراضية على حساب القصيدة كلها كما في" مرحى غيلان "و"شناشيل ابنة الجلبي " و"أحبيني "وغيرها من قصائده.

النتائج:

يتضح مما تقدم أن السياب استطاع أن يغني شعره بالأسلوب الرمزي الإيحائي وبواسطة تطبيقه الدقيق لكثير من عناصر الرمزية الخالصة –كما ظهرت في القرن التاسع عشر .

20- بطرس، لاتا 184.

ورغم أن المدرسة الرمزية بأسلوبها الفني قد تكون طريقة دخيلة على الأدب العربي، لكنه أجاد في استخدام اللغة ذات التعبير الرمزي لبيان مقاصده الكامنة في نفسه، واستعمل الشعر الحر، وعنصر الموسيقى في شعره مما قربه كثيراً من هذا المذهب وأصوله.

رغم أن السياب كان بارعاً في اختيار التفاصيل التي تؤلف صوره الموحية، وتدعم قدرتها الإيحائية في القصيدة لكنه كان أحياناً يستخدم أساليب المواربة في شعره بشكل معقد حتى يتوسع في التشبيه أو الاستعارات توسعاً يضرّ بصوره الرمزية، مما يجعل من التعقيد والغموض عبءً على فهم القارئ.

الخاتمة:

يحتوي هذا البحث على إيضاح للمذهب الرمزي في شعر بدر شاكر السياب الشاعر الذي كان له دور أساسي في تعيين اتجاه الشعر في الخمسينيات والستينيات في العراق والعالم العربي، وبيّنا أن السياب كيف ألبس الشعر رداءً جديداً قد استلهمه من الشعراء الرمزيين في أوروبا بعد ما تعرف على آثارهم الأدبية من خلال قراءته وترجمته لأدبهم، ثم استطاع أن يطور هذا المذهب الإيحائي على طريقته للرمزية التعبيرية أو الإيحائية خصائص وسمات؛ نرى الكثير منها في قصائد السياب؛ كالاتجاه نحو استخدام المفردات الدارجة والكلام العامي، والاستعانة بلغة الأغاني، والأمثال الشعبية في الشعر.

ثم هناك مظهر من مظاهر الرمزية الغربية ألا وهو الدقة الفائقة في استخدام النعوت، فهذا مبدأ رمزي إيحائي قد يطبقه الشاعر تطبيقاً أميناً في شعره.

استخدم السياب تقنية تراسل الحواس (في الإبداع الشعري) أو مزج الحواس المختلفة، وهي مهارة رمزية أخرى قد ظهرت أولاً في شعر روّاد الرمزية في فرنسا.

قائمة المصادر والمراجع:

1- بطرس أنطونيوس لاتا، بدر شاكر السياب شاعر الوجع، الطبعة الأولى، طرابلس، المؤسسة الحديثة للكتاب

2- بلاطة عيسي 2007م، بدر شاكر السياب حياته وشعره، الطبعة السادسة، بيروت، المؤسسة العربية.

3- تشادويك تشارلز سمبوليس 1385م، ترجمه مهدي سحابي، الطبعة الرابعة، طهران، نشر مركز.

4- خورشا صادق 1381م، فى الشعر العربى الحديث ومدارسه، الطبعة الأولى، طهران، سمت.

5- علوش ناجي 2000م، ديوان بدر شاكر السياب، الطبعة الثانية، بغداد، دار الحرية.

6- الجيوسي سلمى الخضراء 2007م، الاتجاهات والحركات في الشعر العربي الحديث، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

7- العظمة نذير 2007م، فضاءات الأدب المقارن، الطبعة الثانية، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب.

8- مجموعة الأعمال الكاملة، دار العودة بيروت، لبنان، 1971م.

عمرو خليفة النامي: أديباً ناقداً وشاعراً مبدعاً

أ. حليمة قاسم علي
عضو هيئة تدريس كلية الآداب
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
جامعة سبها

المقدمة:

لا يزال هناك الكثير من الشعراء الليبيين الذين لم يوفوا حقهم من التعريف، وأدبهم وشعرهم من الدراسة والتحليل، وعمرو خليفة النامي أحد هؤلاء الذين بُخس حقهم طيلة عقود مضت، ولأجل ذلك كان لزاماً على المختصين أن يولوهم كبير اهتمام، ولأجل ذلك أيضاً حاولت –رغم قلة المراجع– إلقاء بعض الضوء على أبرز إنتاجه الأدبي والفكري كناقدٍ لبعض الأعمال الأدبية، من خلال مقالاته التي نشرها في فترة وجيزة من حياته ما بين 1968–1969م، والشعر الذي قاله في فترات وظروف مختلفة، وهو ما سيكشف لنا أبعاداً معرفية وثقافية كثيرة عنه.

في ضوء ما تقدم جاءت خطة هذه الدراسة في مجموعة مقالات كان هذا أولها، تناولت فيه التعريف بهذه الهامة الشامخة من أبناء الوطن، ثم حاولت عرض وتحليل مقالتين من مقالاته، **وهما: 1–** (مهر الحضارة الغربية)، **2–**المقالة الأولى من سلسلة فصول من الجد الهازل وهي (توابع الزوابع) على أن أتناول باقي مقالات هذه السلسلة وغيرها، ثم قصائده الشعرية في مقالات لاحقة بإذنه تعالى.

أسأل الله تعالى أن تكون هذه المقالات باباً يثير مزيداً من الدراسات التي تزيح الستار عن الكثير من أدبائنا المغمورين وتعيد قراءة أدبهم بعين مختلفة.

أولاً: حياته:

1) نسبه ومولده وموطنه:

عمرو بن خليفة بن سعيد النامي (بتخفيف الياء) العزّابي، باحث وأديب وشاعر ومفكر إسلامي ليبي. ولد الدكتور عمرو خليفة النامي، حسب أغلب المصادر في عام 1939 بمدينة (نالوت)، بجبل نفوسة، والده هو "الحاج خليفة" وكان عالماً ورعاً في نالوت، اشتغل بالفلاحة والرعي، وهو الذي ربّى أحفاده بعد اعتقال والدهم "عمرو"، وأسكنهم منزله إلى وفاته عام 1984، بعد أن ابيضت عيناه من الحزن على ولده، وأصابه العمى [1].

2) مسيرته العلمية:

اهتم والده بتعليمه ورعايته، فدرس عمرو على يديه أولاً، ثم ألحقه بكتّاب قريته، يحفظ القرآن الكريم، ويتعلم مبادئ اللغة العربية والعلوم الشرعية على يدي معلمي القرية، وفي مقدمتهم الشيخ مسعود قنان (ت: 1967م) إمام مسجد القرية، إلى أن سُجّل في مدرسة نالوت، فقضى المرحلة الابتدائية بها مدة ست سنوات من 1946م إلى 1952م.

تأثر منذ نعومة أظافره بفكر الشيخ على يحيى معمر، فكان يتردد على مجالسه رغم حداثة سنه[2]، ثم أكمل دراسته الإعدادية والثانوية بمدينة غريان عام 1957م، وكان يسكن القسم الداخلي التابع للمدرسة، وفي غريان التقى صديقه محمود الناكوع (الأديب، والقيادي الإسلامي) الذي ألف كتاب (عمرو خليفة النامي مسيرته – مواقفه – أعماله الفكرية والأدبية) وهو من أهم المصادر المنشورة عن حياة خليفة النامي.

في عام 1958م التحق بالجامعة الليبية بمدينة بنغازي حيث انضم إلى كلية الآداب والتربية، ليتخرج فيها بعد خمس سنوات حاصلاً على (ليسانس الآداب) بتفوق عام1962م، وفي تلك الفترة كانت له علاقات حميمة مع أساتذته الوافدين من جامعتي القاهرة والإسكندرية، خاصةً مع الدكتور محمد محمد حسن، الذي ربطته به علاقة بنوّة عميقة، وكان الدكتور معجباً بذكاء النامي ونجابته وأخلاقه، كما كانت الجامعة مكاناً حافلاً لنقاشاته ومحاوراته مع زملائه الطلبة بشتى توجهاتهم.

اختير بعد تخرجه لمواصلة دراسته العليا خارج ليبيا، فابتعث إلى جامعة الإسكندرية بمصر عام 1963م، التقى الشيخ أبي اسحاق إطفيّش، كما احتك بالمشايخ: علي يحيى معمر الليبي، ومحمد علي دبوز الجزائري، وسالم بن يعقوب الجزلي أثناء زياراتهم لمصر، وكلهم من أعلام الإباضية البارزين حينها.[3] عاد النامي قبل أن يكمل دراسته بسبب المحنة التي تعرض لها الإخوان المسلمون في مصر أثناء حكم عبد الناصر، فقد ألقي القبض أثناء ذلك على قادة الإخوان المسلمين، كما ألقي القبض على كل من له صلة بهم وبقادتهم، وكان النامي على صلة وثيقة بهم، كما التقى أكثر من مرّة بـ (سيد قطب) بل ويذكر أن حكماً غيابياً بالسجن لمدة خمس عشرة سنة قد صدر فعلاً ضد عمرو النامي، لعلاقته بالإخوان المسلمين من جهة، ولاتصاله المباشر بـ (سيد قطب) من جهة أخرى، لذلك غادر خليفة النامي مصر مسرعاً، تاركاً كل مراجعه وأوراقه وعاد إلى ليبيا عام 1965م قبل إتمام دراسته.[4]

عاد النامي إلى ليبيا، واستطاع إقناع إدارة الجامعة الليبية وعلى رأسها الأستاذ مدير الجامعة الأستاذ مصطفى بعيو، بتغيير وجهة دراسته من مصر إلى بريطانيا، فقدّرت الجامعة ظروفه ووافقت على إجراءات التغيير، وإلى حين استكمال إجراءات السفر والحصول على مكان في إحدى الجامعات البريطانية، مكث قرابة سنتين في ليبيا، سافر بعدها إلى بريطانيا عام 1967م، وأمضى في رحاب جامعة كمبريدج خمس سنوات، باحثاً ومنقباً حتى تحصّل على درجة الدكتوراه في الفلسفة والدراسات العربية عام 1971م، عن أطروحة عنوانها (تطور الفكر الإباضي ودراسة نظام الولاية والبراءة عند الإباضيين) بإشراف ر. ب. سيرجينت، الذي استفاد منه النامي استفادة جمّة، ويعد من أساتذته الكبار الموجهين لفكره.[5]

عاد في صيف 1971م إلى ليبيا وهو يتطلع إلى مكانة مرموقة في الجامعة الليبية، وهو تطلع يتناسب مع مواهبه الفنية الأدبية، ورغباته الإصلاحية الاجتماعية، فهو مثقف واسع الاطلاع، متنوع القراءات،[6] فعيّن بادئ الأمر محاضراً للأدب العربي والدراسات الإسلامية في كلية الآداب بالجامعة الليبية ببنغازي مطلع عام 1971م، والتقى هناك بمجموعة من المفكرين من أمثال د. عبد الرحمن بدوي، حيث كان يسكن العمارة نفسها،[7] ثم نقل في الموسم التالي إلى جامعة طرابلس بكلية التربية مدرساً لمادة الثقافة الإسلامية.

3) آثاره[8]:

مؤلفاته:

أ- أطروحة دكتوراه باللغة الإنجليزية، تحت عنوان "دراسات في الإباضية" "Studies in Ibadism" نالها عام 1971م، وقامت جمعية التراث بترجمتها إلى العربية، مراجعة د. محمد صالح ناصر ومصطفى باجو ومحمد بابا عمي، "وهي أول دراسة أكاديمية جادة يقدمها باحث إباضي".[9]

ب- كتاب "ظاهرة النفاق في إطار الموازين الإسلامية"، ألفه وهو في السجن عام 1973م، صدرت طبعته الأولى عام 1979م.

ج- كتاب "القراءة العربية لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها"، بالاشتراك مع الدكتور محمد إبراهيم بن أحمد، والدكتور راجي رامونى.

د- "Description of new Ibadi manuscripts from north Africa" وصف لمخطوطات إباضية مكتشفة من شمال أفريقيا.

هـ- مجموعة من القصائد، منشورة في بعض الكتب والمواقع الإلكترونية.[10]

تحقيقاته:

أ- أجوبة ابن خلفون للعلامة أبي يعقوب يوسف بن خلفون المزاني (ق. 6هـ)، حققه ملحقاً بأطروحة الدكتوراه، وهو مطبوع في دار الفتح، لبنان، 1974م.

ب- "أجوبة علماء فزان: جناو بن فتى وعبد القهار بن خلف"، -المجموعة الأولى- حققها وقدّم لها الدكتور النامي، وأكمل التحقيق وأشرف على الطبع إبراهيم طلاي، طبع بدار البعث، قسنطينة، عام 1991م.

ج- "كتاب قناطر الخيرات للجيطالي – يشتمل على قنطرتي العلم والإيمان"، استهله الدكتور بمقدمة قيمة، وطبع في مكتبة وهبة بالقاهرة، عام 1965م، وصوّر بالجزائر.

د- رسائل الإمام جابر بن زيد (ت 93هـ) إلى أتباعه، و"مسائل التوحيد" للشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن بكر الفرسطائي النفوسي (ت. 504هـ)، ورسالة "الزكاة" للإمام أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة (ت. 150هـ تقريباً)، و"رسالة الحقائق"، للعلامة أبي القاسم بن إبراهيم البرّادي (ق. 9 هـ)، والقسم الثاني من الباب الأول من كتاب "قواعد الإسلام" للعلامة أبي طاهر الجيطالي، و"أصول الدين" للشيخ تيغورين بن داود بن عيسى الملشوطي (ق. 6هـ)، وكتاب "الرد على جميع المخالفين" لأبي خزر يعلا (ت. 380هـ)، حققه النامي، وأكمل التحقيق أحمد كروم.

هـ- "أصول الدين لتبغورين بن عيسى الملشوطي" ملحقاً بالدكتوراه. 6-"سير مشايخ نفوسة" للشيخ مقران بن محمد البغطوري (ق. 6هـ).

يظهر من كل ذلك رصيده الواسع من الاطلاع على التراث الإباضي وعنايته بتقصي مخطوطاته أينما كانت. "وهو بلا منازع رائد حركة البحث العلمي والتحقيق في مجال الدراسات الإباضية في العصر الحديث"[11].

المقالات والمحاضرات:

أ- نشرت صحيفة "العلم" الليبية ما بين عامي 1968 و1969م عدداً من المقالات النقدية لعمرو النامي منها: "الحضارة الغربية وموقفها من الإسلام والعالم الإسلامي" و"الشعر الحديث" نماذج ليبية، اختار لها عنوان: "فصول من الجد الهازل" ومقالات أخرى بعنوان: "رمز أم غمز في القرآن"، وفيها ردّ على كتابات الصادق النيهوم، ولعل أبرزها وأكثرها دويّاً مقاله (أي الصادق النيهوم): "إلى متى

يظل المسيح [بدون] أب"، ومن مقالاته المثيرة: "كلمات للثورة"، نشرت بصحيفة الثورة بتاريخ 1969/11/04م؛ أي بعد نحو شهرين من الثورة، وكان يومئذٍ بكامبردج طالباً.

ب- عدة محاضرات في ملتقيات وطنية ودولية، منها محاضراته بملتقى الفكر الإسلامي بوارجلان، حول الحركة العلمية بوارجلان في القرن السادس الهجري، ومن الكتب التي قدم لها: كتاب "مواقف فكرية" لمحمود محمد الناكوع.

4) منفاه ومحنته:

تبدأ محنة النامي عندما عاد إلى ليبيا صيف 1971م ليحقق حلمه، وليقف على منابر الفكر والعلم أستاذاً جامعياً وناقداً وشاعراً، ولكن بدل أن تفتح أمامه أبواب هذه المنابر، استقبلته مراكز الشرطة وغرف التحقيق، ومنها إلى المعتقل. ويبدو أن مقالته (كلمات للثورة) قد لفتت أنظار النظام إليه منذ ذلك الوقت، فجاء أول اعتقال كإنذار وتحذير، ولم يستغرق مدته أكثر من بضعة أيام، ثم استأنف حياته العادية، وبدأ نشاطه في الجامعة الليبية في بنغازي، ثم انتقل إلى جامعة طرابلس كما سبق القول.

في عام 1973م بعد خطاب زوارة اعتقل النامي مرة أخرى مع مئات من أهل الفكر والرأي وأصحاب التوجهات السياسية، بعضهم من الشيوخ، وكثير منهم من الشباب. ويذكر زميله محمود محمد الناكوع ذلك فيقول: "قضيت أنا وعمرو النامي قرابة العامين في السجن المركزي بطرابلس دون صدور حكم قضائي، بتهمة الانتماء إلى تنظيم لجماعة الإخوان المسلمين"،[12] وجماعة (الإخوان المسلمين) كما يذكر الناكوع كانت في عقد الستينيات تياراً ثقافياً تربوياً أكثر منها تنظيماً عقائدياً سياسياً، ثم أفرج عنه وطلبت منه الاستخبارات أن يغادر البلاد، وخيّر بين أن يكون منفاه في اليابان أو أمريكا اللاتينية أو أفريقيا، فاختار الولايات المتحدة الأمريكية، "وحتى تجري الأمور مجرى شرعياً -دون قصد النفي- تم تسيسها بحيث يُبعث النامي إلى جامعة متشجان بالولايات المتحدة لسنة دراسية كاملة، 76-1977م بصفته أستاذاً معاراً أو زائراً لتدريس اللغة العربية والثقافة الإسلامية"،[13] وقد أنجز الكثير من أعماله هناك، ثم عاد إلى ليبيا، بعد ذلك طلب منه الذهاب إلى اليابان وكان ذلك في بداية عام 1979م، ففعل وهو مكرهاً، قام هناك بتدريس اللغة العربية والدراسات الإسلامية، لكنه عاد إلى أرض الوطن بعد أقل من عام.

عمل مدرساً بكلية الدعوة الإسلامية في طرابلس عام 1980م، ففي رسالة إلى الشيخ أحمد بن حمد الخليلي مفتي الديار العمانية يذكر له عمله في التدريس بها يقول: "وقد تم الترتيب على أن

أعمل بالتدريس في كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس، وطلبتها من المسلمين غير الليبيين، وعزمت على أن تكون إقامتي بنالوت".[14] و يذكر الدكتور فتحي الفاضلي أنه قد عُرض عليه في تلك الفترة الإشراف على بحوث الكتاب الأخضر لكنه رفض ذلك.[15]

بعد هذه التجربة المريرة ما بين نفي واغتراب واعتقال وسجن أيقن النامي أن النظام لن يسكت عنه، وأنه سيجد المبررات لملاحقته واضطهاده، لذلك قرر الانسحاب والتخلي عن كل شيء، إلا عن دينه وعزته وكرامته والاهتمام بوالديه، وكان قراره المرير بأن يتحول من حياة إلى حياة، قرر الأستاذ الجامعي أن ينسحب من أضواء المدينة إلى شعاب منطقته (نالوت)، وأن يستبدل بمهنة التدريس الجامعي مهنة رعي الغنم، فاشترى قطيعاً من الأغنام وذهب إلى (ظاهر نالوت) مسقط رأسه، ومقر أسرته وأهله، لكن هذا الشاعر والأستاذ الجامعي لم يتمكن من تحقيق أمنيته إذ فوجئ مرة ثالثة عام 1981م بالاعتقال، وزج به في أحد سجون المخابرات العسكرية، وبقي فيها فترة طويلة، ثم نقل بعد ذلك إلى مقر المباحث العامة، ثم إلى أحد السجون في طرابلس، وبعد أحداث باب العزيزية في مايو 1984م، والتي اندلع فيها التصادم العسكري بين مجموعة (بدر) التابعة "للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا" وقوات النظام، بعد تلك الأحداث هدم بيته وسرقت كتبه وأوراقه الخاصة ونقل إلى سجن مجهول، ثم انقطعت أخباره منذ 1986م.

ثانياً: عمرو النامي ناقداً:

كتب عمرو النامي سلسلة مقالات نقدية، نشرها في صحيفة (العلم) في الفترة ما بين 1968-1969م، تناول في مجملها الحضارة الغربية وموقفها من الإسلام والعالم الإسلامي، كمقالته "مهر الحضارة العربية"، أو سلسلة مقالاته التي اتخذت عنواناً ثابتاً: (فصول من الجد الهازل)، أو مقالاته التي كانت تنشر تحت عنوان (رمز أم غمز في القرآن)، وقد حملت نقداً ساخراً ولاذعاً لبعض الإنتاج الشعري العربي عامةً والليبي خاصةً، كما كتب عن (نوادي الروتاري)، ناقش فيها نشأة هذه النوادي وفكرتها وسيطرة اليهود عليها، وكان ذلك بمناسبة إنشاء فرع لهذا النادي في ليبيا، ومقالته السياسية الموسومة بـ(كلمات للثورة).

1) مقال مهر الحضارة العربية[16]:

بدأ عمرو النامي مقاله سائلاً القارئ: لو أن الحضارة غادةً حسناء فماذا كنت تمهر تلك الحسناء البارعة الجمال؟ ولو كانت المخطوبة هي الحضارة العربية فهل يغالي أهلها في مهرها؟ وهل يبلغون به حد المستحيل والشطط؟ ولا يترك القارئ يذهب في تخيل الافتراضات، بل يجيبه قائلاً: إنَّ المهر

الذي طلبه القوم قد صرّح به أحدهم منذ وقت بعيد، وهو قول وليم جيفورد بلكراف[17] الهالك: متى توارى القرآن ومدينة مكة عن بلاد العرب، يمكننا عندئذٍ أن نرى العربي يتدرج في سبيل الحضارة التي لا يبعده عنها إلا محمد وكتابه، وهنا يشير الدكتور النامي إلى المستشرق الإنجليزي الذي كان في وقت من الأوقات مسؤولاً عن المدارس الدينية والهيئات التبشيرية المسيحية في البلدان العربية ومنطقة الشرق الأوسط. وحين اندلعت الحرب الأهلية في لبنان غادرها بلكراف إلى بريطانيا ثم إلى فرنسا، ومنها عاد في حملة تبشيرية إلى شمال الجزيرة العربية، مدعومة من الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث حين أقنعه بلكراف بأن المعرفة بأحوال الجزيرة العربية ستفيد أطماع فرنسا في أفريقيا والشرق الأوسط، أتقن العربية كأنها لسانه الأم، وألّف كتاباً عن هذه الرحلة "وسط الجزيرة العربية وشرقها" في جزأين.

يرى هذا المستشرق أن المسلمين لا يمكن أن ينجروا وراء دعواتهم التنصيرية ولن يحيدوا عن دينهم قيد أنملة ما دام القرآن الكريم كتابهم ومدينة مكة قبلتهم وحجهم، ولذلك عليهم العمل على هذا المنحى إن أرادوا جر المسلمين لحضارتهم.

نُشرت هذه المقالة وغيرها كـ "الغارة على العالم الإسلامي" لـ أ. ل. شاتلية في مجلة "العالم الإسلامي" الفرنسية قبل أكثر من مائة عام، وهي بيان للأعمال التبشيرية في العالم الإسلامي والمؤتمرات الخاصة بهذا الشأن.[18] تُرجمت هذه المقالات للعربية واطلع عليها في وقتها وبعده عدد غير قليل من المسلمين وأثارت كثيراً من الجدل، إذ أنها بيان للأعمال التنصيرية في العالم الإسلامي والمؤتمرات الخاصة بهذا الشأن، والتخطيط والعمل الدؤوب واستغلال واحتلال الأراضي الإسلامية.

رغم أن هذا الكتاب قد صدر منذ زمن بعيد، إلا أن علماء المسلمين ما انفكوا ينبهون لهذا الخطر الداهم، وهذا ما يشير إليه الدكتور عمرو النامي عندما كتب هذا المقال واستشهد بمقولة وليم جيفورد بلكراف، وهو يؤكد أن الإسلام هو الخطر الأكثر على مشاريع الغرب الاستعمارية "متى توارى القرآن ومدينة مكة عن بلاد العرب، يمكننا عندئذٍ أن نرى العربي يتدرج في سبيل الحضارة التي لا يبعده عنها إلا محمد وكتابه".[19]

يقول الدكتور النامي: على الرغم من أن هذه الكلمة قد لفها الزمن منذ مدة، فيجب على كل مسلم أن يتدبر حروفها، وهي كلمة كفيلة أن تفتح أمام أعيننا مغاليق أسرار الصراع الدائم الدائب بين الإسلام وخصومه، وهي كلمة حقيقة بأن ترجع الكثير من أبنائنا إلى صوابهم في كثير من أفكارهم

وأطوارهم، ويستشف النامي من وراء ستار تلك الكلمات بعض مظاهر ذلك الصراع، ويكتفي بالإشارة إلى رؤوس **بعض المواضيع، وهي:**

1- إن ما توصل إليه أعداء الإسلام بعد خبرة طويلة بشؤونه، ودراسة متعمقة صابرة لأموره، هي أن سر قوة هذه الأمة وترابطها وتوافقها وانتظام أواصر الأخوة الكاملة بين أجزائها، هو الإسلام، وأن جماع أمر الإسلام وأصل منهاجه ودستور نظامه هو القرآن، وأن عليهم أولاً لتفتيت هذه القوة، وزعزعة هذا الجدار، أن يقضوا على هذا الكتاب، وعليه فإن مخطط النسف الشامل الكامل لأمة الإسلام كما يحدده -هذا الخبيث- ومقاله يستدعي أن يتوارى القرآن عن أهله.

2- يشير إلى أنَّ الجهود الجبارة التي بذلتها أجهزة الاستشراق والاستعمار في دراسة الأدب العربي واللغة العربية والثقافة الإسلامية، والجهود الجبارة التي بذلت في سبيل نشر التراث العربي وبعثه والتنقيب عنه وإزالة الغبار عن كنوزه، أن كل ذلك لم يتم لأن الغرب كان يفتش عن دين ليعتنقه أو لغة ليلتزمها أو أدب يقتبس منه، ولكن كل ذلك يتم ليتعمق الأعداء في معرفة هذه الأمة التي يتربصون بها الدوائر، ويعدون العدّة لاستئصال شأفتها، والقضاء على حضارتها، وتدمير وجودها ومسخ وجهها الإسلامي الأصيل.

3- يذكر النامي بعد ذلك كيف أن أجهزة الصليبية والصهيونية قد بذلت الكثير من الجهود للحيلولة بين المسلمين وقرآنهم بما أتيح لهم من فرصة للسيطرة العسكرية والسياسية على هذه البلاد في فترات الاحتلال والانتداب على السواء. وكان لتلك الجهود مظاهر عدة، على أن أخطرها وما سلكه هؤلاء من تحميل آلة الهدم لمن يسهل عليهم ذلك، ولا يستنكر منهم الأمر في عنف سافر أو عداء ظاهر، وكان أن حمّلوا آلة الهدم لأسماء مسلمة، وكان ذلك بأن ظهرت بين المسلمين أصوات تدّعي أسطورة القرآن وتشكك في حقائق الوحي، مدعية تحكيم العلم والعقل وما إلى ذلك، وهدفها هو التشكيك في القرآن الكريم وزعزعة عقيدة الإسلام في قلوب المسلمين بعد ذلك. ويشير إلى أن أوّل ما ظهر هذا الصوت عند المستشرقين على اختلافٍ في اللهجات وأساليب وطرائق العرض، فأخذ مسلك الدّس أحياناً والتصريح أحياناً أخرى.

4- أشار الدكتور النامي بعد ذلك إلى قضية هامة في الأدب العربي وهي قضية الوضع في الشعر الجاهلي في إشارة واضحة إلى طه حسين وكتابه "في الشعر الجاهلي"، كمثالٍ لمن حمل آلة الهدم من الأسماء المسلمة، فيقول:" ثم حمل طه حسين، وهو صاحب اسم إسلامي، راية الهدم فأحسن حملها ومضى بها كما يريد أسياده، فكان -كما يريدون- أكثر جرأة وجسارة، وخرج على الناس بكتابه

(في الشعر الجاهلي) الذي كان يلقيه محاضرات على طلبة كلية الآداب في الجامعة المصرية حينذاك". وفي نطاق حديثه عن الوضع في الشعر الجاهلي قرر طه حسين أن كثيراً من حقائق القرآن موضوعة أيضاً... وكان ذلك أشد ما تعرض له القرآن من محاولة الطعن في قداسته وصحة لغته، ثم يشيد النامي بالجهود القيمة والانتاج الرائع الذي تركه لنا أدباء الإسلام في دحضهم لتلك الآراء ودفاعهم عن كتابهم وعلى رأس هؤلاء –كما يذكر النامي– هو الفتى المبرز في حلبة ذلك الصراع، هو أديب العربية المعاصر ومنشئها الفذ المنافح الصوّال عن تراثها الأستاذ مصطفى صادق الرافعي، فقد كان أمة وحده في ذلك الصراع الصاخب، ثم يوصي النامي الشباب المثقف بقراءة جميع كتبه ومتابعة ذلك والاستمرار عليه لما يتمتع به أسلوبه من سلامة وقوة، وحتى يألفوا بيان العربية الأصيل وتسيغ أذواقهم أسلوبها الرفيع.

5– يعرض الدكتور النامي إلى مظهر آخر من مظاهر الصراع، وهو ما استطاع أن ينفذ به الاستعمار إلى المناهج التعليمية فاستحدث أساليب قللت من محصول الطلبة من القرآن الكريم وأنقصت من حصص الدين، وحصرت اللغة في دراسات شكلية محدودة، فكان حظ الأجيال المتعاقبة بعد ذلك من نصوص دينهم وقرآنهم ولغتهم وأدبهم وما يشكّل ثقافتهم المتميزة محدوداً ضئيلاً، وحجتهم في ذلك أن ذاكرة التلميذ الصغير تنوء بكل ذلك العبء الثقيل، وقصدهم من كل ذلك كما يرى النامي هو تفويت الفرصة الذهبية على هذا الكتاب المنزّل ولغته حتى ينشأ الجيل بمعزل عنهما، ويؤيد دحضه هذا الرأي بالقول الذي يؤكد أن مخزون الذاكرة الذي يتحصل عليه التلميذ في فترة لم تكتمل فيها مداركه العقلية بعد، هو الرصيد الذي تعمل فيه هذه المدارة مستقبلاً حيث تكون فترات الدراسة التالية مجالات لشرحها وإيضاحها، ويكون موقف الطالب حينذاك ممتازاً عندما يجد ذاكرته تمده بذلك الرصيد المدّخر في فترة نضجه العقلي واكتماله الفكري.

6– أمّا المظهر الذي يعده النامي أشد خطراً وأبعد أثراً وأكثر خبثاً؛ فيتمثل في حركة نشطة، أضمرها أعداء الأمة وعملاؤهم، كان هدفها قطع صلة حاضر هذه الأمة بماضيها وقطع لغتنا من أصلها، وقد أخذت هذه الحملة في نظر النامي سبيلين رئيسيين قصد أحدهما إلى الحرف العربي فادعى قصوره وتعقيده وعدم إيفائه بحاجة الكتبة والمؤلفين، وتعددت الاقتراحات باختراع حروف جديدة للغة العربية، ويذكر أن أثر هذه الشطحة قد وصل إلى صحف طرابلس، لكنه انتهى بدون شك إلى سلة المهملات. ويبين أن هذا الأمر قد بلغ أن اقترح بعضهم استبدال الحرف العربي الشريف بالحرف اللاتيني، وذكر بالخصوص أن من أشهر أصحاب هذه الدعوة (سعيد عقل)، بل أصدر كتاباً بالفعل طبعه بالحرف

اللاتيني، وأوضح النامي أن خلاصة القصد من هذه الدعوة الهدامة أن يجيء يوم ننسى فيه الحرف العربي ويحجب كل ميراثنا الكريم الغزير الذي كتب وطبع به عن الأجيال التي تجهله فتنقطع صلتنا بالقرآن وتراث السلف، وضرب مثلاً لما آل إليه الحال في تركيا، وكيف أصبحت بعيدة عن نتاجها الضخم الغزير في ميدان الفكر الإسلامي.

7- أمَّا السبيل الثاني لهذه الحركة في رأي النامي فهو ذلك التحامل الشديد على أسلوب النحو والقواعد اللغوية للغة العربية، فقد سرت دعوة للتنديد بالأسلوب القديم الذي اتخذه السلف لضبط قواعد لغتهم وتحديد أساليبها وصبها في قواعد ثابتة محدودة، ووُجِد من دعا إلى نحوٍ جديد، بل ومن كَتَبَ نحواً جديداً.

يبين الكاتب أن نتيجة ذلك ظهور عقدة تركزت عند متعلمي دراسة النحو، ويركز على أن هذه العقدة قد نشأت عند طلبة المدارس (المدنية)،[20] فما تكاد تجد اليوم من يتقن هذا العلم، بل لا تكاد تجد من يحسن أولوياته، ويستثني من هؤلاء من قرأه في معاهد الدين واللغة على الأسلوب القديم، وكان نتيجة ذلك أن نشأت أجيال لا تحسن تذوقاً للنص الأدبي ولا فهماً له، فهو يدعو إلى العودة إلى تدريس النحو بالطريقة القديمة والتي كما يقول قد أثبتت التجربة صلاحها واستقامتها ونفعها.

8- إلى جانب هاتين الصورتين يذكر النامي بروز دعوة أخرى ذات نهج رهيب، وهي (الدعوة إلى العامية)، ويقول إنه بدل أن تُرفع العامة إلى لغة القرآن الذي يحيينا بهديه ونوره صرنا نهبط إلى مستوى السوقة نتلطف شهواتهم ونستلطف عواطفهم ونتذلل لعقليتهم بحجة الأدب للشعب والفكر للشعب. ويعد النامي هذه (الدعوة الشعوبية) أخطر معاول الهدم لوحدة هذه الأمة وأشدها تأثيراً في إلهائها وإضلالها عن الحق الذي أنزله الله إليها وهو القرآن الكريم، وللتوسع في معرفة أخطار هذه الدعوة وآثارها، يحيل النامي القارئ إلى الرجوع إلى رسالة الدكتوراه التي كتبتها الدكتورة: نفوسة زكريا [21] بعنوان (الدعوة إلى العامية)، ويؤكد النامي في آخر المقال أن هذه هي مجرد رؤوس أقلام لبعض الوسائل التي ركز عليها أعداء الإسلام، وحملها بعدهم بعض ممن يتسَمون بأسمائنا ويتزينون بأزيائنا ويوالون أعدائنا، وهي بعض مظاهر التنفيذ للمخطط الذي حددته كلمة اللورد مستر (وليام جيفورد بلكراف) في نصفها الأول، وهي الدفعة الأولى من المهر المطلوب، ويَعِد القارئ للنظر في بقية الدفعات في الحلقة التالية على حد قوله، ثم ختم مقاله بكلمة (يتبع)[22] .

جاء هذا المقال وغيره من مقالات النامي بدافع من غيرة الكاتب على اللغة العربية في وقت كانت الأفكار الوافدة من الغرب في تلك الفترة (الستينيات) بالغة الأثر في بعض أدباء الوطن العربي، وفي

وقت كان الفضاء الفكري والثقافي يسمح على نحو كبير بانتشار تلك الأفكار المتأثرة بالغرب وشيوعها، في شتى الأغراض الأدبية، مبتعدين عن الأصالة العربية ومعتقدين أنها قد تسيء إلى أدبهم وتقلل من أهميته الإبداعية.

لقد كان لهذه الدعوة ردود أفعال على الساحة العربية في الماضي أو الحاضر، من مثل عائشة عبد الرحمن التي ترى أن الدعوة للعامية "لا تعتمد على المنطق بقدر ما تعتمد على الجدل الخطابي والاستهواء الحماسي، وتحاول أن تأخذ طريقها إلى مواطن التأثير مما تقحم على الميدان من دعوى الحرص على مصالح الجماهير والانتصار لعاميتها وتيسير سبل الثقافة لها".[23]

أما عبد السلام المسدّي، فيؤكد "أن تكريس اللهجة حاملاً للرسالة الثقافية، وبديلاً عن اللغة القومية، لهو الانتحار الجماعي على عتبات قلعة التاريخ".[24]

لو حاولنا استخلاص أهم الأفكار التي تناولها النامي، لوجدنا أنه يحاول التنبيه للخطر الذي يحيق باللغة العربية والإسلام بتأثير الحضارة الغربية المدروس والموجه، وقد اتخذ نموذجاً من تلك السهام وهو ما صرّح به أحد المستشرقين منذ وقت بعيد، وما كان هذا ليثير حفيظة الكاتب لولا ما وجده من صدىً لهذا المقال وغيره من تأثر لدى الكتّاب العرب ومنهم الليبيين على وجه الخصوص، وهو ما سيتناوله في مقالات لاحقة، وقد أشار في هذا المقال لأهم مظاهر ذلك **الصراع وهي:**

أ- إن جماع أمر الإسلام وقوته هو القرآن الكريم، وعليهم أن يقضوا على هذا الكتاب، وانعكس ذلك في الجهود الجبارة للبعثات الاستشراقية وتعمقها في دراسة الأدب العربي واللغة العربية والثقافة الإسلامية. و بالرغم من إننا نؤيد الدكتور النامي فيما ذهب إليه، ونقدر الدواعي لذلك، ونؤكد أن بعض الموجات الاستشراقية كان هدفها الهجوم على الفكر العربي وعلى القومية العربية، واللغة العربية، والعقيدة الإسلامية، والتراث؛ فإننا لا نستطيع أن ننكر أن بعض الدراسات الاستشراقية للغتنا أضحت جزءاً لا يتجزأ من الدراسات العربية؛ فآثار الاستشراق لم تكن جميعها سلبية، فقد كان لبعضها الفضل في الكشف عن التراث، وصونه وتقديمه، وفهرسته وتصنيفه، كما كان لها دور في الترجمة، والتحقيق العلمي وفي إنشاء دوائر المعارف، وفي جمع المخطوطات من كل مكان وتحقيقها؛ مع التأكيد أنه يجب أخذ الحيطة والحذر في الأخذ بالمقولات الأوربية في مجال اللغة باعتبارها مسلمات.

ب- تحميل آلة الهدم لأبناء هذه الأمة، خاصةً منهم من درس في تلك الدول وتأثر بمدارسها.

ج- تأثر المناهج التعليمية في المدارس بالتقليل من محصول الطلبة، خاصةً في مادتي القرآن الكريم واللغة العربية.

د- استبدال الحرف العربي الشريف بالحرف اللاتيني.

هـ- الدعوة إلى العامية، وقد عدّها أخطر معاول الهدم لوحدة هذه الأمة.

هذه أهم الأفكار التي جاءت في هذا المقال، تناولها الكاتب في تسلسل وترابط، فقد بدأه بمقدمة أشار فيها إلى الموضوع الأساسي، ثم برهن على فكرته، ثم عاد وأكد ذلك في خاتمة المقال، يتضح كذلك مدى الحرص الشديد وصدق المشاعر النابع من غيرته على بني أمته ولغته، فانعكس على أسلوبه إذ حمل التعجب أحياناً والتحذير والغضب أحياناً أخرى.

اتخذ النامي الأسلوب الخبري في هذا المقال، وقد نجح في ذلك إذ الغرض الأساسي منه هو التأثير والإقناع بالحجة والبرهان، وهذا يستدعي منه أن تكون جملة إخبارية وفقراته طويلة بعض الشيء، أما استخدامه الأسلوب الإنشائي فقد جاء في استفتاح المقال فقط، حتى يثير مخيلة القارئ وينبهه لأهمية الموضوع، وقد استعان ببعض الصور الخيالية أحياناً لإبراز فكرته، ابتداءً من العنوان (مهر الحضارة الغربية) أو قوله لو تخيلت الحضارة غادةً حسناء قد تعرض لها الخطّاب كل يريد أن يرجع بها إلى داره، فماذا كنت تمهر تلك الحسناء البارعة الجمال؟ وإذا كانت المخطوبة هي الحضارة الغربية فهل يغالي أهلها في مهرها وهل يبلغون به هذا المستحيل والشطط؟، فقد جعل الحضارة الغربية غادة حسناء بارعة الجمال في إشارة إلى المظاهر الخارجية الخادعة لتلك الحضارة، وجعل مهرها غالٍ يدفعه من يريد الحصول عليها، في إشارة إلى ما قد يتنازل عنه من يريد اللحاق بها ولو كان أغلى ما يملك كدينه أو لغته.

استخدم النامي صورة أخرى حين أراد الإشارة إلى أن هناك من حاول النيل من هذه اللغة من أبنائها بتبني تلك الأفكار ومحاولة إقناع الناس بها، لكنه لم ينجح، فقال: "وأدلى الجميع بدلائهم فعادت فارغة. وكان كثيراً ما يؤلمه ذلك فيقول في رسالة إلى أبي اليقظان إبراهيم يشكو فيها اشتداد الزمان على الإسلام والمسلمين، وحال الشباب المسلم وما يعيشه من هوان وذلة وجبن وتقاعس عن الإصلاح، ويسأله الدعاء فيما يحوط بهم، "من أهوال هذا الزمان الذي اشتدت ضرباته على الإسلام والمسلمين، فنشأ فيه أجيالنا على مصيبتين: مصيبة الضياع والذلة التي يعيشها المسلمون، ومصيبة الأنساع التي تعقل ألسنتهم عن نداء الإصلاح"[25] .

2) فصول من الجد الهازل: توابع الزوابع (صورة خيالية):

جاء هذا المقال (توابع الزوابع) ضمن سلسلة مقالات النامي النقدية بطريقة ساخرة لاذعة كما هو واضح من عنوانها، فهي في فصول أي أكثر من مقال، وهي تتناول كلام جدي مقصود في صورة خيالية من الهزل الساخر، لذلك جعل النامي المقال الذي نحن بصدده تحت عنوان (توابع الزوابع) كما هو واضح فقد اختار الكاتب أن يكون موضوعه متابعة وتكملة لرسالة (التوابع والزوابع) لابن شهيد الأندلسي،[26] والتي حرص فيها ابن شهيد على عرض المشكلات الأدبية والبيانية، بطريقة قصصية خيالية ساخرة، عرَّض فيها بمعاصريه وذكر مآخذه على المتقدمين منهم شعراء وخطباء، وقد تناول ابن شهيد قضيته هذه بطريقة مسرحية، فالمسرح عنده واحد وهو وادي الجن في الدنيا (وادي عبقر)، والممثلون الرئيسيون شاعر يسأل وجنٌّ توابع مسخرون يجيبون، فالتوابع مفرد تابع أو تابعة؛ أي ما يتبع الإنسان من الجن، والزوابع جمع زوبعة اسم شيطان أو اسم رئيس من الجن، حرص ابن شهيد في هذه الرسالة على أن يُنطق الجن بالآراء التي يعتقدها في معاصريه وذلك كحواره مع بعض الجن في قوله: "... ولكني عدمتُ ببلدي فرسان الكلام، وذهبتُ بغباوة أهل الزمان ... قال: فكيف كلامهم بينهم؟ قلت: ليس لسيبويه فيه عمل، ولا للفراهيدي إليه طريق، ولا للبيان عليه سِمة، إنما هي لكنةٌ أعجميةٌ يُؤدُّون بها المعاني تأدية المجوس والنبط، فصاح: "إنا لله، ذهبت العربُ وكلامُها".[27]

على هذا المنوال نسج عمرو النامي مقالته كأنها تكملة للتوابع والزوابع في العصر الحديث، اتبع فيها أسلوب ابن شهيد وطريقته في عرض فكرته، فهي استمرار لرحلة خيالية بين الشاعر وشيخ الجن، يسوح به في وادي عبقر مستكملاً حيث وقف ابن شهيد، فقد صدّر مقالته بقول ابن شهيد وكأنه مستأنفاً لحديثه، "وقد رأيت في قطعة وجدتها في مخالفات أحد الشعراء المفلقين من أهل عصرنا كتب على ظاهرها: هذا من علم المستقبل، وختم عليه بخطه هكذا: لو حدثت الناس بهذا لرموني بالجنون، ولو علم الناس ما علمته من ذلك واعتبروه لاحتاطوا لحالهم".[28] فبدأ هذه العبارة كما نلاحظ بواو الاستئناف، لكنه ينقلنا من الماضي إلى الحاضر الذي أشار إليه بقوله (من علم المستقبل) هو استشراف المستقبل، غير أن ما في الكتاب من العجب لو أنه حدّث به لرُمي بالجنون لغرابته ولاحتاط الناس منه لخطره.

يقول إن ابن شهيد أخذه العجب وفك الختم وقرأ الكتاب، فإذا فيه عجباً، لدرجة أنه كتم روايته في مجالسه التي أملى فيها (رسالة التوابع والزوابع) لأن ما وجده أدخل في علم الغيب والتنجيم،

والإفصاح بما فيه رجم من الرجم، وإنما ترك ذلك للزمن فهو وديعته، ربما جاء وقته من بعد ... فحسن حفظه وكتمانه الآن. ثم استحلف من وقع إليه هذا الكتاب ألا يسخر منه ومما فيه. فقد عُرف على صاحبه كل سيمات الصلاح والورع، وفي هذا إشارة إلى (دواعي السخرية منه في زمنه وعدم تصديقه لما فيه من غرابة رغم ما عرف عن صاحبه من صلاح وورع، ثم يذكر ذلك الشاعر المفلق من عصر ابن شهيد صاحب هذا الكتاب فيكنيه بـ(أبي سعيد الأندلسي)، ثم يخبرنا النامي أنه من حسن حظه أن عثر على ورقات قديمة مخطوطة، تحتوي على قطعة من ذلك الكتاب الذي أخبر عنه ابن شهيد، فعجب مما فيها أشد العجب، ورأى أن يتحف به قراء صحيفة (العلم) لما فيه من فائدة، وفي ذلك إشارة إلى أنه لم يعد ما فيه عجباً، إنما العجب كيف تأتي لمن في زمن ابن شهيد الأندلسي أن يعلم ذلك.

أورد النامي نص الكتاب المزعوم، فبعد البسملة، والتوكل على الله والصلاة على نبيه، قال على لسان أبي سعيد إنه قد جمعته سياحة من سياحاته بشيخ صالح من شيوخ الجن، وكان ورعاً تقياً ممن أسلم وحسن إسلامه وكان صاحباً للبيد بن ربيعه، وأنه ألهمه بعض شعره، وروى عنه معلقته، حافظ للقرآن قد هجر الشعر فما يتيسر له منه إلا حكمة أو دعاء.

لقد شاقه مرة أن يعرف أخبار الجن، فناجته نفسه أن يسأل صديقه الشيخ الصالح لعله يتحفه بإثارة من علم ذلك، أو طرف منه، فسأل الشيخ فوجده برماً بذلك، ولولا الود الذي أحكم عراه لاعتراه من أجل ذلك تغير في شأنه معه، لكنه تبسط وتهلل وقال له في إنكار: وماذا تريد إلى ذلك يا أبا سعيد؟ ولك في خاصة نفسك وإصلاح شأنك ما يشغلك بقية عمرك، وما بقي منه غير ظمأ حمار، وإنما حقيقة الدنيا فيما تقدمه بين يديك من عمل صالح ولو حزت علم الإنس والجن، والماضي والحاضر والآتي، فنلت الغاية في كل ذلك لما كان فيه غنى عن عمل صالح تقصد به وجه الله تعالى ... ولكم يطوي الزمن من صحائف هذا الخلق من إنس وجن، فكأنهم ما ساروا على الأرض ولا درجوا بها ... وهذه ديارهم خاوية كأن لم تكن عامرة بهم يضربون فيها ويروحون ويغدون، وقد شهدت بين مولدي ويومي هذا شؤون الدهر وتصاريفه وأعاجيبه ما تشيب لو حدثتك ببعضه يا أبا سعيد.[29] طلب أبو سعيد من الشيخ أن يحدثه عن الشعر فهو امرؤ شاعر يطرب للطريف من القول ويرتاح له، وتنفتح له نفسه، فاستغرب الشيخ وقال: "وأنت تريد من ذلك حديث الشعر، ويحك أما قرأت في كتاب ربّك قوله الكريم (والشعراء يَتْبَعُهُم الغاوون) [30] ..؟ فأجابه إنما أرد حديث الشعر ليحترز من الغي، وإنما يحذر المرء عيب الذي يخشاه من نفسه، ثم له أن يستقصي ما بعد ذلك ..."

يقول أبو سعيد: "فضحك الشيخ حتى أحسست لفح أنفاسه تلسع وجهي وأبرقت عيناه برقاً لامعاً خفيفاً، وقال: يا أبا سعيد، إن الغي في شعر اليوم لقليل، وإن الغي في شعر الأمس أقل من ذلك، وإنما قصارى أمرهم أن ينطق أحدهم كذب القول وزوره، أو يفحش على أحد ببذاء يقذع فيه، أو يتزيد في قوله بما تزينه له شياطيننا، فكيف بك لو رأيت "شعراء آخر الزمان، أو سمعت بعضاً من قولهم؟" (31)

يسأله أبو سعيد مستغرباً أنْ هل له علم بآخر الزمان؟ لقد أخبر نبي الله صلى الله عليه وسلم بعلامات الساعة، وبعض حال الناس في آخر الزمان، لكنه لا يعرف حديثاً صحيحاً ولا موضوعاً عرض فيه لذكر "شعراء آخر الزمان" ويسأله أن ينبئه ببعض ذلك، فيجبه الشيخ بقوله: "إنما يكونُ ذلك بعد دهورٍ كثيرةٍ، وذلك أن أسلافنا من شيوخِ الجن قد أخبرونا أنه يكون منا شعراء من جيلِ آخر الزمان، يلقون وساوسهم إلى شعراءِ الإنسِ كما نفعل في كلِ زمانٍ، وقد جعلوا وقتَه علامة شرٍ يعم الخلق ويستفحل فيهم، ويُستضعَف المسلمون ويكثر فيهم الزيغُ والإلحادُ والنفاقُ، وتُنتَزعُ منهم قبلتهم الأولى، ويُبتَلون بكلِ بلية، وقد وصف أشياخُنا ذلك الجيل منا أنهم من بني الأصفرِ وبني الأحمرِ، من أفخاذِ "ماو" و"لينون" هم خلق يعم فيهم الكفرُ بالله والإلحاد فيه سبحانه، وتجمعهم كراهية وحقد على الإسلام، ويبلغون من أسباب القوة مبلغاً عظيماً، ويحاولون غزو بلاد المسلمين واحتوائها فيُعجزهم ذلك، وذلك لأنه تكون قد غلبت على بلاد المسلمين أممُ الكفرِ قبلهم، فصارعوها وأخرجوها من غالبِ ديارهم، وحذَّروا من كل أسباب التسلط والغلب الظاهر".[32] ثم يستمر النامي في سرد أوصافهم على لسان شيخ الجن، وما يتميزون به من تطور علمي واختراعات، في إشارة إلى التلفاز، واكتشاف الذرة، وصناعة الأسلحة الفتاكة التي تهلك كل شيء وتنسف الجبال فتجعلها كالعهن وغيرها. وبالرغم من ذلك فقد ساقهم عقلهم إلى ابتداع أساليب وطرائق للغزو، مما يتجنب معه سلاح الفتك والقتل "والشعر أحد تلك المطايا، ولما كان هؤلاء أعجاماً لا يفقهون كلام العرب ولا يقيمون لغتهم، فإنه يستعصي عليهم قول الشعر على النسق المعروف المألوف، ولن يستقيم لأحدهم شطر بيت ولو قضى بياض نهار من أجل سواده، وقد خَبِرت ذرية إبليس –عليه وعليهم اللعنة– من سبل الكيد ما يقودهم إلى ابتداع لون جديد من "الشعر"، يسهل القول فيه على كل غادٍ ورائح، فيقولون ويوسوسون به إلى "شعراء آخر الزمان" من مسلمي الإنس"[33] .

ذكر الشيخ الجني أن من فضائل الشعر التي عدها (أبو بحر) أن الرجل يقول الشعر البارد الثقيل الذي يكون سبة على قائله، فما يسكن حتى يفشيه ويذيعه فرحاً به ... هكذا يذيع شعراء آخر الزمان

ما يحسبونه شعراً، ولو قرأ ذلك على الناس اليوم لأصابهم منه دوار وغثيان، ولو سمعه أبو بحر الجاحظ لطارت عيناه من وجهه. قال أبو سعيد، لقد علَّمنا شيوخنا أن الشعراء أربعة، وقالوا عن الذي جاء في ذيل القائمة: وشاعرٌ لا تستحي أن تصفعه، ولقد هولت عليّ بخبر شعراء آخر الزمان، فأين هم من ذلك التصنيف؟ فيجيبه صديقه الجني: هم يأتون بعد ذلك بمراحل كثيرة، وأحسبني سمعت فيهم من بعض أشياخنا وصفاً لهم في أرجوزة طويلة نسيتها الآن، فما أذكر منها غير قوله:

وشَـاعرٌ تَرمي بِه وتصفعهْ وَشاعرٌ تُلقي عليهِ بردعةْ
فَشعرُهم (مردغةٌ) مُسْتَبشَعَهْ أوصَالُه مبتورةٌ مقطعةْ
يؤُذيْكَ مِنَ القولِ حِينَ تَسْمَعَهْ خَلا مِنَ المَعنَى فَلَيْسَ يَسَعَهْ
وَمَا تَرَى مِنْ ذَلِكَ غَير أَشْنَعَهْ فَيا لَنَا مِنْ مِحْنَةٍ مُرَوّعَةْ
يَلْقَى بِهَا الشِّعرُ الأصيلُ مَصْرَعَهْ فَلَيْتَ شِعْرِي مَنْ لَه فَيَرْدَعَهْ[35]

يذكر له الجني بعد ذلك أسماء وأوصاف بعض من أساطين ذلك الشعر؛ فيذكر بدر شاكر السياب، وعبد الوهاب البياتي، وصلاح عبد الصبور، ووصف أحدهم ممن رآه بأنه شخصٌ قصيرٌ متطامنٌ يضع على عينيه حلقتين من زجاج ويفرق شعر رأسه ويدير حول عنقه خيطاً أسود يربطه بطريقة غاية في الدقة والإحكام.

يقول أبو سعيد لصديقه الشيخ: إن أمر هؤلاء لعجب، وأحسبك قد عرفت ما اختاره شيخ المعرة للشعراء الرُّجَّاز في رسالة الغفران، فهو على ما أذكر قد أعطاهم أكواخاً في الأعراف، فليت شعري ماذا كان يصنع بهؤلاء لو سمع شعرهم وعرف لغتهم؟ فأجابه الشيخ: ما أظنه يحفل بهم، أو يحسب لهم حساباً ولو فعل لجعلهم في الدرك الأسفل من النار، فذلك أشبه بحمرتهم، ولعلك تحب أن تسمع بعض شعرهم حتى يكون الأمر أفصح وأوضح.

يقول عمرو النامي: وهنا انقطعت المخطوطة التي بيدي وقد فقدنا بضياعها فصلاً غاية في الإمتاع، ولو بقي ربما عرفنا منه الشيء الكثير، فرحم الله أبا سعيد الأندلسي وصديقه الشيخ الجني، وقد رأيت أن أنشئ بعد هذا فصولاً أصل بها ما انقطع من كلام تلك المخطوطة، فنحن على علم بكل ذلك الآن، أعني أننا في "آخر الزمان".

يتضح أن الدافع من وراء كتابة هذا المقال، هو إظهار تأثر الشعراء العرب بحضارة الغرب، وهو ما أشار إليه في مقاله السابق وحذر منه، وبما أن عمرو النامي أديب ومثقف واعٍ لقضايا عصره، مطلع على تراث أمته في الماضي والحاضر، فقد اطَّلع على رسالة (التوابع والزوابع) لابن شهيد

وتأثر بها تأثر محدود جداً، فالمطّلع على رسالة (التوابع والزوابع) يلاحظ في إشارات عديدة أن دافع ابن شهيد الأساسي هو حرصه على إظهار التفوق على شعراء عصره، أما النامي فلا يبدو ذلك أبداً من مقالاته سواء التي بين أيدينا الآن أم غيرها، إنما وجه الشبه بينهما في الفكرة الأساسية، وهي إظهار ما يراه عيوباً في شعراء عصره بشكل نقدي ساخر. وواضح كذلك أن النامي قد استوحى فكرته من بعض ما ورد في رسالة ابن شهيد كقوله السابق "ولكني عدمت ببلدي فرسان الكلام ... إنما هي لكنة أعجمية يؤدون بها تأدية المجوس والنبط".

لقد نجح عمرو النامي في عرض فكرته فجاءت كنسيج متشابك الخيوط مع رسالة (التوابع والزوابع) وكأنها امتداد لها، إذ جارى فيها ذات الأسلوب والسياق على خلاف أسلوبه المعهود في مقالات أخرى، ولذلك جعل عنوانها (توابع الزوابع)، وابتدأها بواو الاستئناف كما أشرنا، وأن هذه القطعة هي (من علم المستقبل).

لو تتبعنا أهم ما ورد في هذا المقال لوجدناه يدور حول فكرة واحدة هي تأثر الشعراء العرب بالحضارة الغربية، جعلها النامي في عدة محاور جاءت تباعاً على لسان ابن شهيد الأندلسي وشيخ (صالح من شيوخ الجن) هو صاحب لبيد بن ربيعة كالتالي:

أ- أول ما يطالعنا هو أن ما في هذا الكتاب الذي وجده ابن شهيد وفك ختمه هو من علم المستقبل، وأن ما فيه شيء لا يصدق، إذ كُتب على الختم أن لو حدّث الناس به لرموه بالجنون، ولاحتاطوا لحالهم، دليل على عدم تصديقه وبعده عن الواقع ولخطره، إذ يستحلف من يقع عليه ألا يسخر منه.

ب- إن غاية ابن شهيد في رسالته التي يمليها في مجلسه أن يتحف مستمعيه بطرائف الأدب ونوادر الشعر رغم ما فيها من خيال، لكن ما وجده في هذا الكتاب لا يدخل في ذلك فأحجم عن الإفصاح عنه.

ج- يشير النامي إلى أنه عثر على ورقات قديمة من هذا المخطوط، وهي من أول الكتاب مبدوءة من البسملة، إشارة إلى أن ما وصل إليه شعراء هذا الزمان هو بداية لذلك التأثر وربما الآتي أعظم وأعجب.

د- جعل هؤلاء الشعراء ضمن الشعراء الغاوون الذين حذر منهم القرآن الكريم، وإنهم فاقوا ما كان عليه السابقون من الغي، إذ الغي كان عندهم قليلاً لا يقارن بما سيكون عليه غي الشعراء مستقبلاً،

فكان قصارى أمرهم أن ينطق أحدهم كذب القول أو زوره، أو يفحش على أحد ببذاء يقذع فيه، أو يتزيد في قوله بما تزينه له شياطينهم.

هـ- إنه جعل ظهورهم علامات آخر الزمان، وهو زمن يعم الشر فيه الخلق ويستفحل، ويُستضعف المسلمون ويكثر فيهم الزيغ والإلحاد والنفاق، وتُنتزع منهم قبلتهم، ويُبتلون بكل بلية.

و- رمز النامي لتلك الأمم من المستشرقين المتكالبة على المسلمين على لسان شيخ الجن بأنها من الجن الذين يوسوسون لشعراء المسلمين، بقوله: (وقد وصف أشياخنا ذلك الجيل منا أنهم من بني الأصفر وبني الأحمر، من أفخاذ "ماو" و"لينون"، إشارة لـ(ماو تسي تونغ) الشيوعي مؤسس جمهورية الصين الشعبية، والسياسي الشيوعي (فلاديمير لينين)، يجمعهم بغض وحقد على الإسلام، يحاولون غزو بلاد المسلمين فيعجزون عن ذلك، فابتدعوا طرائق جديدة للغزو، فجعلوا الكلام والرأي والفكر مطية غرضهم، والشعر أحد تلك المطايا، وهنا يصرح بأبرز مظاهر ذلك التجني على الشعر في نظره، وهو بناء القصيدة العربية على النسق المعروف منذ القدم، وبما أن هؤلاء القوم أعجاماً فإنه يستحيل عليهم حين يوسوسون لشعراء العربية أن تأتي تلك الوسوسة على أوزان العرب المألوفة، و كعادة ذرية إبليس لا يعدمون حيلة في إغواء بني آدم، فابتدعوا لون جديد من الشعر يسهل القول فيه، وهنا يرجع كاتب المقال أسباب نشوء الشعر الحر إلى العجز عن الإتيان بالشعر العمودي.

ز- إنما يقال اليوم من الشعر الذي يعده النامي شعراً هابطاً فاق ما كان يعد قديماً شعراً بارداً ثقيلاً في نظر النقاد القدامى، بل هو مما يثير الدوار والغثيان عند سماعه، بل إنه يأتي بعده بعدة مراحل، فآخر مرحلة في تقسيم القدماء تكون أول مراحل شعراء هذا العصر عند النامي، وهو بذلك يشير إلى الشعر المأثور عند العرب:

وَالشُّعَرَاءُ فِي الْزَّمَانِ أَرْبَعَةْ
فَشَاعِرٌ يَجْرِي وَلَا يُجْرَى مَعَهْ
وَشَاعِرٌ يَخُوْضُ وَسْطَ الْمَعْمَعَةْ
وَشَاعِرٌ مَا تَشْتَهِيْ أَنْ تَسْمَعَهْ
وَشَاعِرٌ لَا تَسْتَحِيْ أَنْ تَصْفَعَهْ

على هذا المنوال صاغ النامي أبياته معارضاً بها مأثور الشعر القديم، ومعبراً فيها عن رأيه في بعض شعراء هذا العصر الذي لا يروقه سماع شعرهم. فالشاعر منهم بدلاً أن يُكرَّم تكريم كعب بن زهير بالبردة، تلقى عليه بردعة، فهو شعرٌ مبثور مقطع الأوصال يؤذي السمع، خالٍ من المعنى،

يلقى به الشعر الأصيل محنته ثم مصرعه، ثم يذكر النامي على لسان شخصيات التوابع والزوابع، المكان الذي لاقاه الشعراء الرجَّاز في رسالة الغفران، فقد أعطاهم شيخ المعرة أكواخاً في الأعراف. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد ثبت أن رسالة التوابع والزوابع أقدم من رسالة الغفران للمعري، إذ أنَّ "رسالة الغفران كتبت بعد رسالة التوابع والزوابع بنحو عشرين سنة ... ومن المرجح أن يكون أبو العلاء هو الذي قلّد ابن شهيد"[36] .

ح- يتبيّن من التحليل السابق أن النامي يشير إلى قضية أدبية شاعت في الوسط الثقافي منذ بداية القرن العشرين، وهي ظهور الشعر الحر، الذي خرج فيه الشعر عن الوزن، وكان ذلك نتيجة طبيعية للمؤثرات الخارجية؛ الثقافية والاجتماعية وغيرها، وقد كان لهذا التغيير مؤيدوه، كما كان له معارضوه، الذين يرون أن الحركة بمجملها منقولة عن الشعر الأوربي ولا علاقة لها بالشعر العربي، ويعد الدكتور النامي من أشد المعارضين الليبيين لهذا النوع من الشعر، يتضح ذلك من مقالاته المتعددة، بدفعٍ من غيرته على لغته وتراث أمته، وسواء اتفقنا معه أم اختلفنا في بعض الجزيئات، إلا أنه يجب الإشادة بأنه قد وفق في عرض فكرته التي سعى لإبرازها، بمقالة جاءت خفيفة الظل، اعتمد فيها على المزج بين العقل والخيال الساخر الخصيب.

ط- امتازت هذه المقالة كغيرها من مقالاته بجزالة الألفاظ وفخامة الأسلوب، مما يدل على تمكنه من مقاليد اللغة وأدوات البلاغة كقوله: "ولولا الود الذي أحكمنا عراه لاعتراه ..." والمطابقة في قوله: "يروحون ويغدون، غادٍ ورائح"، "بياض نهاره من أجل سواده" وغيرها.

ي- يبرز بشكل واضح تأثره بالتعبير القرآني في عدة مواضع من هذا المقال كاستشهاده بالآية: (والشعراء يتبعهم الغاوون)،[37] أو كقوله: "بإثارة من علم"، و"هذه ديارهم خاوية كأن لم تكن عامرة بهم يضربون فيها يروحون ويغدون"، و"نسفت الجبال فجعلتها كالعهن"، و"أحالت البحار سعيراً"، و"في الدرك الأسفل من النار".

ك- استشهاده الموفق بالمثل العربي حين قال: "وما بقي منه غير ظِمأ حمار"، فقد ورد في اللسان: "قولهم: ما بقي منه إلا قدرُ ظِمْءِ الحمار أي لم يبق من عمره إلا اليسير، يقال: إنه ليس شيءٌ من الدواب أقصر ظِمْأً من الحمار، وهو أقل الدواب صبراً على العطش"،[38] أي الشيء اليسير.

ل- قدرته على توشيع مقالته بأبيات شعرية لخص فيها رأيه في هذا النوع من الشعر وعارض بها غيره، وهذا مما لا يصعب على شاعر فذٍ كعمرو النامي.

م- أخيراً ختم مقاله بشكل جيد حينما جعل هذا المقال وكأنه حلقة وصل بين الماضي والحاضر، ووعد بأن يكمل ما انقطع من تلك المخطوطة بفصول، فهو على علمٍ بها الآن، وهذا ما فعله في مقالاته اللاحقة.

الهوامش الدراسة:

1) ينظر: سلطان بن مبارك بن حمد الشيباني، عمرو النامي مسيرة عطاء في درب الخير، تامغناست، 2007م، ص 27؛ ومحمد صالح ناصر، مقدمة لكتاب (دراسات عن الأباضية)، رسالة دكتوراه للدكتور: عمرو خليفة النامي، مركز الدراسات الإباضية، ص 10؛ والدكتور فتحي الفاضلي، العملاق الحاضر دوماً: الدكتور عمرو خليفة النامي، موقع ليبيا المستقبل، 2006/07/29.

2) سلطان بن مبارك، عمرو النامي مسيرة عطاء في درب الخير، مصدر سابق، ص 25.

3) ينظر: المصدر نفسه، ص 31.

4) ينظر: فتحي الفاضلي، العملاق الحاضر دوماً، موقع ليبيا المستقبل، مصدر سابق.

5) ينظر: سلطان بن مبارك بن حمد الشيباني، مصدر سابق، ص 35.

6) محمود محمد الناكوع، عمرو خليفة النامي، مسيرته – مواقفه – أعماله الفكرية والأدبية، دار الرواد، ط 3، 2012، ص 13.

7) سالم الكبتي، "عبد الرحمن بدوي ... الخروج من بنغازي"، بوابة الوسط، 2019/04/18،

8) ينظر: سلطان بن مبارك بن حمد الشيباني، مصدر سابق، ص 56؛ وموقع تاوالت.

9) محمد صالح ناصر، مقدمة كتاب دراسات عن الإباضية، ص 8.

10) يذكر أن ابنته تعمل على جمع ونشر ديوان لوالدها، لكنه لم يصدر حتى تاريخ كتابة هذا المقال.

11) سلطان بن مبارك بن حمد الشيباني، مصدر سابق، ص 58.

12) محمود محمد الناكوع، مصدر سابق، ص 22.

13) سلطان بن مبارك بن حمد الشيباني، مصدر سابق، ص 45.

14) المصدر نفسه، ص 290؛ والرسالة بتاريخ 19 رمضان 1400هـ.

15) ينظر: فتحي الفاضلي، مصدر سابق.

16) مهر الحضارة العربية، الدكتور عمرو خليفة النامي، صحيفة العلم، 1968/10/28م نقلاً عن: محمود محمد الناكوع، عمرو خليفة النامي، مسيرته – مواقفه – أعماله الفكرية والأدبية، ص 30.

17) جندي وراهب يسوعي وعميل سري (جاسوس) وأخيراً دبلوماسي، عاش في الفترة ما بين 1826–1888م، ولد في وستمنستر بإنجلترا.

18) جمعت هذه المقالات في كتاب لـ: أ. ل. شاتلية بعنوان "الغارة على العالم الإسلامي".

19) أ. ل. شاتلية، الغارة على العالم الإسلامي، ترجمة: مساعد اليافي ومحب الدين الخطيب، منشورات العصر الحديث، جدة، ط 2، 1387هـ، ص 93.

20) ربما يقصد بالمدارس (المدنية) المدارس النظامية الحكومية غير الدينية.

21) د. نفوسة زكريا سعيد، ولدت في الإسكندرية (1921–1989م)، أستاذ الأدب العربي الحديث بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية، وكتابها (تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر)، رسالة دكتوراه، يلقي الضوء على هجمات المستشرقين وحلفائهم من العرب على اللغة العربية، ولها أيضاً في ذات الموضوع كتاب: عبد الله النديم بين الفصحى والعامية، وبحث بعنوان (الفصحى واللهجات العامية وأثرها في قومية الثقافة ومحليتها) أعدته بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية.

22) أشار محمود محمد الناكوع في هامش هذه المقالة بأنه لم يتمكن من الحصول على بقية هذا الموضوع، إما إنه لم ينشر أصلاً أو أنه نشر ولم يتحصل على العدد الذي نشر به. مصدر سابق، ص 38.

23) عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، لغتنا والحياة، دار المعارف، ط 2، ص 125.

24) عبد السلام المسدّي، (اللغة العربية وتحديات العصر) اللغة العربية وهوية الأمة، مؤسسة عبد الحميد شومان، 2012، ص 26.

25) سلطان بن مبارك الشيباني، مصدر سابق، ص 266؛ والرسالة بتاريخ 4 أغسطس 1969م.

26) ابن شهيد (323–393هـ / 935–1003م) عبد الملك بن أحمد بن عبد الملك بن شهيد القرطبي، وزير من أعلام الأندلس ومؤرخيها وندماء ملوكها، خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط 15، 2002، جـ 4، ص 156.

27) ابن شهيد الأندلسي، رسالة التوابع والزوابع، تحقيق وشرح: بطرس البستاني، دار أبو سلامة للطباعة والنشر، تونس، ط 1، 1985، ص 116.

28) عمرو النامي، فصول من الجد الهازل (توابع الزوابع)، نقلاً عن: محمود الناكوع، مصدر سابق، ص 39.

29) المصدر نفسه، ص 41.

30) سورة الشعراء، الآية 224.

31) عمرو النامي، لمحمود الناكوع، مصدر سابق، ص 42.

32) المصدر نفسه، ص 43.

33) المصدر نفسه، ص 44.

34) المصدر نفسه، ص 45.

35) زكي مبارك، النثر الفني في القرن الرابع، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص 264؛ واتفق على هذا أغلب الباحثين. ينظر: عائشة عبد الرحمن في تحقيقها رسالة الغفران لأبي العلاء المعري، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت، ص 387؛ ومصطفى عليان، تيارات النقد الأدبي في الأندلس في القرن الخامس الهجري، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1986، ص 578.

36) سورة الشعراء، الآية 224.

37) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 4، 2005، م 9، ص 195؛ مادة (ظ م أ).

تأثير إضافة مخلفات مصانع الرخام كبديل للرخام الخشن للخرسانة المستخدمة في البناء على مقاومة الضغط والموصلية الحرارية

أيمن ساسي القطوس
قسم الهندسة المدنية
كلية الهندسة – جامعة نالوت

فيصل صالح ورغ
قسم الهندسة المدنية
كلية الهندسة – جامعة نالوت

أمحمد رمضان بلغو
قسم الإنشاء والعمارة
المعهد العالي للعلوم والتقنية بنالوت

الملخص :

إن إعادة تدوير مخلفات مصانع الرخام واستعمالها كبديل للركام الخشن في أعمال الخرسانة يساهم بشكل كبير في تقليل الآثار البيئية للمخلفات، ولذلك برزت أهمية دراسة استخدام هذه المخلفات للحصول على خرسانة ذات مواصفات جيده مواكبة للتطور في مجال الإنشاء من ناحية العزل الحراري ومقاومة الضغط. اختصت هذه الدراسة باستبدال الركام الخشن الاعتيادي بركام مخلفات الرخام وبنسب حجمية (50 % , 100%) إضافة لإعداد خلطة مرجعية. تم دراسة الخواص اللدنة للخرسانة وأجريت اختبارات الهبوط، وكذلك اختبارات الخرسانة المتصلدة بعد 28 يوم من المعالجة بالماء والمتمثلة في اختبار مقاومة الضغط والموصلية الحرارية. حيث أشارت نتائج الاختبارات إلي زيادة الخواص الميكانيكية للخرسانة بزيادة ركام مخلفات الرخام, حيث سجلت مقاومة الضغط للخلطة المرجعية 36.99 ميجا باسكال, وكانت نسبة الزيادة في مقاومة الضغط حوالي 27.3% عند إحلال الرخام بنسبة 100% محل الركام الخشن وبقيمة قدرها 50.87 ميجا باسكال, بينما قلت مقاومة الضغط للخرسانة بنسبة 27.6% عند نسبة إحلال 50% من الرخام محل الركام الخشن وبقيمة قدرها 28.98 ميجا باسكال .أما بالنسبة لاختبارات الموصلية الحرارية للخرسانة ونظرا لعدم توفر أجهزة خاصة لقياس الموصلية الحرارية تم الاستعانة بأجهزة بسيطة من ابتكار الباحثين لإجراء الاختبارات، حيث قلت قيمة الموصلية الحرارية عند الحالة الرطبة بنسبة (6% و1%) عن الخلطة المرجعية عند إحلال ركام الرخام (100% و 50%) بينما في الحالة الجافة لوحظت زيادة الموصلية الحرارية بنسبة (3.6% و1.2%) عن الخلطة المرجعية عند إحلال (100% و50%) رخام كبديل للركام الخشن.

الكلمات الدالة: خرسانة، مخلفات معامل الرخام، مقاومة الضغط، الموصلية الحرارية.

Abstract:

The recycling of waste from marble cutting factories and using it as an alternative to coarse aggregates in concrete works significantly contributes to reduce the environmental effects of the waste, along with as a result it required to study the importance of using such this kind of wastes to obtain on concrete with featured specifications in line with the development in the field of construction in terms of thermal insulation and pressure resistance has emerged. This study concerns with replacing the ordinary coarse aggregate with aggregate from marble cutting waste, with volumetric ratios (50% and 100%) over and above preparing a reference mixture. The plastic properties of the concrete were studied and the slump test was conducted, as well as the tests for the hardened concrete after 28 days of water treatment, represented by the compression strength test and thermal conductivity. Where the test results indicated an increase in the mechanical properties of concrete with an increase in the aggregate of marble cutting waste, where the compression strength of the reference mixture was recorded as 36.99 MPa, and the percentage of increase in the pressure resistance was about 27.3% when replacing the rough aggregate with 100% marble cutting with a value of 50.87 MPa, while it decreased the pressure resistance of concrete by 27.6% at a rate of replacement of 50% of marble cutting waste in place of coarse aggregate with a value of 28.98 MPa. Whilst for thermal conductivity tests of concrete and due to the lack of particular devices to measure thermal conductivity, simple procedure invented by were used to conduct the test, Whereas, the thermal conductivity value at the wet stage was reduced by (6% and 1%) than the reference mixture when substituting marble aggregates (100% and 50%), while in the dry state an increase in thermal conductivity was observed by (3.6% and 1.2%) over the reference mixture at Substitution (100% and 50%) of marble as an alternative to coarse aggregate.

Key words: concrete, marble cutting wastes, compression strength, thermal conductivity.

المقدمة:

تعد مادة الخرسانة من أجود المواد التي يمكن أن تفي باحتياجات قطاع الإنشاءات من الوحدات السكنية البسيطة إلى الهياكل الكبيرة المعقدة، ويعزا ذلك إلى انتشار الإنشاءات باستعمال الخرسانة لأنه لا توجد مادة بديلة يمكن أن تستوعب وتخدم الانتشار العمراني الكبير الذي يحدث في العالم. وأيضا لأن مادة الخرسانة يمكن أن تصنع بمهارة بسيطة وبدائية. وكذلك للميل الملحوظ في الفترة الأخيرة إلى التوجه الراسي في الإنشاء بدلا من التوجه الأفقي لاستغلال المساحات، ومن المعروف أن أنشطة صناعة البناء تستهلك الكثير من المواد الخام وتولد كميات هائلة من النفايات، ولهذا فان لصناعة الإنشاءات الدور الضخم في إحداث الكم الهائل من النفايات التي في الغالب يتم نقلها إلى المكبات والمقالب العمومية مما يجعلها مواد غير مصاحبة للبيئة وهذا يزيد وبشكل كبير من حجم التكاليف المستخدمة للتخلص منها[1] . إن إعادة التدوير والاستخدام للنفايات ومخلفات مصانع صناعة الرخام الناتجة من عمليات قص ونشر وتهذيب وتسوية سطوح الرخام في هذه المعامل والتي تعتبر نفايات صلبة كبيرة مختلفة الأحجام[2] . حيث يتم التخلص من تلك النفايات باستخدام بعضها في صناعة الخرسانة كبديل للركام الخشن والأعمال الإنشائية المختلفة، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف واستغلال الموارد المحلية ويساهم بشكل كبير في تقليل الآثار البيئية لهذه المخلفات وصولا إلى صناعة خرسانة قادرة على تقليل الآثار السلبية على البيئة وتسمى (الخرسانة الخضراء) وهي خرسانة تستخدم في صناعتها مواد بناء صديقة لها تأثير محدود على البيئة وقليلة التكلفة. وقد شهد قطاع البناء تطورا هائلا خاصة في مجال مواد البناء ومنها الخرسانة التي تتميز بسهولة العمل بها وقدرة تحملها ولكن صاحب تلك المواد بعض السلبيات المرتبطة بخصائصها, فالخرسانة المسلحة سريعة التوصيل للحرارة, وكذلك سريعة الفقدان للحرارة مما يجعل استخدامها في بناء المباني بدون عوازل حرارية أو أجهزة تكييف غير مريح للقانطين في المبنى, علي العكس في حالة استخدام مواد البناء التقليدية (الطين والحجر), التي لها خاصية عالية في تخزين الطاقة الحرارية من البيئة المحيطة وتباطؤ كبير في معدل توصيلها وذلك مقارنة بالتقنيات المعاصرة والغير معزولة حراريا. ونظرا لما يسود ليبيا من مناخ حار في فصل الصيف وباردا في فصل الشتاء مما يؤثر على المبنى، ويستوجب ضرورة الاستعانة بالأجهزة الميكانيكية لتهيئة درجات الحرارة المناسبة داخل المبنى، لذا فأن عدم عزل المباني جيدا يؤدي إلي زيادة الأعباء المادية على المواطن. ومن هنا تبرز أهمية دراسة مواد الخرسانة ومقارنة مكوناتها المصنعة محليا للحصول علي خرسانة ذات مواصفات جيدة للمساهمة في توجه ليبيا نحو التطور العمراني والإنشائي، وقد شهدت ليبيا في العقود الثلاثة الأخيرة نهضة عمرانية

واسعة انتشرت خلالها الأبنية الحديثة بمختلف أنواعها، وقد ترافق ذلك مع زيادة ملحوظة في استهلاك الوقود والطاقة الكهربائية لإغراض التدفئة والتكييف. ويهدف تخفيض التنامي المتسارع للطلب على أحمال الطاقة حماية البيئة من التلوث الناتج عن انبعاثات غازات الدفيئة نتيجة لحرق الوقود الخاص بإنتاج الطاقة الكهربائية، ولتحقيق متطلبات الارتياح الحراري في الأبنية بات من الضروري تطوير علم تقنية الخرسانة ومواد البناء لتحسين الخصائص الحرارية للعناصر الإنشائية والنوافذ والأبواب، والاستفادة من الطاقة النظيفة والمجانية للشمس. وتركزت الأبحاث في مجال علم تكنولوجيا الخرسانة على تصميم خلطات خرسانية ذات مقاومة ضغط عالية وخصائص جيدة من حيث العزل الحراري ويرجع ذلك للتوفير الهائل في الطاقة المستخدمة لغرض عملية التدفئة والتبريد للمباني. حيث تقدر نسبة الطاقة الكهربائية المستهلكة في الصيف لتبريد المباني حوالي (66 %) من كامل الطاقة الكهربائي [3] . كما تقدر الحرارة التي تخترق الجدران والسقوف في أيام الصيف بنسبة (60–70) % من الحرارة المراد تقليلها بأجهزة التكييف، أما الباقي فيأتي عن طريق النوافذ وفتحات التهوية [3]. فالعزل الحراري الجيد يقلل من استخدام أجهزة التكييف مما يقلل من التأثير الصحي والنفسي على الإنسان بسبب الضوضاء الناتجة عن تشغيل تلك الأجهزة. كما يعمل العزل الحراري الجيد على حماية وسلامة المبنى من تغيرات الطقس والتقلبات الجوية حيث أن فرق درجات الحرارة الناتج من ارتفاع الحرارة بسبب أشعة الشمس نهارا، وانخفاضها ليلا، وتكرار حدوث ذلك، يؤدي إلي إحداث اجهادات حرارية تجعل طبقة السطح الخارجي للمبنى تفقد الكثير من خواصها الطبيعية والميكانيكية، وبالتالي ظهور تشققات وشروخ في هيكل المبنى[4].

وقد أجرى عدد من الباحثين عدة أبحاث وتجارب ومحاولات لتقليل معامل التوصيل الحراري للخرسانة بإضافة مواد للخرسانة لغرض العزل الحراري بنسب وزنيه أو حجميه من مكونات الخلطة الخرسانية ودرسوا الخواص الحرارية والميكانيكية للخلطات المصممة، وخاصة من حيث كون هذه المواد عبارة عن مخلفات لبعض العمليات الإنتاجية وذلك للحصول في نفس الوقت على خرسانة خضراء صديقة للبيئة. فقد درس (البياتي وآخرون) [5] تأثير إضافة ألياف الألمنيوم المأخوذة من مخلفات معامل الألمنيوم على معامل التوصيل الحراري للخرسانة، وتمت الدراسة باستخدام خلطة مرجعية بدون مضاف الألمنيوم لغرض المقارنة مع باقي الخلطات التي تحتوي على مضاف الألمنيوم لثلاث نسب هي 3% و 5% و10% من وزن الاسمنت وقد اثبتوا أن التوصيلية الحرارية تعتمد بالدرجة الأولى على كثافة الخرسانة حيث تزداد بزيادتها، فالكثافة قلت بمقدار (7–20)% مع زيادة نسبة المضاف ومعامل التوصيل الحرارة يقل كذلك بحدود (17–45) % لارتباطه بالكثافة

وكذلك مقاومة الضغط تقل بإضافة ألياف الألمنيوم بحدود (30–54)%. أما (قيس,2011) [4]فقد درس تأثير كمية ألياف الكربون المضافة للخلطة الخرسانية على الموصلية الحرارية ومقاومة الضغط للخرسانة، فقد تم تحضير نماذج خرسانية مستطيلة المقطع لإجراء اختبار الموصلية الحرارية بالإضافة إلى مكعبات قياسية لفحص مقاومة الضغط, حيث تم إضافة شرائح ألياف الكربون المقطعة بنسب (0%, 0.45%, 1.1%, 1.6%) من وزن الاسمنت المخصص للخلطة, وقد أظهرت نتائج اختبارات الموصلية الحرارية لوقت اختبار مقداره (390) دقيقة لكل نموذج أن هنالك زيادة في عازليه الخرسانة المضاف إليها شرائح ألياف الكربون وتزداد بزيادة كمية الألياف المضافة كما كان هنالك نقصان في مقاومة الضغط للخرسانة مع زيادة كمية الألياف حيث تراوح هذا النقصان ما بين (6.4–28.5)% من نسبة مقاومة الضغط للخرسانة المرجعية. أما(فارس، 2011) [6] فقد درس تأثير إضافة حبيبات مواد عازلة الحرارة إلى الخرسانة المستخدمة في البناء على الموصلية الحرارية ومقاومة الضغط، حيث تم تنفيذ العمل بمرحلتين، ففي المرحلة الأولى تم صب خمسة قوالب خرسانية بأبعاد (300 x 300 x 40) ملم تحتوي على الفلين بشكل حبيبات وبنسب حجميه (15%،20%، 25%،30%،35%) من الحجم الكلي للقالب ومن ثم اختبار الموصلية الحرارية و تكرار الاختبارات عند قيم مختلفة لدرجات الحرارة، وفي نفس الوقت تم صب مكعبات قياسية بنفس الخلطات لاختبار مقاومة الضغط لكل نموذج، وقد تم تكرار العمل السابق في المرحلة الثانية ولكن بإضافة حبيبات الأسبست إلى الخرسانة كمادة عازلة بدلا من الفلين، فقد تراوحت قيمة الموصلية الحرارية للعينات التي تحتوي على الفلين ما بين (0.22 – 0.65) واط/متر. مْ وكانت أقل من نظيراتها التي تحتوي على نفس النسب الحجمية من الاسبست ولنفس ظروف الاختبار التي تراوحت قيمتها ما بين (0.44 – 0.9) واط/متر. مْ، وكذلك تراوحت نتائج مقاومة الضغط للمكعبات التي تحتوي على الفلين ما بين (12–32) نيوتن/ملم^2 وهي أقل من نظيراتها التي تحتوي على الأسبست التي تراوحت قيمتها مابين (25–40) نيوتن/ملم^2. أما (ادم، 1997) [7] فقد درس تأثير نسبة القصب المضاف للإسمنت وحجمه وكثافة الألواح وكمية الرطوبة فيه على معامل التوصيل الحراري للمزيج وذلك باستخدام جهاز قياس من نوع الصفيحة الساخنة ذو العينتين، حيث استخدم عينات مصنعة مختبرينا وبأبعاد (29 cm x 29 cm) وقد استنبط معادلة تجريبية للموصلية الحرارية بدلالة النسبة الحجمية للقصب والمحتوى الرطوبي ومتوسط درجة حرارة العينة. أما (كاظم وحذامة، 1998) [8] فقد درسوا تأثير إضافة بذور زهرة الشمس إلى الاسمنت البورتلاندي بنسب وزنية تراوحت ما بين (0–0.7) % على الموصلية الحرارية ومقاومتي الشد والضغط وحصلوا على

انخفاض بالموصلية الحرارية إلى0.7% من القيمة الأصلية قبل الإضافة. أما (نواف، 1997) [9] فاستخدم جهاز قياس الموصلية الحرارية ذو الطريقة الغير المستقرة لدراسة تأثير إضافة مواد سليلوزية بنسب وزنيه تراوحت مابين (0- 10)% إلى عجينة الاسمنت على معامل التوصيل الحراري ومقاومة الشد والضغط، واثبت بان قيمة هذه الخواص الحرارية والميكانيكية تقل بزيادة النسب الوزنية للمواد المضافة، كما أوصى باستخدام نشارة الخشب كأفضل مادة عازلة لما توفره من تحسن في الخواص الميكانيكية والحرارية. وان للرطوبة الممتصة من قبل الخرسانة تأثيرا كبيرا على قيمة التوصيلية الحرارية التي تزداد بزيادتها وان محتوي رطوبيا بمقدار (20 %) يضاعف تقريبا قيمة التوصيلية الحرارية للخرسانة [1] .أما بالنسبة لدراسة كون الرخام نوع من أنواع المخلفات الصناعية والتي من الممكن استخدامها لإنتاج خرسانة صديقة للبيئة فقد درس (الطوير وآخرون، 2017)[10] الخواص الميكانيكية لركام الرخام لاستخدامه كبديل للركام الخشن في الخرسانة وكانت النتائج في حدود المواصفات وكذلك بالنسبة لمقاومة الضغط فقد لوحظ أن الخرسانة الحاوية على ركام مخلفات ورش تقطيع الرخام أعطت قيم لمقاومة الضغط تعادل المقاومة المتحصل عليها في الخلطات المصنعة من الركام المحلي (التفجير والحرث).

الجدير بالذكر انه لا توجد أجهزة خاصة لقياس الموصلية الحرارية وكل الدراسات السابقة تمت بابتكار أجهزة بسيطة محلية الصنع أي تم تصنيعها بداخل المؤسسة العلمية من قبل الباحثين ماعدا (فارس،2011) فقد استخدم جهاز ألماني الصنع خاص بقياس الموصلية الحرارية والذي وللأسف لا يتوفر في كل مؤسساتنا العلمية.

مشكلة البحث:

1- إن جزءا كبيرا من الطاقة المستهلكة في المباني تذهب لإغراض التبريد والتدفئة ويمكن تقليل الطاقة المستهلكة عن طريق استخدام أنظمة عزل حراري جيدة في المباني بإعادة تدوير مخلفات المواد المصنعة.

2- إعادة التدوير والاستخدام لمخلفات عمليات صناعة الرخام كركام خشن في إنتاج الخرسانة ومحاولة التقليل من الآثار السلبية للمخلفات على البيئة.

الهدف من البحث:

1- الحصول على خرسانة ذات مقاومة ضغط عالية .

2- الحصول على خرسانة صديقة للبيئة وذلك باستخدام مخلفات صناعية كبديل للركام الخشن .

3- الحصول على خرسانة ذات عزل حراري جيد .

4- إعادة استخدام مثل هذه المخلفات يقلل من استهلاك المواد الخام الطبيعية وبالتالي تقليل استهلاك الطاقة اللازمة للتصنيع وعمليات الإنتاج.

طريقة البحث:

تم تقسيم البحث إلي قسمين :

1- الدراسة النظرية لاستقساء المعلومات حول الموضوع وتعزيزه بدراسات سابقة .

2- الدراسة المعملية وتم الاعتماد على الاختبارات المعملية على المواد وكذلك على الخرسانة.

الجانب العملي:

تضمن هذا الجزء من البحث إجراء كافة الاختبارات المعملية، حيث تم صب عينات لمكعبات قياسية بأبعاد (150x150x150) ملم لاختبار مقاومة الضغط و الموصلية الحرارية (العزل الحراري) بعد إجراء كامل الاختبارات المعملية المتوفرة لمواد الخلط (الاسمنت والركام الناعم والخشن والرخام) من حيث الوزن النوعي للركام الناعم والاسمنت وكذلك التدرج الحبيبي للركام الناعم والخشن والرخام واختبار تحديد زمني الشك الابتدائي والنهائي للاسمنت واختبار الهبوط للخرسانة والجدير بالذكر بان جميع الفحوصات المعملية للمواد الداخلة في الخلطات الخرسانية والفحوصات الخاصة بالخرسانة قد أنجزت في معمل الخرسانة بالمعهد العالي للعلوم والتقنية بنالوت ما عدا اختبار التوصيلية الحرارية فقد تم في معامل كلية الهندسة بجادو من قبل الباحثين.

المواد المستعملة:

1. الاسمنت: تم استخدام الاسمنت البورتلاندي العادي المنتج من قبل شركة الاتحاد العربي للمقاولات وتم إجراء كافة التجارب المعملية عليه، وكانت النتائج كما موضح في جدول رقم (1) ومطابقة للمواصفات القياسية البريطانية (BS4550, 1978).[16] .

الجدول (1) : الاختبارات المعملية للإسمنت المستخدم

ت	الخاصية	النتائج	المواصفات القياسية البريطانية
1	الوزن النوعي	3.12	**(3.16 – 3.12)**
2	زمن الشك الابتدائي	158 دقيقة	**45 دقيقة كحد ادني**
3	زمن الشك النهائي	270 دقيقة	**10 ساعات كحد أقصى**
4	القوام	6 ملم	**من (5 – 7) ملم**
5	**النعومة**	**%5**	**لا يزيد عن 10%**

2. الماء:

تم استعمال الماء الصالح للشرب في خلط كافة الخلطات الخرسانية وكذلك للمعالجة، حيث تراوحت درجة حرارته درجة حرارة الغرفة (20°– 30°) وكذلك نسبة الأملاح الذائبة فيه لا تتجاوز 500 ملي غرام لكل لتر ومطابقة للمواصفات القياسية الليبية [11] (LQS294, 1988).

3. الركام الناعم:

تم استخدام ركام ناعم (قزا) وهو من إنتاج محاجر مدينة نالوت ، وتم إجراء كل من اختبار الوزن النوعي والتدرج الحبيبي لهذا الركام ، وكانت النتائج في حدود المواصفات البريطانية وبقيمة 2.65 للوزن النوعي حيث حدود المواصفات القياسية البريطانية (BS812, 1990) [15]. وكذلك كانت نتائج اختبار تحديد التدرج الحبيبي كما هو موضح في الشكل رقم (1) ومطابقة للمواصفات القياسية البريطانية (BS882, 1992) [13][14].

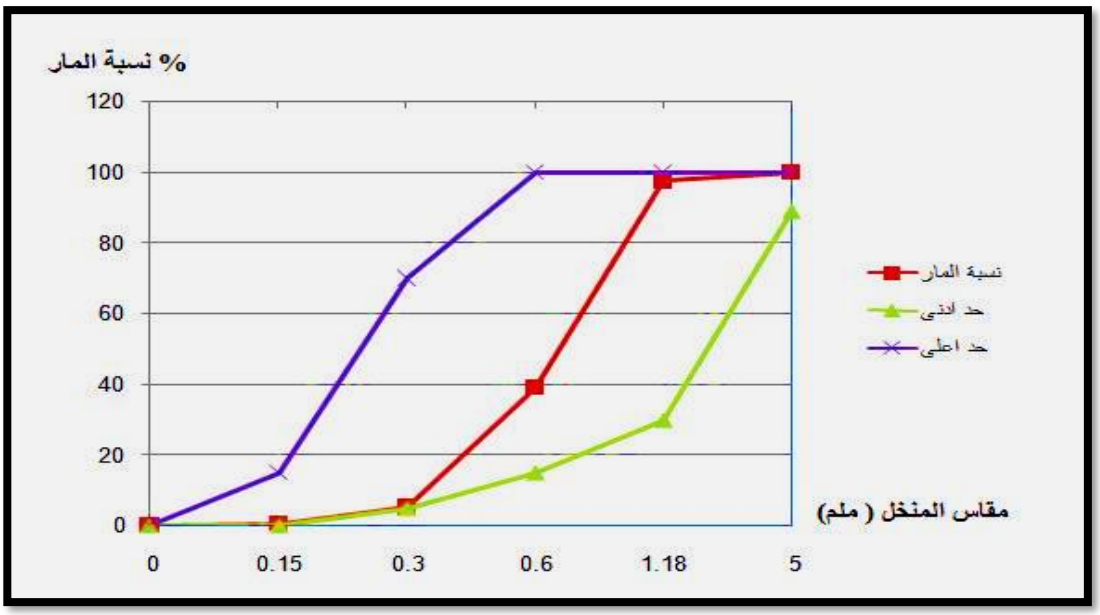

الشكل رقم (1) : التدرج الحبيبي للركام الناعم

3.الركام الخشن :

تم استخدام ركام خشن (شرشور) من إنتاج كسارات مدينة نالوت وتم إجراء اختبار تحديد التدرج الحبيبي وكانت النتائج في حدود المواصفات البريطانية BS882, 1992) [13]. كما هو موضح في الشكل رقم (2).

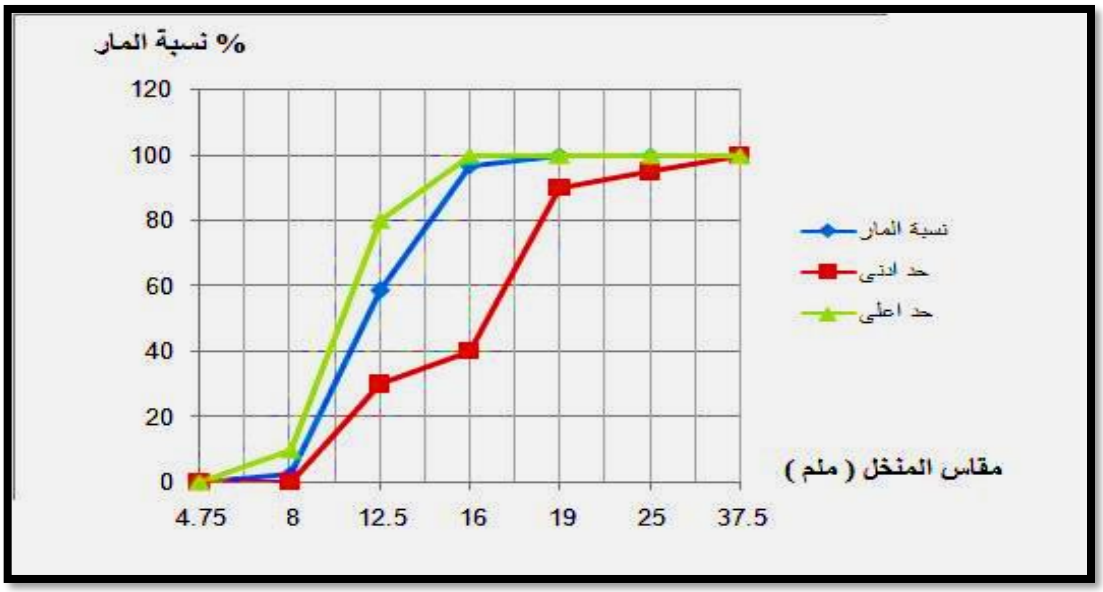

الشكل رقم (2) : التدرج الحبيبي للركام الخشن

4.الرخام:

تم استخدام رخام من نوع جرانيت حلايبي من بقايا ورش تقطيع الرخام بمدينة نالوت وقد تم تكسيرها يدويا بالمطرقة حتى أصبح على هيئة حبيبات بمقاسات مقاربة للركام الخشن وتم إجراء له اختبار التدرج الحبيبي الخاص بالركام الخشن نظرا لعدم وجود اختبار للتدرج الحبيبي خاص بالرخام وكانت النتائج وكما موضح في شكل رقم (3) وتقريبا في حدود المواصفات القياسية البريطانية الخاصة للركام الخشن ويعزى عدم التطابق لاستخدام طرق بدائية لتكسير قطع الرخام.

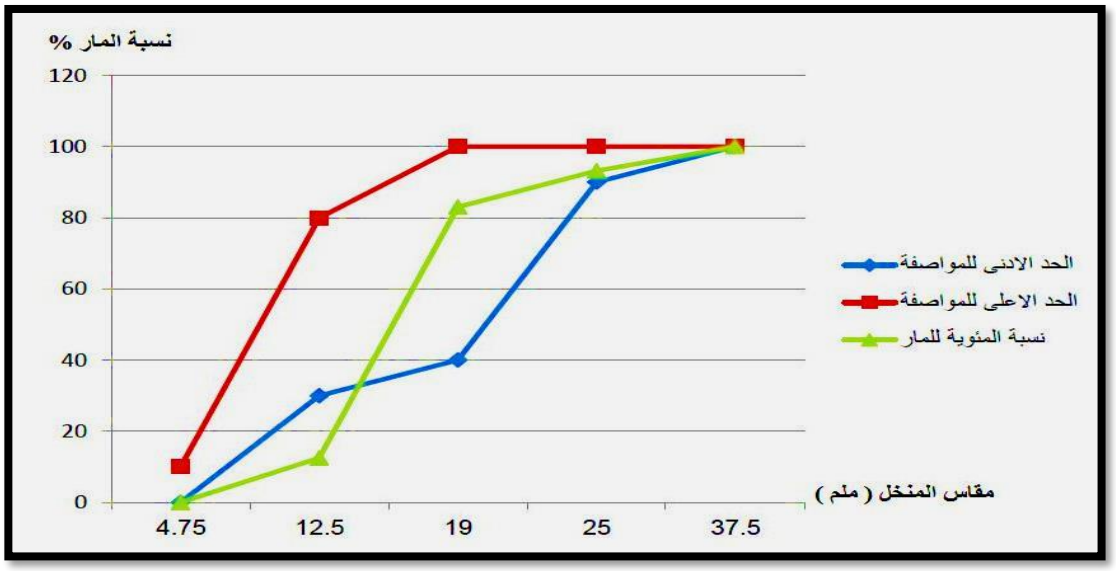

الشكل رقم (3) : التدرج الحبيبي للرخام

النماذج:

تم تصميم الخلطات الخرسانية بطريقة الحجم المطلق، حيث تم افتراض نسبة الماء إلى الاسمنت بقيمة 50 % وأن مقاومة الضغط 30 ميجا باسكال، واستخدم في هذا البحث قوالب قياسية بإبعاد (150x150x150) ملم وبثلاث **أنواع من الخلطات:**

الخلطة الأولى M1 (المرجعية) بدون إضافة للرخام.

الخلطة الثانية M2 بإضافة الرخام بنسبة 50% كنسبة وزنيه من مجموع الركام الخشن.

الخلطة الثالثة M3 بإضافة الرخام بنسبة 100% كنسبة وزنيه من مجموع الركام الخشن.

تم تجهيز القوالب ووزن مواد الخلط وتم الخلط باستخدام خلاطه ميكانيكية واجري اختبار الهبوط لكل الخلطات وكانت النتائج في حدود المواصفات، كذلك تمت معالجة العينات لمدة 28 يوم ومن ثم أجريت اختبارات مقاومة الضغط والتوصيل الحراري.

النتائج:

بالنسبة لمقاومة الضغط فقد أظهرت النتائج تفاوتا في تغير واستبدال نوع الركام الخشن حيث كانت أعلى نتيجة لمدة 28 يوم من المعالجة للخرسانة المحتوية على نسبة 100 % من الرخام كبديل للركام الخشن وسجلت 50.87 ميجا باسكال وتليها الخرسانة التي ليس بها أي إضافات وبمعدل 36.99 ميجا باسكال، أما الخرسانة المحتوية على نسبة 50% من الركام الخشن و50%

من الرخام فقد سجلت اقل قيمة لمقاومة الضغط وكانت 28.98 ميجا باسكال كما موضح في الشكل (4).

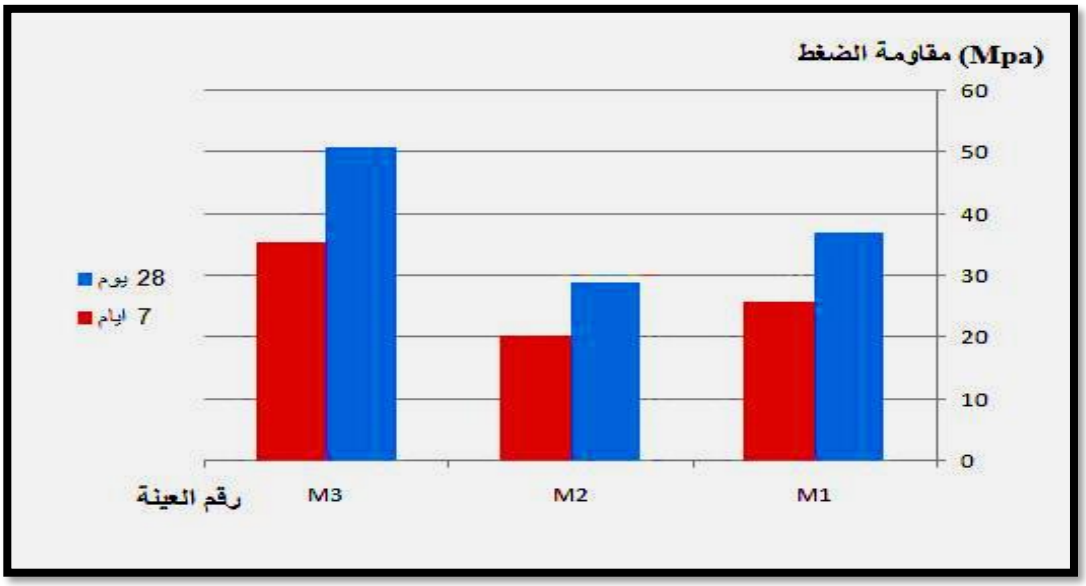

الشكل رقم (4) : نتائج مقاومة الضغط للعينات بعد 7 و28 يوم

أما بالنسبة لاختبار قياس التوصيل الحراري للعينات فقد ابتكرت طريقة من قبل الباحثين لقياس انتقال الحرارة داخل الوسط الخرساني وبأجهزة بسيطة كما موضحة بالشكل (5), حيث تم استخدام نفس المكعبات المستخدمة لاختبار مقاومة الضغط لهذا الغرض, وذلك بعمل ثقب بمركز المكعب وبعمق 75 ملم وذلك لضمان ثبات مسمار جهاز قياس درجة الحرارة في العينة أثناء القياس وكذلك لضمان انتقال الحرارة في الوسط الخرساني للجزء الأخر من العينة, وباستخدام جهاز حساس لقياس الحرارة من نوع (Thermapen 1) حيث تبلغ دقة قياسه 0.1 درجة مئوية ومابين (+200 ~ – 50) وكذلك مصدر حراري بقدرة 500 وات.

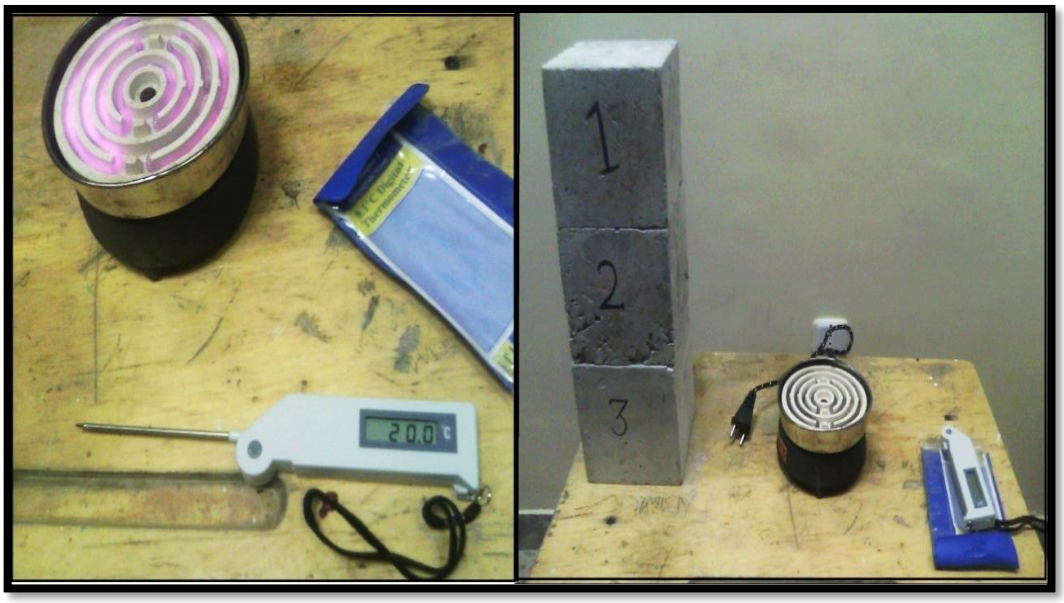

الشكل (5) : الأجهزة المستخدمة لقياس التوصيل الحراري للعينات

لقد تم قياس درجة حرارة العينة قبل الاختبار ثم وضعها على المصدر الحراري كما هو موضح في الشكل (6) وتسجيل قراءات لدرجات الحرارة للعينات لفترات زمنية ثابتة (5 دقائق) ولمدة ساعة كاملة, حيث تمت العملية بمرحلتين ففي المرحلة الأولي كانت العينات رطبة (الرطوبة الطبيعة للمنطقة) واجري الاختبار على العينات وكانت درجة حرارة العينات (حرارة الغرفة) في ذاك الوقت 20 درجة مئوية, أما المرحلة الثانية فكانت العينات جافة وقد اجري الاختبار على العينات وكانت درجة حرارة العينات (حرارة الغرفة) في ذاك الوقت14 درجة مئوية.

الشكل (6) : قياس درجات الحرارة للعينات

لقد أظهرت النتائج للعينات في الحالة الرطبة أن الخلطات المحتوية على الرخام كبديل للركام الخشن وبنسبة 100 % أقل توصيلا للحرارة ويليها الخلطات المحتوية على نسبة 50% من الركام الخشن و50% من الرخام تم تليها الخلطات التي ليس بها أي إضافات وبمعدل لا يتجاوز 3 درجات مئوية وكما موضح في شكل (7).

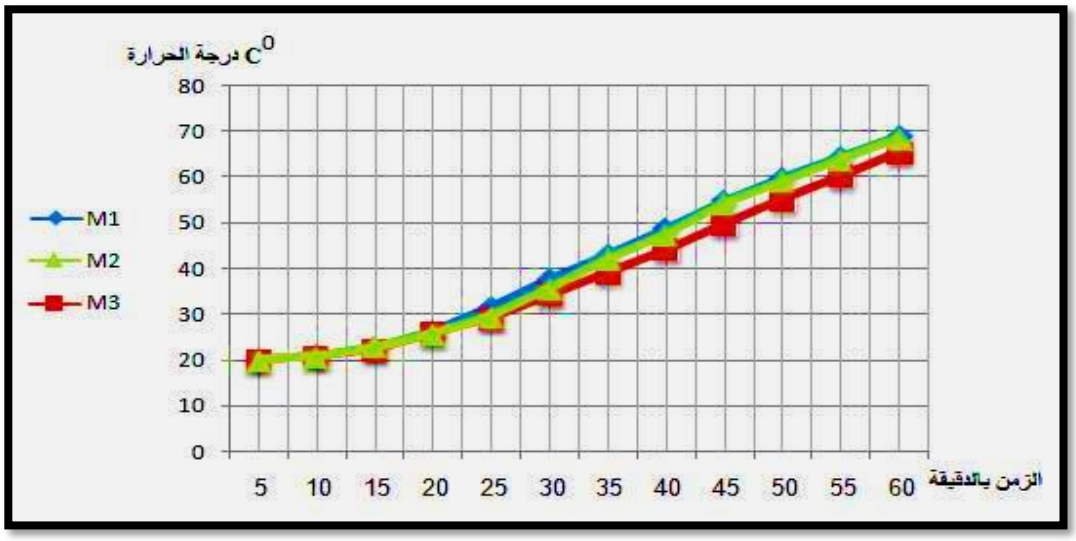

الشكل (7) : قياس درجات الحرارة للعينات في الحالة الرطبة

وقد أظهرت النتائج للعينات في الحالة الجافة أن الخلطات الغير محتوية على الرخام كبديل للركام الخشن اقل توصيل للحرارة ويليها الخلطات المحتوية على نسبة 50% من الركام الخشن و50% من الرخام تم تليها الخلطات المضاف إليها الرخام وبنسبة 100 %وبمعدل لا يتجاوز 3 درجات مئوية وكما موضح في شكل (8).

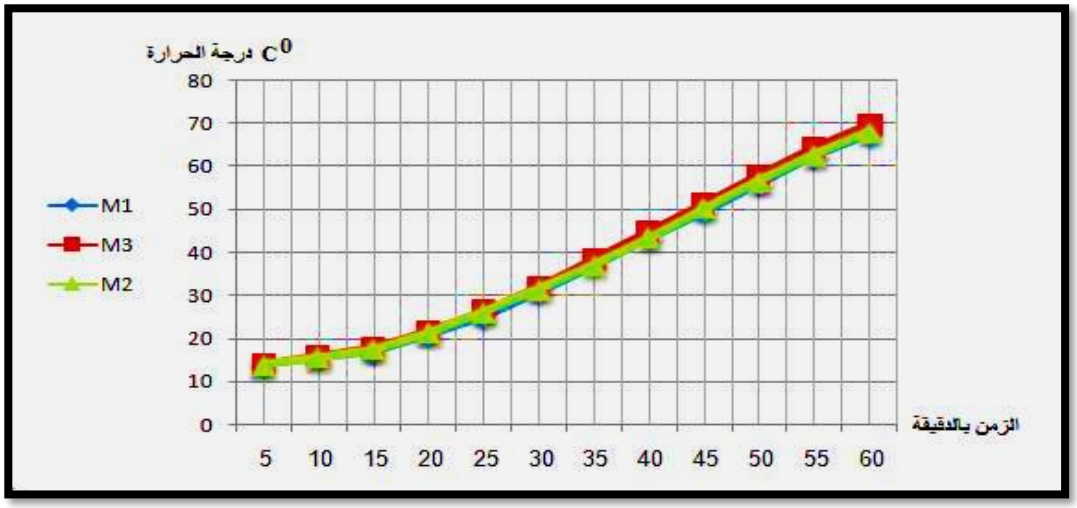

الشكل (8) : قياس درجات الحرارة للعينات في الحالة الجافة

مناقشة النتائج:

إن ما تمت ملاحظته من خلال في النتائج المتحصلة عليها من الاختبارات السابقة يعزز استنتاجات الدراسات السابقة فكل الدراسات أكدت أن كل المواد المضافة للخلطات الخرسانية والتي تزيد من العزل الحراري لها أثار سلبية من ناحية خاصية مقاومة الضغط[4] [5]. فيقل مقاومة الضغط بازدياد خاصية العزل ويرجع ذلك لانخفاض الكثافة للعينات، فكل المواد المضافة للخلطات ذات الكثافة المنخفضة تقلل من كثافة العينات الخرسانية وبالتالي تزيد من خاصية العزل وتقلل من خاصية مقاومة الضغط، أما بالنسبة للنتائج التي تم دراستها في هذا البحث فان إضافة الرخام للخلطات الخرسانية لا يحدث أي تغير لكثافة الخرسانة ويرجع ذلك لتقارب كثافة الركام والرخام وعندما تم وزن العينات كانت متقاربة في الوزن وفي حدود 7.5 كيلو غرام، ولذلك لم يكن هناك فارق

في التوصيلية الحرارية وكان الفرق في كمية الحرارة الممتصة خلال الوسط الخرساني لكل الخلطات شبه متساوي وبمعدل 3 درجات مئوية وهي ليست بالفارق الكبير.

وكذلك لوحظ أن للرطوبة تأثير في انتقال الحرارة فكما أوضحت الدراسات السابقة فان للرطوبة تناسب طرديا مع الموصلية الحرارية فبزيادتها تزداد التوصيلية الحرارية للعينات، وهذا ما تم التوصل إليه فقد لوحظ أن العينات الرطبة لها توصيلية أعلى للتوصيلية الحرارية ولو بشكل قليل وخاصة في حالة وجود الركام بنسبة 100% من المجموع الكلي للركام الخشن.

أما بالنسبة لمقاومة الضغط فقد لوحظ أن إضافة الرخام كبديل للركام الخشن وبنسبة 100% يزيد من مقاومة الضغط وهذا لا يتناسب مع الدراسة السابقة والتي أكدت أن الخرسانة الحاوية على ركام مخلفات ورش تقطيع الرخام لها مقاومة ضغط تعادل المقاومة المتحصل عليها في الخلطات المصنعة من الركام المحلي، ولعل ذلك يرجع لاختلاف نوع الرخام المضاف للخلطات بين الدراستين.

الاستنتاجات:

1. إضافة الرخام كبديل للركام الخشن وبنسبة 100% يزيد من مقاومة الضغط.

2. إضافة الرخام كبديل للركام الخشن وبنسبة 50% يقلل من مقاومة الضغط.

3. إضافة الرخام كبديل للركام الخشن وبنسبة 100% يقلل من التوصيلية الحرارية في الحالة الرطبة للعينات.

4. تؤثر الرطوبة في التوصيلية الحرارية للركام حيث تزداد التوصيلية بزيادة المحتوى المائي للعينات.

قائمة المصادر والمراجع:

1. عماد دوحه والعجيلي الغبار، نفايات مواد البناء ومدى الحد منها في الصناعة الإنشائية، المؤتمر الهندسي الثاني لنقابة المهن الهندسية بالزاوية، ديسمبر 2019م.

2. المؤتمر الثاني للعلوم الهندسية والتقنية (جامعة صبراتة، ليبيا) أكتوبر 2019م.

3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،" ملامح قطرية وإقليمية لمؤشرات التنمية المستدامة لقطاعات مختارة في منطقة (ESCWA) قطاع الطاقة" نيويورك، الأمم المتحدة، 2005 .

4. قيس فاضل حسن، دراسة تأثير كمية ألياف الكربون المضافة على الموصلية الحرارية ومقاومة الضغط للخرسانة، كلية التقنية كركوك، 2011م.

5. محمد قادر البياتي وآخرون، دراسة إضافة نواتج مخلفات معامل الألمنيوم على معامل التوصيل الحراري للخرسانة، مجلة ديالي للعلوم الهندسية، المجلد السادس (العدد الأول)، 2013م.

6. فارس موسى روفا، دراسة تأثير إضافة حبيبات مواد عازلة الحرارة إلى الخرسانة المستخدمة في البناء على الموصلية الحرارية ومقاومة الانضغاط، مجلة التقني، المجلد الرابع والعشرون العدد 2، 2011م .

7. شموئيل خوشابا ادم، دراسة عملية ونظرية للخواص الحرارية والصوتية لألواح القصب الإسمنتية، رسالة دكتوراه فلسفة في الهندسة الميكانيكية، جامعة الموصل، 1997م.

8. كاظم احمد محمد وحذامة احمد محمد، تأثير قشور بذور زهرة الشمس على الموصلية الحرارية للإسمنت البورتلاندي العادي، جامعة الموصل .Sci.&J.Edu المجلد 33، 1998م.

9. نواف بلو الحديدي، تأثير المواد السليلوزية على الخواص الحرارية والميكانيكية للإسمنت البورتلاندي، رسالة ماجستير في الفيزياء، جامعة الموصل، 1997م.

10. نور الدين محمد الطوير وآخرون، دراسة إمكانية استخدام مخلفات ورش الرخام كركام خشن لإنتاج الخرسانة العادية، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، 2017م.

11.المواصفات القياسية الليبية رقم 294 لسنة (1988) الخاصة بالمياه المستخدمة في الخرسانة، المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية – طرابلس.

12- Sagmeister B. "Heat Insulating from No Fines Lightweight Concrete" http://www.baustoffchemie.de/en/db/lightweight-concrete/, 2001.

13- BS 882, (1992) "Specification for aggregates from natural sources for concrete ". British Standers institution. 389 Chiswik high road. London. W44AL. UK.

14- Neville, A. & Brooks, J.," Concrete technology" 2nd ed.UK: Longman Group 2010.
15- BS 812, (1990) "Methods for Sampling and Testing of Mineral Aggregate, Sand and Fillers". "British Standers institution".
16- BS 4550, (1978)." Methods of testing cement"."British standard Institution".

An Investigation Of Problematic Issues Associated With Construction Material Management In Libyan Construction Projects – Tripoli as case study

Mohammed Alzohbi[a], Mohammed Abodina[b] , Abdul Gadir Alzoghbi[c]
[a,b]Department of Civil Engineering, Jado Engineering Faculty- Jado / Nalut University - Libya
[c]Department of Civil Engineering, Engineering Faculty/ Sirte University - Libya

*M. Alzohbi: m.alzohpi75@gmail.com

Abstract:

Construction industry is largest economic expenditure and the second largest economic activity after oil industry in Libya. According to expertise's' expectation, the rapid growth of the Libyan's construction sector, particular in the reconstruction phase, is expected to attract investments worth about 16 billion U.S. dollars over the next ten years (2012 – 2022). This growth is going to increase the consumption of building materials within large-scale projects that will be undertaken. Researches have shown that construction materials and equipment may constitute more than 70% of the total cost for a typical construction project. Therefore, the proper management of building materials can improve the productivity and cost efficiency of a project and help ensure its timely completion. Hence, there is a pressing need for investigating the problematic issues that impede the optimal application of Construction Materials Management (CMM) in the Libyan construction projects.

This study thus aims to identify the problems facing the process of materials management in Libyan construction projects, and then evaluate the CMM problems in terms of the severity of their impact (their importance) and frequency of occurrence in those construction projects implemented in the municipality of Tripoli, which has the largest density in construction projects, and during the time period between 2000 to 2011, which is considered the boom period in the Libyan construction industry.

The study adopts a mixed research methodological approach involving in depth literature review process and quantitative approach using questionnaire technique. For the analysis of the data collected by 35 questionnaires, the latest "statistical software packages (SPSS22)" was used, which raises the degree of reliability and validity of the results and therefore the entire study.

The main findings of the study are to identify 36 problems facing the process of the CMM and classify them according to the functions included the CMM process. This was followed by an assessment of those CMM problems in terms of their importance and frequency of occurrence in Libyan construction projects in Tripoli.

Keywords: Libyan Construction Industry (L.C.I); Construction Materials Management (CMM); CMM Problems; CMM Problems Evaluation; Case Study – Tripoli.

Introduction:

The construction industry is a project-oriented industry that converts a variety of resources into constructed social and economic infrastructure and facilities [1] [2]. The uniqueness natural of building project implies that each construction project is characterised by its temporary nature particularly with respect to the fragmentation and the geographical dispersion of the production site [3] [4] [5]. This makes construction projects complex in that they involve many organisations and participants, such as owners/clients (employers, accountants and financers), architects (designers, planners and supervisors), contractors (executive managers, engineers, professionals and construction workers), insurers, materials suppliers and vendors [6] [7].

Typically, in the construction projects, the cost of materials and equipment used represents around 60-70 % of the total cost of these projects, and an effective materials management system could reduce bulk materials surplus from a range of 5-10% of bulk materials purchased to about 1-3%, and reduce about 30% of man hours needed for materials management [8] [9] [10].

However, the uniqueness of the construction projects makes the management of materials a challenge that has continued to cause a major obstacle to the success and profitability of these projects. As projects grow in size and complexity, Construction Materials Management (CMM) particularly in large projects becomes more complex and difficult and the need for outstanding CMM techniques becomes essential. Consequently, monitoring the CMM process and investigating the problematic issues that can face its functions is unavoidable to identify the obstacles that impeding the optimum CMM, and the developing the improvements that is needed.

Accordingly, this research seeks to explore and classify the problems facing the process of CMM, and to evaluate these problems in terms of their importance and frequency of occurrence in the Libyan construction projects in the case study of Tripoli, where the largest density in construction projects, and during the

time period between 2000 to 2011, which is considered the boom period in the Libyan construction industry [11].

Materials management in construction (CMM):

Definition of Materials Management:

Various definitions for materials management can be found; however, the majority of the authors of contemporary literature such as, [12], [13], [14], and [15] preferred the definition that was provided by the Business Roundtable [16], which is considered as the most common of which. Materials management is defined as; "*planning and controlling all the necessary efforts to ensure that the correct quality and quantity of materials and installed equipment are appropriately specified in a timely manner, are obtained at a reasonable cost, and are available when needed*" [17, p14].

Nevertheless, they all agree with [17], [18] and [19] that materials management is a process rather than an organisation, which encompasses activities that go beyond the organisational boundaries to embrace the outside organisations such as those of vendors and subcontractors. Concerning the construction context, Muehlhausen [20] defined construction materials management (CMM) as;

"the process of planning, executing, and controlling of all activities influencing the flow of materials to and through the jobsite. These activities include the design of the structure, materials requirements and project planning, requisitioning of materials, purchasing materials, expediting shop drawing approval and materials fabrication and delivery, shipping the materials, receiving the materials at site or other storage location, and sorting and handling the materials" [12, p4].

In short, one can note CMM is a process for planning to secure the availability of the construction materials whenever and wherever they are needed and to ensure that the right quality and quantity of materials are appropriately selected, purchased, delivered, and handled onsite in a timely manner and at a reasonable cost [15]. These functions and activities that compose the CMM process should be interrelated [19].

The importance of CMM process:

From the definitions mentioned above, it can confidently say that managing materials successfully can play a key role in the construction project success. Moreover, the importance of materials management in construction projects can be demonstrated from various perspectives in the majority of the literature related to materials management, among many others, those are shown in **Table 1**.

Table 1: The importance of materials management in construction

The author	The importance
[21]	"Effective materials management will result in 6 to 8% improvement in labour productivity, improved cash flow, reduced bulk materials surplus, reduced materials management human resources, improved vendor performance, reduced requirement for physical warehouse facilities, quantity purchasing discounts, minimized cost impact of change orders and fewer project delays"
[18]	"The lack of materials is one of the most common causes of delays in construction"
[12]	".....the need to implement an Effective Material Management System in construction is highly desirable".
[22, p39]	"A well-managed materials management system can contribute to the cost effectiveness of a project"
[23, p39]	"Materials management is an important element in project planning and control".
[24]	Materials management is an important function for improving productivity in construction projects.
[25]	Lack of materials management in construction projects represents the most frequent problem in managing the construction site and the third most important problem of the construction sites, in terms of their effect on managing the construction site, after problems of planning and design.

The statements above further illustrate that improper management and handling of materials during the construction process can dramatically influence the total project time, cost, and quality. Given the impact on cost, schedule, and quality, it can be concluded that CMM in complex and large construction projects needs adequate consideration, the effectiveness of its performance needs to be measured, and the problems that may be encountered by the

CMM process must be identified and their effects must be evaluated.

Roles of the CMM parties and responsibilities:

Edum-Fotwe, *et al.* [26] and Hatmoko [27] argue that the parties involved in the CMM process may vary according to the stage of the construction. However, among many constructions related authors, Muya [28] and Perdomo [22] believe that the key parties within CMM process include clients, main contractors, subcontractors, materials suppliers, and/or vendors. All these provide input of one form or another which goes towards the realisation of projects.

Based on the fact that among the essentials for getting people to function well in such an organizational arrangement is that "people want recognition for their work [9]. Many of the construction companies, thus, manage materials in the large projects through an informal team, using responsibilities matrices such as the one in **Figure 1**. The role and responsibilities matrix, which are usually represented within the materials management organization, represent the responsibilities of several people from different departments [22]. However, the coordination of activities operating within the context of matrix of responsibilities require considerable skill and experiences.

	Materials Management Plan	Reorder Status	Requisition control/processing	Expediting/traffic	inspection	Shop fabrication control	Inventory control	Field requisition	Field buying	Change order evaluation	Surplus disposition
PROJECT MANAGEMENT	A		A	A	A					A	A
ENGINEERING					I E						
PROJECT CONTROLS										E	
MATERIALS GROUP										E	E
MATERIALS COORDINATOR	I E C	I E C	I E C	C	C	I E C	C	C	C	I C	I C
CONSTRUCTION				E	E		I E	I E	I E	E	E

I: INITIATE A: APPROVE E: EXECUTE/PREPAR C: COORDINATE

Figure 3.1: The responsibility matrix for CMM process ([19], p74)

Those key parties play important roles in the success of the CMM process as they occupy strategic positions in the process. However, their roles and responsibilities should be identified from the earlier time of project planning or may be before signing a contract. Each construction company has its particular materials management system where the responsibilities for various functions and activities are spread between engineering, purchasing, and construction [23][29].

Construction material management process:

It can be concluded from the research studies presented earlier that the management of construction materials is a process that includes various activities which exceed the organizational boundaries of a construction project. This supports the perspective of Construction Industry Institution (CII) [8]; it stipulates that "*Project materials management should be thought of as a process rather than an organisation*". [19] [9] justified the necessity for this vision and they believe that recognizing CMM as a process rather than a function or organisation is very important, because processes imply a common set of goals, as distinct from just some commonality in activities, and the use of this vision (a system or process) to CMM provides a means of looking at assumptions that govern existing techniques and enable one to think in terms of innovations that affect the entire system.

In construction projects, the number of materials is very large and that there is a wide variety of suppliers, which makes the process of supplying materials to the building sites difficult to manage, even for a moderate construction project. Therefore, the material supply process in building projects involves many functions and activities, carried out on several different departments. The integration of these functions is the only successful means to ensure that materials are considered in project planning, controlling and directing activities. [8] [17] [14].

In recent years, the contractors involved in construction projects have developed integrated (Total Concept) material management

systems that combine and integrate a number of functions and activities [9]. Nevertheless, due to the differences in the type, size, and location of the construction projects, some differences in the functions and activities that form the integrated system of CMM can be pinpointed. Therefore, in order to understand and define the integrated functions involved in the CMM process, it was vital to conduct a survey of the literature related to material management in the construction projects. The detailed examination of the related literature reveals different forms of the CMM process that involves various integrated functions, as summarised in **Table 2**.

Although there are relative differences between the functions that form the CMM process and their order (as illustrated in Table 2 above), there are essential commonalities that can be discerned. It can be derived from **Table 2** that the most common integrated functions that are used by various construction contractors and that can be considered as commonalities among the CMM processes are; 1) Project planning, 2) Material take-off, 3) Vendor enquiry and evaluation, 4) Purchasing, 5) Expediting and transportation, 6) Field control, 7) Warehousing, 8) Material Issues, 9) Surplus Materials, and 10) Quality management (Quality Assurance and Quality Control).

Table 2: Summary of the Theoretical Studies on the Process of Construction Material Management

Author(s)	The Integrated Functions Form the CMM Process	Author(s)	The Integrated Functions Form the CMM Process
[30]	Project Planning Material Take-off Vendor Inquiry and Evaluation Purchasing Expediting and Transportation Field Material Control Warehousing	[33]	Materials takeoff Purchasing concerns Establishment of forms and procedures Developing standards terms Issuing request for quotations; Evaluating bids; Quality management Expediting Shipping Warehousing
[8]	Material Specifications and Take off Vendor Selection Order Approval and Quality management Expediting and Transportation Fabrication and Delivery Installation	[34]	Planning Materials Take-off Vendor Enquiry Purchasing Material Control Warehousing Expediting and Shipping
[31]	Material Requirements Planning and Control Purchasing Expediting Quality Assurance and Quality Control Transportation Site Materials Management Surplus Materials	[23]	Procurement and purchasing Expediting .Materials planning .Materials handling Distribution Cost control Inventory management / Receiving/ Warehousing Transportation
[17]	Planning Material Take off and Design Interface Vendor Inquiry and Evaluation Purchasing Quality management Expediting and Transportation Warehousing Field Control Issue of materials	[15]	Planning Materials Take-off Vendor Enquiry Purchasing Material Control Warehousing Expediting and Shipping

Author(s)	The Integrated Functions Form the CMM Process	Author(s)	The Integrated Functions Form the CMM Process
[9]	Planning and Communication Materials Requirements and Engineering Interface Vendor Inquiry and Evaluation Purchasing Quality Assurance and Control Warehousing, Receiving, and distribution Field Material Control	[24]	Planning Procurement Logistics Handling Stock and Waste Control
[12]	Materials take off and Vendor Selection Purchasing Quality management Expediting Shipping Receiving Warehousing Issues of materials	[35]	Materials take off, Purchasing, Expediting, Receiving, Warehousing and Distribution
[28]	Purchasing policy Construction phase The buying schedule The materials schedule Site logistics activities Expediting Deliveries and receiving of materials Quality control Materials handling on site Inventory management Issue of materials	[36]	Materials Requirements Planning (MRP) Purchasing Inventory Planning and Control Ascertaining and Maintaining the Flow and Supply of Materials · Quality Control of Materials · Departmental Efficiency
[32]	Requirements Planning Purchasing Warehousing Co-operate with production/operations Shipping Receiving Information maintenance	[37]	planning, Identification, Procuring, Storage, Receiving, and Distribution of materials.

However, in the Arabic Construction Industry, Alzohbi [19], found that some activities of these ten functions are integrated. Based on the boundaries of the CMM process that were identified

by Alzohbi [19], the main functions that can form the typical process of CMM within the Jordanian Construction Projects are combined into six integrated functions; **1)** Planning as the first function and then followed by **2)** Material Take-off and Design Interface, **3)** Material Procurement and Transportation, **4)** Quality Management, **5)** Warehousing, and **6)** Field Control.

In order to comprehend and communicate the process inputs, attributes, functions, activities and outputs, one of the most common techniques used is the process workflow diagram. Alzohbi [19] developed a workflows diagram to represent the typical materials management process for a typical construction project in Arabic Construction Industry (Jordan as case study) as shown in **Figure 2**. The figure below illustrates the overall workflow diagram of the CMM process which is considered in this research as the basic framework for communicating the integrated typical functions and activities that shape the materials management process in the construction industry. From the figure, one can note that project planning is nominated as the first function in the CMM diagram and that it has received the primary process input in the form of material related information from the project team. The end process boundary is defined by the primary process output that is linked to issuing materials to the primary customer who is involved in construction operations and who represents those craft-workers to whom the materials are issued. The typical CMM Process workflow diagram(s) represents the first step in classifying the problems of the CMM process, as will be discussed below.

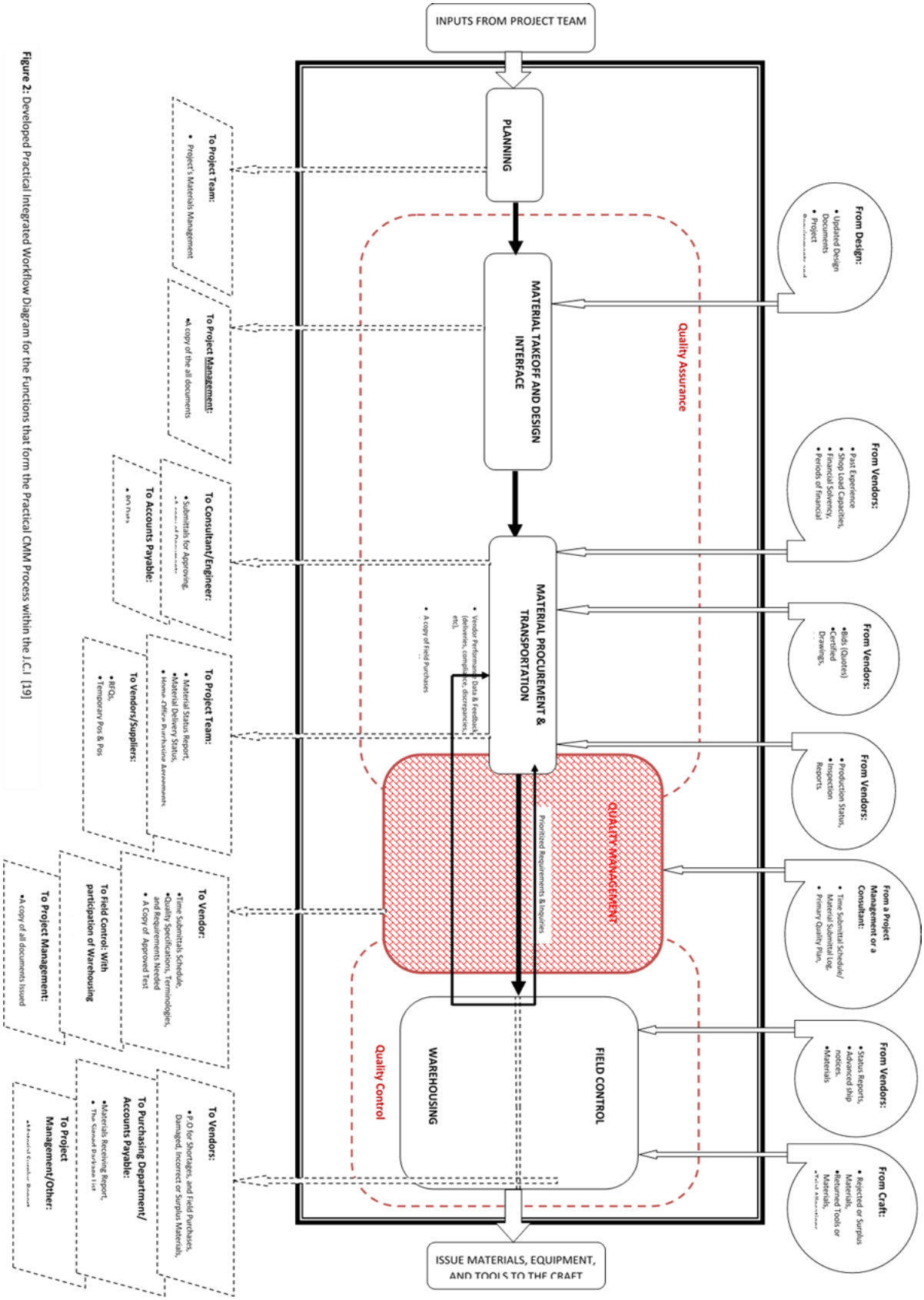

Figure 2: Developed Practical Integrated Workflow Diagram for the Functions that form the Practical CMM Process within the J.C.I [19]

Problems of the CMM process:

Owing to the complex and dynamic nature of the construction industry, CMM process faces many unique challenges start with material planning, ordering, receiving and storing, handling and distribution, site usage and monitoring. Poor materials management has been identified as a major source of low construction productivity, cost overrun and delays.

Identification of the CMM Problems:

Due to a lack in studies directly related to problems that CMM into the Libyan or even the Arabic construction projects, an in-depth investigation has been conducted concerning problematic issues which contribute to poor materials management in various construction industries worldwide. **Table 3** summarises the outcomes of the literature on problematic issues of construction material management that exposes different problems and challenges that face the CMM Process.

Table 3: Summary of the Theoretical Studies on the Problems of the CMM Process

Author(s)	The problems of the CMM Process
[38]	Waste, Transport difficulties, improper handling on site, misuse of the specification, lack of a proper work plan, inappropriate materials delivery and excessive paperwork.
[18]	Problems related to design; delays, incompleteness, lack of details and inconsistencies between different designs. Lack of planning and organization of transportation and delivery. Incomplete or inconsistent materials specification. Lack of estimation of the amount of materials needed. Delays in price surveys (or suppliers bidding) and in ordering materials; Delays in checking stocks.
[39]	Receiving materials before they are required; Not receiving materials at the time. of requirement; Incorrect materials take-off from drawings and design documents; Subsequent design changes; Damage/loss of items; Improper Selection of type of contract for specific materials procurement; weakness of Vendor evaluation criteria; Piling up of inventory; and

Author(s)	The problems of the CMM Process
	Poor Management of surplus materials.
[40]	Lack of site storage space Problems with tower crane distribution Problems on logistic of materials Problem with one site access point Difficulty in delivery of materials on site during aircraft operation Operation limitation due to security considerations Inefficient in the recording information of materials within a supply chain Problems with congestion time at loading area
[24]	conflict among sub-contractors and difficulty to coordinate their materials, late delivery of ordered materials, cash flow problem to contractor due to delayed payments, rejection of materials due to non-compliance to specification and improper health and safety procedure should injuries occurred.
Goodrum and Maloney (2009)	Late transportation of materials and equipment on site; Poor materials management among sub-contractors; Poor plan for 'Materials on-site transportation'
[41]	Improper deposited material, Improper material handling, Improper material application and Improper material deliveries and Shortage of materials
[10]	Materials Identification Problems: Undefined scope Lack of communication between parties involved Incomplete drawings due to uncompleted plans and missed details, Lack of conformance to requirements, Nonstandard specifications, Difference between plans and specifications. Vendor Selection Problems: Uncontrollable bid list: Have too many suppliers and too little information, Incomplete proposals: Suppliers do not include all documents required, Time spent in investigating nonqualified suppliers. Procurement Problem: Availability of material type/quantity, Price reduction to match competitor's price, Late deliveries: Materials are not delivered as per schedule Late or incorrect submittals, Unrealistic delivery dates, Vague stated requirements Lack of communication Re handling of materials, Storage areas are limited or are far from working area, Theft, Damage during handling or other conditions. Construction Phase Problems: Incorrect type of material delivered: There are differences in material ordered and delivered, Incorrect sizes delivered, Incorrect quantities delivered,

Author(s)	The problems of the CMM Process
	Keeping track of material: Don't know where materials are at a certain period of time, Re handling of material, improper Storage conditions, Loss/Damage of material, No supplier QA: No quality assurance from supplier, Poor communication, Receiving, handling and storage of unused materials.
[42]	Organisation Structure: No good definition of what is wanted Lack of communication, Specification are not commonly used, Don't communicate exactly what is wanted to suppliers, Incomplete drawings Unclear specifications. Procurement Problems: Available of material, Available of quantities, Unscheduled delivers, Late/incorrect submittals, Poor inter-communication, Lack of conformance to requirements, Delivery dates impossible to meet, Materials to be moved from one place to another, Material Damage. Storage Scope: Large number of materials and limited of storage space, Poor protection against many threats (theft, damage or loss), The size of storage building comparing to the size of the project size. Availability of Materials on Market: Steady flow of materials throughout project duration is among the primary CMM functions, Occasionally manufactures can run of raw material or be affected by government policy to the extent that production may have to be slow or suspended.
[37]	overstocked materials because of improper planning, stealing and loss of materials because of improper supervision, waiting of the materials to arrive in location due to improper tracking systems, frequent moving of materials due to improper site layout, the shortages and changes of construction materials quantity required, delay in updating/posting storage system on site, inaccurate estimation of shipment quantity of materials, uneconomic order quantity of materials, poor shipping time, increasing transportation or storage cost of materials, poor policy in purchasing the materials.

From the **Table 3** above, it can be seen that the problems of the CMM process vary in nature and intensity but are usually related to the inefficient management of construction resources,

incomprehensive plan, poor procurement methods, bad coordination between subcontractors, and improper site layout.

A set of **36** problems was identified to represent the most problematic issues that contribute to poor materials management in building construction projects as a result of the list of problems that are identified in the literature related to different construction industries; this included removing duplicates and items not related to the defined CMM functions, re-formulating and modifying some problematic issues to fit the building construction sector (See **Table 4**).

Classification of the CMM Problems:

[40] believes that due to the fact that the problems in materials management will be never ending, it is plausible that identification and classification of the CMM process's problems may be the fundamental step to overcome the challenge of materials management in the construction industry. There are many criteria of which the dilemmas faced in materials management can be classified based on; their effect, causes, who on charge or the function related to. In this study the identified CMM problems are sorted on the basis of the functions that are related to; Planning, Material Take off & Design Interface, Material Procurement & Transportation, Quality Management, Warehousing and Field Control, as listed in **Table 4**, which includes the problems' name, problems' code, and problems' classification.

Research methodology:

here are many research methods, however the most of them fall under two basic types of research approaches: Qualitative and Quantitative. Determination of the research methodology to be used depends on the purpose of the study and the type and availability of required information [17]. As the main objective of this research is to " investigate the problematic issues that facing the CMM process in Libyan construction projects", which needs a large-scale investigation from the study area, the "Quantitative Approach" has been used in this research. It is an appropriate approach to collecting

data from large areas with a large number and at the lowest cost [11] [8] [9].

Table 4: Classification of the Problems of the CMM Process

CMM FUNCTION	PROBLEM CODE	CMM PROBLEMS
PLANING	PP1	Lack of proper work plan within & between the CMM functions
	PP2	Improper selection of the contract type for materials procurement
	PP3	Multiple changes of owner's mind
	PP4	Lack of an effective communication system between parties involved
	PP5	Materials definition problems
MATERIAL TAKEOFF & DESIGN INTERFACE	PD1	Excessive bureaucracy by the owner in administrative procedures
	PD2	Problems related to "Tendering"
	PD3	Problems related to "Designs"
	PD4	Successive changes in approved design .
	PD5	Problems related to submittals
	PD6	Failure to estimate the quantity of materials required
MATERIAL PROCUREMENT & TRANSPORTATION	PT1	Problems related to material delivery.
	PT2	Problems related to "Supply/Logistic Of Building Material & Equipment"
	PT3	Weakness of Vendor/supplier evaluation criteria
	PT4	Unrealistic delivery dates,
	PT5	Lack of using the delivery tracking system
	PT6	Problems related to specifications
	PT7	Problems related to "Finance Issues"
	PT8	Unavailability of materials required
	PT9	Ambiguity of requirements
QUALITY MANAGEMENT	PQ1	Restriction of some CMM activities /operations due to quality considerations
	PQ2	Lack of quality assurance from supplier
	PQ3	Absence of a good system for field quality inspection
WAREHOUSING	PW1	Absence of sound management of surplus materials
	PW2	Lack of Inventory Material Control & Update Material-Inputs
	PW3	Lack of conformance to requirements; Materials rejected due to non-compliance
	PW4	Problems related to storage area and conditions
	PW5	Poor protection against many threats (theft, Stealing , damage or loss),
	PW6	Delays in inventory examination
FIELD CONTROL	PF1	Problems related site layout & Loading area
	PF2	The waste Disposal
	PF3	Inadequate health and safety procedures for the accidents might be occurred.
	PF4	Poor materials management among sub-contractors
	PF5	Lack of storage space on the site (Storage Scope on site)
	PF6	Re-action due to field errors

CMM FUNCTION	PROBLEM CODE	CMM PROBLEMS
	PF7	Improper control system to record material availability information within construction stage

Data collection process/technique:

Literature review: It was drawn from related thesis, journals, papers and researches' reports. The review of these literature aimed to report recent studies in this area in order to understand CMM process, identify theoretical problems in managing construction materials, and classify these problems based on the CMM function that they may occur into its activities.

Questionnaire Survey (Quantitative): A "Handed Questionnaire" survey was administered to a sample of CMM related experts, who are working on the Libyan construction projects. It was designed on the basis of the findings obtained from the literature review in theoretical studies, and its questions were formulated to evaluate the CMM problems in terms of the severity of their impact (their importance) in managing construction projects in the capital of Tripoli, and their frequent of occurrence on those projects.

Mechanism of data collection and analysis techniques:

A total of 42 questionnaires were delivered to specialized experts, but only 35 of them were received from the respondents. In the analysis process, only 30 questionnaires were used, as five questionnaires were removed, either because of the lack of logic in the majority of answers or their incomplete or the loss or unreturned of some answering sheets. In order to provide robust and structured analysis, a statistical software package (SPSS 22) was used to analyse the questionnaire data.

For the purpose of evaluating and arranging variables (CMM problems), "Descriptive Statistics Analysis" was practiced to analyse the results of the questionnaires, as it deals mainly with the evaluation and arrangement of variables, in addition to its ease and ability to represent data appropriately [18]. Because of their validity, reliability and ability to draw inferential differences between the

arrangement of variables or elements, both the “Mean Score” and the “Median Value” were used to rank the CMM problems according to their importance and frequency. They are recommended by many researchers as they give a more holistic perspective in describing and evaluating a group of elements [43].

To conduct this evaluation, the respondents were asked to use a five-point Likert Scale for selecting the appropriate option relating to the assessment of the relative importance of the CMM problems (1=Not Important, 2=Slightly Important, 3=Moderately Important, 4= Very Important, and 5=Extremely Important), and of their frequency of occurrence (1=Never Occurs, 2=Rare occurrence, 3=Occasionally, 4=Usually Occurs, and 5=Always Occurs).

Analysis and discussion of the outputs:

Respondents background information:

The analysis of the first section of the questionnaire aims to obtain data comprising personal information of the respondents including their current position/title, years of experience, the type of their organisation and the projects they are currently working on, along with the perspective that was chosen to answer the questionnaire. **The Figure 3** illustrates that the “Project Manager”, “Consultant Engineer”, and Materials related personnel groups were the largest of the respondents, whereby they represented 30%, 25% and 25% of the respondents respectively. The remaining percentage of respondents was distributed as following; 10% Project Planning Engineer, 5% Executive Director, and 5% Construction Site Manager.

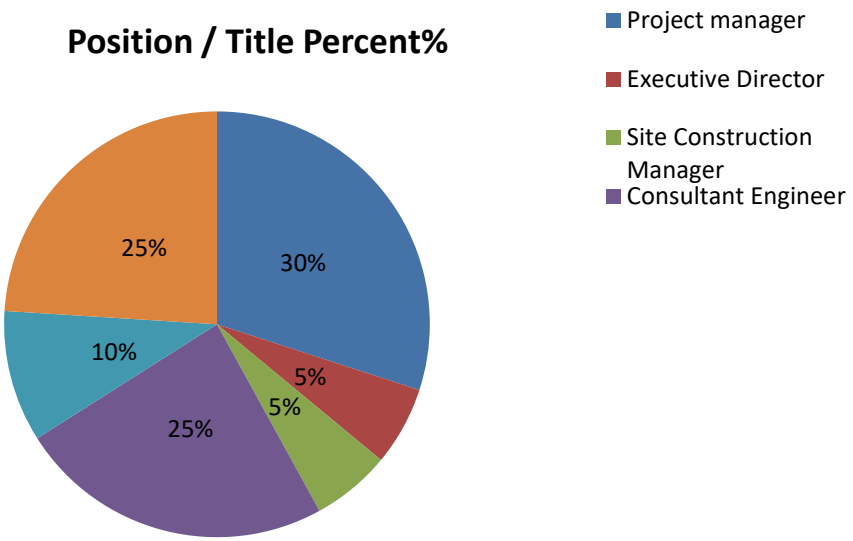

Figure3: The Percentage of Respondents' Position Title

The Figure 4 illustrates the experience of the respondents in the areas related to building materials management within the Libyan Construction Industry (L.C.I). Where, the results demonstrate that about two-third of respondents claimed that have more than ten years' experience working within the L.C.I; 35% between 11- 15 years, 20% between 16-20 years and 10% more than 25 years, while only 25% of the respondents have experience between 5-10 years and 10% have less than 5 years' experience of working within the L.C.I.

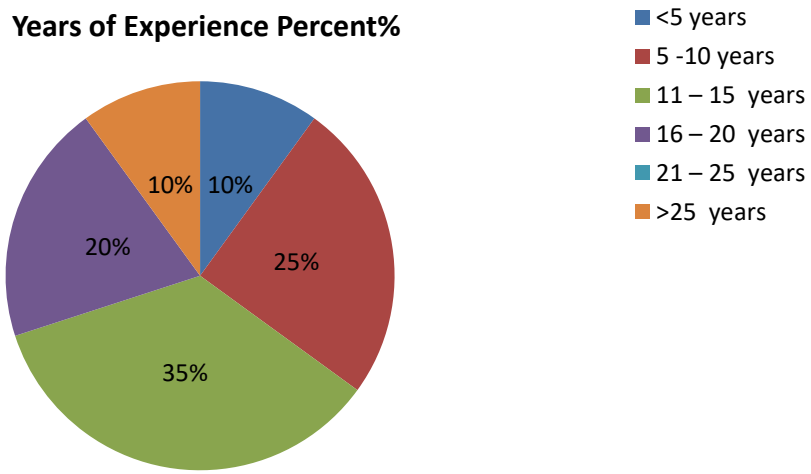

Figure 4: The Percentage of Respondents' Experience Years

With such long experience in areas related to CMM within L.C.I, in addition to the diversity of the construction site's types, one can say that the information gathered was reasonably reliable, since the involvement of experienced professionals in the survey can increase the validity and reliability of the results, and thus the validity and reliability of the entire study.

Performance of Libyan Construction Projects:

With regard to the performance of the Libyan construction projects implemented by the "Municipality of Tripoli", in which the respondents participated during the period of time before and until 2011, the respondents were asked to answer two questions;" how many projects have they participated in L.C.I"? and "how many projects of those have been delayed due to problems related CMM?. For analysing this section a "Cross-Tabulation Technic" is used. The results obtained from the questionnaire and summarized in **Table 5** reveal that nearly half of the respondents (40%) participated in more than 25 Libyan construction projects. Of these, 62.5% (i.e. 25% of the respondents) acknowledged that there were delays due to poor CMM in the whole projects in which they participated.

Table 5: Relationship between the projects practiced and delayed

Number of Projects participated in	Number of Projects Delayed					Total
	<5	10-5	15-11	20-16	>25	
5-10	5%	10%	10%	0%	0%	25%
11-15	0%	5%	10%	0%	0%	15%
16-20	5%	5%	0%	5%	5%	20%
>25	5%	0%	5%	5%	25%	40%
Total	**15%**	**20%**	**25%**	**10%**	**30%**	**100%**

This result might prove to every insightful person the importance of this study, which aims to determine and evaluate the problems face by the CMM process within the L.C.I. This might be considered as the first step in mitigating or avoiding these problems during practicing the Libyan building projects, in order to be completed on time, within the expected cost and according to the required specifications.

Evaluation of problems of the CMM process:

This represents the main axis of the questionnaire, and was designed to evaluate the 36 CMM problems that obtained from the in-depth theoretical study in this research. The evaluation includes assessing these problems in terms of their importance and frequency of occurrence in the construction projects into the case study area (Tripoli).

Evaluation of the CMM problems related to "Planning" function:

Examination of the **Table 6** provides an evaluation of the importance and frequency of each CMM problems related to planning function based on the mean scores and median values. Three problems of the five related to the planning function (PP4, PP3, PP1) had the same median value of "5", and this means that they had the same level of severity of importance (Extremely Important), however, they differ in their mean score. It can be noted that "PP4: Lack of an effective communication system between parties involved" had the highest mean score with 4.35, and then followed by "PP3: Multiple changes of owner's mind" and "PP1: Lack of proper work plan within & between the CMM functions" with mean scores of 4.15 and 4.05 respectively. The least important problem is "PP5: Materials definition problems" with a mean score of 2.25.

Table 6: A Comparison of the Importance Ranking with the Frequency Ranking of the CMM – problems related to Planning Function by the Means Score and Median Value

RANK	Importance evaluation			Frequency evaluation		
	CMM Problem Code	Main	Median	CMM Problem Code	Main	Median
1	PP4	4.35	5	PP4	4.35	5
2	PP3	4.15	5	PP1	3.95	4
3	PP1	.405	5	PP3	3.45	3
4	PP2	2.95	3	PP2	2.70	3
5	PP5	2.25	2	PP5	2.25	2

Regarding the evaluation of CMM problems –related to planning function according to the frequency of their occurrence, **Table 6** shows that the problem of "PP4: Lack of an effective communication system between parties involved" had also the highest mean score with 4.35, which means that it is the most frequent problems occurring within the planning function. This indicates to the extent of the influence of this problem in managing construction projects, and this supports what was reported by the chairman of the Jordanian Construction Contractors Association (JCCA); "*poor communication between the subcontractors and the other project's parties has significant influence in completing any building project*" [19]. The rest of problems had median values between 4-2 as demonstrated in **Table 6**.

Evaluation of the CMM Problems related to "Take-off" function:

Ranking the CMM problems related "MATERIAL TAKE OFF & DESIGN INTERFACE" function is listed in **Table 7.** The survey shows that the entire CMM problems related to "Take-off" function had the same ranking order in terms of the both of their importance and frequency with a median value of 4 (very important) for the most majority of them. **Table 7** illustrates that "PD3: Problems related to Designs" are the most important and the most frequent problems of those related to the function of "Take-off" function. This is followed by; "PD1:Excessive bureaucracy by the owner in administrative procedures", "PD4:Successive changes in approved design", "PD6:Failure to estimate the quantity of materials

required", and "PD5:Problems related to submittals". The Problems related to "Tendering" are considered as the least important and frequent of occurrence within the Libyan construction projects with a main score of 2.55 and a median value of 2.70.

Table 7: A Comparison of the Importance Ranking with the Frequency Ranking of the CMM – problems related to Take-off Function by the Means Score and Median Value

RANK	Importance evaluation			Frequency evaluation		
	CMM Problem Code	Main	Median	CMM Problem Code	Main	Median
1	PD3	4.35	5	PD3	4.10	4
2	PD1	3.95	4	PD1	3.95	4
3	PD4	3.80	4	PD4	3.75	4
4	PD6	3.80	4	PD6	3.55	4
5	PD5	2.90	3	PD5	3.15	3
6	PD2	2.55	3	PD2	2.70	3

Based on the fact that the importance of the problems of a process reflects the importance of the activities that included in that process, the findings above interprets the extent of importance of Take-off Function. This is consistent with the view of the most CMM related specialists, who believe that the function of "Material Take-off and Design Interface" is the first practical function in the CMM process where the real estimation of the quantity of materials required is done [24].

Evaluation of the CMM Problems related to "Procurement" function:

Table 8 presents a comparison of the importance ranking with the frequency ranking of the CMM – problems related to "Material Procurement & Transportation" function by the means score and median value. Excepting "PT6: Problems related to specifications", there is clear convergence in importance-ranking and frequency-ranking between the rest of the CMM problems related to "Procurement" function.

Table 8 reports that the most important and the most frequent CCM problem related to "Procurement" function is "PT1:Problems related to material delivery" with a value score of 5 (Extremely Important" and a mean score of 4.60 for both the importance and

frequency ranking. This confirms the findings that was revealed by [42] and [37] and many others.

Table 8: A Comparison of the Importance Ranking with the Frequency Ranking of the CMM – problems related to Procurement Function by the Means Score and Median Value

RANK	Importance evaluation			Frequency evaluation		
	CMM Problem Code	Main	Median	CMM Problem Code	Main	Median
1	PT1	4.60	5	PT1	4.60	5
2	PT2	4.15	4	PT6	4.25	4
3	PT4	4.15	4	PT2	4.15	4
4	PT6	3.95	4	PT4	4.15	4
5	PT8	3.65	4	PT8	3.30	3
6	PT7	3.55	4	PT7	3.05	3
7	PT3	3.15	3	PT5	3.00	3
8	PT5	3.00	3	PT3	2.90	3
9	PT9	2.55	3	PT9	2.30	2

Based on their mean scores and median value, the remaining CMM problems related to Procurement function have been ranked (in a descending order) from the most important to the least important as follows; PT2:Problems related to "Supply/Logistic Of Building Material & Equipment", "PT4:Unrealistic delivery dates", "PT6:Problems related to specifications", "PT8:Unavailability of materials required", "PT7:Problems related to "Finance Issues", "PT3:Weakness of Vendor/supplier evaluation criteria", "PT5:Lack of using the delivery tracking system", and the least important and the least frequency was "PT9: Ambiguity of requirements" with a mean score of 2.55 and 230 for the importance ranking and frequency ranking respectively.

Evaluation of the CMM problems related to "Quality" function:

Table 9 gives details about ranking the importance of the CMM problems related to "Quality Management" function and their frequency based the mean score and the median value. Examination of the relationship between the importance and the frequency of the CMM problems above discovers that although "PQ2:Lack of quality assurance from supplier" is the most important CMM problem of

those related to Quality Management function, it is the least frequent CMM problems (with mean score of 3.55; 2.65 respectively). Similarly, whereas, "PQ3: Absence of a good system for field quality inspection" is the most frequent CMM problem related to Quality Management function, it is the least important one of them (with mean score of 3.35; 2.65 respectively).

Table 9: A Comparison of the Importance Ranking with the Frequency Ranking of the CMM – problems related to Quality Function by the Means Score and Median Value

RANK	Importance evaluation			Frequency evaluation		
	CMM Problem Code	Main	Median	CMM Problem Code	Main	Median
1	PQ2	3.55	4	PQ3	3.35	4
2	PQ1	3.40	4	PQ1	3.15	3
3	PQ3	2.65	3	PQ2	2.65	3

The above findings could provide a strong support to what was discovered by [11] that although there is a clear relationship and association between the importance and frequency of problems, the extent of the importance of a problem in managing a construction project does not always express the extent of the frequency of its occurrence within the Libyan building projects.

Evaluation of the CMM problems related to "Warehousing" function:

Given **Table 10**, one can see that the importance ranking is somewhat close or slightly similar to the frequency ranking for the most of the measures. As noted from the table, four of the six CMM problems related to "Warehousing" function had highest median value with 4 (Very Important), and they ranked based on their mean scores as following; "PW3:Lack of conformance to requirements; Materials rejected due to non-compliance" (3.90), "PW2:Lack of Inventory Material Control & Update Material-Inputs" (3.60), "PW5:Poor protection against many threats (theft, Stealing , damage or loss)" (3.55), "PW6:Delays in inventory examination" (3.50), "PW1:Absence of sound management of surplus materials" (2.40)

and the least important CMM problem is “PW4:Problems related to storage area and conditions” with a mean score of 2.10.

Table 10: A Comparison of the Importance Ranking with the Frequency Ranking of the CMM – problems related to Warehousing Function by the Means Score and Median Value

RANK	Importance evaluation			Frequency evaluation		
	CMM Problem Code	Main	Median	CMM Problem Code	Main	Median
1	PW3	3.90	4	PW2	3.40	4
2	PW2	3.60	4	PW3	3.35	4
3	PW5	3.55	4	PW5	3.25	4
4	PW6	3.50	4	PW6	3.20	3
5	PW1	2.40	2	PW1	2.55	3
6	PW4	2.10	2	PW4	2.35	2

With regard to assessing the CMM problems related to the warehousing function in terms of their occurrence in Libyan construction projects, excepting the problems PW2 and PW3, the rest of the problems ranked with same order of their importance.

Evaluation of the CMM problems related to “Field Control” function:

As in the evaluation of the previous CMM problems, **Table 11** show the results of assessment of the problems related to the “Field Control” function in terms of the severity of their importance and the frequency of their occurrence.

Table 11: A Comparison of the Importance Ranking with the Frequency Ranking of the CMM – problems related to Field Control Function by the Means Score and Median Value

RANK	Importance evaluation			Frequency		
	CMM Problem Code	Main	Median	CMM Problem Code	Main	Median
1	PF2	4.30	5	PF2	3.95	4
2	PF6	3.90	4	PF4	3.45	4
3	PF4	3.70	4	PF1	3.40	4
4	PF1	3.45	4	PF6	3.30	3
5	PF7	3.25	3	PF7	3.25	3
6	PF5	3.20	3	PF5	3.20	3
7	PF3	2.60	3	PF3	2.20	2

From the point of view of the respondents, the problem of "PF2: The waste Disposal" is the most important and the most frequency (with mean scores of 4.30 and 3.95 respectively) and the problem of "PF3: Inadequate health and safety procedures" is the least important and the least frequency (with mean scores of 2.60 and 2.20 respectively) occur within the function of field control in the CMM process in the Libyan construction projects in the case study of Tripoli. This result is inconsistent with what was reached in the study conducted by Gulghane and Khandve [37], which considers that improper site layout is the most important problem could be faced within the function of field control.

Conclusion and recommendation

As mentioned above, various literature studies illustrated the importance of materials management and highlighted how it became the process that determines the project success in construction as it does in manufacturing. However, although there are some references on investigating the problematic issues of the supply chain management and its performance in the manufacturing industry, they are still very limited to the construction industry, and they might be absent from the Libyan Construction Industry (L.C.I), where no relevant references could be found. Therefore, there is a pressing need for identifying the problematic issues that faced by the CMM process and assessing and analysing their impact on the success of the Libyan construction projects and the investments in the overall L.C.I.

The significance of this research emerges from its contribution to bridging the gap(s) that can be found in the previous studies, knowledge, or practical professional life. The study provides an original approach to develop a set of construction materials management problems and classify them on the basis of the CMM function that they may occur into its activities. This was followed by an evaluation of those CMM problems in terms of their importance and frequency of occurrence in Libyan construction projects-Tripoli as case study. This thus represents a major contribution to the knowledge and society.

The in-depth literature review discovered a set of **36** problems that embody the most recognised problems and obstacles that impeding the optimum CMM process. These problems were classified into **6** functions of the CMM process; Planning, Material Take-off & Design Interface, Material Procurement & Transportation, Quality Management, Warehousing and Field Control. Through the use of the quantitative approach (a questionnaire) and electronic analysis technique, the severity of the CMM problems and the frequency of their occurrence in the Libyan construction projects were evaluated in the case of the study Tripoli.

Evidently, the most building projects in Tripoli have been delayed due to problems related to CMM process. The majority of the CMM problems are very important and usually occur within the Libyan construction projects. This can be clearly interpreted from the median values that obtained by the CMM problems, which were between 4= Very Important, and 5=Extremely Important; 4=Usually Occurs, and 5=Always Occurs. Based on their mean scores, the CMM problems that are faced by CMM process within the L.C.I were ranked into their categories. It can be concluded that the overall six most important CMM problems over the entire six categories (functions) are, “PT1: Problems related to material delivery”, “PD3: Problems related to “Designs”, PP4: Lack of an effective communication system between parties involved”, “PF3: The waste Disposal”, “PW3: Lack of conformance to requirements; Materials rejected due to non-compliance”, and “PQ2: Lack of quality assurance from supplier”. With regard to overall evaluating the CMM problems over the entire six categories, in terms of their frequency of occurrence, excepting the problems PQ2 and PW3, the rest of the problems ranked with same order of their importance.

Finally, the urgent need to determine the CMM problems in the Libyan construction projects and the lack of research studies in this field in the Arabic Area in general and Libya in particular, shows the importance of this study through the contribution that it can make to knowledge and society. The research findings provide a basis for additional work to further enhance the materials management practices, and to encourages Arab researchers to enter

the field and create more developed techniques for monitoring and evaluating the CMM process from different dimensions. It is recommended to give adequate time and financial resources for conducting a wider investigation; involving bigger number of building projects (case studies) and larger size sample, for obtaining a broader and clearer picture of the problems in terms of managing construction materials and producing more reliable findings and validation of data.

References:

[1]- Wegelius-Lehtonen, T. (2001). Performance Measurement in Construction Logistics. *Int. J. Production Economics*, **69** (2001), 107-116. Article from Elsevier Science.

[2]- Hassan, P. (2005). A best Practice Framework for Training UK Construction Site Managers. PhD Thesis, Department of Development and Society, Sheffield Hallam University.

[3]- Newcomb, R., Langford, D. and Fellows R. (1993) Construction Management: Organisation Systems. London, B. T. Batsford.

[4]- Beatham, S., et al. (2004) A critical appraisal of their use in construction benchmarking. *An International Journal*, **11** (1), 93–117.

[5]- Fryer, B. (2004). The Practice of Construction Management. 4th ed. Oxford, Blackwell Publishing.

[6]- Griffith, A. and Watson, P. (2004) *Construction Management Principles and Practice*. Basingstoke, Palgrave Macmillan.

[7]- Nudurupati, S., Arshad, T. and Turner, T. (2007). Performance measurement in the construction industry: An action case investigate manufacturing methodologies. *Computers in Industry*, **58**, 667-676. Article from Elsevier B.V

[8]- Construction Industry Institute (CII) (1987). Project materials management planning guide-Handbook. Austin, Materials Management Task Force, (Doc. 27, 83-7).

[9]- Stukhart, G. (1995). Construction Materials Management. New York, Marcel Dekker Inc.

[10]- K.V. Patel, C.M. Vyas. (2011). "Construction Material Management on Project Sites", *National Conference on Recent Tends in Engineering and Technology*. 13-14 May 2011, B.V.M. Engineering College, V.V.Nagar, Gujarat, India

[11] – محمد الزغبي ، عماد دوحة، عيسى الاشهب(2019). "تحقيق في أسباب التأخير في المشاريع الانشائية الليبية– حالة الدراسة العاصمة طرابلس". *المؤتمر الدولي للعلوم والتكنولوجيا*، 4–6 2019، طرابلس، ليبيا.

[12]- Al-Darweesh, A. (1999). measuring the effectiveness of materials management for Industrial Construction Projects in Saudi Management, King Fahd University of Petroleum and Materials, Dhahran, Saudi Arabia

[13]- Yang, J. L, Edwards, D. and Nicholas, J. (2003). A fuzzy logic decision support system for routing materials on construction sites, *International Journal of IT in Architecture, Engineering and Construction*, **1** (4), 293-305.

[14]- AL-quriesha, A. A., Bello, M. and Fallatah, Y. (2006). Evaluation of Performance Measures for Materials Management Process in Industrial Construction Project, *King Fahd University of Petroleum and Materials: Construction Contracting & Management*, **CEM-520**, 2-18.

[15]- AL-Alawi, F., AL-ghazwi, A. and AL-Saeed, I. (2007) Evaluation of performance measures for materials management process in industrial construction project, *Construction Contracting & Management (K F U P M)*, 2-12

[16]- Business Roundtable (BRT). (1982). Modern management systems. A construction Industry cost effectiveness project report A-6**,** New York, Business Roundtable.

[17]- Plemmons, J. K. (1995). Materials management process measures and benchmarking in the industrial construction industry. PhD thesis, Clemson University, Clemson, S.C.

[18]- Formoso, C.T. and Revelo, V.H. (1999). Improving the materials supply system in small-sized building firms. *Automation in Construction*, **8**, 663–670. Frankfort

[19]- ALzohbi, M. (2015). I, A framework for evaluating materials management performance in Jordanian Concrete Building Projects. PhD Thesis, Department of Development and Society, Sheffield Hallam University, Sheffield.

[20]- Muehlhausen, F. B., (1991). Construction sites utilisation: impact of material movement and storage on productivity and cost. T*he American Association of Cost Engineering (AACE) Transaction*, 1991 L-2, pp1-9.

[21]- Marsh, J.W. (1985). Material management: a practical application in the construction industry. *Cost Engineering*, **27** (8), 18-28.

[22]- Perdomo-Rivera, J.L. (2004). A framework for A decision support model for supply chain management in the construction industry. PhD Thesis. Faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University, Blacksburg: Virginia.

[23]- AL-Haddad, E.E. (2006). A construction materials management system for Gaza Strip Building Contractors. MSc Thesis, Faculty of Engineering Construction Management Program, the Islamic University of Gaza, Gaza, Palestine

[24]- Bintikasim, N. (2008) Improving Materials Management on Construction Projects. PhD Thesis, School of Civil Engineering, Loughborough University, Loughborough

[25]- Alzohbi, M. G., Stephenson. P, and Griffith, A. (2011) An Investigation of problematic issues associated with site management – The case study of Great Man-made River Projects in Libya. ARCOM Workshop: *Association of Research in Construction Management*, **28** (2), 12-23.

[26]- Edum-fotwe, F. T., Thorpe, A. and Mccaffer, R. (1999). Organisational relationships within the construction supply-chain. In: *Proceedings of a Joint CIB Triennial Symposium*. Cape Town.

[27]- Hatmoko, J. (2008). The impact of supply chain management practice on construction project performance. PhD Thesis, School of Civil Engineering and Geosciences Newcastle University, Newcastle

[28]- Muya, M. (1999). A systematic approach for improving construction material management logistic. PhD Thesis; Loughborough University, Loughborough.

[29]- Najmi, H.S. (2011). Project Management for Construction Projects. MSc Thesis, Engineering Management at Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine

[30]- Bell, L. C. and Stukhart, G. (1986). Attributes of materials management system. *Journal of Construction Engineering and Management*, **112** (1), 14-22.

[31]- Construction Industry Institute (CII). (1988). Project Materials Management Primer. Austin, University of Texas, Materials Management Task Force, (Publication 7-2).

[32]- Coyle, J. J. Bardi, E. J. and Langley, C. J. (1996). The Management of Business Logistics. 6th ed. Minneapolis; St. Paul, Western Publishing Company.

[33]- AL-Juaid, M. A. (2005). Measuring the effectiveness of materials management for industrial projects, *King Fahd University of Petroleum and Materials*, **CEM-520**, 1-22.

[34]- UL-Asad, M. K. (2005). Evaluation of Performance Measures for Materials Management process in Industrial Construction Projects, MSc Thesis, School of Construction Engineering and Management, King Fahd University of Petroleum and Materials, Dhahran, Saudi Arabia.

[35]- Nasir, H. (2008). A model for automated construction materials tracking. MSc Thesis, Faculty of Civil Engineering, University of Waterloo, Waterloo: Canada

[36]- Patel, K.V. and Vyas. C.M. (2011). Construction materials management on project sites. In: *National Conference on Recent Trends in Engineering & Technology*, Gujarat, 13-14 May 2011. Gujarat, India, B.V.M. Engineering College

[37]- Gulghane, A. A. and Khandve, P. V. (2015). Management for construction materials and control of construction waste in construction industry: A review. *Int. Journal of Engineering Research and Applications*, **5** (4), 59-64 .

[38]- Zakeri, M., Olomolaiye ,P., Holt, G.D., and Harris F.C. (1996). "A urvey of constraints on Iranian construction operatives' productivity" *Journal of Construction Management and Economics*,. **14**.(5), 417-426.

[39]- Dey P, K. (2000). Managing projects in fast track: A case of public sector organisation in India. *International Journal of Public Sector Management*, 13(7), 588-609.

[40]- Kasim, N.B., Anumba, C.J., Dainty, A.R.J. (2005). "Improving materials management practices on fast-track construction projects", 21st *Annual ARCOM Conference*, 7-9 September 2005, SOAS, University of London, vol. **2**, pp. 793-802.

[41]- Narimah, N. (2011). " ICT Implementation for materials management in construction projects: Case studies", *KICEM Journal of Construction Engineering and Project Management*, 14-22.

[42]- Ramaraj, P. (2014). Construction Material Management. Shanmugapriya, Sundarjan.

[43]- ALzohbi, M., Gergab, L., And Stephenson, P. (2018). "Problems and obstacles which constrain the optimal construction site management into Libyan Large-Scale Projects", *Journal of Pure & Applied Sciences*, **17**.(1), 417-426.

Assessment of Health Services Through Partial Study of Medical Prescription in Nalut area.

Agnan M M[1], [2], Wareg S E[2], Daw M A
Department of Medical Microbiology, Faculty of Medicine, University of Tripoli, Libya/ Faculty of Medical Technology, University of Nalut
Corresponding author: Dr. Mohamed M Agnan: mohamedagnan@yahoo.com

Abstract:
Background: Man needed to treat many diseases over the years from early days, he also has used many natural plants and herbal remedies to treat certain diseases these practices were developed to modern prescription.
Objectives: This study was aimed at assessment of health services in Nalut and the surrounding area through investigating different and related prescription of medicine to ill patient issues.
Methods:
This study was done through a survey study on different prescription, issues and patient medical examinations in Nalut Central hospital, Alharaba Hospital, Tigi Hospital and Kabaw Hospital. The study also involved assessment of 4350 different prescriptions given to ill patients in these hospitals over the period between of October 2014-March 2015.
Results:
This study has shown reasonably unaccepted level of the adherence to the WHO prescription guide lines from the point of using generic name Instead of trade name reported at 41%. injection prescriptions demonstrated very low level at 0.2%. Patient examination time taken by the physician was recorded at 3 minutes for one case which is not accepted. 40% of medicines were issued from inside these hospitals which is an indication of short supply. Pharmaceuticals protocol list is not implemented and it is not more than 15%.
Conclusions:
Practitioners and pharmacists should adhere to the International Guidelines and according to the WHO guidelines with regard to medical prescription and patient examination and should assure full and firm implementation of these guidelines to improve medical services.

Key: Prescription, treatment remedies, Pharmaceuticals, International guidelines

Introduction:

Man needed medicine to treat many diseases from early days. Man, also prepared and used different treatment remedies since a thousand Years ago. These were prepared from natural and herbal plants. It was known that the first pharmacy which was known to man started back in the eight century B.C in Bagdad (Iraq) [1].

The prescription is considered as an indicator of the assessment of health services level in Libya, although the modern world has moved to an electronic prescription. Medical physician in the third world countries still use the conventional prescription where their prescription is far behind the guidelines laid down by the WHO [3]. International prescription guidelines in Libyan health services are not fully implemented. In many cases medicines were issued under the patient pressure. During this study it was noticed that there are cases where prescription was written on normal plain paper. Many foreign health workers working in Libya lack the communication with the local people due to the language barrier although some may manage to understand the language but the majority lack understanding the ill patient history, complains and previous taken medication. This study tried to highlight the prescription issues to improve the health services in Libya.

Methods:

This study was designed to investigate prescription issues through a survey study done in Nalut Central Hospital, Tigi Hospital, Alharaba and Kabaw Hospital between Oct.2014-Mar.2015. The surveillance study covered prescription to patients working polices, patients' medical examinations by medical professionals in the previously mentioned hospitals. The study was performed in cooperation with students which involved a daily visit to the health institution during working hours from. During these visits 4350 prescriptions were examined randomly using surveillance questionnaire. The surveillance questionnaires were designed to cover the mean number of medicines in one prescription, percentage of medicines issued by the generic name, level of antimicrobials in

the prescription , use of injection as a treatment regimen, use of the official prescription , implementation of pharmaceuticals formulary, local prescription policies , the mean patient medical examination time by the physician and the prescription time for patient treatment by the pharmacist .

Results:

This study has shown reasonably unaccepted level of the adherence to the prescription guidelines with regard to the use of generic naming of medicines instead of trade names which was at 41%. Injection prescription to patients was reported very low at 0.2%. Patient medical examination time taken by the physician was reported at 3minutes for each patient. Only 40% of prescription's were issued from the hospital pharmacies. Libyan formulary for medicines and drugs were not implemented and was estimated at 15% according to the survey questionnaire. Antimicrobial prescriptions were recorded at 23%.

Table.1 Health services and community views on medical prescription issues

	Parameter	Indicator %
1	The mean no. of medicine in one prescription	**4 medicines**
2	Medicines issued by the generic name	**41**
3	Antimicrobials prescription	**23**
4	Injection on a single prescription	**0.2**
5	Use of official prescription	**60**
6	The medicines issued to patients from the hospital pharmacy	**40**
7	Libyan drugs formulary implementation	**15**
8	Local prescription guidelines protocol	**40**
9	Adherence of the transcription to scientific standards	**66**
10	Adherence of the prescription row material to standard	**70**

Table.2 Health service and community views on patient medical examination and prescription time.

Category	Parameter	Indicator /Tim(min.)
1	**The mean examination time for the patient**	**3**
2	**The mean prescription time by the pharmacists**	**1.3**

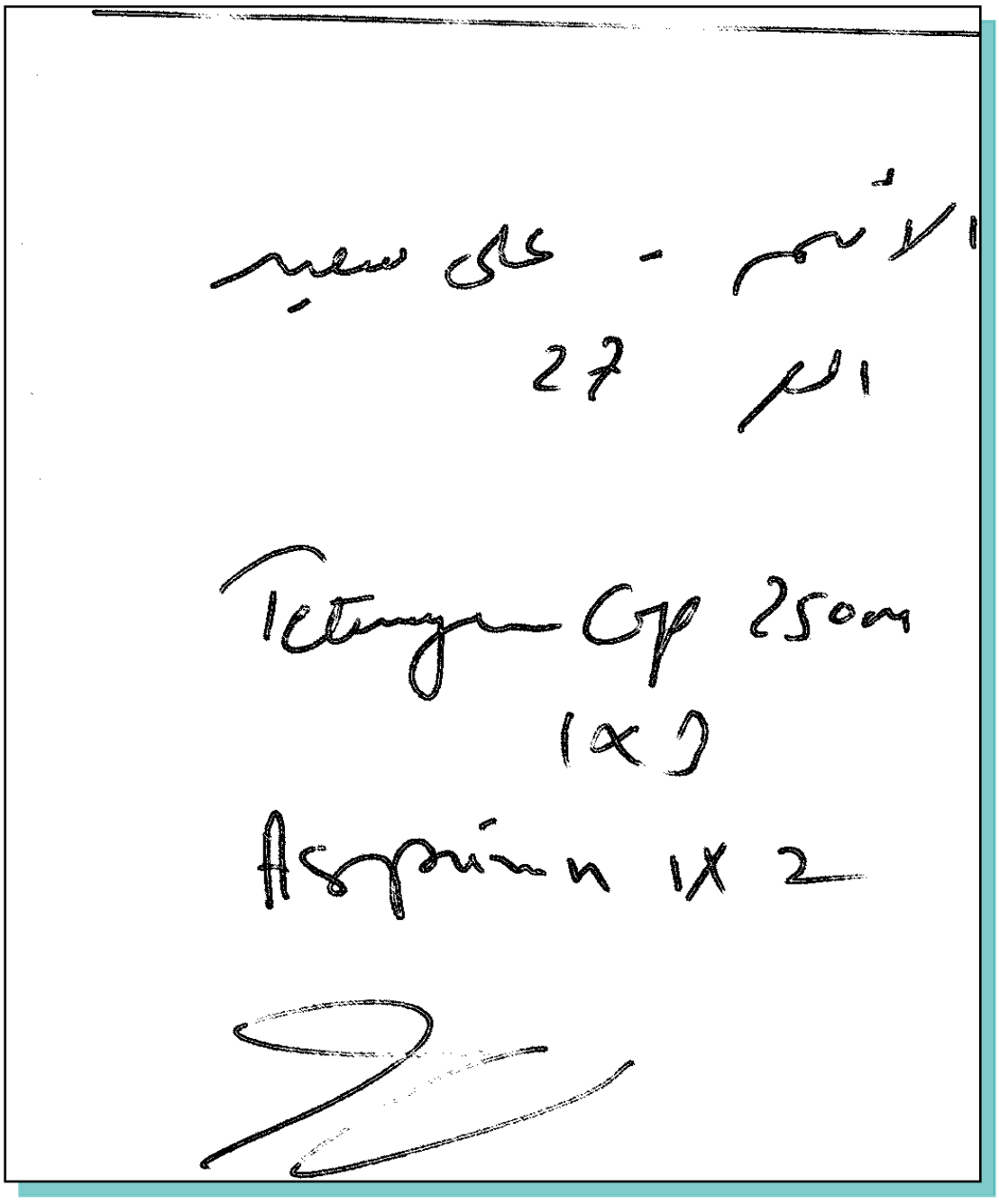

Fig.1. Illegal prescription on plain white paper.

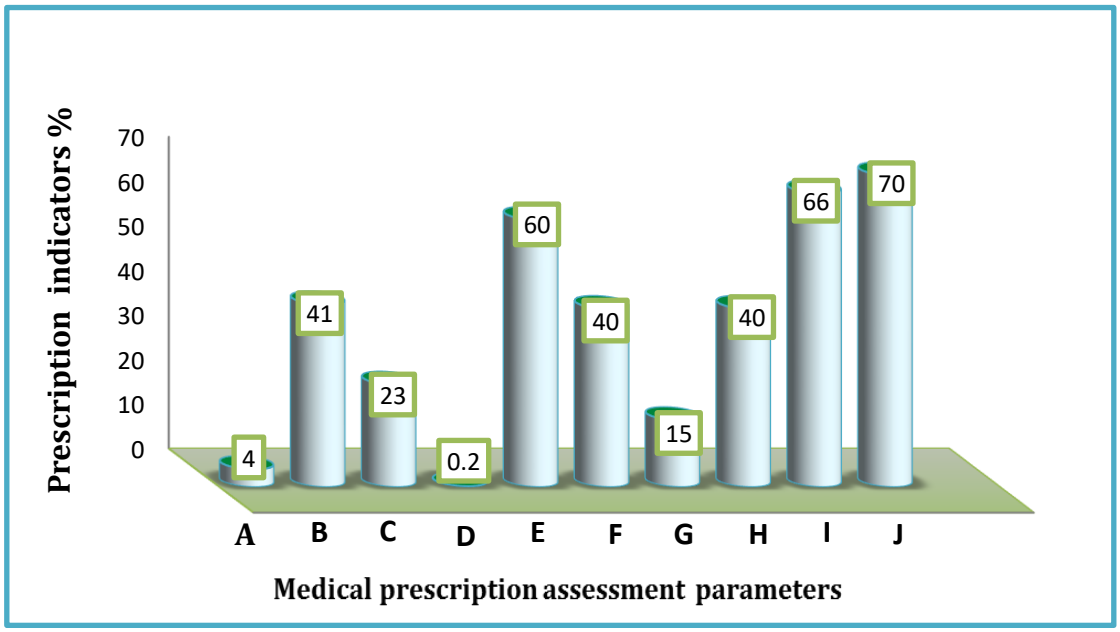

Fig.2. Assessment of health services through prescription indices

Key: A= the mean no. of medicine in one prescription

B= medicines issued by the generic name

C= antimicrobials prescription

D= injection on a single prescription

E= use of official prescription

F= the medicines issued to patients from the hospital pharmacy

G= Libyan drugs formulary implementation

H= local prescription guidelines protocol

I= adherence of the transcription to scientific standards

J= adherence of the prescription row material to standard

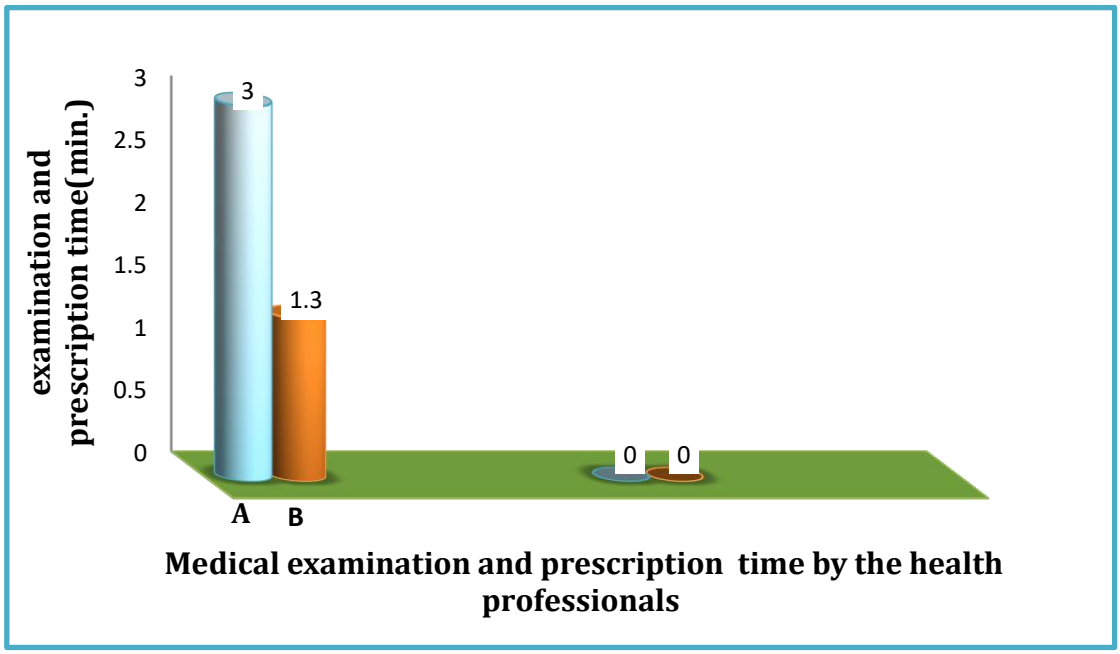

Fig.3. Assessment of health services through Patient medical examination and prescription time.

Key: A= the mean examination time for the patient

B= the mean prescription time by the pharmacists

Discussion:

This study has shown that the mean number of drugs prescribed in one medical prescription was four which is in line with another study done in Indonesia in 1988 which was 3.8 medicines and with the WHO policies [5]. This fact indicates that international guidelines and the WHO regulations were in force in this contest [6].

41% of medicines were prescribed with the generic naming which is quite low and does not agree with international standards and regulations[7] , also 0.2% of injection prescription is considered very low compared with others such as in Nigeria for example 37% of the prescriptions were injections which may due to the people awareness of the injections as

a quick means of better or quicker means of treatment [9]. For antimicrobial prescription it was reported at 23% and this level is accepted compared with other countries for example in Nigeria it was found that 48% of prescriptions issued from the out-patient hospital departments one or two antimicrobials were mentioned in a single prescription [8]. 60% of prescriptions were issued not on official prescriptions. It was estimated that only 3 minutes were given to patient examination by the practitioners which is very low compared with international regulations which is in the region of at least 10 minutes [9].34% of a given prescriptions does not contain patient relevant and important information such as age, full name, gender, date ,past history and possible diagnosis fig(2).

Conclusions:

We recommend that multi-study on these issues should be implemented for the health sector in Libya in order to improve the quality of health services. The health professionals should use the medicines generic names instead of trade names. Pharmacists/ and physicians should have more time when dealing with the ill patients. Full patient personal information should be indicated in the prescription. Firm implementations of international protocols and guidelines surely will improve the quality of public health services and for the benefit of the ill patient in the community.

Reference:

1- ابراهيم بن المراد وبحوت في تاريخ الصيدلة والطب عند العرب دار الغرب الإسلامي 1991م.

[2] Mary Kaye Asperheim and Justin Favaro, Introduction to Pharmacology, 2012.

[3] Laing Ro., Rational drug use: an unsolved problem Top Doct. 1990; 20:101-103.

[4] Vance MA. Millington WR. Principles of irrational drug therapy. *Int. J. Health Serv.* 1986; 16(**3**):355-361.

[5] How to investigate drug use in health facilities selected drug use indicator; Department of essential drug and medicine policy WHO1993.

[6] Quick JD, Foreman P, Ross-Degnan D, *et.al.* Where does the tetracycline go? Health Centre Prescribing and Child Survival in East Java and West Kalimantan, Indonesia. Boston: Management Sciences for Health October 1988.

[7] Injection practices in the developing world. A comparative review of field studies in Uganda and Indonesia. Action program essential drugs Anneloes Van Staa and Anita Hardon / WHO 1996.

[8] How to investigate drug use in communities action program on essential drugs, Anita Hardon, Pascale Prudon –Jakobowicz, Anne Reeler WHO 1992.

[9] Ross-Degnan, D, Laing RO, Quick, JD *et.al*. A strategy for promoting improved pharmaceutical use: The International Network for Rational Use of drugs. *Soc. Sci. and Med.*1992,35 (110:1329-41.

Post-Earthquake Integrity Assessment of Multi-Story Buildings Using Layered Continuous Modeling with Seismic Recordings

Lotfi O. Gargab
Department of Civil Engineering, College of Engineering, Nalut University, Libya
Email: lomgforever@gmail.com

Abstract:

Traditionally, structural health monitoring algorithms are carried out by detecting changes in vibrational-based features related to global physical structure properties, which are not appropriate to identify minor and local changes along the structure height induced after earthquake events. Alternatively, exploring propagation features of seismic waves at designated levels at different time-windows during seismic excitation is potentially more sensitive to local changes. The damage-based wave signature indices are identified as the time elapse of waves traveling from one location to the other, resonance for waves propagating between damaged zones and building top, and change of wave amplitudes. This paper introduces a viable and efficient wave-based approach for assessing structural integrity condition by analyzing seismic response of the Millikan library building located in Pasadena, California due to the Yorba Linda earthquake of 2002. In particular, a hybrid model is first created for seismic wave motion in multistory buildings with unique structural features such as isolated massive floors and continuous inter-story columns/walls. The paper then explores the wave signature with the hybrid model that is sensitive to seismic damage and/or other aging/deterioration-related structural deficiency.

Keywords: Seismic responses in buildings, structural system identification, wave propagation-feature indices, seismic damage detection.

INTRODUCTION

An increasingly important task after being subjected to extreme damaging events— earthquakes and explosions—is to ensure public safety, rapid assessment of structural integrity, and the ability of the structure to continue serving its own purpose. Moreover, detecting structural damage at its earliest possible stages, especially for the existing old structures that were built without considering seismic resistance provisions, could be utilized to plan maintenance schedules and consider different feasible solutions to retrofit /replace damaged parts [1,2]. Therefore, examining building structures in real-time using proper structural monitoring system and effective damage detection algorithm is very important.

As a matter of fact, structural damage introduces changes into physical, geometrical, and mechanical properties of the structure, which adversely affect their current and future performance [3,4]. In fact, damage has no absolute meaningful measurement and thus, damage detection techniques depend upon comparing two different condition states of the structure; with the initial represents a healthy condition or un-damaged status. Therefore, an efficient and robust damage detection and identification technique is supposed to determine the occurrence, spatial distribution, and severity of damage [5,6].

Typically, damage detection schemes applied to civil structures are dependent on vibration-based approach (VBA) with discrete modeling. In this approach, damage detection is utilized by monitoring their dynamic parameters, or their derived quantities, which are extracted from system response and serve as damage indicators. However, VBA is limited in detect and quantify local changes in structural properties due to the fact that modal dynamic features are global in nature. Additionally, changes of modal features are influenced by environmental effects (temperature fluctuations) and boundary conditions (soil-foundation interaction). Furthermore, effectiveness of VBA in general, and recognition of local physical parameters change in particular, relies on availability

of large number of seismic response recordings, which is not practical for most structures currently or in the near future.

An additional problem is that VBA has limitation so far in a comprehensive description of seismic motion in high rise buildings with a finite number of degrees of freedom (DOF) modeling in general, and distorting time-space representation of seismic motion in particular, and therefore, it captures major motion features as function of time and distorts and/or overlooks floor-to-floor motion relationship or wave propagation features.

On the other hand, modeling of seismic wave propagation through high rise buildings and exploring wave motion characteristics, as well as, identifying dynamic system parameters in terms of wave propagation features such as travel time and amplitude decay can in essence aid to help describe damage locality and severity.

Recent studies indeed show advantages of continuous-modeling over traditional discrete-modeling in some seismic response analysis and damage diagnosis of building structures. For example, [7] proposed to use 1D uniform shear-beam model for buildings and obtained seismic drift spectrum for design. [8] introduced 1D continuous/discrete modeling for structure-soil system with impulsive seismic excitation in bedrock. [9] modeled 2D anisotropic wave propagation for a real seven-story building [10] employed seismic interferometry (SI) to extract structural responses from seismic recordings. [11] studied seismic propagating waves in a 3D steel moment-frame building and verified with ETABS finite-element modeling.. [12] proposed a layered shear beam model for multistory RC building and presented algorithm for measuring wave travel time at different time-monitoring windows which helps detecting changes in structure, among others [13-16]. Building upon the aforementioned advances and others in relevant literature, this study uses recently-proposed 1D continuous-discrete modeling for modeling wave propagation in multistory building structures and examines response characterization and system identification and its application for post-earthquake structure health assessment.

METHODS:

MODELING OF SEISMIC WAVE MOTION IN MULTI-STORY BUILDINGS

In a piecewise continuous modeling, a multi-story building is modeled as a series of continuous shear-beam layers for inter-story columns/walls as shown in **Fig. 1**. Each floor level is characterized with shear wave speed $\boldsymbol{v = \sqrt{G/\rho}\ (1 + i\gamma\ sgn(\omega))}$, cross-sectional area *A*, and hysteretic damping ratio γ, with story height *h*. Other parameters in this expression *G*, *ρ*, *i* and sgn($\boldsymbol{\omega}$) are, respectively, equivalent shear modulus, mass density, imaginary unit, and sign of frequency $\boldsymbol{\omega}$.

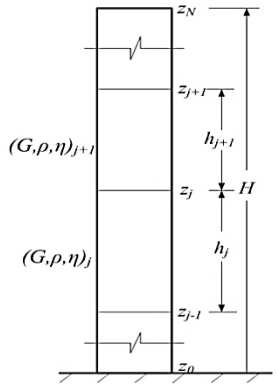

Figure 1: A piecewise-continuous model for an N-layer building subjected to seismic motion at z0

Shear displacements response of propagation of seismic waves at two locations *u(z,t)* and *u(z_r,t)* are, respectively, referred to as response location *z* (or z_R=z-z_r) and referenced location z_r, can be found

$$u(z,t) = \int_{-\infty}^{\infty} D_{Rr}(\omega) U_{z_r}(\omega) e^{i\omega t} d\omega = \int_{-\infty}^{\infty} d_{Rr}(t-\tau) u(z_r,\tau) d\tau \qquad (1)$$

where D_{Rr} and d_{Rr} are respectively, the displacement responses at *z*-level ($z=z_R$) to displacement impulse at z_r in the frequency and time domains, and U_{z_r} is the frequency counterpart of $u(z_r,t)$.

Equation 1 can also be interpreted as displacement response at *z* to a displacement input at z_r, which has the same mathematical form as the traditional, vibration representation of displacement response to an external force (e.g., Duhamel's or convolution integral),

except the difference between force and motion inputs. Because of that, D_{Rr} and d_{Rr} are referred here to as wave-based or Generalized Frequency Response Function (GFRF) and Generalized Impulse Response Function (GIRF) respectively.

With the continuous piecewise model [16], a closed-form solution of GFRF, and subsequent GIRF with Fourier transformation of GFRF, can be found as

$$D_{Rr}(\omega) = \frac{U_{z_R}}{U_{z_r}} = \frac{(1+R_{NR})T_{Rr}}{(1-R_{rR}R_{NR})(1+R_{Nr})} \qquad (2a,b)$$
$$d_{Rr}(t) = \int_{-\infty}^{\infty} D_{Rr} e^{i\omega t} d\omega$$

In particular, model-based GFRF features can be expressed in terms of wave transmission and reflection coefficients, which are related to structural physical properties above the impulse referenced level as clearly demonstrated by Eq. 2a. One can be referred to [16] for more details on modeling wave motion in high-rise buildings using piecewise modeling.

STRUCTURAL SYSTEM IDENTIFICATION

In general, Structural System Identification (SSI) is the process of revealing dynamic system characteristics using seismic recordings—output response only—at real operation conditions. Matching seismic recordings with mathematical model will help to estimate model parameters which are related directly to dynamic structure characteristics, and thus to its physical properties. Furthermore, with the aid of Seismic Interferometry (SI), the influences of excitation source as well as soil-foundation system interactions could be eliminated and hence, a more reliable system identification is achieved [10]. For illustration, the Millikan library building is identified to reveal its dynamic properties in terms of wave-based features with a few seismic recordings after the Yorba Linda earthquake of September 3, 2002 using the piecewise continuous model.

The Robert A. Millikan Library is a reinforced concrete building with a basement and nine stories above the ground level, located on the campus of California institute of technology in Pasadena. The

building is characterized with a total height of 43.90 m above the ground level and a 4.30 m basement level and the plan layout dimensions are 21x23 m. The lateral-resisting system is composed of moment-resisting frames and shear walls [17]. Figure 2 demonstrates the Millikan Library building, vertical cross-section in the north-south direction, and floor layouts.

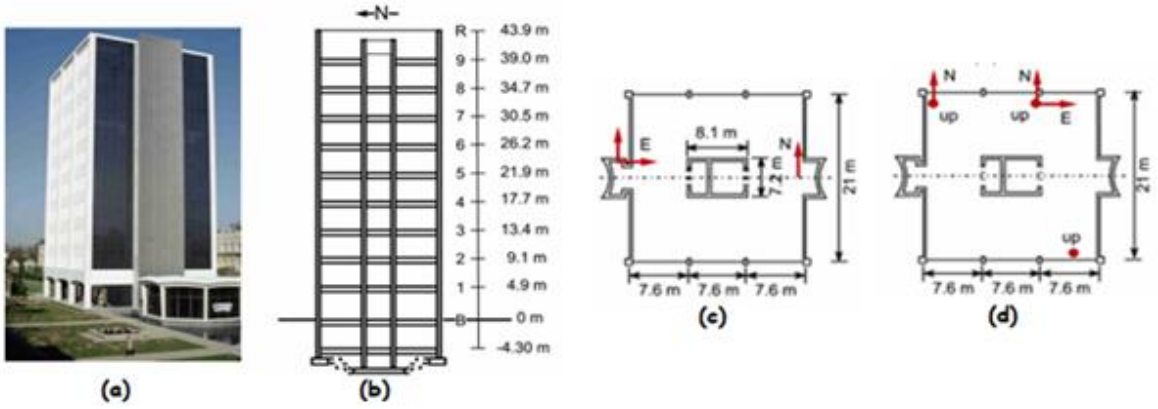

Figure 2: Millikan Library Building: a) Photo, b) vertical cross-section in the N-S direction, c) typical floor plan, d) basement floor plan [17]

In fact, the Millikan library is regarded as one of the most densely instrumented building in the U.S [17], where it is equipped with a dense network of accelerometers installed at every level. Note that in Fig. 2(c, d), the red dots show current location of sensors in the building at different floors. Response recordings of Yorba Linda, 2002 earthquake (M=4.8, R=40 km) in north-south and east-west directions are shown in Fig. 3.

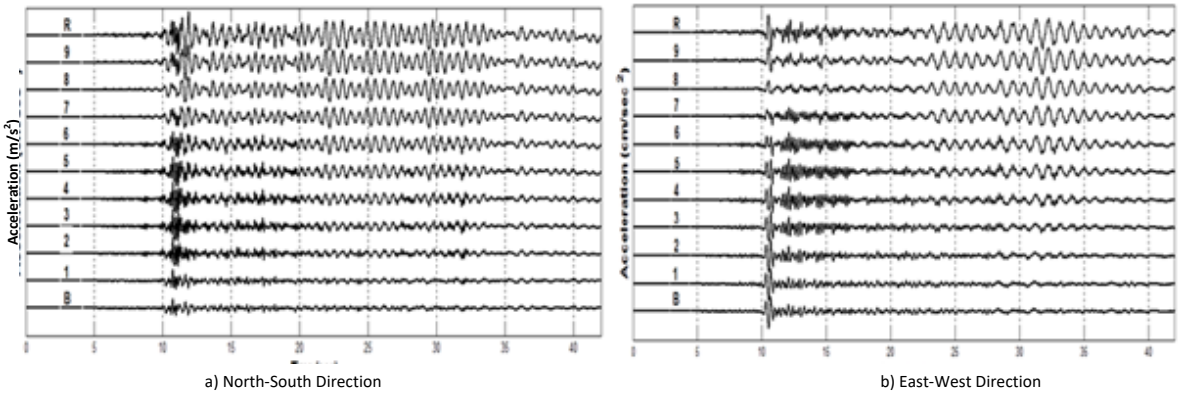

a) North-South Direction b) East-West Direction

Figure 3: Seismic Response Recordings of Yorba Linda Earthquake 2002 at Different Floors, a) North-South Direction, b) East-West Direction

In general, with a pair of seismic recordings at two locations, GFRF is obtainable as Fourier spectral ratio of the two recordings. One can first calculate the recording-based GFRF as

$$\tilde{D}_{j0} = \frac{\tilde{U}_j \tilde{U}_0^*}{|\tilde{U}_0|^2 + \varepsilon} \xrightarrow{\varepsilon \to 0} \frac{\tilde{U}_j}{\tilde{U}_0} \qquad (3)$$

where $\tilde{U}$ is the seismic recordings in the frequency conjugate, and ε is a positive small number, implying the added white noise to avoid primarily unstable calculation of GFRF at some frequencies near the notches in the spectrum $|\tilde{U}_0|^2$. It should be noted that as ε approaches zero, $\tilde{D}_{j0}(\omega) \Rightarrow \tilde{U}_j / \tilde{U}_0$, which is the Fourier spectral ratio or the definition of GFRF in Eq. 2a. Note that the tilde over quantities *D* and *U* is used to distinguish the recording-based quantities from those based on modeling or Eq. 2a.

Figure 4 shows recording-based GIRF at selected floors with respect to a pulse motion response at the basement level at north-south and east-west directions. The figure reveals wave propagation features which are clearly exposed specifically in the floor-to-floor time shift and amplitude decay in (0-0.2 sec) time window.

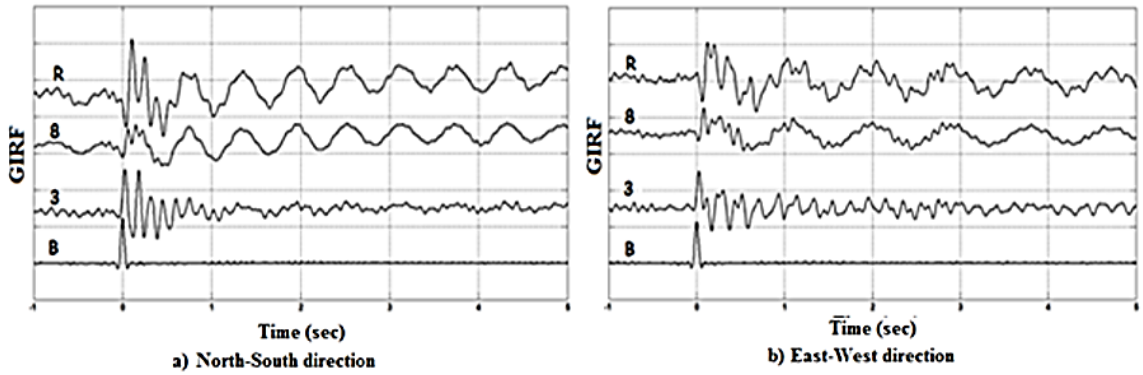

Figure 4: Recording-based GIRF at different floors due to impulsive acceleration response at the basement level: a) in the North-South direction, b) in the East-Wesat direction.

In particular, the first peak demonstrates the waves propagate upward with time shift depicts travel time between the considered floors whereas the second peak demonstrates the reflected wave by the roof propagates downward with even further time shift. Figures 4a,b show differences in arrival times and waveforms at the same floor level at both directions, which can be attributed to the different

response of the building due to discrepancy in structural characteristics in both directions.

PARAMETRIC IDENTIFICATION WITH A TWO-LAYERED MODEL

Multistory buildings of medium-rise is very common to have consistent structural properties along its height. Therefore, one possible scenario is a two-layer model, which leads Eq. 2a to:

$$D_{R0}=\frac{\left(1+\alpha\left(e^{-2i\omega(\tau_1-\tau_z)}+e^{-2i\omega\tau_2}\right)e^{-2i\omega(\tau-\tau_z)}\right)e^{-i\omega\tau_z}}{1+\alpha\left(e^{-2i\omega\tau_1}+e^{-2i\omega\tau_2}\right)+e^{-2i\omega\tau}},\quad 0\le z\le h_1,\ \tau_z=\frac{z}{v_1} \tag{4}$$

$$D_{R0}=\frac{2\left(1+e^{-2i\omega(\tau-\tau_z)}\right)e^{-i\omega\tau_z}\Big/\left(1+r_{I_1}\right)}{1+\alpha\left(e^{-2i\omega\tau_1}+e^{-2i\omega\tau_2}\right)+e^{-2i\omega\tau}},\ h_1\le z\le h_1+h_2,\ \tau_z=\frac{h_1}{v_1}+\frac{z-h_1}{v_2} \tag{5}$$

where τ_z is the travel time for waves propagating from referenced level z_r to response location z_R, and

$$\alpha=\frac{1-r_{I_1}}{1+r_{I_1}},\ \tau_1=\frac{h_1}{v_1},\ \tau_2=\frac{h_2}{v_2},\ \tau=\tau_1+\tau_2 \tag{6a,b,c,d}$$

The GIRF can be found by substituting GFRF of Eqs. (4,5) into Eq. (2b), where the integration can be obtained in closed form with the method of residues for some special cases and numerically for general cases.

With this approach in mind, one can apply SSI for Millikan Library building by fitting recording-based and 2-layer model-based GFRFs with a pair of recordings available at 8 floor and basement levels in the N-S direction as graphically demonstrated in Fig. 5. In principal, all the frequencies corresponding to the spectral peaks in Fig. 4 can be regarded as modal frequencies and then used for parametric identification. SSI is carried out here based on two identified modal frequencies, say ω_1=10.62 rad/sec and ω_2=14.21 rad/sec.

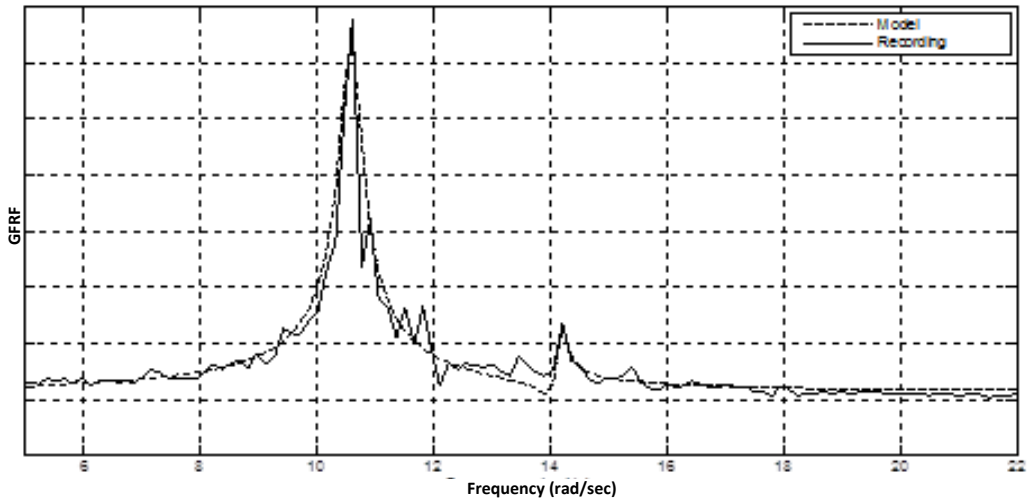

Figure 5: Recording-based and Model-based GFRFs at 8th Floor WRT Wave Motion at Basement Level.

In this study the stabilization parameter ϵ is estimated as 5% of spectral power of seismic recordings at referenced level and used primarily to avoid unstable calculations near the notches. GIRF is a powerful tool reveals arrival times of a pulse wave propagation generated by a virtual source at referenced level.

PARAMETRIC IDENTIFICATION WITH A THREE-LAYERED MODEL:

Increased number of layers in the model would be in principle more appropriate in realistically capturing the physical multi-story structure properties along the building height. To observe the influence of multi-layer model in system identification and a subsequently capturing wave propagation features, one can examine a three-layered shear beam model.

Specifically, parametric identification of the model characteristics is first carried out by matching two sets of the GFRF from recording and model based with a pair of seismic recordings at 8th floor and basement level for the N-S and E-W directions as shown, respectively, in figures 6 and 7. Note that the SSI is carried out here based on two identified modal frequencies, say ω_1=10.62 rad/sec and ω_2=14.21 rad/sec.

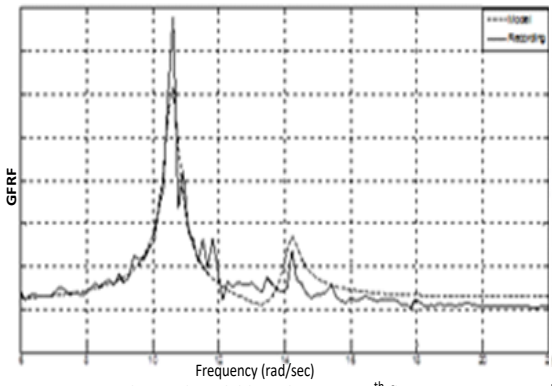

Figure 6: Recording and Model-based GFRFs at 8th floor WRT Wave Motion at Basement Level for the N-S Direction

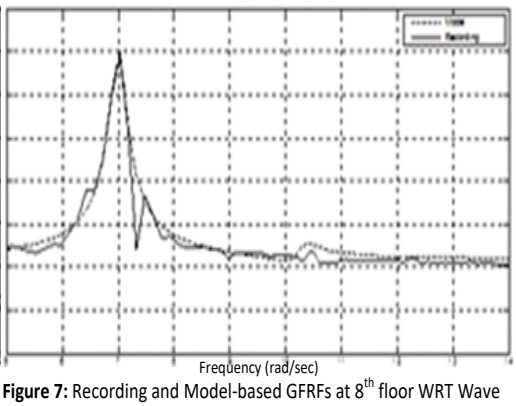

Figure 7: Recording and Model-based GFRFs at 8th floor WRT Wave Motion at Basement Level for the E-W Direction

The table below shows identified model parameters in the 2-layer and 3-layer models for the seismic response recorded in the N-S direction.

Table 1: Identified shear wave speeds and damping for different layered models

Model	ω_1 & ω_2 (rad/sec)	Wave speed and height	Damping
One-layer model from Zhang et al. 2011	10.77	v=330 m/s, h=48.20 m	0.0187
Two-layered model	10.77 14.21	v_1=345 m/s, h_1=47 m v_2=10 m/s, h_2=1.2 m	γ_1=0.03 γ_2=0.03
Three-layered model	10.77 14.21	v_1=331 m/s, h_1=22 m v_2=167 m/s, h_2=17 m v_3=22.5 m/s, h_3=8 m	γ_1=0.025 γ_2=0.020 γ_3=0.015

WAVE-BASED DAMAGE DETECTION SCHEME:

As a matter of fact, seismic damage has no absolute meaningful and it is best described as the relative measure of shear stiffness degradation of the building structure between two successive time windows in which the former represents the healthy case or the baseline state. In particular, the baseline state can be identified using the early part of seismic recordings where shear waves energy is low and hence minor structure response is established.

The scheme is based on analysis of model-based GIRF graphs and revealing pulse wave travel times between considered levels w.r.t referenced level and calculate shear wave velocity at successive time windows extracted from seismic recordings. Consequently,

GIRF can be obtained numerically using the identified model parameters.

For instance, figures 8 and 9 graphically demonstrate model-based GIRF using the identified model parameters for recorded response at the N-S and E-W directions respectively.

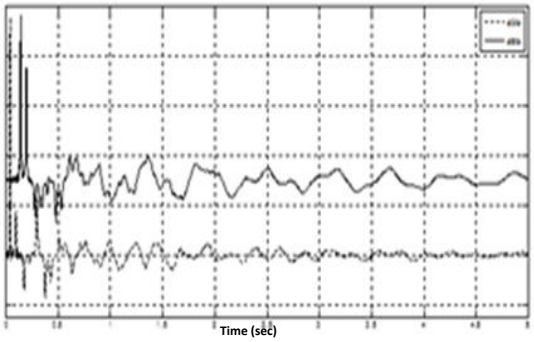

Figure 8: Model-based GIRF at 3rd and 8th Floors WRT Pulse Motion at Basement Level for the N-S Direction.

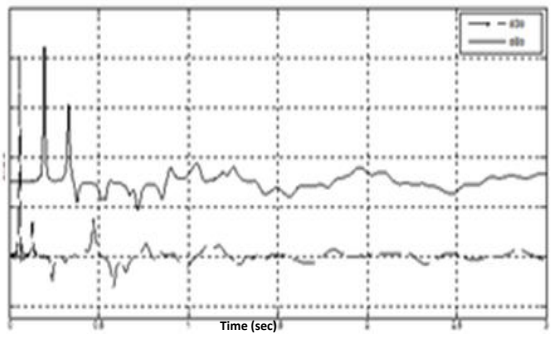

Figure 9: Model-based GIRF at 3rd and 8th Floors WRT Pulse Motion at Basement Level for the E-W Direction.

SUMMARY AND CONCLUSION

This study showed modeling and identifying of a full-scale RC building with a few seismic recordings with the aid of generalized frequency response and impulse response functions. In particular, the building is modeled as layered-shear beams with fixed-base, where every layer corresponds to one or more building's floors. Especially, a wave-based damage detection algorithm is developed, in which arrival pulse wave times at considered levels inside the model is captured and analyzed at sequent intervals of seismic recordings. With this in mind, other wave propagation features can be estimated and compared to infer localized damage occurrence, exemplified as amplitude decay and inter-story drifting as well as wave polarity.

This method is characterized simpler and directness and requires only a few of recordings. which can be used to improve greatly the efficiency of post-earthquake structural condition assessment. Reduce occurrence of false warning and consequences of functioning interruptions especially in-service buildings –hospitals and residential buildings.

REFERENCES:

1. S.W. Doebling, C.R. Farrar, and M.B. Prime. A summary review of vibration-based damage identification methods. Shock and Vibration. Digest, 30(2):91-105,1998.
2. C.R. Farrar, S.W. Doebling, and D.A. Nix. Vibration-based structural damage identification. Philosophical Transactions of the Royal Society of London. Series A: Mathematical, Physical and Engineering Sciences, 359(1778):131-149, 2001.
3. C.R. Farrar and K. Worden. An introduction to structural health monitoring. Philosophical Transactions of the Royal Society A: Mathematical, Physical and Engineering Sciences, 365(1851):303-315, 2007.
4. E.P. Carden and P. Fanning. Vibration based condition monitoring: a review. Structural Health Monitoring, 3(4):355-377, 2004.
5. W.D. Iwan. Drift spectrum: measure of demand for earthquake ground motions. *Journal of structural engineering*, 123(4):397-404, 1997.
6. M.I. Todorovska, M.D. Trifunac, S.S. Ivanovic´. Wave propagation in a seven-story reinforced concrete building, Part II: observed wave numbers. *Soil Dyn Earthquake Eng*, 21(3): 225–236, 2001.
7. W.D Iwan. Drift spectrum: measure of demand for earthquake ground motions. *Journal of structural engineering*, 123(4):397-404, 1997.
8. E. Safak. Wave-propagation formulation of seismic response of multistory buildings. *Journal of Structural Engineering*, 125(4):426-437, 1999.
9. M.I. Todorovska, S.S. Ivanovic, and M.D. Trifunac. Wave propagation in a seven-story reinforced concrete building: I. theoretical models. *Soil Dyn Earthquake Eng*, 21(3):211-223, 2001.
10. R. Snieder and E. Safak. Extracting the building response using seismic interferometry: theory and application to the Millikan library in Pasadena, California. Bulletin of the Seismological Society of America, 96(2):586-598, 2006.
11. M. D. Kohler, T.H. Heaton, and S.C. Bradford. Propagating waves in the steel, moment-frame factor building recorded during

earthquakes. *Bulletin of the Seismological Society of America*, 97(4):1334-1345, 2007.
12. M. I. Todorovska and M.T. Rahmani. System identification of buildings by wave travel time analysis and layered shear beam models spatial resolution and accuracy. Structural Control and Health Monitoring, 20, 10.1002/stc.1484, 2013.
13. M. I. Todorovska. Soil-Structure System Identification of Millikan Library North-South Response During Four Earthquake (1970-2002): What Caused the Observed Wandering of The System Frequencies?", *Bulletin of the Seismological Society of America*. 99(2A), 626-635, 2009b.
14. R. Zhang, R. Snieder, L. Gargab, and A. Seibi. Modeling of Seismic Wave Motion in High-Rise Buildings", Probabilistic Engineering Mechanics, 26(4), 520–527, 2011.
15. R. Zhang, and L. Gargab. Response features and parametric identification of shear deformation buildings with continuous-discrete modeling", Engineering structures, 59 375-385, 2014.
16. R. R. Zhang, and L. Gargab. System identification of high-rise structures with piecewise continuous modeling. Proceedings of the Engineering Mechanics Institute Conference. Boston, USA, June 2-4, 491-515, 2011.
17. M. Ebrahimian, & M. Todorovska. Wave method for system identification and health monitoring of buildings - Extension to fitting Timoshenko beam model. NCEE 2014 - 10th U.S. National Conference on Earthquake Engineering: Frontiers of Earthquake Engineering. 10.4231/D3NV99B46, 2014.

Development of a Membrane Potential Assay to detect Sodium Channel Toxins

Hotaf Said Oumer Batar
Department of Biology and Chemistry Faculty of education – Nalut university
Email: h.batar@nu.edu.ly

Abstract:

The FLIPR membrane potential (FMP) dye (Molecular Devices) is a high throughput optical screening tool for cell based assay. A membrane potential assay was designed to detect sodium channel toxins. This study aimed to develop a membrane potential assay to detect Na+ channel toxins, by using FLIPR membrane potential dye to monitor changes in Na+ flux. Neuroblastoma SH-SY-5Y cell line and fluorescence plate reader (Tecan) was involved in this study. the assay was set, by finding the best FMP dye form (red or blue), the best 96 wells microplate in terms of its color (clear or black microplate) and the optimum cell density that give an accurate fluorescence signal. Testing validation of designed assay by sodium channel activators; KCL and veratridine, in addition to sodium channel blockers; tetradotoxin and procainamide hydrochloride, investigating effect of Indian red scorpion venom on sodium channel, to find out whether it is activation or inhibition. The assay detected procainamide hydrochloride effects on membrane potential. However, it appeared that the assay was less sensitive to tetradotoxin. That could be due to concentrations of provided TTX stock solution. Effects of Indian red scorpion venom (Mesobuthus tamulus) were successfully investigated by the assay. The venom has activator effects, as it showed an increase in fluorescence that was related to persistent activation of sodium channel and delay of its inactivation. Treatment of SH-SY-5Y neuroblastoma cell line with Indian red scorpion venom followed by veratridine, caused much more fluorescence increase than treatment of the cells with the venom only .The assay successfully detected sodium channels activator toxins such as veratridine and sodium channels blockers toxins such as procainamide hydrochloride. Activity of Indian red scorpion venom (Mesobuthus tamulus) investigated showed that the venom contains sodium channel activators.

Key: FLIPR membrane potential, tetradotoxine, veratridine, Sodium channels, Venom

Introduction

Voltage gated sodium channel functions through three functional stages; open state, resting state and inactivated state. When the membrane is not depolarized, sodium channels take the resting (closed) stage. Whereas, depolarization of the membrane activates these channels and shift them to the open stage, in which sodium ions rapidly enter the cell. This stage is followed by inactivation stage in which sodium influx decreases. After repolarization of the membrane sodium channels return to the resting (closed) stage (Clare *et al.*2000).

However, voltage gated sodium channels are identified as electrical signals regulating many biological and cellular events. For example, muscle contraction, hormones secretion, signals between the brain and other tissues, and the information translation process occurring in the brain. Moreover, in cellular level ion channels have effects on cellular events such as metabolism, gene expression and protein degradation and synthesis (Yu and Catterall, 2004). As a consequence of their important role in cellular control and signal transmission, ion channels are targeted by substantial numbers of biological toxins (Catterall *et al.*2007).

Voltage gated sodium channels are therapeutic targets. Studies of neurological disorders such as arrhythmia, pain, epilepsy and diseases resulting from ion channel genes mutations known as channelopathieshese diseases, allowed an opportunity to provide a reasonable understanding of the essential role of ion channels. In addition these studies contributed to improve drugs to be more specific and selective. There are many neurotoxins which target sodium channels and bind to their receptor sites on these channels (Cestele and Catterall, 2000). However, specificity and high affinity of neurotoxins leaded to take advantages of these properties, and suggested that neurotoxins are idealistic method to investigate the function and structure of sodium channels (Catterall *et al.* 2007).

Venom of the Indian red scorpion consists of: serotonin, hyaluronidase, mucous polysaccharides, enzyme inhibitors, and neurotoxic peptides. The neurotoxin peptides are the primary cause

of symptoms after scorpion sting. This is due to their interaction with ion channel, in addition to their destructive action on the nervous system (Petricevich, 2010). However, Bawaskar (1996) concluded that venom of the Indian red scorpion causes activation of sodium channels, resulting in over activity of neuron. Generally, each toxin from scorpion venom binds and acts on a particular receptor site (Horn and Rott, 1999). Scorpion toxins are classified into; Sodium channels toxins, Potassium channels toxins, Calcium channel toxins and chloride channel toxins. In addition, they are sub-categorized as scorpion α – toxins, scorpion β – toxins. Nonetheless, as the peptides of scorpion venom alter and modulate function of ion channels, these peptides have been used in cancer therapy, vaccines industry, and protein engineering (Petricevich, 2010).

Novel fluorescent dyes which show a high sensitivity to changes in membrane potential are used to monitor changes in membrane potential (Whiteaker *et al.* 2001; Gonzalez *et al*. 1999). Dyes which measure membrane potential alterations are divided into 2 groups: cyanine and axonal dyes with a slow respond and reasonable sensitivity to membrane potential alterations. Styryl dyes with a rapid respond and weak sensitivity (Zhang *et al.*1998). DiBAC4(3) and FLIPR membrane potential dye (FMP) are examples of the fluorescent dyes. The fluorescence of these dyes is extremely low in the extracellular environment. However, as soon as the dye bind to the membrane lipid, its fluorescence increases. When the cellular membranes are depolarized, the dye moves into the cytosol causing an increase in its concentration in the cells, and binding ratio to the membranes (Apell and Bersch, 1987). DiBAC4(3) is bis-(1,3-dibutylbarbituric acid) trimethine oxonol. It shows low response, and easily affected by temperature and dilution. In addition, its preparation requires several steps. Structure of (FMP) dye is unpublished. However, its response time is faster than DiBAC4(3). Moreover, FMP dye dose not require washing step, since the fluorescence is measured from the bottom of the well upwards (Baxter *et al.* 2002).

Related previous studies :

Wolff *et al.* (2003) developed a comparison study between four membrane potential probes, in which DiBAC4 (3) oxonol dye, and FMP dye were involved. They used RBL-2H3 cells (rat basophilic leukemia cells) which were seeded at different densities ranging from 10,000 cells/well to 50,000 cells/well into 96 microplates. Fluorescence signals were measured prior and after depolarization of the cells by (50 m M) KCL. They observed that both DiBAC4 (3) and FMP dyes indicated a linear relationship between the basal fluorescence and cell density before depolarization with KCL. After depolarization the FMP dye gave a maximum fluorescence signal at a density of 25,000 cells/well, and the signals remained stable until the cell density of 50,000 cells/well. Therefore, it was concluded that cell density from 25,000 to 50,000 cells/well can be used with FMP dye to give sufficient fluorescence signal. Louzao *et al.* (2000) used a fluorimetric assay depended on alteration in membrane potential to screen Paralytic Shellfish toxins. Paralytic Shellfish Poisoning (PSP) have leaded to deaths around the world. The representative of PSP toxins is saxitoxin (Shimizu, 1988). Saitoxin blocks neuronal transmission as it bind to the voltage gated sodium channel, and inhibit the generation of action potential (Narahashi, 1988). Nonetheless, PSP toxins were examined in terms of their ability to inhibit depolarization generated by veratridine. Different concentrations of saxitoxin were added after depolarization of the neuroblastoma cells by veratridine, and a decrease of induced depolarization was observed as a linear relationship between saxitoxin concentration and depolarization level (Louzao *et al.* 2000). According to the study of Catterall (1976), effect of scorpion toxins increased in the presence of veratridine giving rise to the sodium channel activation, and membrane action potential. The study used neuroblastoma cells to measure uptake of (22 Na+) under the influence of scorpion venom. Uptake of (22 Na+) increased slightly when the cells treated with scorpion venom alone. Whereas, addition of low concentration of veratridine generated higher increase in (22 Na+) uptake. Therefore, the study

suggested that scorpion venom poorly activates sodium channel, unless it followed by veratridine treatment. However, this activation inhibited by treatment of the cekks by (1 µM) tetrodotxin.

Study objectives :

Generally, this study aims to develop a membrane potential assay to detect Na+ channel toxins, by using FLIPR membrane potential dye to monitor changes in Na+ flux. Neuroblastoma SH-SY-5Y cell line and (Tecan) the fluorescence plate reader are involved in this study.

1-setting up the assay, by finding the best FMP dye form (red or blue), the best 96 wells microplate in terms of its color (clear or black microplate) and the optimum cell density that give an accurate fluorescence signal.

2-testing validation of designed assay by sodium channel activators; KCL and veratridine, in addition to sodium channel blockers; tetradotoxin and procainamide hydrochloride.

3- investigate effect of Indian red scorpion venom on sodium channel, to find out whether it is activation or inhibition.

Materials and methods :

Cell culture

SH-SY-5Y cells were grown in EMEM medium which is Eagle 'MEM (minimal Essential Media) supplemented with 10% Fetal Calf Serum, 15 penicillin/ streptomycin, 1% glutamine, and 1% non essential amino acids. Cell were maintained and grown into T-75's flasks with 20 ml of complete media into each flask, in a humidified incubator at 37 ^{O}C and 5% CO2 . neuroblastoma cells were sub cultured every 3-4 days.

Cell loading with membrane potential dye FMP

The FMP dye either blue or red was prepared as follow; 1 vial of the FMPdye was dissolved by (5 ml) of (1x Hanks' BSS buffer supplemented with 20 Mm Hepes, adjusted by HCL to 7.4), and then the vial was washed by another (5ml) of 1x Hanks 'BSS buffer. Therefore, (10 ml) of 1xHanks'BSS buffer was used to

dissolve the FMP dye. From the (10 ml)loading buffer, 20 x 500 µl aliquots were prepared and stored in (-20 ^{O}C).

In all the experiments cells were seeded overnight in 96- well microplates at volume of (100 µl). cells were loaded by the loading buffer directly after removing the microplates of the cells from the incubator. (100 µl) loading buffer was added to each well of the 96 well microplates, and incubated for 30 minutes at(37 ^{O}C) before each experiment. Fluorescence plate reader (Tecan) was used to measure fluorescence signal.

Chemicals and reagents

Scorpion venom stock solution (58mg/ml), KCL stock solution (1.5 M), veratridine stock solution (10 m M), tetradotoxin stock solution (3 m M), procainamide hydrochloride stock solution (500 m M).

Determination of the best 96 wells microplate, and the best FLIPR membrane potential dye

In order to compare clear and black microplates, blue and red (FMP) dyes in terms of giving the best fluorescence signals, neuroblastoma cells were seeded at a density of 50,000 cells/well in 96 clear and black microplates (100 µl) in each well. After incubation , cells in both microplates were loaded by red and blue dyes separately in each well. After cell incubation, fluorescence signals were recorded before and after addition of (100 m M) KCL, and (150 m M)KCL.

Preparing different cell densities

Cell densities of $1x10^5$, $2x10^5$, $3x10^5$, $4x10^5$, and $5x10^5$ were prepared , and cell counting was done by the hemocytometer. In a black 96 wells microplate, wells in the first column were left empty. While, wells in the second column filled by (100 µl) cell suspension that its cell density is $1x10^5$. similarly, wells in the third, fourth, fifth, and sixth column filled by (100 µl) cell suspensions that its cell densities/ml were $2x10^5$, $3x10^5$, $4x10^5$, and $5x10^5$ respectively. After incubation and cell loading with FMP red dye, the microplate was returned to incubator for (30 min) and

fluorescence signals were recorded each 10 seconds. KCL (150 m M) was injected to cell suspension in wells, in order to depolarize SH-SY-5Y cells. The fluorescence signals were recorded each 10 seconds for 50 seconds after injection of KCL.

Injection of KCL and Veratridine

Neuroblastoma cells were seeded at adensity of 50,000 cells/well in 96 black microplate. After incubation time cells were loaded by red dye (100 µl) for (30 min) at 37 ^{O}C in the incubator. Fluorescence signals were recorded before and after addition of KCL different final concentrations; (150 m M), (100 m M), (50 m M), and (30 m M). However, the previous steps were repeated , but cell suspensions were treated by veratridine instead of KCL. Veratridine final concentrations of (100 µM, 60 µM, 30 µM, 15 µM) were used to treat the cells. Fluorescence signals were recorded 20 seconds, and 10 seconds before injection of KCL and veratridine, and every 10 seconds for 50 seconds after injection of KCL and veratridine.

Injection of procainamide hydrochloride and tetradotoxin (TTX)

After cell seeding into a black 96 wells microplate, at a density of 50,000 cells/ well, and addition of loading buffer of red FMP dye and after incubation, Fluorescence signals were recorded. Veratridine final concentration of (100 µ M) was used to treat the cells, and change in fluorescence was recorded. Procainamide hydrochloride final concentrations of (30 µ M) and (60 µ M) were added to wells, and change in fluorescence was recorded. All previous steps were repeated , but Procainamide hydrochloride was replaced by tetradotoxin final concentrations; 300 n M, and 600 n M.

Injection of Indian red scorpion venom (Mesobuthus tamulus)

SH-SY-5Y cells were seeded into a black 96 wells microplate at a density of 50,000 cells/well, and addition of loading buffer of red FMP dye and after incubation, Fluorescence signals were recorded. Cells were treated by Indian red scorpion venom at final concentrations of (0.5 mg/ml), and (1mg/ ml) . change in fluorescence was recorded every 10 seconds five times. Veratridine

final concentration (100 µ M) was added to the wells injected by the venom, and change in fluorescence was recorded.

Results:

Measurement of change in membrane potential using clear 96 wells microplate and red, blue FLIPR membrane potential dye.

Cells loaded with red FMP dye showed a fluorescence signals that was approximately (2200, and 2700) after the injection of (100 m M, and 150 m M) KCL (fig. 1a). in contrast, cells loaded with blue FMP dye indicated lower fluorescence signals in comparison with red. As it indicated in (fig. 1b) cells after treatment with KCL showed fluorescence that was roughly (1600, 2200). Results were expressed as mean ±standard deviation (n =3).

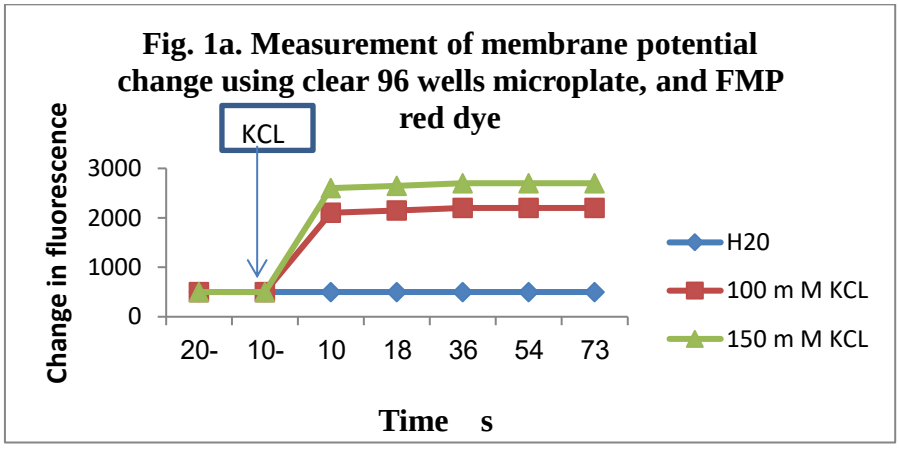

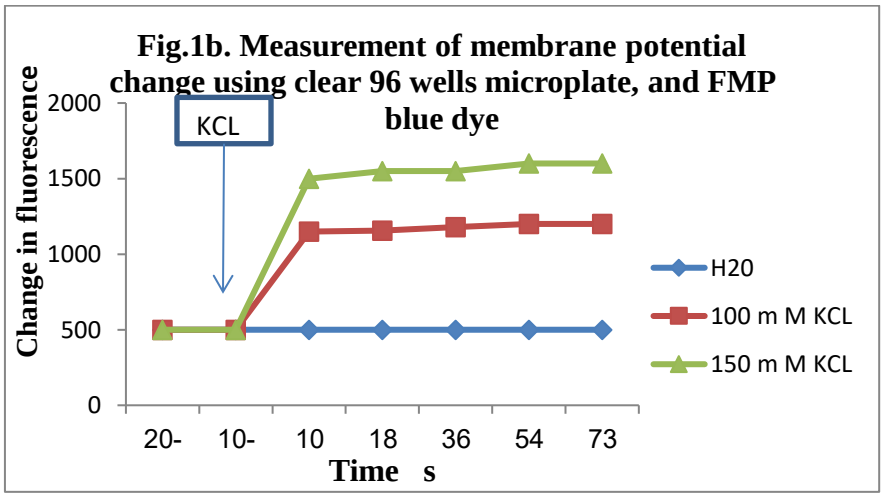

Key: KCL (Potassium Chloride), s (second).

Measurement of change in membrane potential using black 96 wells microplates and red, blue FLIPR membrane potential dye.

Cells loaded with red FMP dye showed a fluorescence signal that was about (1000) prior depolarization, and approximately (4000, and 5000) after the injection of (100 m M, and 150 m M) KCL. On the other hand, cells loaded with blue FMP dye indicated lower fluorescence signals in comparison with the red. Before treatment of the cells with KCL, fluorescence was roughly (500). While after KCL treatment fluorescence was about (1800, 2100) as it shown in (fig. 2a and 2b). this confirms that red FMP dye is the best. However, fluorescence generated by FMP red dye using the black microplates was higher than that generated by the red dye using clear microplates (fig. 1a). results were expressed as mean ±standard deviation (n =3).

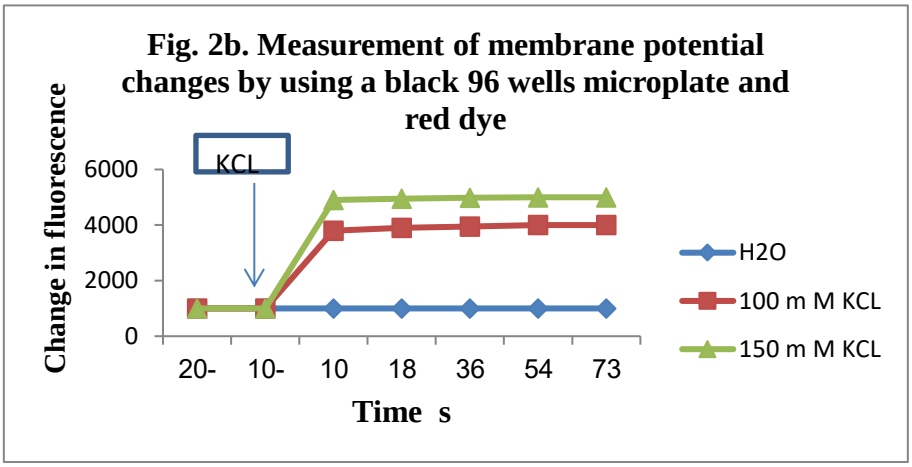

Fig. 2b. Measurement of membrane potential changes by using a black 96 wells microplate and red dye

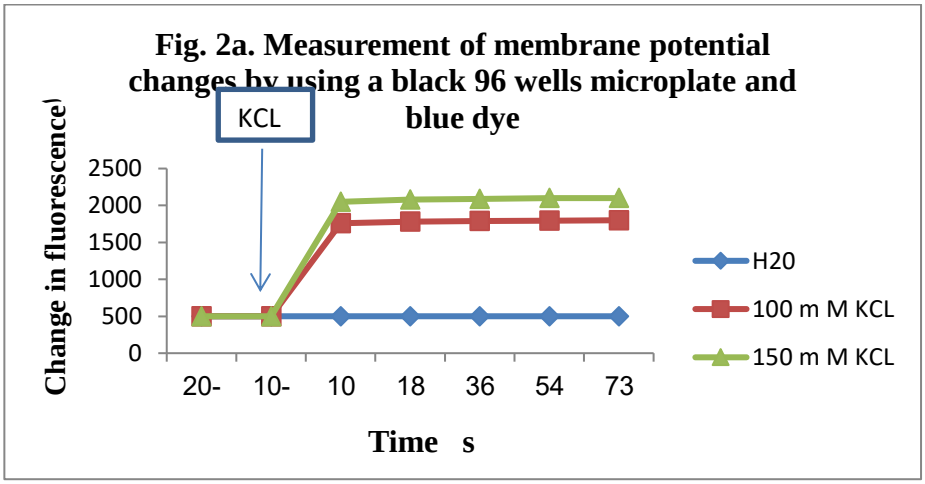

Fig. 2a. Measurement of membrane potential changes by using a black 96 wells microplate and blue dye

Key: KCL ((Potassium Chloride), s (second).

Determination of optimum cell density

As it indicated in (fig. 3) cell density increase was accompanied with fluorescence signal rise. For example, cell density of 10,000 cells/ well indicated the lower fluorescence signal comparing with cell density of 50,000 cells/well, that indicated the highest fluorescence signal. Moreover, fluorescence signals increased rapidly maintaining difference in the signals between cell densities. Results were expressed as mean ±standard deviation (n =3).

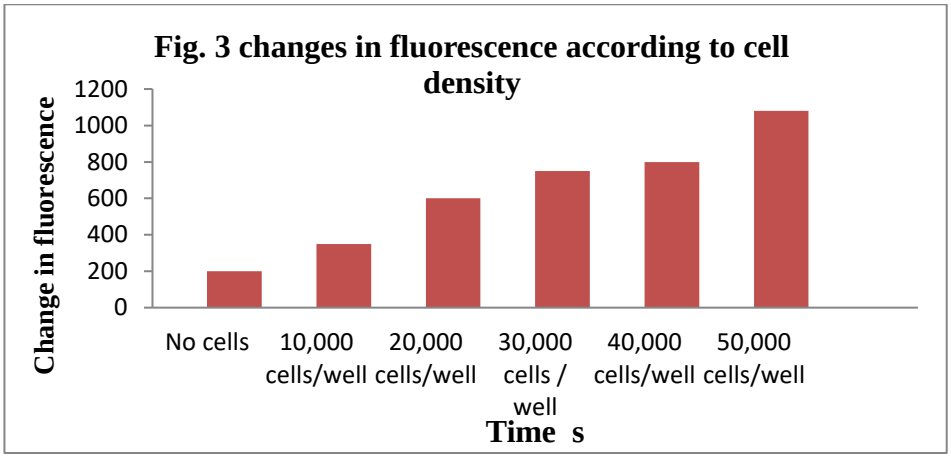

Key: s (second).

Measurement of change in membrane potential after depolarization of the cells by KCL and veratridine.

Fluorescence signals were measured before and after treatment of the cells by variable concentrations of potassium chloride KCL. Fluorescence signals increased dramatically after the injection of KCL (fig. 4). In addition, it can be seen that the increase in fluorescence signal was a concentration dependent. Change in membrane potential was measured prior and after depolarization of the cells by veratridine different concentrations . (fig. 4) demonstrates that veratridine generally caused a noticeable increase in the fluorescence signals. Similar to KCL, there was a linear relationship between fluorescence signals and veratridine concentrations. Results were expressed as mean ±standard deviation (n =3).

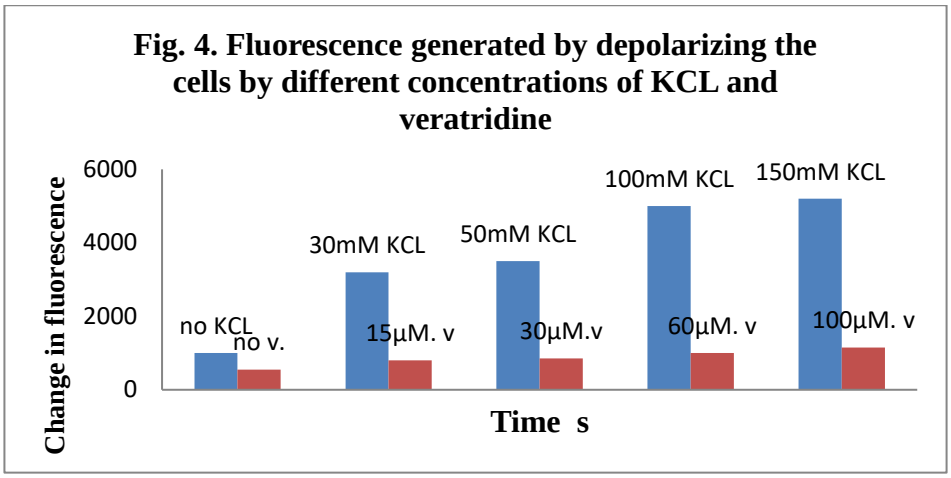

Key: KCL ((Potassium Chloride), v (Veratridine), s (second).

Measurement of change in membrane potential after hyperpolarization of the cells by procainamide hydrochloride (Pro.HCL) and tetrodotoxin (TTX).

Injection of (Pro.HCL) to the cells at final concentrations of (30 µM, and 60 µM), after treatment of the cells by (100 µM) veratridine inhibited fluorescence signals induced by veratridine leading to a decline in fluorescence as indicated in (fig. 5). Addition of (TTX) to cells depolarized by veratridine changed fluorescence signals. (fig. 6) demonstrates that addition of (100 µM) veratridine increased fluorescence signals. However, injection of (300 n M, 600 n M) decreased it. . Results were expressed as mean ±standard deviation (n =3).

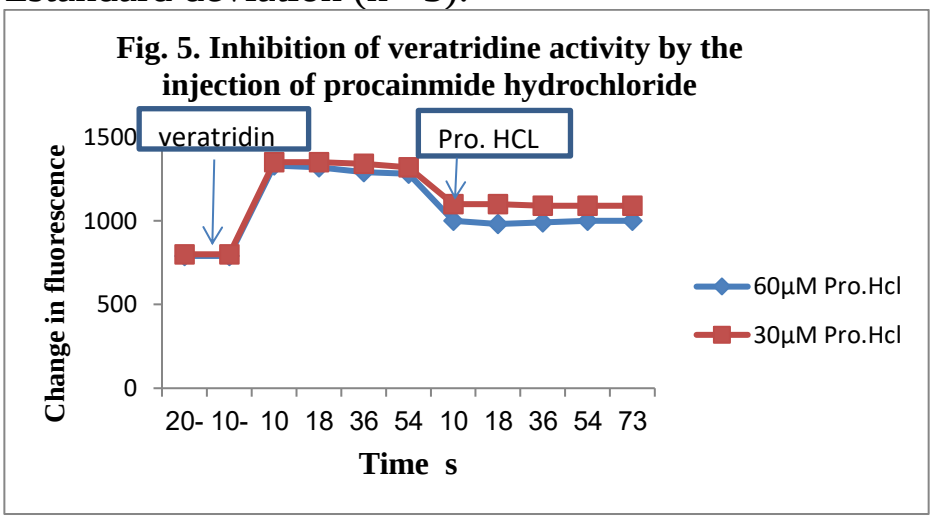

Key: s (second), Pro.HCL (Procaainmide Hydrochloride).

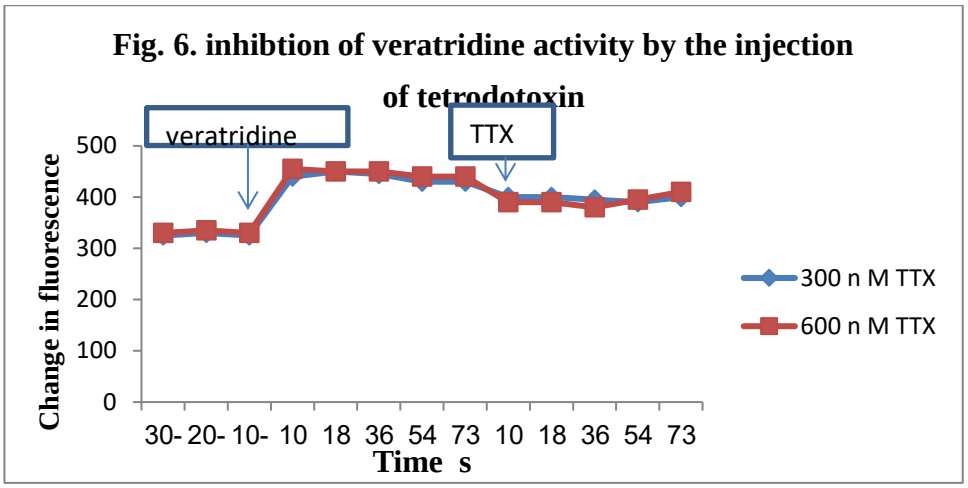

Key: TTX (Tetrodotoxine), s (seconds).

Investigation of Indian red scorpion venom activity

Injection of the Indian red scorpion venom depolarized the cells and leaded to increase fluorescence signals. Final concentrations of (0.5 mg/ml, and mg/ml) venom were sufficient to depolarize the cells. Since it caused a dramatic increase in the fluorescence. However, fluorescence was a concentration dependent. Treatment of the cells by (100 µM) veratridine after the addition of the venom gave rise to fluorescence and enhanced the activity of the Indian red scorpion venom as it illustrated in (fig,7). Results were expressed as mean ±standard deviation (n =3).

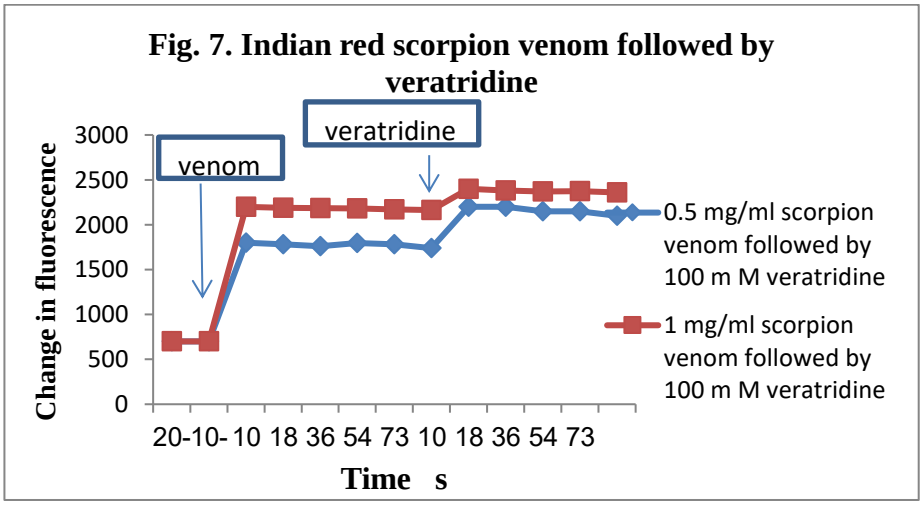

Key: s (seconds).

Discussion:

Setting up the assay

Cell density of 50,000 cells/well showed the highest fluorescence signals, which suggested this density to be used in the assay in all of the experiments. Injection of (150 m M) KCL generally increased the fluorescence maintaining differences between densities. These results agree with those of Wollf *et al.* (2003) as their work included determination of optimum cell density for different membrane potential dyes. In their work, they used rat basophilic leukemia cell line RBL-2H3, and seeded them in 96 well microplates. Basal fluorescence, and fluorescence after depolarization of the cells by (50 m M) KCL was reported. For FLIPR membrane potential dye. They found that 25,000 to 50,000 cells/well are suitable to work with this dye (Wolff *et al.* 2003).

FLIPR membrane potential dye (FMP), which is produced by Molecular Device Corporation, gives a rapid and reliable fluorescence based assay to detect alterations in voltage within the cell membrane. However, when the dye binds to the membrane lipid, its fluorescence increases. When the cellular membranes are depolarized, the dye moves into the cytosol causing an increase in its concentration in the cells, and binding ratio to the membrane (Apell and Bersch, 1987). Both dyes were compared in terms of giving best fluorescence signals, That was done by using both black and clear 96 wells microplates. Results confirmed that cells loaded with the red FLPIR membrane potential dye generated stronger fluorescence signals in comparison with those loaded with the blue dye. Nevertheless, structure of the FLIPR membrane potential dye, and the different between red and blue forms are unpublished.

Another comparative analysis was done between fluorescence given by cells seeded in black 96 wells microplates, and that given by cells seeded in clear 96 wells microplates using both red and blue (FMP) dyes. Results indicated that black microplates are better than clear microplates, as black microplates gave the best fluorescence signals. However, either blue or red (FMP) dye confirmed the same results. Consequently, it can be deduced that black frame decreases

signal crosstalk between wells. Study of (Klimovich *et al.* 2009) compared white, black, and clear microplates in terms of their properties including the color. It was found that the black color of the microplates decreases well to well crosstalk. Therefore, readings will be more accurate.

Testing validation of the assay with sodium channel activators

Potassium chloride KCL is known to depolarize cells and open sodium channels. Veratridine also causes similar effect by activating sodium channels. Thus, both reagent depolarize cells, and both were used to test the assay. Injection of increasing concentrations of KCL ranged from (30 m M) to (150 m M), produced increasing fluorescence signals, which were correlated with the changes of membrane potential as it shown in (fig. 4). These results agree study of (Baxter *et al.* 2002), which compared DiBAC4 (3) dye and FMP dyes in terms of their response to depolarization by different concentrations of KCL. it was concluded that FMP fluorescence related with changes of membrane potential increased according to KCL concentration increase indicating a strong linear relationship.

Moreover, veratridine concentrations from (15 µM – 100 µM) caused changes in FMP fluorescence correlated with membrane potential. These changes in fluorescence indicated a linear relationship between veratridine concentrations and fluorescence as it shown in(fig. 4). Ward (2002) investigated voltage gated sodium channel using molecular devices membrane potential assay kit, and several cell lines including SH-SY-5Y cell line. Veratridine concentrations (1 µM, 10 µM, 100 µM, 1000 µM) were used validate his assay. Ward observed that fluorescence signals increased as the concentration of veratridine increased, which was similar result to the current study.

Testing validation of the assay with sodium channel blockers

Tetradotoxin (TTX) and procainamide hydrochloride (Pro.HCL) are known as sodium channel blockers. Consequently, flu fluorescence should decline by the treatment of the cells by either tetradotoxin or procainamide hydrochloride. Injection of tetradotoxin at final concentrations of (300 n M, and 600 n M) to

the cells, caused a slight decrease in fluorescence, that was not significant. However, the reason could be due to the concentration of the provided tetradotoxin stock solution. Study of Ward (2002) assayed TTX in neuroblastoma cells lines including SH-SY-5Y cell line. His study examined effect of TTX on cells depolarized by

(100 µ M) veratridine, using the molecular device membrane potential assay kit. Results indicated that TTX caused a decrease in fluorescence that was a concentration dependent.

Injection of (Pro. HCL) at final concentrations of (30 µ M, and 60 µ M) to the cells leaded to noticeable decrease in fluorescence that was concentration dependent. For instance, (60 µ M) of Pro. HCL caused a dramatic decline in fluorescence in comparison with (30 µ M) of Pro. HCL.

Investigation of Indian red scorpion venom (Mesobuthus tamulus) effect on membrane potential.

As it indicated in result section, when the Indian red scorpion venom was added at final concentrations of (0.5 mg/ml, and 1 mg/ml) to the cells, fluorescence signals increased noticeably compared with the basal fluorescence line that was recorded before the addition of the venom. That was due to cell depolarization by the venom, causing activation of sodium channels. Therefore, the persistent activation leaded to influx of the red (FMP) dye causing a noticeable increase in fluorescence. Addition of (100 µ M) veratridine to the cells treated by the venom of Indian red scorpion, caused a further increase in fluorescence. This suggests that veratridine enhanced activation of sodium channels caused by the venom.

Results from study of Catteral (1976), which used venom of the North African scorpion Leiurus quiinquestriatus, support the previous observation. Uptake of 22 Na + by neuroblastoma cells was used to detect changes in membrane potential related to sodium channels. The study reported that treatment of the cells with scorpion venom only caused an increase in 22 Na + uptake rate. Whereas, the cells showed more 22 Na +uptake when they treated with veratridine after the treatment by scorpion venom.

Consequently, the study concluded that scorpion venom and neurotoxins such as veratridine work cooperatively to activate sodium channels.

Several studies examined effect of different scorpions venoms on action potential. Rowan et al. (1992) reported that Buthus tamulus (BT) venom at concentrations more than (20 mg/ml) leaded to depolarization. Moreover, study of Narahashi *et al.* (1972) concluded that (BT) venom caused prolongation of action potential by delaying inactivation of Na+ channels and blocking K+ channel. Bernard *et al.* (1977) tested effect of Androctonus australis venom on neuroblastoma cells. The study deduced that scorpion venom increased duration of the action potential of neuroblastoma cells.

Conclusion

A membrane potential assay designed to detect sodium channel toxins. Setting up the assay was by seeding SH-SY-5Y cells at a density of 50,000 cells/well in black 96 wells microplates, and loading the cells by red FLIPR membrane potential (FMP) dye. The assay successfully detected sodium channels activator toxins such as veratridine, and sodium channels blockers toxins such as procainamide hydrochloride. Activity of Indian red scorpion venom (Mesobuthus tamulus) was successfully investigated by the assay, and it was concluded that the venom contains sodium channel activators.

References:

1-Apel,HJ. and Bersch, B. (1987) Oxonil VI as optical indicator for membrane potentials in lipid vesicles. Biochim Biophys Acta; **903**: 480-494.

2-Bawaska, H,S. and Bawaskar, P,H. (1996) Sever envenoming by the Indian red scorpion Mesobuthus tamulus : the use of prazosin therapy. *Q J Med*; **89**: 701-704.

3-Baxter, Deborah F. *et al.* (2002) A novel membrane potential – sensitive fluorescent dye improves cell- based assays for ion channels. *Journal of Biomolecular Screening* **;7**: 97.

4-Bernard, Pierre, Couraud, Francois, and Lissitzk, Serge (1977) Effects of A scorpion toxin from Androctonus venom on action potential of neuroblastoma cells in culture. Biochemical and Biophysical Research Communications; **77**:782- 788.

5-Catterall, William A. *et al.* (2007) Voltage – gated ion channels and gating modifier toxins. *Toxicon*; **49**: 124-141.

6-Catterall, William A. (1976) Purification of a toxic protein from scorpion venom which activates the action potential Na+ ionphore . *The Journal Of Biological Chemistry*; 251: 5528-5536.

7-Cestele and Catterall (2000) Molecular mechanism of neurotoxin action on voltage – gated sodium channels. *Biochimie*; **82**: 883-892.

8-Clare, Jeffrey J. (2000) Voltage –gated sodium channels as therapeutic targets. Drug Discovery Today; **5**: 506-520.

9-FLIPR membrane potential assay kit. Molecular Devices Corporation. (2010) http://www. Moleculardevices.com

10-Gonzalea, JE *et al.* (1999) Cell – based assays and instrumentation for screening ion – channel targets, Drug Discovery Today; **4**: 431- 439.

11-Horn, F. Lehmann and Rott, K. Jurkat (1999) Voltage – gated ion channels and hereditary disease, Physiological Reviews; **79**: 1317- 1372.

12-Klimovich, Vitaly *et al.* (2009) Comparative analysis of microplates using the Per kin Elmer en vision multible plate reader. Corning Incorporated; 1-4

13-Louzao, M. C. *et al.* (2000) A fluoritmetric method based changes in membrane potential for screening paralytic shellfish toxins in mussels, Analytical Biochemistry; **289**: 246-250.

14-Narahashi, T (1988) In marine toxins and venoms; 3: 185- 210.

15-Narahashi, T. (1972) Effects of scorpion venom on squid axon membranes. *AAm. J. Physiol,* **222**: 850- 857

16-Petrcevich, Vera L. (2010) High throughput screening strategy for cardiac ion channels. *Trends Cardiovasc Med;* **11**: 54-59.

17-Procainamide Hydrochloride Drug Information. (2010) at http:// medicccations.com/drug/ procainamide- hydrochloride

18-Rowan, E. G. (1992) The effects of red scorpion Buthus tamulus venom in vivo and in vitro, *Toxicon*; **30**: 1157- 1164.

19-Shimizu, Y.(1988) In marine toxins and venoms; **3**: 63- 86

20-Whiteeaker, KL. *et al.* (2001) Validation of FLIPR membrane potential dye for high throughput screening of potassium channel modulators. *J Biomolecular Screening*; **6**: 305- 312.

21-Wolff, Christian, Fuks, Bruno, & Chatelain, Pierre (2003) Comparative study of membrane potential – sensitive fluorescence probes and their use in ion channel screening assay. *Journal of Biomolecular Screening*; **533** – 453.

22-YU, F. H. and Catteral, W. A. (2004) The VGL – chanome: a protein superfamily specialized for electrical signaling and ionic homeostasis. *Sci Stke re*; **15**.

23-Zang *et al.*(1998) Membrane electric properties by combined patch clamp and fluorescence ratio imaging in single neurons. *Biophys J;* **74**: 48 – 53.

Experimental Study of Thermosiphon Heat Pipe Heat Exchanger Using Water as a Working Fluid

Mohamed Kalal[1], Tarik Yarro[2]

[1]Department of Mechanical Engineering, Faculty of Engineering, University of Nalut., [2]Higher Institute of science &Technology, Nalut.
Corresponding Author. E-mail: m.alkalal@nu.edu.ly.

Abstract:

The use of water as working fluid in thermosiphon heat pipe heat exchanger (THPHE) offers several distinct advantages over organic-based working fluid but research data appears to be still limited. In this study, the performance of water-filled heat pipe heat exchangers constructed of finned copper tubes was investigated in a test rig set up in the laboratory. Tests were carried out on heat pipe heat exchangers with two and four rows of copper tubes under different air flow rates through the condenser and evaporator, and at various evaporator inlet air temperatures of up to about 100 ^{o}C. The results show that the effectiveness of the heat pipe heat exchangers decreased with air flow rate; and when operating under different air flow rates through the condenser and evaporator, minimum effectiveness was found when the air flow rates were equal. It was found that the operation of the water-filled heat pipe heat exchanger required at least 20 K temperature difference between the air streams. With higher temperature difference, the effectiveness increased but the rate of increase tapered off appreciably beyond 45 K. for the range of operating conditions tested, the heat pipe heat exchanger produced marginally higher effectiveness than conventional cross-flow heat exchangers with two unmixed streams.

Keywords: Thermosiphon, Heat pipe, Heat exchanger.

1. Introduction:

A heat pipe heat exchanger (HPHE) is an efficient heat transfer device with good potential in process to process, process to comfort and comfort to comfort heat transfer applications to achieve energy saving is presented by [1] , [2]. By large, the majority of HPHE reported in the literature utilize organic-based working fluids. Such fluids can degrade over time, thus reducing the heat exchanger performance and operating life. Also, organic-based fluids are generally flammable and therefore any accidental leakage could pose substantial fire or explosion risks.

The use of water as working fluid in HPHE is attractive since it does not possess the above mentioned problems in addition to being cheap and readily available. The use of water-based HPHE in research or practical heat recovery applications has been reported by [3], [4], [5] but appears still limited. This study serves to provide further experimental findings on the water-based HPHE with slightly different construction features and in the lower temperature range of up to about 100 ^{o}C which is found in some exhaust conditions. The HPHE are used in heat recovery applications to cool the incoming fresh air in air conditioning applications. Two streams of fresh and return air have been connected with HPHE to investigate the thermal performance and effectiveness of heat recovery system was carried out by [6]. In this study, the temperature changes of fresh and return air are increased with the increase of inlet temperature of fresh air. The effectiveness and heat transfer for both evaporator and condenser sections are also increased when the inlet fresh air temperature is increased. The effect of mass flow rate ratio on effectiveness is positive for evaporator side and negative for condenser side.

[7] describes a theoretical analysis of a split heat pipe heat recovery system. The analysis is based on an effectiveness-NTU approach to deduce its heat transfer characteristics. In this study, the variation of overall effectiveness of heat recovery with the number of transfer units is presented. In the split heat pipe heat recovery, the evaporator is connected to the condenser through a piping system. The condenser section is located above the evaporator so that the

condensate is returned by gravity. Simple experiment for using heat pipe heat exchanger for heating automobiles using exhaust gas was carried out by [8]. It is obvious that the heat transferred by the HPHE increased with the rise of exhaust gas temperature. The effects of input heat transfer rate, the working fluid filling ratio and the evaporator length on the thermal performance of thermosiphon were investigated [9]. A HPHE was designed, constructed and tested under low temperature of 15–35°C.

10] set the variables to include overall heat transfer, effectiveness, pressure drop, and heat exchanger duty based on flow characteristics and thermosiphon configurations in heat exchangers. The effectiveness increases with increasing numbers of rows, but the effectiveness value will decrease as air mass flow value is increased. Increasing the mass flow value causes insufficient exposure to cold flow pipes. The results showed that there was not enough time for the thermal energy released by the pipe to be absorbed. [11] performed an investigation by testing an HPHE module within the air duct system. The heat pipe tubes were arranged in a staggered manner in several configuration variations. Their results showed that HPHEs can apparently reduce energy consumption in air conditioning systems.

2. EXPERIMENTAL SET-UP AND PROCEDURE

2.1. Construction of Thermosiphon Heat Pipe Exchanger

The experimental THPHE was designed in modular form. Each module was comprised of two rows of 12 mm nominal diameter copper tubes staggered and finned in a similar manner as the cooling coils in an air conditioning system. A header of 25 mm nominal diameter copper tubes was used to connect the ends of each row of tubes so that the working fluid was uniformly distributed inside the tubes; a smaller 6 mm diameter tube was brazed to one end of the header and installed with a vacuum valve for ease of charging and discharging the working fluid. The heat exchanger was divided equally into a condenser and an evaporator section, each with a face area of 0.147 m^2 and separated by an adiabatic section of 180 mm long.

Two modules were fabricated so that testing in two rows could be carried out suing one module of the heat exchanger and in four rows using two modules connected together. Figure 1 shows thermosiphon heat pipe heat exchanger (THPHE). And the specifications are summarized in table 1.

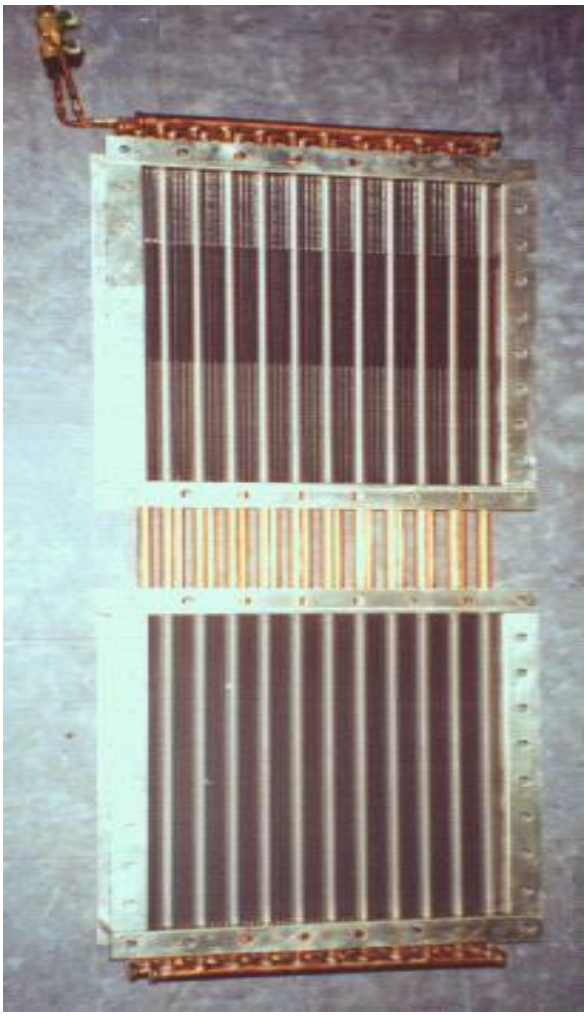

Figure 1 View of a two-row thermosiphon heat pipe heat exchanger module

Table3-2 Design specifications of the thermosiphon heat pipe heat exchanger

Item	Descriptions	
1. Casing	1020 mm (high)x 380 mm(wide)x 85 mm(deep)	
2. Thermosiphon Heath pipe	Copper tube	11 tubes in each row
	Overall length	1020 mm
	Evaporator length	420 mm
	Condenser length	420 mm
	Adiabatic length	180 mm
	Outside diameter	12.7 mm
	Inside diameter	11.8 mm
	Number of rows	2
3. Fin	Aluminum wavy plate	
	Density	315 fin per meter
	Length	320 mm
	Width	85 mm
	Thickness	0.15 mm
4. Tube arrangement	Staggered	
	Transverse pitch	27.5 mm
	Longitudinal pitch	31.75 mm
5. Working fluid	Distilled water	
	70% filling ratio	

2.2. Teat Rig and Instrumentation

The THPHE is constructed from mild steel and comprised a straight duct at the top and recalculating duct at the bottom for accommodating the condenser and evaporator sections of the THPHE respectively. A propeller fan was installed in each duct system and equipped with a speed controller to vary the flow rate. For the top duct, ambient air was drawn in through a bell mouth and passes straight through the condenser before being discharged to atmosphere. Foe the bottom duct, hot air was circulated in a closed loop through the evaporator. Six electrical finned heaters of 3.5 kW each were installed inside the duct and controlled by a temperature controller. Under this arrangement, the THPHE was tested for counter-flow performance for air face velocities at the condenser and evaporator of up to 1.5 m/s and inlet air temperatures at the evaporator of up to about 100 ^{o}C.

Air temperatures at the inlet and outlet of the evaporator and condenser were measured by an array of six type-T thermocouples distributed uniformly cross each section. The readings were recorded automatically by a data logging system connected to a personal computer. The air flow rate in each duct was determined by measuring the pressure differential across a flow nozzle of 100 mm throat diameter mounted inside the duct. Figure 2 shows schematic of experimental set-up.

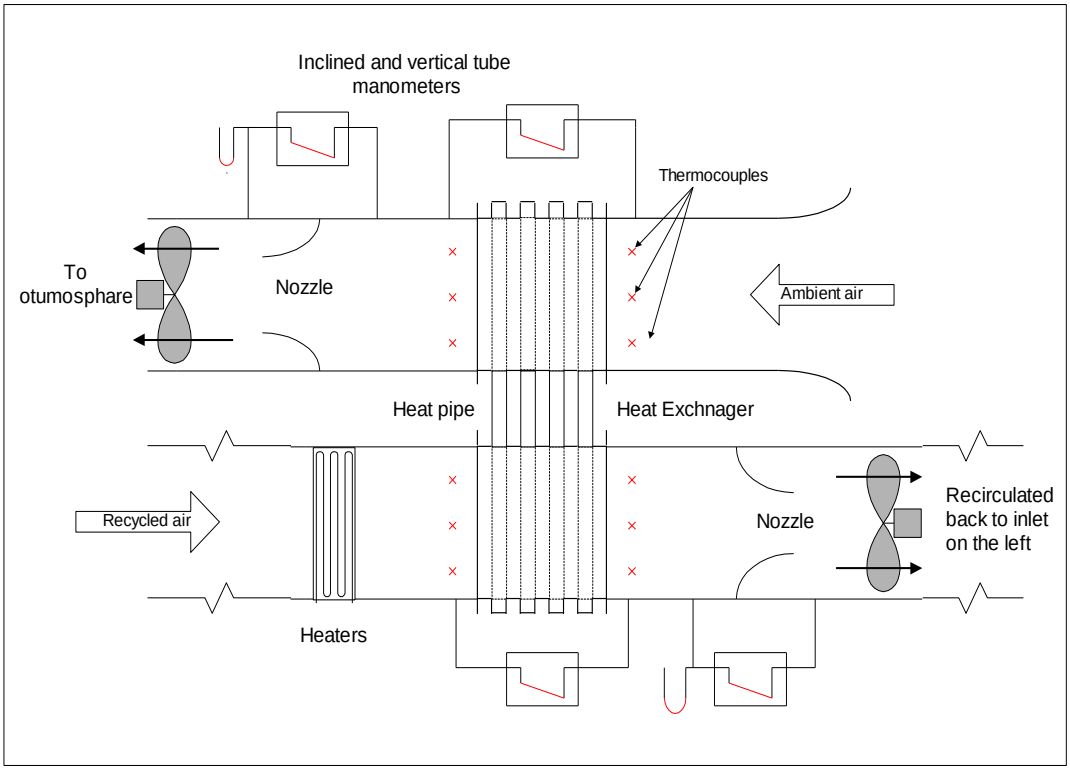

Figure 2 Schematic diagram of experimental set-up of THPHE.

2.3. Processing of experimental results

Form the experimental data obtained, the mean inlet and outlet temperatures of the evaporator and condenser were computed by averaging the readings from the thermocouples. Next, the mean air temperatures at the evaporator and condenser were calculated by taking the averages of their inlet and outlet air temperatures. Air properties were evaluated at the mean air temperatures and the air flow rates through the evaporator and condenser computed from the

pressure differential across the flow nozzle (ASHRAE standard 41.2.1987) [12].

To obtain the heat transfer rates in the THPHE, the heat capacity rates C_c and C_e of the condenser and evaporator were calculated by the expressions

$$C_c = \rho_c V_c C_{pc} \quad (1)$$

$$C_e = \rho_e V_e C_{pe} \quad (2)$$

Where V is the volumetric air flow rate, ρ the air density, c_p the specific heat of air and the subscripts c and e refer to the condenser and evaporator were evaluated by the following equation:

$$Q_c = C_c (T_{co} - T_{ci}) \quad (3)$$

$$Q_e = C_e (T_{ei} - T_{eo}) \quad (4)$$

Where T_{ci} and T_{co} are the mean inlet and outlet air temperatures at the condenser respectively, and T_{ei} and T_{eo} are the mean inlet and outlet air temperatures at the evaporator respectively.

In theory, Q_c and Q_e are equal in an adiabatic system by energy conservation. In practice, noticeable differences can result from different heat losses and air leakage in the condenser and evaporator. Hence, the heat transfer rate for the THPHE was calculated by taking the mean as follow:

$$Q = \frac{Q_e + Q_c}{2} \quad (5)$$

The performance of THPHE may be quantified by its effectiveness ε, defined as the ratio of the actual heat transfer Q to the maximum possible amount of heat $Q_{\max}$ that could be transferred in an infinitely long heat exchanger. Therefore,

$$\varepsilon = \frac{Q}{Q_{\max}} \quad (6)$$

And $Q_{\max}$ was determined by the air stream with the smaller heat capacity rate $C_{\min}$ as follows:

$$Q_{\max} = C_{\min}(T_{ei} - T_{ci}) \quad (7)$$

The overall heat transfer coefficient U of the THPHE was calculated by

$$U = \frac{Q}{A\Delta T_{lmtd}} \quad (8)$$

Where A is the total heat transfer surface area of the THPHE and ΔT_{lmtd} is the log-mean temperature difference defined as follows:

$$\Delta T_{lmtd} = \frac{(T_{ei} - T_{co}) - (T_{eo} - T_{ci})}{\ln\left(\frac{T_{ei} - T_{co}}{T_{eo} - T_{ci}}\right)} \quad (9)$$

Finally, the number of heat transfer unit NTU of the HPHE was calculated by the expression.

$$NTU = \frac{UA}{C_{\min}} \quad (10)$$

2.4. Results and Discussion

2.5. Hysteresis Effect.

Tests were carried out by increasing the inlet air temperature of the evaporator in several heating steps followed by decreasing the temperature in several cooling steps. The results obtained for two different THPHE are shown in figure 3. The only difference between the THPHEs was the depth, which was represented by the number of heat pipe heat rows. For each THPHE a substantial difference between the effectiveness values during heat up and

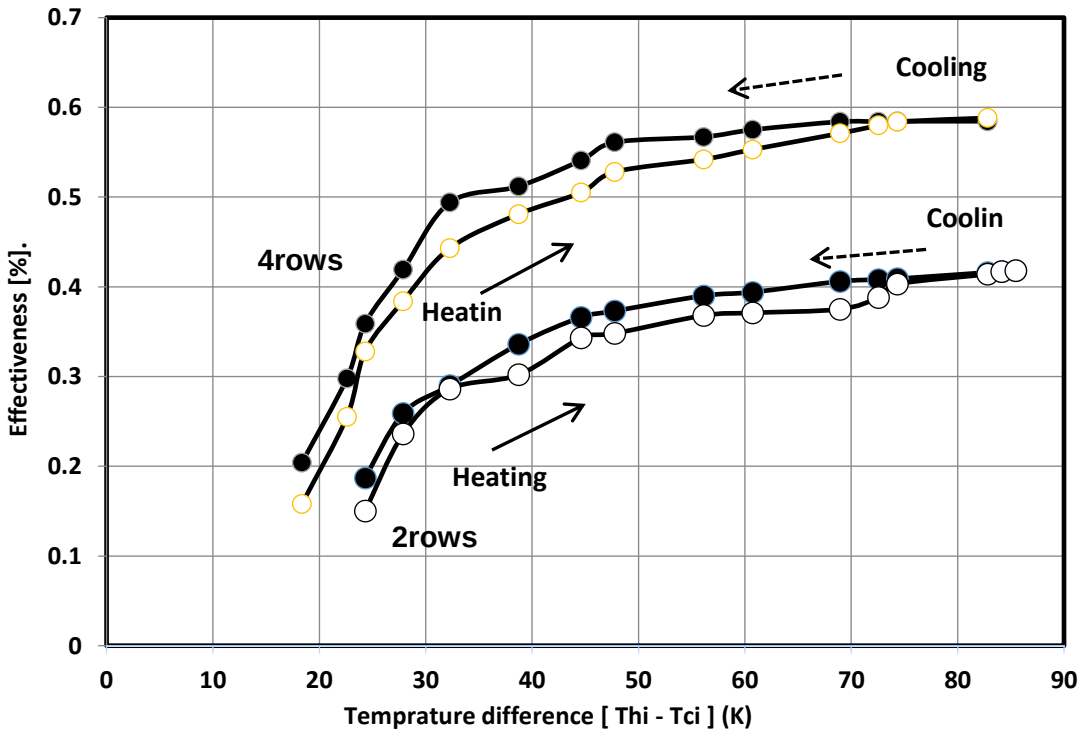

cooling down stages was observed. In the 2 row deep thermosiphon heat pipe heat exchanger the effectiveness became independent of the thermal history and also of the temperature difference when the temperature difference was greater than $60C^0$. For the 4 row deep THPHEs similar relationship was observed if the temperature difference was somewhere around 70 C^0.

Figure 3 Effectiveness hysteresis in the two and four-rows THPHE.

2.6. Change in effectiveness under equal air flow rates through the condenser and evaporator

Tests were carried out under different air flow rates between 0.07 and 0.18m^3/s, and at evaporator inlet air temperature between 60 and 80 ^oC. In each test, the flow rates through the condenser and evaporator were kept constant and equal. Figure 4, shows that the effectiveness for both the two-row and four-row THPHE dropped gradually with increasing flow rate. The decrease in effectiveness with flow rate under constant inlet temperatures at the condenser and evaporator is to be expected due to the lesser increase in heat transfer rate in comparison with the increase in flow rate as may be clearly seen from equations (6) and (7).

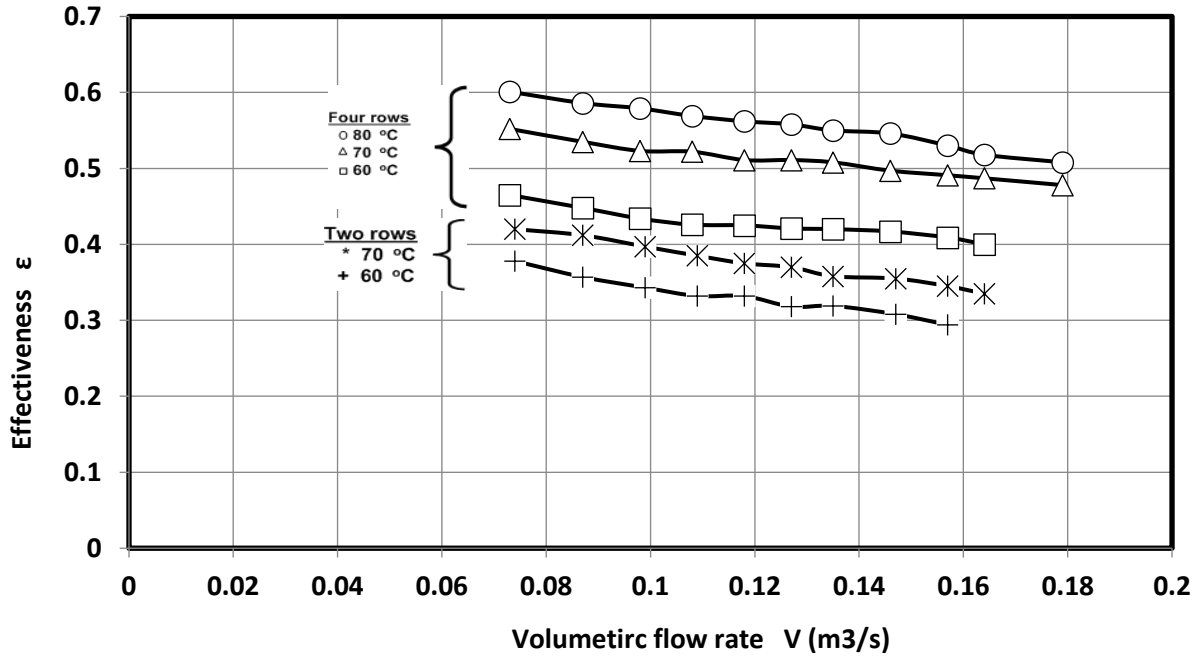

Figure 4 Effectiveness as a function of air flow rate (equal both condenser and evaporator) at different evaporator inlet air temperatures.

2.7. Change in effectiveness under different air flow rates through the condenser and evaporator

In practical heat recovery applications, the air flow rates through the condenser and evaporator need not be equal. Tests under unequal air flow rates were carried out with the condenser inlet air at ambient temperature and the evaporator inlet air temperature varying between 60 and 80 ^{o}C. The result of effectiveness versus the volumetric air flow ratio V_e/V_c is shown in figure 5 for the two-row and four-row THPHE. It has been observed that for $V_e > V_c$ the effectiveness increased with increasing flow rate ratio while for $V_e < V_c$ the effectiveness decreased with flow rate ratio. The curves converged to minimum effectiveness as V_e/V_c approached unity. The tendency towards minimum effectiveness when the flow rates became equal may be explained by expressing the effectiveness in the following form:-

$$\varepsilon = \frac{\rho_c c_{pc}\left(T_{co} - T_{ci}\right)}{\frac{V_{\min}}{V_c}\rho_e c_{pe}\left(T_{ei} - T_{ci}\right)} \qquad (11)$$

For $V_e > V_c$, V_{min} is equal to V_c and therefore the effectiveness increases with T_{co} which rises with V_e as results of better heat transfer. For $V_e < V_c$, V_{min} is equal to V_e and therefore the effectiveness decreases as the ratio V_e/V_c in the denominator increases. However, the rate of decreases is limited by a simultaneous increase in T_{co} due to better heat transfer with increasing V_e. Therefore the curves to the left of unity flow rate ratio tend to have smaller slopes. The above trends also hold true if the heat capacity rates are used instead of volumetric flow rates since the product of density and specific heat of air do not vary significantly within the temperature range of the tests.

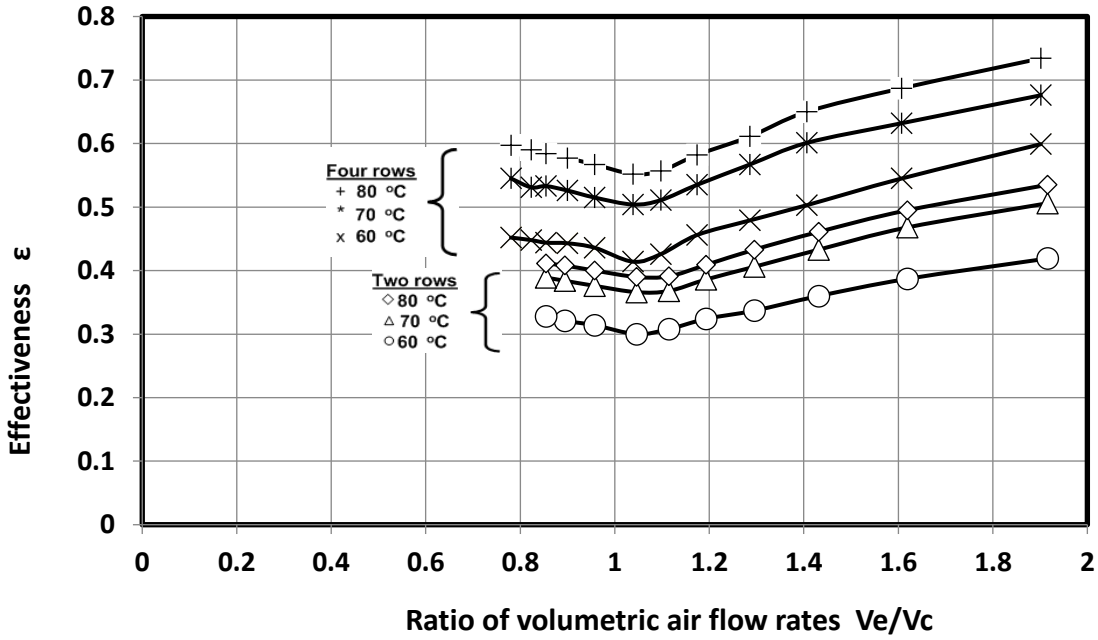

Figure 5 change in effectiveness with ratio of air flow rates through the evaporator and condenser and evaporator inlet air temperature

2.8. Change in effectiveness due to temperature different between the air streams

Tests were carried out with different evaporator inlet air temperature between 45 and 105 ^{o}C and keeping the incoming air to the condenser at ambient temperature. The effect of temperature difference between the air streams on the effectiveness is shown in figure 6. It may be seen that effectiveness increased with higher temperature difference and flow rate ratio. The rate of increase in effectiveness tapered off appreciably beyond a temperature difference of about 45 K. Also, the THPHE was able to operate only if the temperature difference between the air streams was above 20 K.

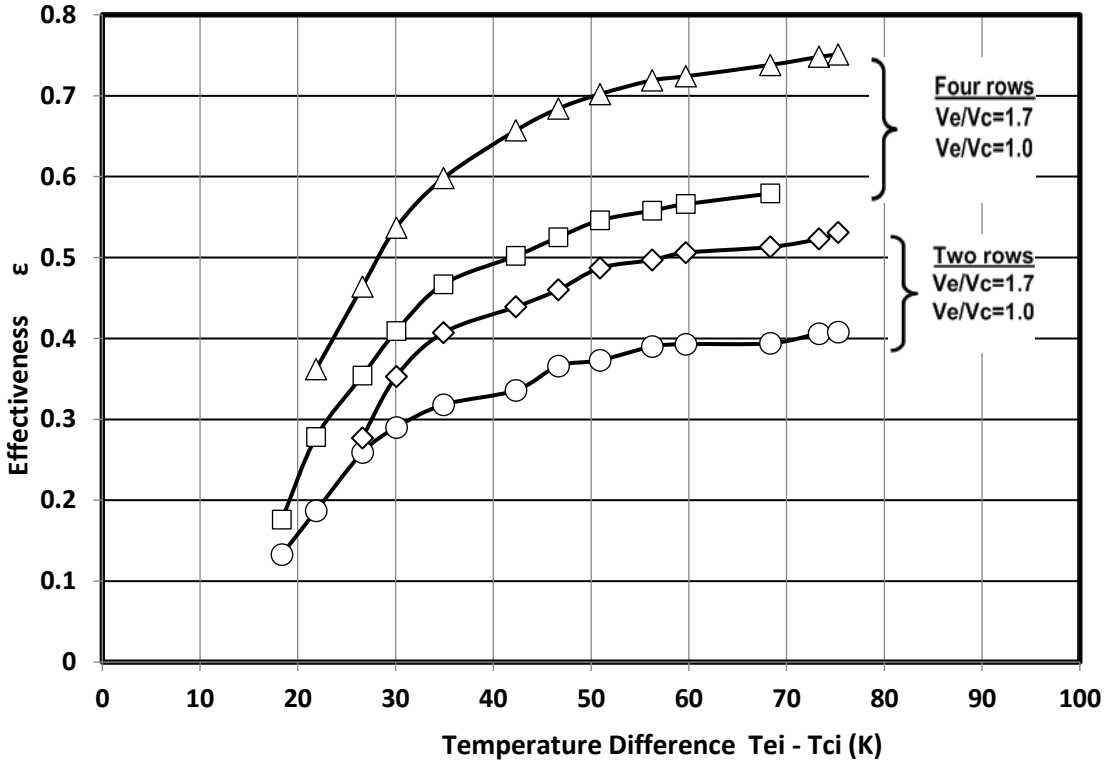

Figure 6 Change in effectiveness with temperature difference between the inlet air to the evaporator and condenser.

2.9. Effectiveness-NTU of thermosiphon heat pipe heat exchanger:

The performance data of the HPHE is plotted in terms of effectiveness versus NTU in figure 7 for different evaporator inlet temperatures. The result suggests the existence of a good correlation between effectiveness and NTU as in conventional heat exchangers. Figure 8 shows the comparison between the data from the THPHE and the effectiveness-NTU curves of cross-flow heat exchanger with both unmixed streams extracted from reference [13] and the symbol represented our experimental data. It appears that the THPHE had marginally higher effectiveness than the cross-flow heat exchanger for the range of NTU tested.

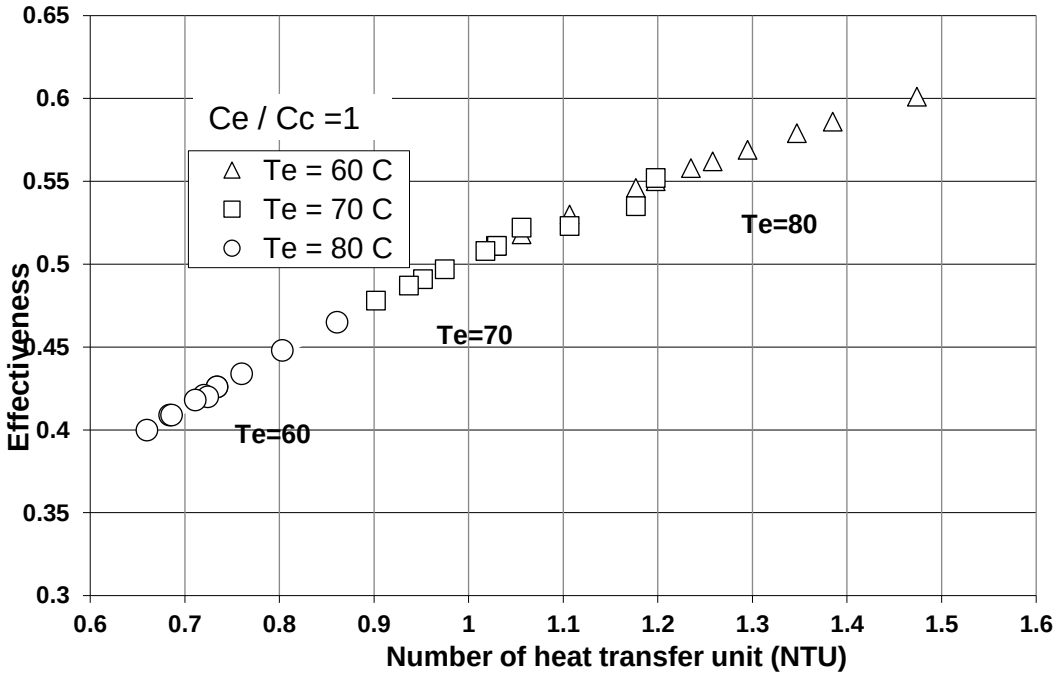

Figure 7 Effectiveness as a function of number of heat transfer unit (equal air flow rates in condenser and evaporator)

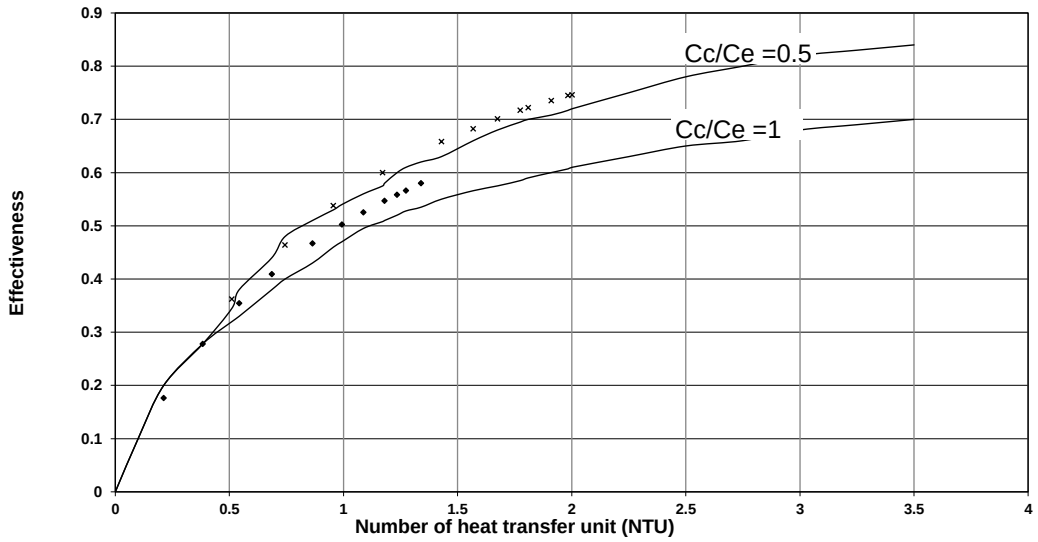

Figure 8 comparison between data of the THPHE and the effectiveness-NTU curves of a cross-flow heat exchanger with both unmixed streams.

Conclusions:

Thermosiphon heat pipe heat exchanger of finned copper tubes construction and using water as the working fluid have been tested at evaporator inlet air temperature of up to about 100 ^{o}C and under various air flow rates through the condenser and evaporator. The effectiveness of the THPHE was found to decrease gradually with air flow rate. Under different air flow rates through the condenser and evaporator, the effectiveness of the THPHE tended towards a minimum value when equal flow rates were approached. Operation of the water-filled THPHE required at least 20 K temperature difference between the air streams. With higher temperature difference, the effectiveness increased but the rate of increase tapered off beyond 45 K, finally, the effectiveness of the THPHE was found to be marginally higher than the cross-flow heat exchanger with unmixed air streams.

Reference:

1. Dunn,P.D., Reay, D.A., Heat pipes , pergam on press , (1982).
2. Faghri, Amir, 1995. Heat pipe science and technology 1st ed., Taylor & Francis.
3. Huang, B.J., Tsui, J.T. A method of analysis for heat pipe heat exchangers. Int. Journal, Heat mass Transfer. , Vol. 28(3) , pp 553-562, (1985).
4. A.R.Lukitobudi, A. Akbarzadeh, P.W. Johnson nad P. Hendy. "Design, construction and testing of a thermosiphon heat exchanger for medium temperature heat recovery in baketies". Heat recovery systems , Vol. 15, No. 5, pp. 481-491, (1995) .
5. Giammarut, R. J., Russell, F. G. Operating experience with two water/carbon steel heat pipe air heaters. Proceeding of LX International heat pipe Conference, pp 265-270. Albuquerque, New Mexico, 1-5 May.
6. Mostafa A. Abd El-Baky, Mousa M. Mohamed Heat pipe heat exchangers for heat recovery in air conditioning. *Applied Thermal Engineering* 27 (2007) 795–801
7. Azad E. Split heat pipe heat recovery system. *Int Journal Low Carbon Technol* 2008.3:191–202.
8. F. Yang, X. Yuan, G. Lin, Waste heat recovery using heat pipe heat exchanger for heating automobile using exhaust gas, *Journal Applied Thermal. Engineering*. 23 (2003) 367–372.
9. S.H. Noie, Heat transfer characteristics of a two-phase closed thermosiphon, Journal Applied Thermal. Engineering. 25 (2005) 495–506.
10. Danielewicz, J., Sayegh, M., Śniechowska, B., Szulgowska-Zgrzywa, M., Jouhara, H. Experimental and Analytical Performance Investigation of Air to Air Two Phase Closed Thermosiphon Based Heat Exchangers. Energy, Volume 77, (2014) pp. 82–87.
11. Putra, N.S.D., Anggoro, T., Winarta, A. Experimental Study of Heat Pipe Heat Exchanger in Hospital HVAC System for Energy Conservation. International Journal on Advanced Science, Engineering and Information Technology, Volume 7(3), (2017) pp. 871–877.
12. Standard Method for Laboratory Air-Flow Measurement, ASHREA Standard 41.2-1987, American Society of Heating

Refrigerating and Air Conditioning Engineers, Inc., Atlanta, GA.(1987).

13. Incopera, F.P. DeWitt, D. P. Introduction to Heat Transfer. 3rd edition, (1996) pp. 562-566. New York: John Wiley& Sons.

Optimization of Dc - Dc Boost Converter Using Fuzzy Logic Controller

Aymen Kalifa Soluman Ahteewash
Higher institute of science and technology
Libya , nalut
aymenalut@gmail.com
Mohamed saleh bagny
Higher institute of science and technology
Libya , nalut
aymenalut@gmail.com

الخلاصة:

محولات التيار المستمر الي التيار المستمر هي عبارة عن اجهزة الكترونية تستخدم لتغير القدرة المستمرة بكفاءة من مستوي جهد معين الي اخر فإن عملية جهاز التبديل تسبب خصائص غير خطية متلازمة لتحويلات التيار المستمر الي التيار المستمر وتتضمن أحد خصائص المحول، وهكذا فأن هذا المحول يتطلب او يستلزم تحكم بدرجة عالية من الاستجابة الديناميكية و ان المتحكم التفاضلي التكاملي التناسبي (PID) عادة تطبق علي المحولات لسهولتها وبساطتها، ولكن الاعاقة الرئيسية للمتحكم (PID) غير قادرة علي التكييف والوصول الي افضل الخصائص عندما تطبق النظام الغير خطي وسوف تعاني من الاستجابة الديناميكية، وانتاج تجاوزات واستغراق وقت طويل اكثر من الوقت المقرر مما يؤثر علي خرج المنظم من محول الرفع .

ولهذا تستند دراسة المتحكم المنطقي (FLC) باستخدام جهد الخرج كتغذية عكسية مميزة لتحسين الخصائص الديناميكية لمحول الرفع باستخدام برنامج المحاكاة MAT LAB فان الحسابات والتصميم للمكونات الكهربائية الخاصة بالمحت يتم عملها لغرض تأكيدها حتي يكون المحول في حالة التوصيل المستمر فالخرج المقدر سوف ينجز ويقارن باستخدام برنامج المحاكاة بين دائرة الحلقة المغلقة والحلقة المفتوحة، ونتائج المحاكاة سوف تظهر لنا بان جهد الخرج قادر علي التحكم بحالة الاستقرار للمحول (المحول التيار المستمر الي التيار المستمر) باستخدام هذه الطريقة، ويقتصر في هدا البحت محدد الي نوع واحد فقط هو الدالة المثلية .

ABSTRACT:

DC-DC converters are electronic devices used to change DC electrical power efficiently from one voltage level to another. Operation of the switching devices causes the inherently nonlinear characteristic of the DC-DC converters including one known as the Boost converter. Consequently, this converter requires a controller with a high degree of dynamic response. Proportional-Integral- Differential (PID) controllers have been usually applied to the converters because of their simplicity.

However, the main drawback of (PID) controller is unable to adapt and approach the best performance when applied to nonlinear system. It will suffer from dynamic response, produces overshoot, longer rise time and settling time which in turn will influence the output voltage regulation of the Boost converter. Therefore, the implementation of practical Fuzzy Logic controller (FLC) that will deal to the issue must be considered.

This study is based upon the Fuzzy logic controller (FLC) using voltage output as feedback for significantly improving the dynamic performance of boost dc-dc converter by using MATLAB Simulink software. The design and calculation of the components especially for the inductor has been done to ensure that the converter operates in continuous conduction mode. The evaluation of the output has been carried out and compared by software simulation using MATLAB software between the open loop and closed loop circuit. The simulation results have shown that voltage output is able to be control in steady state condition for DC-DC boost converter by using this methodology. Scope of this project is limited to only one type that is Triangle membership function.

Keywords Boost converter, fuzzy logic controller, PID controller, MATLAB@SIMULINK

INTRODUCTION

DC to DC step-up power converter, or more popularly known as the Boost converter, is widely used in power electronics systems. Its application is widespread and wide ranging-Boost power supply can be found in the tiniest cell phone (mill watt) to the high power train propulsion system (hundreds of kilowatts). One of the main requirements of the converter is the robustness of its controller.

A good controller should perform these tasks efficiently that is it should be able to regulate output voltage when the input voltage and reference is changed and also should be able to stabilize the system for any input disturbances and load changes. The performance of the controller is normally characterized by its response to a step input reference, i.e. transient percentage of overshoot, settling time and steady state error.

Due to its nonlinear and time-invariant nature, the design of high performance controller for the Boost converter presents a challenging task. Traditionally, classical methods such as frequency response and root locus/pole placement techniques are employed. Examples of classical controllers are the Proportional Integral Derivative (PID)[1], Deadbeat controllers [2] and sliding mode controllers [3]. These controllers are known as “model based. Among the most popular is the Fuzzy Logic Controller (FLC). In essence, FLC is a linguistic-based controller that tries to solve problems by means of systematic rule inferences. It does not require precise mathematical model, very robust and has excellent immunity to external disturbances [5]. Although promising, FLC requires substantial computational power due to complex decision making processes, namely fuzzification, rule base storage, inference mechanism and defuzzification operations. To obtain optimized performance, FLC require a much longer time because for most cases, the design is done heuristically [6],[7].

Problem Statement :

DC-DC converter consists of power semiconductor devices which are operated as electronic switches. Operation of the switching devices causes the inherently nonlinear characteristic of

the DC-DC converters including one known as the Boost converter. Consequently, this converter requires a controller with a high degree of dynamic response. Proportional-Integral- Differential (PID) controllers have been usually applied to the converters because of their simplicity. However, the main drawback of PID controller is unable to adapt and approach the best performance when applied to nonlinear system. It will suffer from dynamic response, produces overshoot, longer rise time and settling time which in turn will influence the output voltage regulation of the Boost converter

Project objectives:

The objectives of this project are;

i) To model and analyse a DC-DC Boost converter without controller (open loop) and simulate using MATLAB Simulink.

ii) To design fuzzy logic controller (FLC) to control the switching of DC-DC Boost converter.

iii) To analyses the voltage output for DC-DC Boost converter between closed loop, and compare between PID controller and fuzzy logic controller.

Project scope:

The scope of this project is to simulate the proposed method of voltage tracking of DC-DC boost converter using triangle fuzzy logic controller with MATLAB Simulink software. Analysis of the converter will be done for continuous current mode (CCM) only. The scope of proposed fuzzy logic controller is limited to triangle membership function as a proposed controller. The analysis only covered the output voltage based on reading of overshoot ratio, rise time, peak time and settling time.

DC / DC CONVERTERS:

The DC/DC converter is a device for converting the DC voltage to step-up or step-down depending on the load voltage required. If the requirement of voltage is to step-up then it is necessary to use a boost converter.

If the requirement of voltage is to step-down , then it necessary to use a buck converter.

Sometimes, both step-up and step-down is required to cover the load, but at different times, then it is necessary to use a buck-boost converter. Therefore, different types of DC/DC converters are used for different voltage levels in load. Generally DC/DC converters are divided into two types [9]:

1- Non isolated DC-DC converter

2- Isolated DC-DC converter

2.1 Boost DC/DC converter:

A boost converter (step-up converter), steps up the input DC voltage value and provides at output. It consists of an inductor L, capacitor C, and controllable semiconductor switch Diode D, and Load resistance R as depicted by Figure 2-1. Capacitors are generally added to output so as to perform the function of removing output voltage ripple. The boost converter is one of the most important non isolated step-up converters.

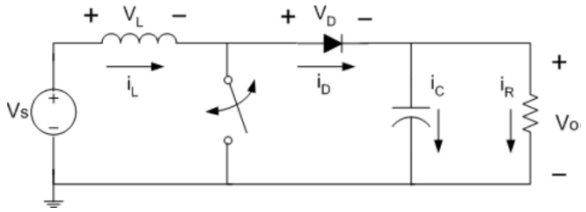

Figure 2-1 A Boost Converter Circuit

Boost converter operates, assuming that the inductor is charged in the previous cycle of operation and the converter is at the steady state operation and CCM Condition.

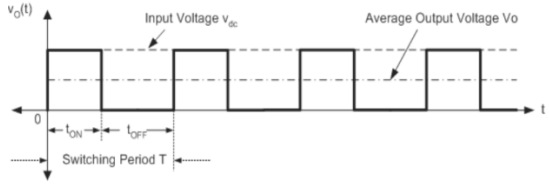

Figure 2- 2 the Duty Cycle For Switching Period During Steady State

Define Duty Cycle (D) which depends on t_{on} and switching frequency f_s

$$D = \frac{t_{on}}{t_{on}+t_{off}} = \frac{t_{on}}{T} = t_{on}f_s \qquad (2\text{-}1)$$

During steady state operation the ratio between the output and input voltage is $\frac{1}{1-D}$, the output voltage is controlled by varying the duty cycle. Range of Duty Cycle: $0 < D < 1$.

$$t_{on} = DT \qquad (2\text{-}2)$$

$$t_{off} = (1-D)T \qquad (2\text{-}3)$$

2.1.1 Analysis for switch closed (ON)

Initially the power switch S is closed. Now the diode will be reversed-biased by the capacitor voltage, hence it will act as open. The equivalent circuit is shown in Figure 2-4 [10]. When, Diode is reverse-biased, Input is disconnected from the output, no energy flows from input to output, output gets energy from capacitor. $V_{LON} = V_S$.

The inductor voltage, $V_L = V_S$

$$= L\frac{d_{il}}{d_t} \Rightarrow \frac{d_{il}}{d_t} = \frac{V_S}{L} \qquad (2\text{-}4)$$

Since the derivative of i_L is a +ve constant, therefore i_L must increase linearly;

$$\frac{d_{il}}{d_t} = \frac{\Delta_{il}}{\Delta_{dt}} = \frac{\Delta_{il}}{\Delta_{dt}} = \frac{V_S}{L}$$

$$(\Delta_{iL})_{\cdot closed} = \left(\frac{V_S}{L}\right)DT \qquad (2\text{-}5)$$

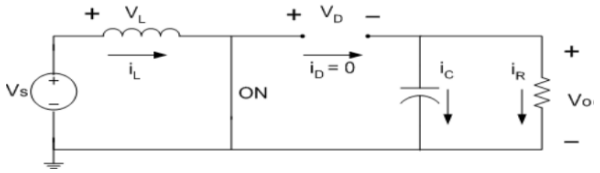

Figure 2- 3 The Equivalent Circuit of Boost Converter When the Switch S is closed

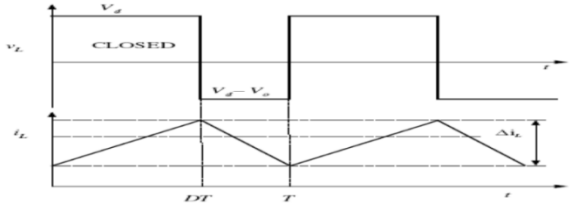

Figure 2- 4 Analysis for switch closed (on)

2.1.2 Analyses for switch open (OFF)

For the next cycle, the power switch S is open. The condition is depicted in Figure 2- 5. Because the inductor is fully charged in the previous cycle, it will continue to force its current through the diode D to the output circuit and charge the capacitor. Inductor is discharging, diode is forward-biased, and Input is connected to the output, energy flows from input to output while capacitor's energy is replenished. The output stage receives energy from the input as well as from the inductor $V_{LOFF} = V_S - V_O$.

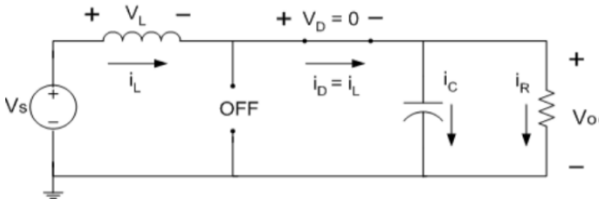

Figure 2-5 The Equivalent Circuit of Boost Converter When the Switch S Open

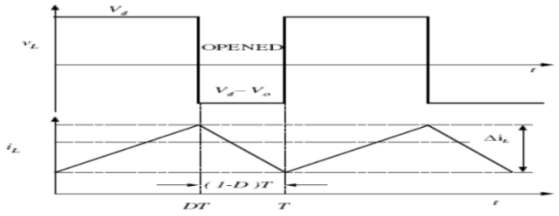

Figure 2-6 Analysis for switch opened (off)

- **Inductor voltage**

$$V_L = V_S = V_O$$
$$= L\frac{dt_L}{dt} \Rightarrow \frac{di_L}{dt} = \frac{V_S - V_O}{L}$$

(2-6)

Since the derivative of i_L is a -ve constant, therefore i_L must decrease linearly.

$$\frac{di_L}{dt} = \frac{\Delta i_L}{\Delta dt} = \frac{\Delta i_l}{(1-D)T} = \frac{V_S - V_O}{L}$$
$$(\Delta i_l)_{opened} = \left(\frac{V_S - V_O}{L}\right)(1-D)T \qquad (2\text{-}7)$$

Steady-state operation

$$(\Delta i_L)_{closed} + (\Delta i_L)_{opened} = 0$$
$$\left(\frac{V_S}{L}\right)DT + \left(\frac{V_S - V_O}{V_L}\right).(1-D)T = 0$$
$$\Rightarrow V_O = \frac{V_S}{1-D} \qquad (2\text{-}8)$$

In steady state the average inductor voltage is zero over one switching period known as **Volt Second Balance,**

$$V_{Lon}t_{on} + V_{Loff}t_{off} = 0$$
$$V_S DT + (V_S - V_O)(1 - D)T = 0$$
$$V_O = \frac{1}{1-D}V_S \qquad (2\text{-}9)$$

From the equation (2.9) average output voltage is higher than input voltage.

- **Inductor current:**

Input power = Output power

$$I_L = \frac{V_S}{(1-D)^2 R}$$

CONTROL METHODS FOR DC-DC CONVERTERS

In most of the applications it is needed to maintain the output voltage of converter regardless of changes in the load or input voltage. The DC-DC power converters are sited in middle stage of most of electrical power systems; their input is connected to sources and output is connected to inverters. Both input and output sides are prone to sudden changes in values, slow transient response increase losses in the system and leads to dramatic reduction of efficiency.

Several methods have been proposed by researchers to control output voltage of DC - DC converters as illustrated. Classical methods (model based) rely on mathematical model of system hence they are sensitive to changes in transfer function. In opposite to classical methods, non-model based approaches use intelligence techniques which are not dependent on system mathematical model.

3.1 PID Controller

PID stands for proportional, integral, derivative are one of the most popular feedback controller widely use in processing industry. It is easy to understand the algorithm to produce control performance.

The PID consists of three basic modes that are proportional modes, integral modes and derivative modes. Generally three basis algorithm uses are P, PI and PID. This controller has a transfer function for each modes, proportional modes adjust the output

signal in direct proportional to the controller output [2]. A proportional controller (K_P) reduces the error but not eliminates it [3]. An integral controller (K_I) will have the effect of eliminating the steady-state error but it may worsen the transient response. The derivative controller (K_d) will have the effect of increasing the stability of the system, reducing the overshoot and improving the transient response.

3.2 Fuzzy logic controller system(FLC)

Since its introduction in 1965 by Lotfi Zadeh (1965) [8], the fuzzy set theory has been widely used in the control area with some application to DC-to-DC converter system. A simple fuzzy logic control is built up by a group of rules based on the human knowledge of system behavior. Matlab/Simulink Simulation model is built to study the dynamic behavior of DC-to-DC converter and performance of proposed controllers. Furthermore, design of fuzzy logic controller can provide both small signal and large signal dynamic performance at same time as required, which is not possible with linear control technique. Thus, fuzzy logic controller possesses the potential ability to improve the robustness of DC-to-DC converters. The basic scheme of a fuzzy logic controller is shown in figure 2 and consists of four principal components such as: a fuzzification interface, which converts input data into suitable linguistic values; a knowledge base, which consists of a data base with the necessary linguistic definitions and the control rule set; a decision-making logic which, simulating a human decision process, infer the fuzzy control action from the knowledge of the control rules and linguistic variable definitions; a defuzzification interface which yields non fuzzy control action from an inferred fuzzy control action [4].

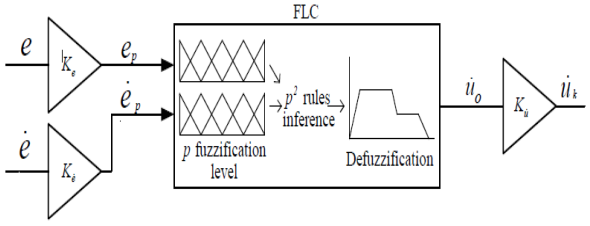

Figure (3.1): General structure of the fuzzy logic controller on

Closed-loop system

RESEARCH METHODOLOGY

This chapter will cover the detail explanation of methodology that is being used to make this project complete and working well. MATLAB/Simulink software is used to achieve the objectives of the project. With the aim to evaluate this project, the methodology based on system development is shown in Figure 3.1. Generally, there are three major steps in the development of projects, which are planning, implementation and analysis. Flow chart in Figure 3.2 shows the flows and methods that will be used for finding and analysing data related to the project.

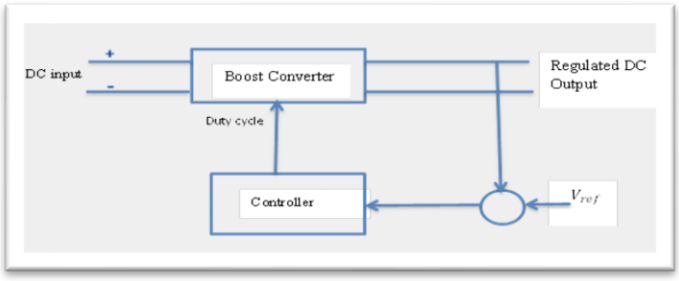

Figure 4 . 1: Block Diagram For Propose DC-DC Boost Converter Using Fuzzy Logic Controller

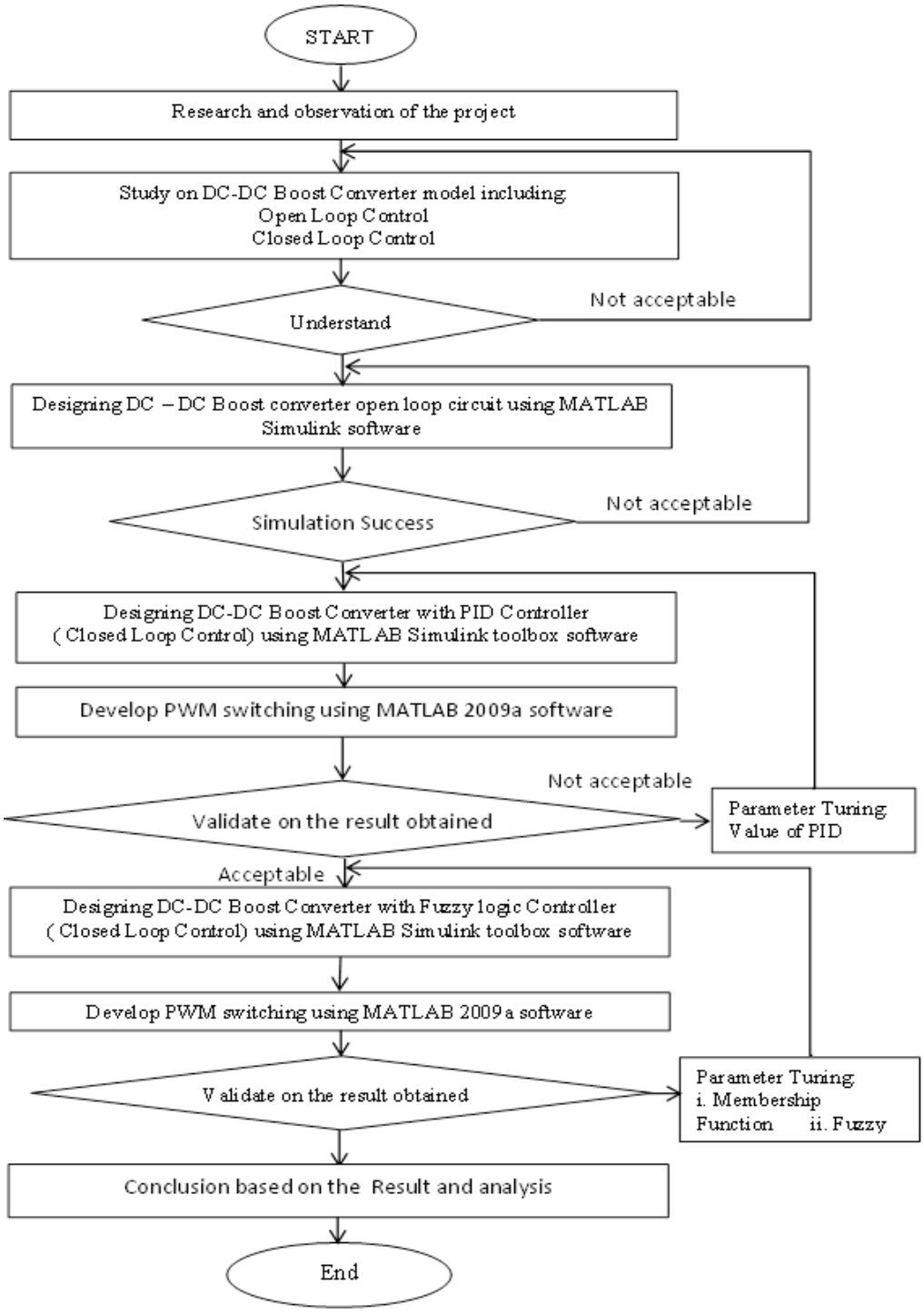

Figure 4.2 shows the overview of the methodology flow chart of this project.

Boost converter parameter:

Figure 3.4 shows the diagram of open loop DC-to-DC boost converter by using Matlab/Simulink. The power switching device that is used to develop the simulation of boost converter is MOSFET. This is because the characteristics of MOSFET are fast switching due to its operating frequency is very high. While designing the DC-to-DC boost converter, the parameters value of design requirement has been set. The voltage range of converter is setup from 12V to 24V, switching frequency that is used is about 27 kHz and the load resistor is fixed at 50Ω. The values of all parameters and components have been decided by calculation, which refers from the previous equation.

The value of all parameters can be determined as below :-

Table 3.1: Parameters and values for boost converter

Parameter	Value
Voltage Input, Vs (V)	12
Voltage Output, Vo (V)	24
Output Power, P (W)	57.6
Duty Cycle, D	0.5
Switching Frequency, f (kHz)	27.7
Resistance, R (Ω)	10
Inductor, L (mH)	25
Capacitor, C (µF)	250
output Voltage Ripple (%)	0.173
Input Current, Is (A)	9.132
Output Current, I0 (A)	2.4
Diode forward voltage Vf (v)	1.05

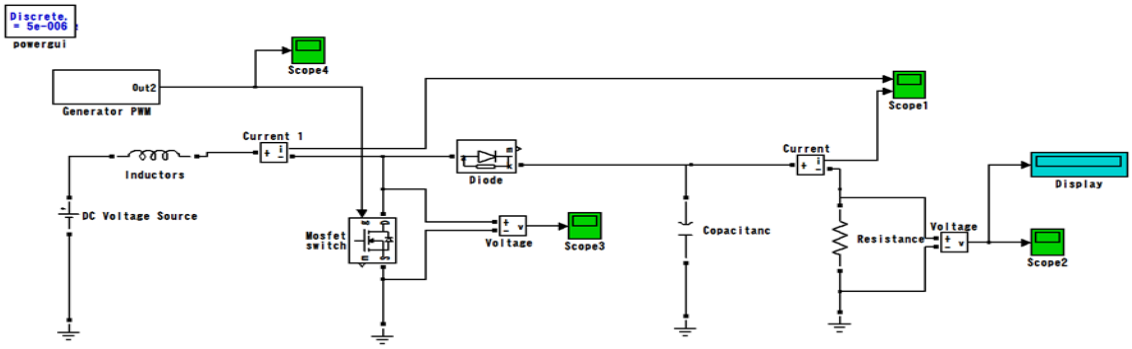

Figure 4.3 : Diagram of open loop dc to dc boost converter by using Simulink

4.2 Generate SPWM switching using Matlab Simulink

The SPWM switching signal is generated by comparing the sinusoidal reference signal and triangular carrier. The switching time is the time when these two different waveforms (reference signal and carrier signal) are intersected depending on theoretical switching scheme. The programming of SPWM switching by using S-Function block on Mat lab Simulink software [11] .

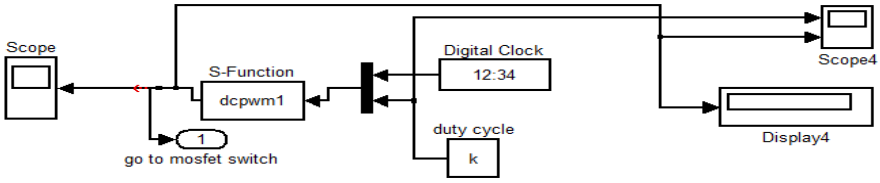

Figure 4.4: Simulink Generate SPWM Switching

4.3 PID Controller design for boost converters

A PID and a PI controller were designed for the boost converter for operation during a start-up transient and steady state, respectively. The controllers were designed based on the measured small signal model of the boost converter using MATLAB Simulink software 2009a.

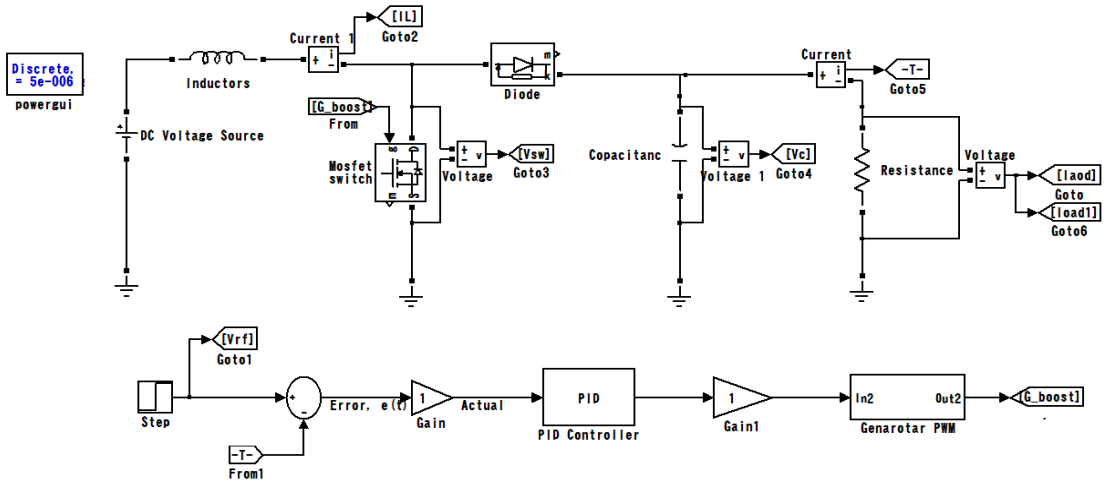

Figure 4.4 Simulink model of the PID controller for the DC-DC boost converters

4.4 Fuzzy logic controller and its operational methodology

4.4.1 Fuzzification

First, the linguistic values are quantified using membership functions. Each universe of discourse is divided into fuzzy subsets. There were 5 fuzzy subsets in the fuzzy controller for the boost converter: NB , NS , ZO , PS , and PB, where N indicates negative, Z represents zero, and P indicates positive. The membership functions for e[k] , che[k] and change duty cycle δd[k] of PWM output are shown in Figure 3.8. The variables μe(e[k]) and μche(che[k]) are the membership degrees assigned to each fuzzy subset to quantify the certainty that the input can be classified linguistically into the corresponding fuzzy subsets. A triangle-shaped membership function was used for this controller design for the ease of implementation. Of the 5 subsets, there were 2 subsets for the positive parts and 2 subsets for the negative parts of the universe of discourse, respectively.

The number of fuzzy subsets was determined based on the experimental results of boost converters. 5 fuzzy subsets were the smallest number of fuzzy subsets in order to obtain satisfactory results.

The membership functions for e[k] , che[k] and δd[k] are shown in Figure 4.5.

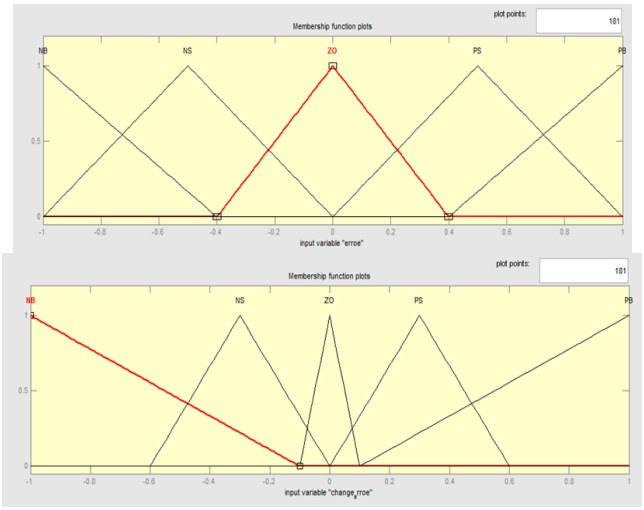

Membership functions of the inputs e[k] Membership functions of the inputs che[k]

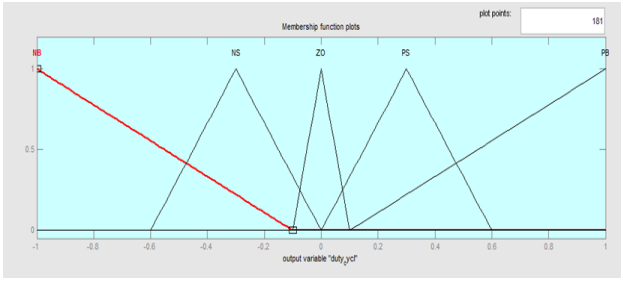

Membership functions of the inputs δd[k]

4.4.2 Rule base

The rule base is derived from general knowledge of DC-DC converters and adjusted based on experimental results. There is a trade-off between the size of the rule base and the performance of the controller. A 5*5 rule base was also designed and implemented for the boost converter. Experimental results indicate that the fuzzy controller with a 5*5 rule base exhibited less oscillation during steady state, and faster transient response was achieved by increasing the output gain h. For the same universe of discourse, more membership functions resulted in finer control. The output of the controller had less variation when either of the inputs had small changes, and a more

accurate control was achieved; chattering or oscillation were reduced [48].

A small 5×5 rule base for the fuzzy logic controller is shown in Table 3.1 for illustration purposes. In the table five groups; NB: Negative Big, NS: Negative Small, ZO: Zero Area, PS: Positive small and PB: Positive Big and its parameter

Table 4.1: 5×5 Rule base of the fuzzy logic controller

		Change in error (Che)				
		NB	NS	ZO	PS	PB
Error (e)	NB	NB	NB	NB	NS	ZO
	NS	NB	NB	NS	ZO	PS
	ZO	NB	NS	ZO	PS	PB
	PS	NS	ZO	PS	PB	PB
	PB	ZO	PS	PB	PB	PB

4.4.3 Inference mechanism

The results of the inference mechanism include the weighing factor (wi) and the change in duty cycle ci of the individual rule [4]. The weighing factor (wi) is obtained by Mamdani's min fuzzy implication of μe(e[k]) and μche(che[k]), where wi = min{μe(e[k]), μche(che[k])} and μe(e[k]), μche(che[k]) are the membership degrees [10]. The change in duty cycle inferred by the ith rule, zi is written in (4.1).

$$zi = wi \times ci = \min\{ \mu (e[k]), \mu (che[k])\} \times ci \quad (4.1)$$

4.4.4 Defuzzification

The centre of average method is used to obtain the fuzzy controller's output δd[k], which is given in (4.2). When using triangle-shaped membership functions, there are at most four rules that are effective at any one time; therefore,

$$\delta d[K] = \frac{\sum_{i=1}^{N} w_i * c_i}{\sum_{i=1}^{N} w_i} \quad (4.2)$$

4.4.5 Implementation of fuzzy controllers

The flowcharts of the fuzzy controllers are shown in Figure (4.6) shows the flowchart of the fuzzy controller using the method to calculate the new duty cycle, which corresponds to the Simulink model.

Figure(4.7) shows the flowchart of the fuzzy controller with a linear integrator.

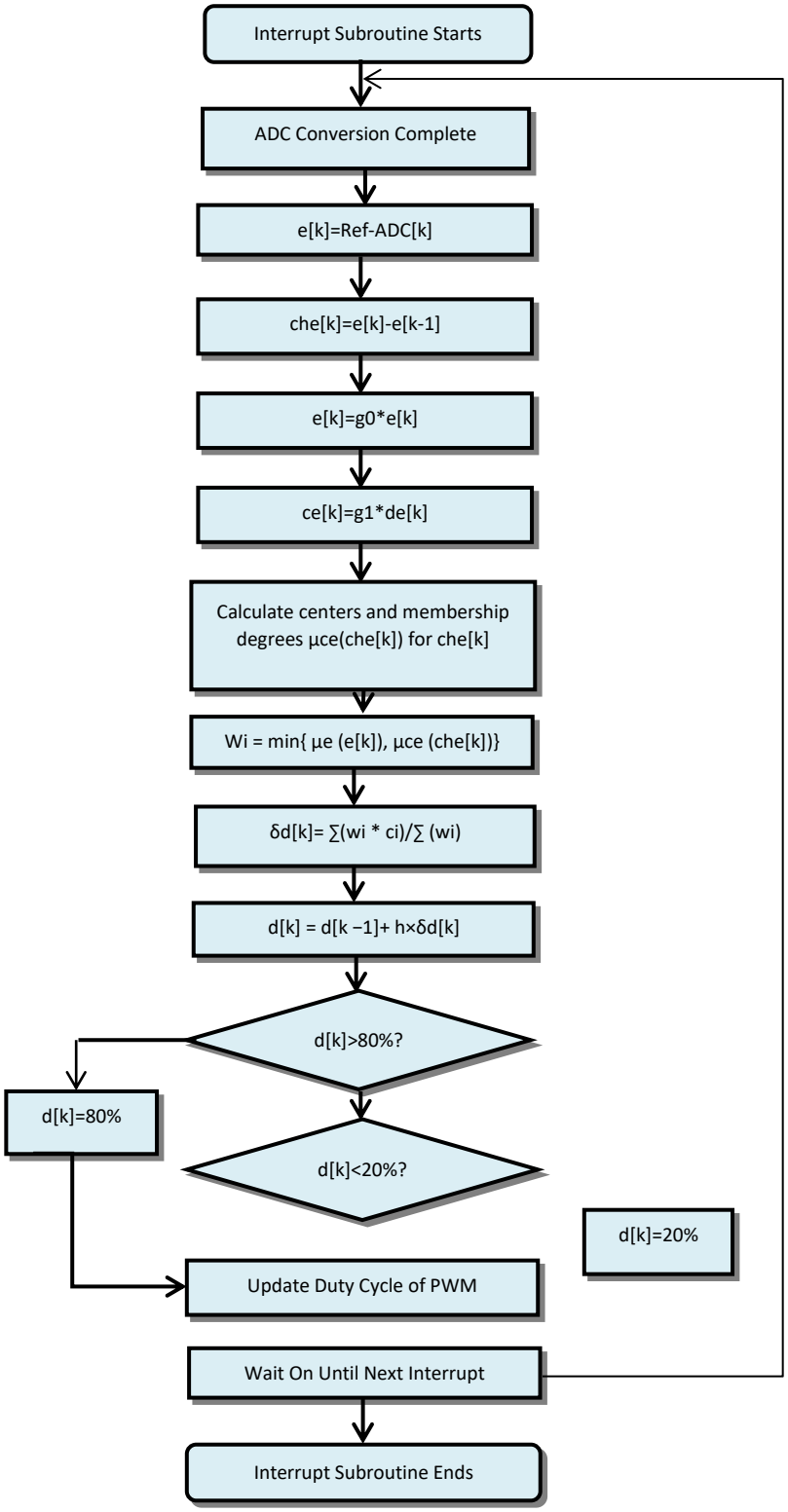

4.3.6 Fuzzy logic controller for boost converter

A fuzzy logic controller for a DC-DC Boost converter has two inputs. The first input is the error in the output voltage, e[k] = Ref - ADC[k], where ADC[k] is the converted digital value of the K^{th} sample, and Ref is the digital value corresponding to the desired output voltage.

The second input, che[k] = e[k] - e[k-1], is the difference between the error of the K^{th} sample and the error of the $(k-1)^{th}$ sample. The two inputs are multiplied by the scaling factors g0 and g1, respectively, and then fed into the fuzzy controller. The output of the fuzzy controller is the change in duty cycle δd[k]. It is scaled by a linear gain h. The scaling factors g0, g1 and h can be tuned to obtain a satisfactory response.

The output of the fuzzy logic controller, scaled by the output gain h, is added to the previous sampling period's duty cycle d[k-1], which is written in (4.3) d[k] = d[k-1]+h*δd[k] (4.3)

The integration of the fuzzy controller's output increases the system type and improves steady-state error. The Simulink model of the fuzzy logic controller using (4.3) to calculate the duty cycle d[k] is shown in Figure (4.7) . The disadvantage of this method is that the output gain h has to be tuned to be very small to avoid oscillation in steady state. Since the change in duty cycle is accumulated every sampling period, the duty cycle varies around its nominal value during steady state, which could lead to oscillation. Quantization errors in digital controllers increase the magnitude of the oscillation, because digital controllers are restricted to a finite set of values. Oscillation between the maximum and minimum values of the duty cycle may even occur if h is relatively large compared to the duty cycle range. A very small output gain h tends to increase the transient response time because more sampling periods are necessary to arrive at the desired duty cycle [4].

In order to prevent the MOSFET from being turned on or off for a full switching period, the duty cycle d[k] is limited to be between the 20% and 80% for the boost converter.

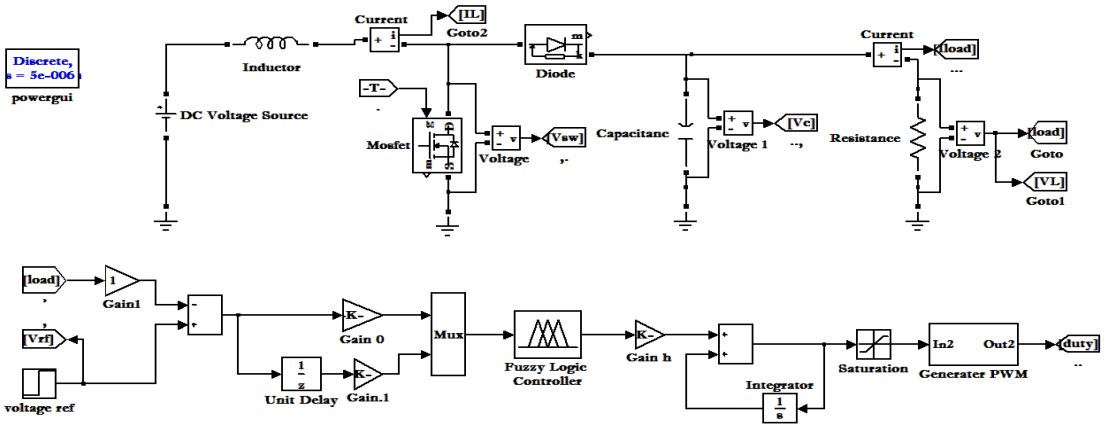

Figure 4.7 : Diagram of fuzzy logic controller for dc to dc converter by using Simulink

5. Results and analysis:

For simulation, input voltage was set at 12V and the voltage reference was set at 24V. The other values of parameters are setting same like the previous section. The simulation result has compared between open loop boost converter and close loop boost converter with fuzzy logic controller and PID controller.

5.1 Open loop Dc to Dc boost converter

From the simulation, the waveform of output voltage and capacitor voltage have same characteristic of waveform. The value of output voltage is about 24.05V. Then the mean values of input current or inductance current, I_L is about 10.24A and it has high overshoot compare the output current that has more stable. The value of output current is about 2.4A. The result from the simulation is nearest with the mathematical calculation. It is because of the losses at the components. The simulation result can see at Figure 5.1(a), 5.2(b), 5.3(c), 5.4(d).

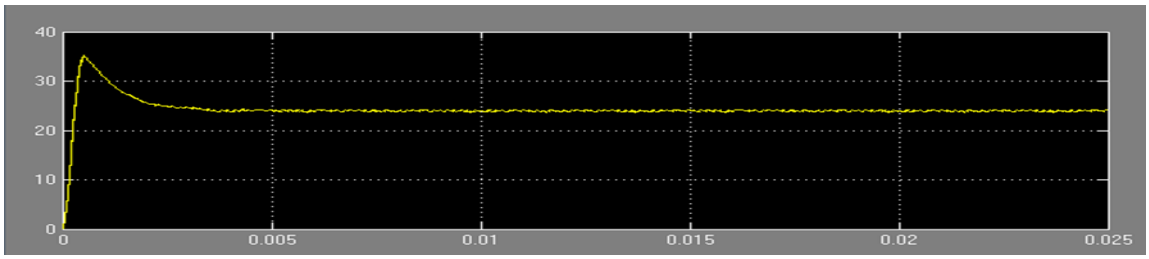

Figure 5.1(a): Results on output voltage for open loop circuit DC to DC boost converter.

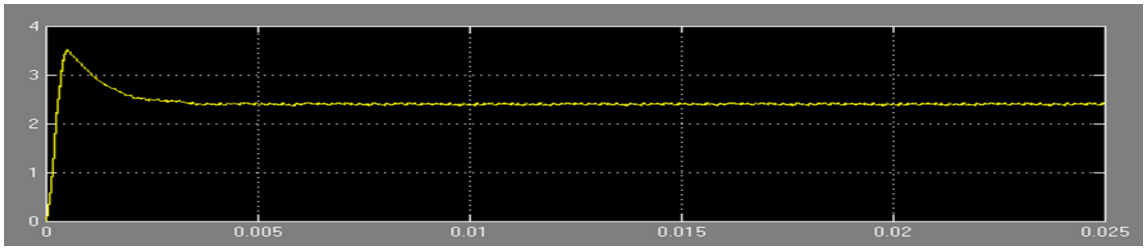

Figure 5.2(b): Results on output current for open loop circuit DC to DC boost converter

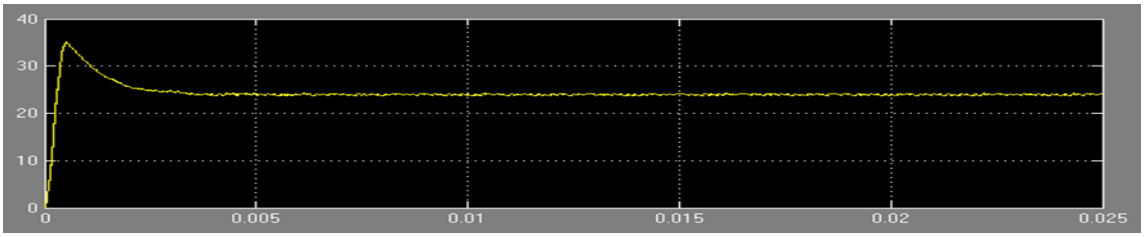

Figure 5.3(c): Results on Capacitor voltage for open loop circuit DC to DC boost converter

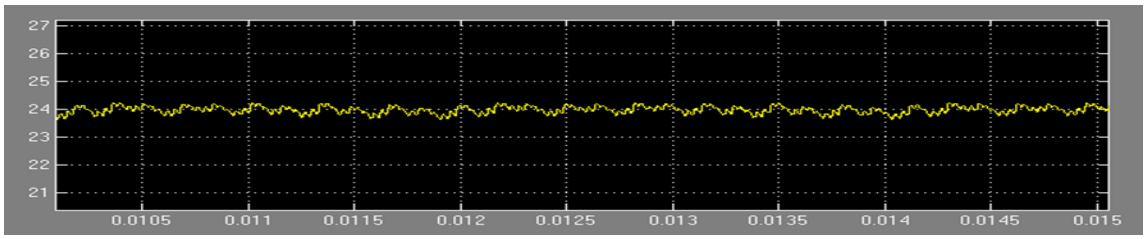

Figure 5.4(d): Results on ripple output voltage for open loop circuit DC to DC boost converter.

5.2 Boost conveter with PID controller

The simulation results of output voltage for boost converter with PID controller have shown at Figure 5. From the simulation result, the value of output voltage is getting about 24V.

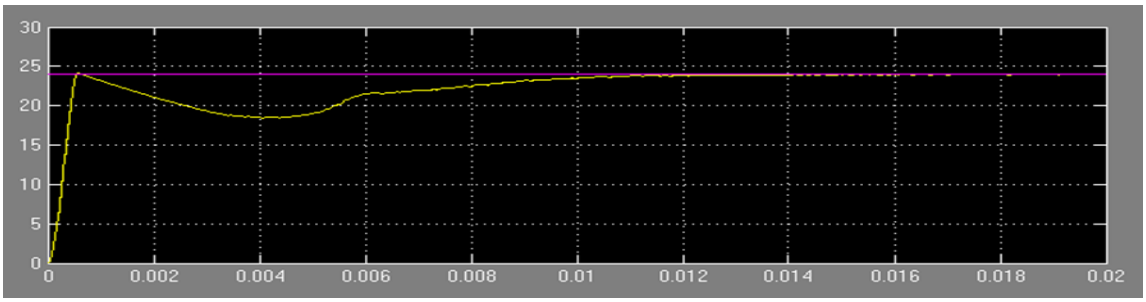

Figure 5.5(a): Results on output voltage for PID controller closed loop circuit DC to DC boost converter

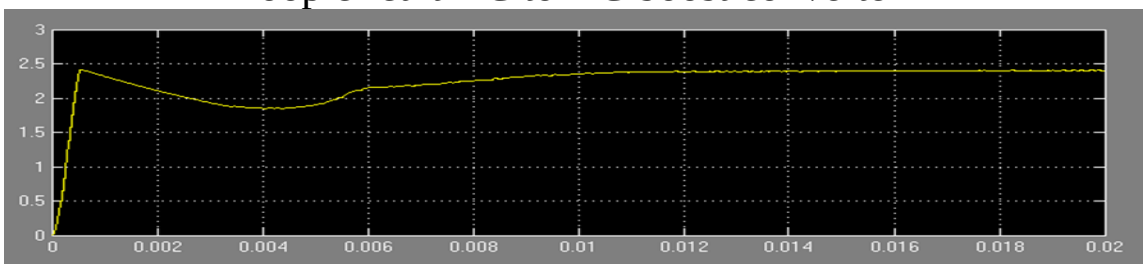

Figure 5.6(b): Results on output current for PID controller closed loop circuit DC to DC boost converter.

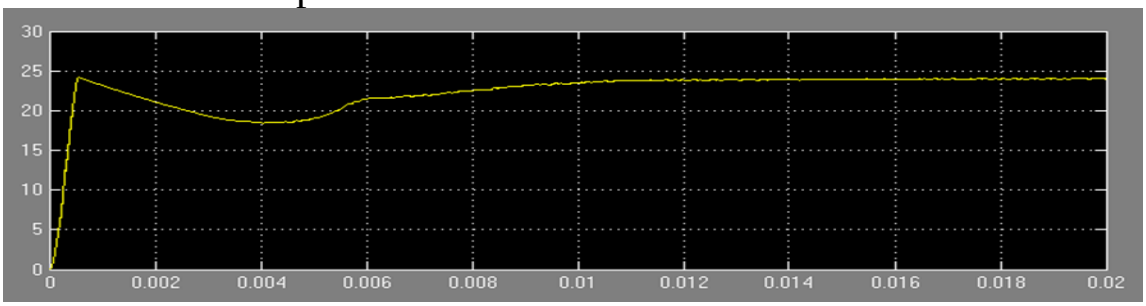

Figure 5.7(c): Results on capacitor voltage for PID controller closed loop circuit DC to DC boost converter

5.3 Boost conveter with fuzzy logic controller

The simulation results of output voltage for boost converter with fuzzy logic controller have shown at Figure the following. From the simulation result, the value of output voltage is getting about 23.74V and the duty cycle value was display at rules viewer is about 0.44. Figure 5.11(b) shows the output current. The value of output current is about 2.38A.

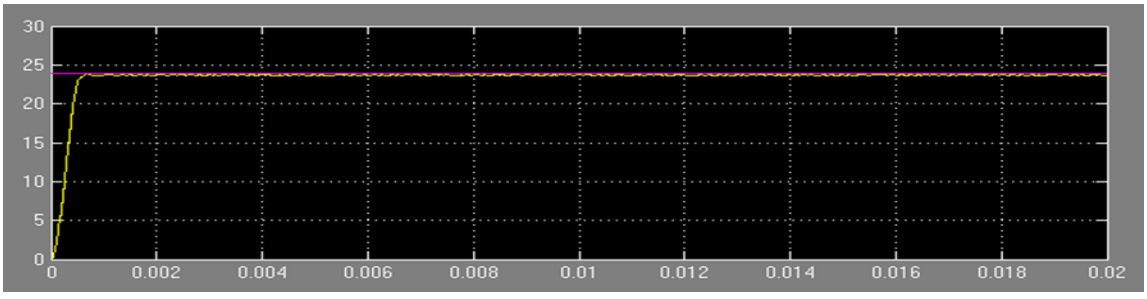

Figure 5.8(a) : Output voltage for boost converter with fuzzy logic controller

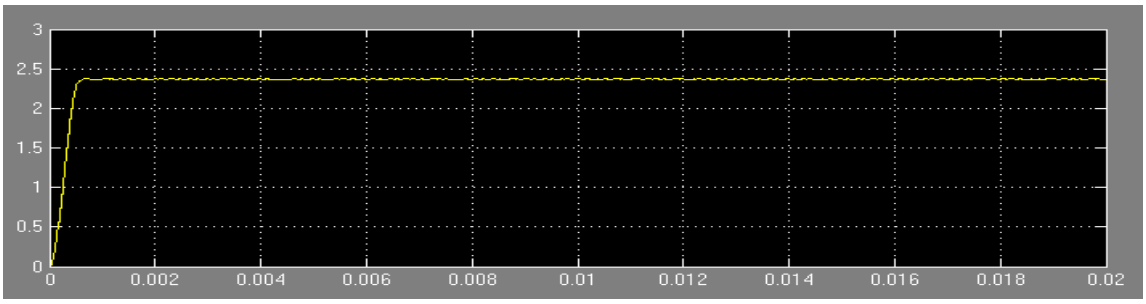

Figure 5.9(b): Results on output current for FLC controller closed loop circuit DC to DC boost converter.

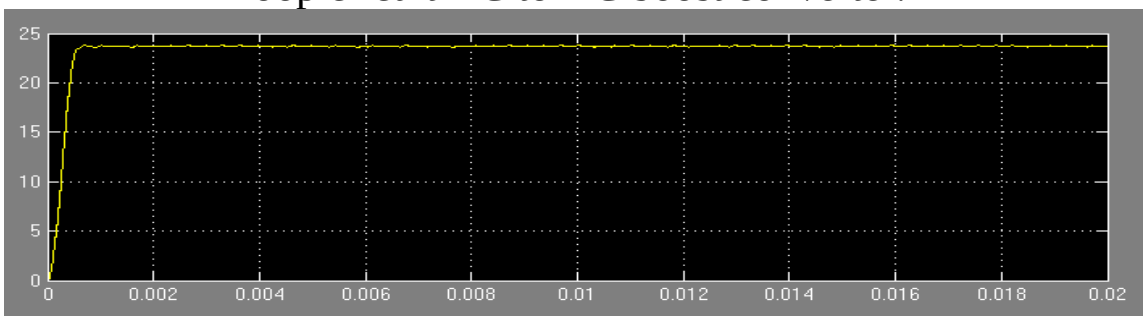

Figure 5.10(c): Results on capacitor voltage for FLC controller closed loop circuit DC to DC *boost* converter

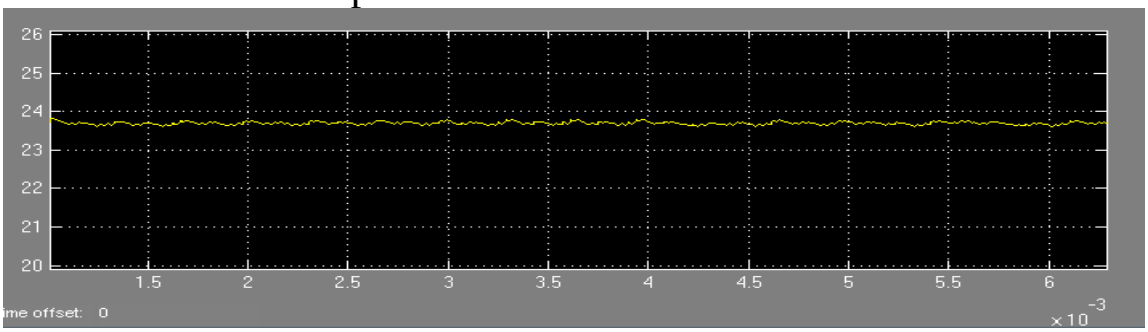

Figure 5.11(d): Results on ripple output voltage for FLC closed loop circuit DC to DC boost converter.

Figure 5.1(a),5.5(a) and 5.8(a) shows the simulation results on the output voltage of the open loop and closed loop circuit for PID and FLC. At output voltage of the open loop circuit showed that voltage boost up for a value of 35 V. This showed that open loop circuit produced an overshoot voltage however this scenario did not happen in closed loop circuit. In closed loop circuit for FLC was better than PID controller whence overshot and settling time. Overshot in the FLC equal zero and settling time is much faster. The fuzzy logic controller plays it roles to control the voltage output as the desired

requirement. It proved that the fuzzy logic controller successfully control.

Next take a look at the output current simulation results on Figure 5.2(b) for open loop circuit , Figure 5.6(b) for PID closed loop circuit and Figure 5.9(b) for FLC closed loop circuit. The system with fuzzy logic controller had controlled the current of output by driving it to produce the desired current that needed by the system and eliminating the overshoot current.

Voltage results in Figure 5.3(c), 5.7(c) and 5.10(c). All the simulation results between open loop circuit and closed loop circuit for PID and FLC shows that the closed loop circuit gives a fast settling time value that was controlled by fuzzy logic controller. This purposely achieved in order to correspond on the output desired of the system.

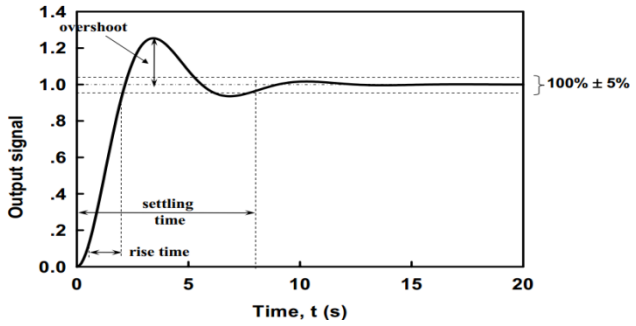

Figure 5.12: 2nd Order of step response reading on overshoot ratio, rise time, peak and settling

The comparison analysis between open loop and closed loop were continue on the simulation result based on the output voltage deviation, voltage overshoot percentage, rise time, peak time and settling time. These comparisons based on the 2nd order Step Response System. This analysis is shown as Figure 16 where the reading on overshoot ratio, rise time, peak time and settling time were taken.

Table (5.1) The reading on peak overshoot ratio, rise time, peak time and

Settling Time from open loop and closed loop for PID and FLC, circuit boost dc-dc converter.

	Voltage Input (V)	Voltage Reference (V)	Peak Overshoot Ratio (%)	Rise Time (mS)	Peak Time (mS)	Settling Time (mS)
Open	20	24	46.7	0.29	0.512	4
PID	20	24	0.833	0.545	0.577	12
FLC	20	24	0.0	0.525	0.575	0.6

Based on the simulation results obtained and shown in Table (5.1), those circuits shown that both are having a different rise time, peak time and also have a different settling time. However, the analysis shows that the closed loop circuit with fuzzy controller is having the faster settling time.

Table (5.2) The deviations of voltage resulted from open loop circuit Boost dc-dc converter

	Voltage Input (V)	Voltage Reference (V)	Voltage Output (V)	Deviation (V)	Deviation (%)
OPEN LOOP	12	24	23.79	0.21	0.875
PID	12	24	23.88	0.12	0.5
FLC	12	24	23.89	0.11	0.458

The analysis on the deviation of voltage resulted that the difference between reference voltage setting and the output voltage is always lesser. The comparison between open loop and closed loop for PID and FLC in Table (5.2) show that the open loop circuit having a bit higher on the deviation of voltage. The closed loop circuit boosts for FLC has a lesser deviation of voltage and proved that it is such a better performance on control the deviation of voltage during the boost mode.

Conclusions:

Design of the fuzzy logic controller for dc to dc boost converter by using Matlab@Simulink has been successfully achieved. From the observation simulation result, fuzzy logic controller has improved the performances in term of overshoot limitation system. Finally, we can conclude that the fuzzy logic controller is robust and better performance in system.

Reference:

1-Ashfaq Ahmed, 1999, *Power Electronics for Technology*, page(s) : 269-303

2-Daniel W.Hart, 1997, *Introduction to Power Electronics*, page(s) :185-204

3-Guanrong Chen, Trung Tat Pham ,2001,Introduction to Fuzzy Sets, Fuzzy logic, and Fuzzy Control Systems.

4-Muhammad H. Rashid, Second Edition, *Power Electronics Circuit, Devices, and Applications*, page(s) :303-323

5-A. Rubaai, M.F Chouikha, Design and Analysis of Fuzzy Controllers for DC-DC Converters,1994, IEEE Control, Communications and Signal Processing, page(s): 479-482.

6-Guang Feng, Wangfeng Zhang, Yan-Fei Lui, *An Adaptive current Mode fuzzy Logic Controller for Dc to Dc Converter*, Applied Power Electronics Conference and Exposition, 2003, APEC '03.Eigtheenth Annual IEEE,9-13 Feb,2003, vol.2,page(s): 983-989.

7-P.Mattavelli, L.Rossetto, G.Spiazzi and P.Tenti, *General-Purpose Fuzzy Controller for DC-Dc Converter*, Proceedings of 1997, IEEE *Transactions On Power Electronics*, 1 January 1997, vol.12, no.1.

8-L.A Zedah, outline of new approach of the analysis of complex system and decision processes, 1963, IEEE Transactions System,Man, Cybern., vol. SMC-3, no.1, page(s):146-151.

9-Fuzzy logic toolbox 2 User Guider, The Mathworks, Inc, 2005.

10-Power Electronics Daniel W. Hart Valparaiso University Valparaiso, Indiana pages (s)(196-264).